

٢١٦٦

ف . ب

فتح الجليل الصمد في شرح التكميل والصمد ،

كلاهما تأليف البيهقي ، محمد بن أبي القاسم

- ٢١٤ هـ بخط محمد بن محمد الزواوي ١٢٣٨ هـ

٣١٤ ق ٢١ س ٢١٥ ر ٥٨٥ اسم

نسخة جيدة ، خطها مغربي ، طبع .

الاعلام (ط ٤) ٧ : ٨ ، الخزائن العامة بالرباط

٥١٣٣

٣ / ٣ : ٣٠

نسخة صمات ، الفقه الا سلامي واصوله أ - المؤلف

ب - النسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح العمل

المطابق

٥١٤٤



إبراهيم توفيق السخا أبو الفضل بدين فاسم بزايي القنوق رحمة الله
في شهر رجب سنة ١٢٣٩ هـ كذا وجد في مؤلفه من فقه (في الفقه)
العلماء بدين أحمد ص ١٢٣ فلكا دارم رجع (في) عبر الحفص (الغرياني)

حقيقة العمل ومن جملة ما حكم به القضاة

مخالفة ما جرى به العمل منة ومصاد

لا يفيض الفايح لا
ما المشهور او بما جرى به
العمل

المتبحر بالمعقود

غير البالغ لا اذ لا في التكاليف
ذات الوصي

التكاليف ويحكم ما يتقو

الخلق والكساف
والخطانة والنفقات
وغير ذلك

نقطة امرأة المعقود
الخبز والخبز

البهي ٤٤
٨٧

الرهن والموتان والتقليص

المعاجير والوصايا

طرح الزوجة عن مراثيها

الجمالة والحوالة

المركبة والمزارعة

مسألة الخمس

المصافاة

المفارقة

الف

الوكالة احضار الزوج زوجته اذا ادعى عليها شيء
والوكيل موكله ١٣١

مكاف ١٥١

القرار

الوديعة والعارية
والنصب والاستعفاء

المصلحة

القمر ١٧٧

الف ١٤٤

تخارج أهل العلم في تعليم
الفرز ان يدركه جسر

مكافاة وتضمن الضمان
والسماسرة

الرأي المسترذ وطاحب
الجماع

كرآء الرواب وعكس الرابة
بالزيادة في الحمل واذا عمت
الرابة وكسر تمامها عليها

كسر آء الرواب والعقار
قبالة كرا حيس

الوقف والصرف
والهبة

الفضا والمهاداة

اليمين ٢٨١

الرمس
والعتق

الوصية والميراث

كفاية المصوب او غيرة
مالز هبة

كراهية الرعا جهر الامة
المساجد

تحرر كل المظلمة

تصراد الجمعية في المص

ازكاف في اموال المساجد

طهية الزوج على زوجته

في يد فليح جابيل
من خلع

كتاب فتح الجليل لوصف شرح التكميل والمختار
المستوفي بكتاب العمليات العامة

تأليف العلامة سيرة ابن

عبد الله محمد بن أبي القاسم

ابن محمد بن عبد الجليل

العلامة في السيرة

السيرة العامة

رضي الله عنه

ونفعنا

ب

ع

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٥١٣٢ ق ١٠٤٨ ١٧١

العنوان: فتح الجليل لوصف شرح التكميل والمختار

المؤلف: محمد بن أبي القاسم السيرة العامة

تاريخ النسخ: ١٤٨٨ هـ

اسم الناسخ: محمد بن عبد الوهاب

عدد الأوراق: ١٤٨ هـ - ١٥٠ هـ ١٥٠٤

ملاحظات: - - - - -

- - - - -

[illegible]

المشهور بالحبيبي و هو مولد
الشراح والنظم

فقط

فنحن في حلقها لئلا يذبح حوزة. والترتقا غالباً فيما يتزج من
 العاضها لئلا يذبح حوزة. وباتى العواغ وضعتا عليها شىء فاح به شىء اعطى
 كما. وبان به ارتباع شانهما. وعظم عظمهما. وبعث الركب في ارض
 عليها من شىءها. وفار من. اما قبل وبعث نجيا. اهل في كما.
 الى القبة كائيد كبرى. وابلنما بتكلمتها علمها الى فتح به ختم. وكما انا
 شارع بعز السد تعان شىء ليجع المنظرمة. ميز بانقالب الصبيحة
 منقور لفظها. ومبهرمه ليسنل بقها عا معانيها. ويتشفع عن خرايو
 اسرارها ومعانيها. **اسمها بهتم** **لجليل الصبر** **في**
شرح التكميل والختم **والله** **بجانب المستور**
 ويجعل من حسنا الى المتفلسفة. واعمالها الى الفاعلة الى الصنعة له. وينبع
 به من ملكه وكتبه. ونظمي فيه او كتبه. لئلا عا الى الفين. وبالله ابانة
 جلي **يقول عبري** **يحمي** **ابن الفاسم** **في** **مصلحتا عا** **قول**
السم **سبيل على امر وناء** **وكما** **والصباغة** **كالاخيار** **والنا بعض**
السامية **كالا** **الكلع** **في** **الفتاح** **للقا ليع** **باسم مولع** **وفي** **محن**
الحل **لقد** **تعا** **والصلاة** **عائيد** **عالمه** **عليه** **ولم** **وجه** **كانن** **الجمها**
كل **الاشه** **شبه** **انطيل** **به** **عز** **اوان** **بعض** **ما** **كان** **انقضا** **نظم** **المسائل**
الفتح **في** **الفضا** **باخر** **كافو** **الفيها** **وانفق** **شئ** **له** **الى** **ايو** **حسنا**
وبها **وانتشت** **بشقي** **الربان** **سكن** **ونشاع** **في** **قل** **ان** **عنى** **شاني**
بعز **النضا** **فيها** **على** **مسائل** **كاف** **تلمت** **او** **كاف** **لم** **يسحق** **عزم**
الفتح **في** **لن** **في** **قما** **مع** **وجود** **المنقصة** **وهو** **اعتنا** **كالم** **والقوا**
في **فقيش** **كانتفاع** **بالمولف** **مع** **لجتي** **كالم** **كافاة** **بنا** **مع**
العلم **الى** **الربا** **ع** **وفمن** **الى** **الم** **نقور** **المع** **وما** **الهم** **كالم**

ف
خفيفة العمل

ف
من جملة العلماء هموا به الفقان

ف مخالفة ما يرى به العمل بصفة وعباء

٢٢
الحامضي الفاضل والاب المشهور اويما
جربيد الرطل

ففي
باب من المجتنب في العمل فائدة امور

اعرف
اصل انشاء العلم بالشاه وقر
المشهور

وَنَاحِيَةُ الْمُقَرَّةِ أَمْتَعَهُ إِذَا فَبَلَغَ أَجَلَ تَلْدَتِهِ مِنْ التَّزْوِجِ بِهَا بَعْرُ أَوْ
يَحْيَى قَائِمٌ مَعَهُ لَمْ يَفْتَنَ قَالَ ابْنُ أَبِي رَحْمَةَ السَّيِّدِ بِهِ النُّصُوصُ
الْمُتَّفِقَةُ فِي الْمَجَارِ أَنَّهُ فَإِذَا بَلَغَ الزَّوْجَ الْعَاقِلُ فِي الْعَرَّةِ أَنَّهُ فَبَلَغَ أَجَلَ تَلْدَتِهِ
وَحَصَلَ مِنْهُ اسْتِمْتَاعٌ وَالْحَرَمُ لَمْ يَقْعُ وَالْتِمِيمُ الْمَوْجِبُ حَاصِلٌ مِنْ عَيْنِ اقْتِفَارِ
الرَّحْمَةِ حَاطٌّ لِنَهْيِ عَمَلِ ابْنِ الْغُبَابِ بِرَضَى السَّيِّدِ عَمَّا ذَكَرَهُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ
وَالْمَحْمُولُ بِهِ مِنْهُ مَا لَمْ يَأْمُرْ **ف** ابْنُ سَلْمُونٍ وَأَزْعَفِي فِي الْعَرَّةِ
وَدَخَلَ بِهَا فَبَسَّخَ النِّكَاحَ وَحَرَمَتْ عَلَيْهِ عَمَّا الْمَشْهُورُ وَالْمَحْمُولُ بِهِ فِي الْمَرْفَعِ
أَنَّهُمْ وَفِيهِمْ مَنْ لَمْ يَنْفَعِ أَنْ يَهْلُو التَّلْدَتُ فِي الْعَرَّةِ كَمَا فِي تَابِئِ الْحَيِّ مِنْهُ
وَهُوَ كَرَامَةُ الْمَشْهُورِ وَنَسَبُهُ ابْنُ رَشْدٍ فِي الْمَقْرَبَاتِ الْمَكْرُوتَةِ وَنَسَبُهُ مُقَابِلُهُ

اعرف
المتنقح بالمعصية

اعراف
 یختہ کا اختیار و بلا باء او
 مزاج و امراض عجیبہ و خفایت او پس
 مؤید

الخبيثة اين اليك ثلاثة احوال

کھولے

فتوح

ف
رذالكاب الخطيب الواحد في العيب
يكون عاصلا

لما كان الوصي عال الصبح امانة

والقيمة

والعقوبة ونعيمهما ان الزواني اذا ماتت شتمت كما في المائة خاصة فالمنطق
وهو المشهور بالجمهور **وف** قيل ان المائة ان المائة من فضل طلقا على
كلهم ما قاله عبيد بن جابر وهو رجل من بني النضير واخر من بني النضير
في الموضع المذكور في قوله في الكتاب ولكن تستخلف رجلا يعقل
النكاح اذا كانت وصية انه اذا نهى عما كان يحراما من الزنا لم يحرمها وتوكل
من يعقل لها خاصة واليه ذهب بعض شيوخنا وقيل بل تستخلف من يعقل
ويعقل قاله شيخنا ابو محمد عيسى بن يحيى رحمه الله **وان تنازع الو**
صي والتولي **عقل النكاح اقله به للماور** **المعنى** ان العمل في ما
الوصي مفقود عما عمن النكاح عما كان وليا **ف** قال ابن سمي رحمه الله
في رد مفتي الشيوخ في نكاح كل من فيه ان النكاح كفوز لا غلار فيه للماور
بعض نصوص سافها فاصاها النصوص في كلامها وعلمها بالجمهور واليه
المعز عن التنافع والحجة بها اخرى وعليها في نكاحها الى كاعل ان
كان كاعل ان المالك او وليا مع كرا وصيا من قبل كرايا وان كان ابن الخطار
فقال في وقائع عن ابن الما جشون **والولي** اخو النكاح من الوصي
ما زحم بالزني حكاه ابن حبيب عنه وعنه عايد من قوله ورواه عن
مالك افعى وبه جرى العمل في انتشار بقوله قال الزبي حكاه ابن حبيب الى
ما في من قوله وفي التواضعة قال ابن حبيب السنة ان الوصي يشر في السنة
منزلة كرايا في انه اولي بعقل نكاحها من اخوة وكاعل من اول العصبة والسلطان
بكي كانت او ثيبا وهو اول نكاح مولات الموصي اليه من اوله وجميع
اوليايه كعز او ضم في مال المصطفى ما و ابن الما جشون وابن عبد الله و ابن
ابن العرج وهو فوا مال وراحا به اليه في المصطفى في نكاحها اليه
و حكمه من عن يده وابن من ويحيى ابن سعيد وشتر في القاض ان الوصي

تفانم الرصي واوليا.
عاف السباح

اول من الولي وقال ما له ليس للولي فضا مع الولي وفي المرونة قال
ابن القاسم قال ما له انكاح لاوليا وان رضيت الجارية ولا اوليا وان
الوصي بمانكاح لم يكن كانه فان اختلعا فافق السلطان بينهما ثم يا غفصا
يسبي قال ابن دوس في تحليل قول ما له كانه وباتة كانت كالباع على ابنته
فكان له نفلها الى من شاء بعرو فانه كوكاية الى المالا **وايزوج ابنته اعرض**
اوم بامنه عفره الابن عر ضمه لم يقسم النكاح الا ان ثبت وقيل
النكاح ان الكفاية ان ثبتت فسا ان ثبتت بغير ان في مراتبها كاوليا
ما نصوصه ان زوجها كاجور اعرض كافر بلم يقسم النكاح الا ان
يثبت قبل البقاء ان الزوج عبي كعب فيقسمه هاهنا اختيار ابن القاسم
وبعد اعرض احم والشيء كما ذكر يقسم النكاح في ليل على ان الغرض في نفسه
كأن شي كعب ان يكون كافر في يقسم او بنحو ما م روي عن ابن دوس **يقضي**
المعيار سبل عن شيمه من القايص عليها امها فوكت كالباع ان ثبت
عائز ويجها وللبنتا او كاد عم غيبا فلما علموا ارادوا يقسم النكاح
وزعموا ان الزوج عبي كعب **لما لا جاب** النكاح جيب
جاء السبل في قسمه ان ثبت كاوليا ما ادعوه من ان الزوج عبي
كعب وان تزوجها منه ضر لها وعبي نظي لها بينة عمالة احم ففرض
وفيها جواب سبل في مصباح ان تزوجت الولي كافر بكن في البينة المحلة
وعلى البينة عن مال وان القاسم من باب اوله ومعهود الخوف عدم البينة
بعل النساء بغير الكفاية وهو مصرح به في كتابه ان سهل قال وسئل
ابن دوس عن ولية لغيره نكحها رجل من اهل الشى والبسالة فأنكره هذا المذهب
ان يقسم النكاح وما في رواية ما يقسم النكاح ان كان في رجل
بها **وان يقسم بينة كالباع** **تعارض الفوق** **الزنى** **والقبي** **يقضي**

ف اذا زوجها كالباع واعرض
لا فب

ف على الكفاية يجوز تدخل الزوج

النكاح

التكافى العمل ان شهادة الغريب لا تقبلوا وان تعاونا على الغفص
تكون افعالها افعالهم فانكحتم المتكيفة ان النكاح
في باب ان الزوج عبي كعب فاقبلت كالباع انما كعب فيعزل ككاف
شهادة الغريب كعب والى عبي كعب العمل وفال ابن دوس وعبي من
الموت فبقي بغير العمل البينة فان تكافا فابينة التي لم اوله العمل
وبل يقسم ففان وفيه الحام في ذلك وبين الشهادة الذي كان عبي
كعب فبشهادة نفع اوله وان شهدوا بمجهلة فبشهادة كافر بغير اوله ام
محق او نحو من وقايو الغشنة وقال ابن مغيث ان ثبت كالباع
زوجها من كعب وان ثبت كاوليا انه عبي كعب وتكافا فالبينة
سقطت ونظي الحام في ذلك فان كانت افعالها افعال من كافر
بلا عمل فالدسعين ابن احمد وابن دوس وعبي كعب ان قلنا
فورا جع لصوره تقا في البينة وعمره كان قوله في كاولي سقطت
على القول المتبسط فيمنه التي كعب او كما يمكن العمل بسفوفها
فقد ثبتت بينة النكاح وان قلنا فورا جع لكافي ففقد كان
صريحه جريان العمل بالحق وكما على كعب ككاف المتبسط
في مغل فضا مله **ويبلغ نراهة للسبل الكفاية عن النكاح**
الولي جيب اعليها من الغفص **ما وقع كالكاح منه فقل**
فانك المتبطينة في الجارة يعين السبل كل الولي وان كان افعالها
جواز وعوى في المرونة وكافي بغيره وعوى رواية بغير ابن
القاسم والعقود انما وقع انكاحها من عبي وعفى عليها بغير
يعسن احم ففان السبل مصطفي في حاشيته عن قول الغفص والاشي
بشايكة وقال ابن دوس في وثايقه المجموعة وفي مال للرجل

فتزوج

ف تعارض البينة في الكفاية
وعلى هذا

ف كفي مال للرجل تزوج
اح ولله قبل غفصا

ابو جحر الفاضل عن الوهاب وكان اخيه اسلم من الخلافة في الزينة
 تزوج بالوثائق العامة مع وجود الولي الجاحر بعد الخلاف بين زوجته
 واولم لها **تقديم** نقله تيميل الزينة بالمعققة وما مضى
 وزاد في المرونة السوداء قال **المسلمة** في اسلمها اهلها
 واسلمتهم نقله عنه ابن ناي وفي التقييدات المسالمة وبناء بضم الميم
 وقال ابن خالده صوابه بفتح الميم جمع من يسلم من النساء كما لمهالبة وهو
 الصواب وما مضى بضم الميم فكذا **وكل من زني عفر النكاح بعفره**
لنفسه من النكاح على الذي فرضت من نكاح وعيسى كذا
منه **الزهر** **قال في بحثي** **المتيعة** ويجوز للولي او الوصي
 او الخادم او الولي ان يزوجه المرأة من نفسه في ضاها في التيب واللبس كذا
 هو المشهور من قرب ماله وعليه العمل وحكم ابن الخطا واحمد منعه
 كما ان يترك غيره يزوجه منه فالوجه الموقوف وينبغي اخافنا المشهور
 ان يضمن المشهور مع فقههم بالسداد في حوز الولي والولي بان ضرب العاهر
 عن ذاك تعقب الجاحر فان كان صوابا امضاء **وكرها** بضمه ماله يعتد بالنكاح
 بان بات نقله في ذاك ما عتقاده له ونقله في الدر النقيس عن ابن الموار
 في كتابه حكي تزوجه الولي يجوز له من نفسه وتعقب السلطان بالنقل
 فيه بعد الوقوع فيه فانظر **وقال في التوضيح** نافلا عن الجلال
 ينبغي للولي ان يشهر عار ضاها لحيها من مفا عفا **ومن تزوج بغير**
ما عزاله **عن الوثائق التي في قوله** **وقوا علم له بخله**
والعلم في ذاك **بطله** في بحثي **المتيعة** ما مضى فان كان الولي
 يخطو ويميل كذا او عيسى من كذا وليا عفر النكاح بعفره كما علم عنه
 نزاله فقال ابن الفاسم بطله من ذك ووجه القضاء وقال الفاضل ان يول العج

لحرم

من زني عفره النكاح فله ان
 يعقل لنفسه بي ضاها في كذا
 او تيبا

ناهية

ينبغي لمن زوجه يجوز له من نفسه
 كذا شها دي ضاها

لا عفر ويميل كذا او الولي
 بعفره فله من ذك

وانزل الفصار وجملة ما في اخاه الم يتر علم بعزله ام وانظر كتاب الوكالات
 الخلافة في الوكيل هل ينبغي لنفسه العز او لا ينبغي كذا ابو صول العلي وقال ابن
 مغيث اول كفاضية ما مضى تنازع اصحابنا المخر اجوز في اهل الوكيل
 بعزله من الوثائق وهو عني عالم بن الميم من قال يلزم المولى بعزل الوكيل
 علم بعزله اولم يعلم فالد اسما عبد القاي وابن شهاب وعيسى وقال القاي
 وقال القاي ابو العج وابن الفصار وعيسى هم يلزم المولى كل ما بعزل الوكيل
 من اقرار وانكار وجعل ماله يبع بعزله وبالقول كذا **والعائش**
كأخيها ما تاتي بيع **عنها** **ويمنر** **تشت** **تقطع** **فالحق** **الجوام**
العائش في البيعة كذا في منزل الصلحا بعزل اركانها ولم تتزوج وبس زوجها
 وباشت كذا امر بنفسها وعمر مقامها كذا **لا أعلم** كذا بالشك
 كذا او وجه التباين اشارة الى قوله في بحثي **المتيعة** لختلق قول
 ماله في البيعة **المعش** **مقال** **م** يستامر ما ابوها وقال ايضا يستامر ما يبغي
 المعش وعما جاء العمل وبه القضاء **اقتار** **للخفي** **الاو** **قال** **العلم** **ها** **بالعلم**
 كالتب وفي التوضيح عن قول ابن الجاحي **والعائش** **قوا** **ما مضى** **الفكان**
 ماله من محرم عنه ان له ان يخطيها قال في المتيعة وبه القضاء وعبد العمل
 وروى ابن رجب عنه انه يخطيها **ما** **قال** **ابن** **مغيث** **ما** **الاحول** **ابن** **مجي** **والعلم** **ذ**
 كذا **العلم** **ج** **من** **وكان** **بند** **وان** **عن** **ت** **وبن** **ها** **بغني** **اذ** **ها** **وعليه** **العمل** **قال**
 ابن رجب عن ماله في كتاب علم ينكحها كذا **ما** **لم** **يصحبها** **عمل** **له**
 ومن تبعه **عمل** **الحل** **المزك** **صاحب** **الوثائق** **المجموع** **ونست** **الافراد** **الاجبان**
 لرواية ابن الفاسم وكل انبه عليه ابن ناي **اخ** **كتاب** **العلم** **من** **بشر** **جد**
 على المرونة ونقله من بعض **كلام** **المتيعة** **في** **ذ** **الم** **واما** **قول** **التام**
 ويمنر **تشت** **تقطع** **ما** **شار** **ال** **قوله** **في** **العلم** **المزك** **روى** **تقطع** **الحل** **الاب**

في
 حقيقة المعش وعمرها

ما **خرج** **العلم** **من** **وكان** **ابن** **ابوها** **وان**
 عنشت **و** **بها** **بغني** **اذ** **ها**

وبعضه عينا حكا المنيط وغيره فان كان ما اد الشئ المرشدة كان العمل
 الموزع فيها باع اختار ابن لبات ان الصمتا منها يعني وان كان مراد البنية
 المحملة فغير يقول القائل كيف ينطق له رضاها بالصل او العز وهو محجور
 للشرع فليتنامل **وكان في تقوية غير المحجور** **لكتاب ص افها ان يزوج**
 فقال الشيخ ابو العباس سيب بن احمد الواسطي في باب في ذابقة من هذا ابن القاسم
 واختيل فضل ابن مسلمة وغيره من الشيوخ ان يزوج الكاتب صفات النكاحات
 من النساء غير المحجور انما يتقوى بهن في الولي عالم يكره ابا في البني خاصة وبه
 حتى العمل اليوم عن اهل الارض وانني ارجحها وقال كيف تقوض اليه شيئا
 فهو يبيع وقال ابن زب ان كان لفلان ولد ولم يمس او جماعته وكان احسنهم
 حقا او ايسر اليها فليس لهما ان تقوضوا كما يملان في ذي المنطق المخلد بالحق
 وكل عمل او كل الم يزوج في تقوية ابن زب يميز ان يكون له ولد واحد وجماعة
 بان قال القاضي في ابن زب يستحق في ذي التقوية في البني كان لا يملك
 نكاحا لثب كان لا يملك الكلا وفسر نقول ختب بالنكاح ولم ابوضان
 الولي في الحفر وغزو كان الخطار وقال بعض في التقوية فيها اولي المقتل
 في ذابقة بلغة ابن هارون ومنه في الضر اعني النقي في يمين البيع والنيابا
 وهي ايضا اختلصت كماله ان تقوض ام قال الم المولى او ذابقي
 ما يقضي في تقويةها قال القاضي ابو الوليد في الم حان على الخطا في الوكيفة
 على حوله الم او المولى **بما افلنا للمي** **اذا كان لها المعين** **واذا افلنا للمولى**
 لم يكره لها تقوية ام محقق **اوشى كوا عفاة الزوج ملاء يعقل ونها**
العفاة مسيلا **فان في التوضيح** **لور ضمت الماة يعني** **وليس لها ولي**
 فقال ابن ابي ابي علي عليه عمل العفاة اليوم انهم يزوجونها حتى تهب
 الكفاة وان كانتا قريبا فلا يطبقها العالم بانها لها وقيل لا يزوجها لانها كانت وبه

ولم يزوج عدا
 يستحق من ذي التقوية في البني
 كان لا يملكها فبذلك يخلو الشب

سائر من الكفاة في النكاح
 وهي شري

اخو

اخو الباطل ابن ابي رقيق شاعرت بعد شيو فنادى بالخ في ذابقة
 ويخرج عليه بانها المالكه ام قال القاضي في هذا حكا فقال وان كانت
 كن الم فليتنامل اعانها عا الم ام في نقل بعض هذا قول المنطق ويجوز
 ركانا وعلم تركها وهو اختيار ابن القاسم وبه القضاة الم الذي هو وهو
 في معتزل ابن الناجي وانني كيف يكتسب قول الشيخ في المحقق هو وغيره
 ولها وللولي في كفها مع جري العمل بالقول بان الكفاة تشر كما في هذه النكاح
 بان كان العمل الذي في ذي المنطق يميز او صار العمل يعني من الم وكما يمشي
 الرخصة ليس للمي او الوليها في كفاة ومعنى هذا كانت الماة المحفود
 عليها في الوكيفة **وباعتبار الحال والمال جري الحق فيها ما عتني ما**
لعتني **قال ابن مغيث** **والكفاة في الحال والمال وبه القضاة** **ابن الماحشون**
 يقول في الحال والمال والدين وليس عليه العمل او قال في محقق المنطقية
 الكفاة للمحتمل عن ابن القاسم في الحال والمال وبه الحق وعمل ابن الماحشون
 في الحال والمال والدين وفي الوثائق المجموعة عن ملاء في الحال والدين
 وقال عبد الوكيفة في الدين من دون الشب ام محقق او في موضع اخر
 قول ابن القاسم وان به القضاة في الماة **اعني اعتبار الدين فقط واعتني**
المعني **ويعتبر مع الماة الحق** **قال القاضي ابو محمد** **يعني ايضا السلطنة**
من العيوب **الموجبة للمي** **اكن** **والسلامة من العيوب** **كقوله** **معتني الحال ومن**
بني **عالم العمل** **الذي ذكر** **ابن** **بن** **فلان** **في نواز** **له** **وكا ما** **والعسر** **وسمي** **في جواب**
له **صرا** **التي** **للعلماء** **والفلسفة** **في شرح** **الذي** **سأله** **فلا** **عن المنطق** **واين**
فتحور **وعلم** **كافوا** **في** **ذ** **التي** **قال** **عقب** **كافوا** **بانها** **في** **الدين** **فقط** **ما**
نصف **فان** **عليه** **ينبغي** **على** **ما** **ابن القاسم** **ان الكفاة** **تخو**
فيه **فلا** **تزوج** **المسلمة** **من** **كافي** **وكا** **القاسم** **وازوج** **ابنه** **وابنه**

فوق
 يجوز كالتقاضي في الكفاة

فوق
 الكفاة في الحال والمال

فوق
 الكفاة في حاله تقضي

و

برکات محمودی

کیسے

المصنف فهو رواية مطي و ابن الماجشون وبها قال ابن الفاسم في رواية ابن
 زي عنده وقال ايضا ابن وكيع وابن الماجشون انهما وصية كاجين بنعوز
 من الثلث وكذا الرواية صحيحة ابن الحاجب وغيره وهو كلامه كلامه
 كما مضى وعليها رواية الثانية رواية ابن الفاسم وقال ياقوت واسمها واصنع
 ان جعله كاجون لا ارجح كاجين فيكون الموقوف وهو من ذيل الموقوف وبه
 الحق قاله الشارح ثم قال ايضا يحيى الشارح واداني عن الرواية كاولي
 فان طلق الزوج قبل البناء وقبل موت كاج بنعوز المصنف المصنف من ثلثه واشية
 للزوج في النصف الثاني بانه عطيته لما وثقه عليه وفرضه بالكلية وان
 غير واجب كذا في الاموال وهو اختيار ابن الماجشون وابن الموار و قال ابن دينار
 وغيره يشبه للثالث في كذا كاج بنعوز المصنف المصنف اعطاهما على ان
 ان دخلت تحت يدها العطيته فان طلقته اخذت بمعنى الوصية للوارث يعني
 الموقوف وبه الحق المصنف واهل كذا الحق في التوضيح ومثله للمصنف ومما به
 المصنف **وعلق النكاح** كما تقدم كان نكاح ابن عوف في **وعلقه** **شعبة**
فيها جمع خلافا لما روي ابن عوف **وعلقه** **وعلقه** **وعلقه**
كلاهما **او فسح** **وموت** **في** **الشارع** **بالبيت** **كاولي** **فول** **ابن** **سبل**
 في احكامه قال ابو عبد الله ابن العطار في كتابه في العمارة **الخلعة**
 في حق عليها النكاح **انها** **جارية** **وان** **الحق** **قال** **وفيل** **ان** **ما** **يشخص** **عن** **الجارية**
 فيها وليس عليه عمل واذي لنا ابن عتابة عن فضل ابن مسعود واما ابن عوف بنعوز
 المصنف اية النسخة الوسطى من وثايقه وهو في النسخة التي في الجواب
 وان لم يكن اختيارا عما ذكره ابن عوف في غير وهو الذي راينا العمل به ورايها
 مبد ان خلعت النكاح تنفذ وان لم تنفذ فيكون المصنف المصنف في حق
 القرويين عن الشيخ ابي بكر ابن عبد الرحمن كاجين يعني ما ان جعل النكاح

ما يجوز جعل كاج المصنف
 كاجين في حاله في حق

هو ان جعل النكاح حال الخلعة
 وان غير

عليه من العطايا الى الفدية **وايضا** **موت** **الحق** **في** **الفدية** **كان** **من** **باب** **معا** **وفقة** **ما** **يقضي** **الفدية** **ما** **انفق** **عليه**
 لما ذكره الزوج عليه قال المصنف وكذا في حق المصنف وعليه العمل عن الجهور ومنه
 عا كذا العمل في كذا المصنف ابن عوف وابن عوف وابن عوف وابن عوف وابن عوف
 له من كذا المصنف ومعلوم كان نكاح ابن الفول من كاج بنعوز المصنف المصنف
 او بالعدل القائم مقامه قال ابن عوف وابن عوف وابن عوف وابن عوف وابن عوف
 الى ان مات كاج بنعوز المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
 الذي قال ابن عوف في كذا المصنف ابن عوف وابن عوف وابن عوف وابن عوف وابن عوف
 انك في كذا المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
 بعين من كذا المصنف في حق النكاح بعين من كذا المصنف المصنف المصنف
 المجموعة وان كانت بعين النكاح في حق النكاح كانت بمنزلة المصنف كاج
 بنعوز من كذا المصنف كاج بنعوز المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
 به ان فولد في المصنف من وثايق المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
 عليها وكانت مشاعة في كذا المصنف فقال بعضهم فيها **الشبهة** **في** **مقتضاها**
 وقال علي ابن ابي شيمون كاشفة فيها وهي بمنزلة النسخة واما كتب القاسم
 في المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
 نشاء الله والنسخة المشاعة كاشفة فيها وهي ابن عوف المصنف المصنف المصنف
 بيضا ليس عليه العمل المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
 سلمون يعني **واما** **البيت** **الثالث** **هو** **الشارع** **ان** **فول** **في** **مقتضى**
 المصنف المصنف وان كانت بعين النكاح بنعوز او فقة او كذا او غير ذلك المصنف كاج
 في مدة النكاح يواظف بها في حياته وموت وان نكح الله النكاح بطلان او غير
 موت الزوج او مبيع لفساد عفر او صرافه فالخلعة ثالثة للثالث كان في المصنف
 وجب لها وكذا ان مات كاج بنعوز فلزوج مبيتي ثالثة للخلعة وقال الشافعي ان زوج

ما يقضي الفدية ما انفق عليه
 النكاح من العطايا وما يملك
 من المصنف المصنف

في قول ابن الخلعة في حياته
 المصنف

ما من الجارية في الخلعة
 ان لم يشهدا عفر المصنف

ما شفعة في الخلعة والمصنف
 المصنف

في الخلعة كرامة للمصنف ان
 كانت بها او باخر المصنف
 في حياته وموت

التزموا والحق انهم لم يدخلوا بالزوجية وابتاعهم من اسفاحها بفان ابن عاتية الذي
 ذكر في ان قبحوا انهما يتبعان النكاح بينهما بطلقة واحدة فروا ابن الموار
ابن القاسم انه يلزمه نصف الصل او وروى عنه ايضا انه كليل من شيء ومثله
 روى ابن وهب عنده وعن ابن الماحشور قال وهو الصواب وبه الغضا عننا وروي
 ابن مغيرة ان قول ابن القاسم ان يكون عليه نصف الصل او هو المجهول ان كان
 مع ما اشبه به في النظم ومنه في في الجمل بها ذكر في القول مع الشرح خليل
 في معنى ونوعه والميتكى والقاسم القسمة وافق ابن سليمان على
 نقل العمل بوجه لزوم نصف الصل او كما افق ابن مغيرة عا في الجمل بها بله وقول
 النظم كلوا نكاح الطلاق فان ربي من التزم الشئ وكما كان الصل او واجب عليه
وان يبي بغير الطلوع عندنا بنو حبه لزمه الشئ كما وكما يفعل ان يبي
عاجله كانه قول استباح لرب ما تقوم من القول فيل عا فهو حرج من يقع
 منه عندنا بالزوجية واما من دخل في وجته بالج بج بلوغه وعليه
 بما يقع الشئ وكما ولم يقع كما زعمه وفيه اقل من ولو بنا بها فبال بلوغ سقطت
 سقطت عند الشئ وكما سوا علم بها اولم يعلم كان لا يحتفل البناء لم تكثر فيه
 الشئ وكما روي منها باسفا لها فان دخل بها بغير البلوغ ولم يعلم بها وكما روي
 عليه لم يلزمه وسقطت عند فان ابن الخطار ولو بنا بها في قال بغير البناء ما اعلم
 به لم يقع في العلم والشئ وكما تكرر وكما يصرح وقال ابن الخطار ان ادعى انه
 لم يعلم فهو ابو زيد عن ابن القاسم ان القول قوله مع يمينه انه لم يعلم بها ان
 ومعنى هذا اكد من كونه في اختيار المتطبعة وفي التوجيه وقال ابن الخطار
 في ابن مغيرة عا ان الجواب والعقد وان دخل بها لم يفسد الشئ وكما وان قال
 انه لم يعلم بها كان من استباح جميعها وبه الحكم انفق وكلا ابن مغيرة وعده
 ابن مغيرة كما انهم اكلوا من عفت في النظم وجميع معانيه منصوصا وبه هو ما

من زوج اشد الصغى عا شئ
 وبنوا زوجة بغير البلوغ لو
 قبله اولم يقع بها

في

توخر من الفقه الذي فله وان جلا ان سبعة فمعه فمضى الوصي فيه وفا
بن قيس اولم كان دخلا من وجبه قايض ولا ما فعل ولا الصل او
عني زيج دينار او حاسب وبه منه في الحل الفعل ان كاشارة بالبيت كاول
 وصل الثاني الذي قول ابن عتاب في العلم قال ابن مغيرة اختلعا العلماء في نكاح
 المحجور فقالت كايضة ان فقه يمين ان زوليه فنكاحه بالحل ان دخله الولي
 عنه وبه قال المال والصلح وبه الحكم وقال كايضة اخبرني نكاحه جاني كايضه
 في ذلك ولي وامي له اخشى من الغنم ان الذي في قول ابن سليمان فان ذكر
 المحجور يمين ان في كتاب بيع الخيار عن ابن ابي ولبيد بلوليه يمينه متى علم من الك
 وانما له في قول كينا يمينه بعض الصل الصل والصل فان ابن مغيرة وبه الحكم
 سواء دخل لم يدخل واما باب كايضا فاشارة له فوله في مغيرة المتطبعة
 وان ربه يعني في الولي نكاح السبعة بطل واشبه لها فيل البناء وكما ان نكاح كان
 صغى واختلعا لا دخل بها وكان بالغاعا ستمت افور روي ابن وهب عن مال انه
 يمين له كفار بدينار وقاله ابن القاسم وبه الحكم وبه كتاب محمد عن ابن القاسم
 منه يمينه في الزيادة لكان الفل وقاله ابن القاسم يمين له كفار من المائة ثلثة فان في
 او اربعة او نحو ذلك وقال ابن ذابغ عشى وقال اصبح يمين له بالاجتهاد وايضا به
 صل او قلها وقال ابن الماحشور كايضه في لها شئ في الواعدت له كصا ما باكله ان
 الذي في منه وقال ابن قبحور الذي عليه العمل ان يمين له كفار بدينار او ثلثة دراهم
 كيدا ومنه في العمل بالقول الذي روي ابن سليمان والخطاب نافلا عن اللباب وروي
 ابن مغيرة ان العمل عنكم بالقول بالبر واليمين وغيرها ونصه قال العمل ابن حجر
 قال مال في كتاب محمد والحكم يعلم من اليه الولي حتى دخل في وجته كان اليه اجازته
 اليه او ربه فان ربه انتم من الزوجية جميع الصل او كايضه دينار وقال ابن القاسم
 في الواضحة يمينه السلطان في العلم فيمنه للزوجية ربه دينار ولزات الفل

ان فقه المحجور يمينه ان زوليه
 بلوليه يمينه متى علم من الك

بعد
 ولو

العمل عا في ربه دينار او ثلثة
 دراهم لم يخلطت على المحجور

29
للتفاح في المرض
اربع حالات

يعظم النكاح قبل النكاح
على أجل الكلية وثبت بعرضه
المثل

۱۰

لذا كان احوال الكواكب مخلوقة
مما تطلبه والفتح نام من حامي

هذا الفصل السابع عشر
عنه موصوف

سجمنور

میرزا علی
میرزا علی

وما خيال التي من عتقها، من بعد فخر سيرها أصرفها، من زوجهها
المطلوكة في البقي، ان أعرج السير بالاصراف، قال
ابن الحاجب في مبحث خيال المعتقة تحت العبر فان اختار في قبل البناء
بما صار فيه، السير فان كان عربا وقبل يسهل خيارها لان ثبوته
يسهل وقبل ثبت وتباع فيه لما اوجبه الحكم وقبل ثبت وما تبع
لانه ظاهر العتق بكتبة في التوضيح عا فوله فان كان عربا الى ما
نصه فصار مبيع عا فوله وفيه السير ففـ وله وقبل يسهل
خيارها لانه ما راجع الى السير وهو عرب في عتقه لتفرم
الذي عليه فكان ثبوت خيارها يفيض الى بطلان عتقها وان اطل
عتقها بغيت زوجة وهذا القول هو المختار الذي به الحكم قاله
المصنف وغيره، وعمل به له وثيقة ونصور القول الثاني من كلامه
واخبره في الثالث ان الزوج انما اوجبه له الرجوع بالاصراف بحر
العتق فصار كذي طهر ابعزل العتق بلان له العتق اخ بالقول

این کتاب از کتابخانه آستان قدس
توسط آقایان ...

الح
النساء الحاجه الضع او النسي

والرجوع كما دل استيناف زوج وليقة خليفته بما عني بطولها
جميعها الى طول الرسالة. على التراجع وعنده جميع شواهد الجدل والندوة
الى مكان الرسالة. فرائد ورائدات ثلثا بطلان كونه على التعم
احسن فائدته عني واحدا في رتبته زعماء ما وجدنا لا حلا —

ق
الحياة الماخنة بضمها
في الغيبة الغريبة

فوق
تا جرس طمايع
الغنية البعير
مختلف

مطهر است

از عانی عز جلاله
الحمد لله رب العالمین

فق
من ثاخذ بشي طهما
بعد القضاء ماحه لها

[illegible]

اعم او ما يميز عليها انما هي كنه وفيل لهما ان تفضي وان افا مع الشئ
 والشئ يميز انما امسك انتظاره وما يميز عليها ان كان بعد
 الشئ يميز ولا قول لهما الا ان تفضي ط عن الاجل انما مستطى اجلا
 اخ بزل لا يميز ما لم تتاخ بعراجل الثاني اكثر من شئ يميز بزل
 متخاضا رضيا بالصبي عا زوجا وما يميز لهما وان توفى لقاضيها
 وقتا واستمرت انما عا شئ طضا بزل لهما ولو بعراجل يميز سنة وروى
 ابن عمر الحزم انما ان تفضي عن الاجل ما انما تحلق باله ما تفضي
 له وتقوم بشئ طضا فال غني واحد ويمن الرواية ج في العمل وبه
 البتة انما مختص او اكثر باللعبة والمقصود منه اخ وبالله التوفيق
وان تطلق نفسها من اجل الشئ ط دون حزم فاض عزل ج
مضى طافاها الزوج لهما، ثبتت الغيبة والشئ ط كذا ج
 قال ابن مغيث في وثايقه ما نعه وان طلق نفسها من اجل شئ طضا
 دون حزم القاضي في نه لا مضرة له عا زوجها انما ثبتت الشئ ط عليه
 والمضية فانه فخر بزمان وقاسم بزمان وجماعة من الشيوخ المفتراين
 وبه البتة انما ففسوله وبه البتة بغي له قوله وبه الحزم ومنا
 المعنى الزم في المتبلي عزله ولا ينعيم عا العمل به ونسب مختص
 ابن مازون واذا اطلقت المرأة نفسها دون امي الحاتم شئ ط الزوج
 لزمه ما بعلا ان كان مني ابالش ط بان انك، وثبت الشئ ط المزكون
 بشئ ط الصراف او بغي، لزمه ايضا قال بن بكال بان جرح البينة
 وفرق وجت ردا اليه **طلقة بليغة تفضي الشئ ط لا**
رجعية قال في مختص النكاحية قال الباغي في سجالة قال نعم ليس لهما

90
 قال في المختص انما بعراجل الثاني اكثر من شئ يميز بزل
 مختصا رضيا بالصبي عا زوجا وما يميز لهما وان توفى لقاضيها
 وقتا واستمرت انما عا شئ طضا بزل لهما ولو بعراجل يميز سنة وروى

91
 من اراد ان تطلق نفسها
 من اجل الشئ ط برون فاض

92
 انما انك الزوج الشئ ط
 او ثبت وخرج الشئ ط

يعني

يعني الزوجية في التمليط ان تفضي باكثر من واحدة باينة فانه يحتمل
 وقال فرج دمي واحدة رجعية وبالا والفضاء وان كان في عقر النكاح ام
وقد ولنا في النكاح رجعية فيه ايام الوان القول المغايل لما ج
 العمل به لمكون الطلقة رجعية والخلاق الزم في وصي الطلقة بالس
 بالبينونة او غي فانقله غني واحد من الائمة وينصوا على رجائية القول
 الزم به العمل به يعني حوالا العمل به قال بن عا في الطر وعن قول
 الوثائق المجموعة ويكون تطلق نفسها لنفسها مع ثبوت الضمير
 المحوية لاخته ما بشئ طضا ان طلقها بنفسها طلقة واحدة لا يملك
 رجعتها ما نعه وانه اثبتت الشئ ط والى المرأة واعزذ الى الزوجة
 ولم يكن عن مبيع وجب للمراة ان تاخر بشئ طضا وتطلق نفسها
 عليه طلقة واحدة طضا امي نفسها وليست تطلق نفسها طلقة
 رجعية لانما لا تتبع بطلانها وعزله في كبر العا رواي الشنوق
 وعني طضا وعزله ابقى البقاء بغي فاطمة حاشي اباع من الفطان فا
 نه ابقى ان تطلق نفسها طلقة يملكها رجعتها وشوغلها ام وقال
 القاضي عياض في التبيين فوله يعني في المرونة في المملكة امه ان
 تزوج عليها فيعمل انما طلقها نفسها بعراجل خول واحدة كان
 الزوج املا بها وان كانت غني من خول بها كانت طاهرة انما رجعية
 وفرا نكرتمن يحتمل وقال ابن طرفة للرجعية فيملا لانما في اصل
 النكاح قال ابو عمر الله بن عا ليس لهما ان تطلق نفسها الا واحدة
 باينة لان لا في اصل النكاح وفرا سقطت من صرافها الشئ طضا بهار
 خلا باينة يكون فوله في النكاح عا من زوجها املا بها جاعا غني

ليس للزوجة في التمليط ان تفضي
 باكثر من واحدة باينة مع ثبوت
 الرض

93
 انما اثبتت المرأة الضرر وامر
 للزوج وجب لها الاكل بشئ

عمر عمو اباب قبل الخلافة
جمه نهي

الخلق وفيلد قول بر الفاسم تفسر لقول ما لا اتم بجزء ما لم يتعلق غير
 بن، ومنه يعلم ما تحمل عليه الشبهة في النظم وهو البكر والشبهة الصغيرة
وهو ضابط لكل الكليات ما، ان ركن ما لم ينفك عن الكليات
 الضمير في رضاها يعود الى البنت كما يفسر كونها التي يجوز الوضع
 من صرافها بل المسمى اذ كذا التي طال مكثها بعد دخول الزوج بها
 ففوت في الحيا رجوعا كالمزانية وغيره، فيمنع ما عاينته بطلبها كاليها
 اليك من زوجها والزوج يقول ان زوجي لا يطلبني في الوضوء لئلا عمن
 الغاف مخوف من مسامحة وقال له السيمون لئلا يكون لئلا التكلم عنها الا
 بوكالة وكان لبناء الزوج غان صغير قال بربانية كذا الزينة اتمت
 اليه واجتبه ان اتمت لها مثل من المدة **واذا جاز** ابو محمد
 عبر الفاء ان رضى بالطلب فله ان لا وان رضى لم يكن له ان لا لان له
 يؤمنه الى فساد حال الزوجين وانما له الفسخ فيما يؤمنه الى الصلاح في
 حالها الا ان يكون الزوج طهر من تقام وايضا بحيث يعلم انه ان لم يطلب
 بتله الكليات وما يجوز ما يؤمنه ان طلب منه يوما ما يكون له
 اخذ وان رضى ان وتقله العاين ايضا وزايد في الحيا رجوعا قوله وان
 في ثمة مانعه فلتك وبمثل القول شاف في الفضا من رضا
 شيوخنا ان والى كذا الزيادة مع الجواب قبله ان في البيت
وقولي ما لم ينفك مؤيد في جواب الشبهة المحذرة اي ما ان رضى
 الطلب بلا طلبه ما لم ينفك عنه وهو المسمى في المصالح
 وكلما تقيت منه بغير ما، فاعلم في زوجها الركن ما
 تخلف ما به وما تقيت من قبل البناء تخلف ما به في

لا يطلب ١٧٨ كما ليس
 لثمة بزوجها لثمة
 ان كان مكره بيت زوجها

من

ضمن منه للكليات في البيت قبله فمال من مغيثا وانه انضى الكليات بحر
 الى دخول بها لم يكن منها ان تخلف به اليه لان كذا ركن النجس بالنفس
 الا ان تقيت قبل الدخول فيلزم هذا النجس به فانه غير واحد من شيوخنا
 وبه لثمة عننا **تلي** اطلاقه في المفوض بعد الدخول صواب
 يدخل فيه حتى ما حل حله قبل فيكون بالنفس انا في نفسه وهو مفوض
 غوفول المحتج ان سبق البناء لال الزواني في تقيت به فان تقيت
 القصة عن البناء يدخل فيه بل من هذا النجس به سواء كان حالا او مؤجلا
 لانه رضى بغير النجس بسبب دخوله قبله الا ان في او غير اتم واما
 المفوض قبل الدخول فيغير بما حل في حال من فتوح في وثايفه المجموع
 والابن المراء ان تخلف بها البناء انضى قبل الدخول لان الزوج
 ان تخلف المراء بغيرها فان حل حله قبل البناء وبضته جرى في والنفس
 في النجس به وكان لهذا الاحتجاج من بناء الزوج عليه حتى يرجع
 اليها ان **ف** قوله بان حل حله فيه دليل على ان كذا الزوج قبله هو
 فيما قبل الرجل وغوى في التوضيح وراى وان ابى اخفى بعض الحال قبل
 البناء لئلا يلزم هذا النجس وما عوى الزوج الى نفسه والتخلف به لزمها
 له ومن لم يزل المستفهم من كذا وقال بغيره الموثق لئلا ان تخلف
 بها اليه وان فضته قبل البناء ومثل ما تقدم كله نقله الحيا رجوعا ثانيا
 ورقة من النسخ عن زري اتم **ومن غوفول زوجها ان يستلها وليها في اي**
شء جعله محجل الحق في نفسه له جميع ما به **الشئ** في قال
 ابن مغيث ومن هذا الزوج ان يستل ولي الزوج في اي شيء جعل محجل منها
 وياتي تفسير ما كذا كذا ركن حبيب في وثايفه وبه الحكم وبه

من مغيثا كاليها بعد الدخول
 يكون هذا ان تخلف به كذا ان
 فضته قبل

في
 الزوج ان يستل ولي الزوج
 في اي شيء جعل محجل منها

قال في زمني وغيره من الشيوخ انه في تحت المتطية من حبي الزوج ان
يسئل الابن او الوصي عما في النفقة من الجواز وما الولي ان يحمله
له ويجعله ان التمس فيه وهو في العاقبة ايضا انه **وليس للزوجة ان تبطل**
جوازها للبعث او الجحد في البقاء الا ان يتركها ما لم يتركها المقصود منه
حاصل في الرد المكنونة ليس في الجواز في جواب البقية من غير
الفلسائي ما نصه المقصود منه واما الجواز فيرفع في النوازل المحتوي
ان لها بيع جوازها الا ما يملكها من غير الجواز من بيع
الجواز الا استبرال بشيء وعليه الجواز وما لا يملكها بل له قال
ابن علقمة عن زرارة ليس للزوجة بيع شواربها من نفقة الابن مرة وفي
ان تم في مرة انتفاع الزوج بها قال والسنة في ذلك قليلة ان يبيع
في بيعات قال الفلثاني والمحمول في ذلك على ما عايناه من
فان كانت العدة عن نفقته شواربها التي يتخذ السنة او اثني منقضاء
او الوان تلبسها العدة ما تقرر من العدة وان اختلفت لم يحسب البقاء في اع
سنة تلبسها المرأة او قال في الجواز وسيل يبيع ابو الحسن الى غير امره
اشترى بنفقتها فطبعة ليجوز بها الزوج جذا يفتت مع الزوج سنة باراد
يحدثا بفعل الزوج في الاستمتاع بها حق وبطلان له انما باقاجاء
له الاستمتاع فردها من وليس اياها الفطيرة لا يشر في السنة في الخال
وفرن في شربها اطق ان لها التمس في شورتها بجرعها في بيت
زوجها نقله في نوازل النكاح وتقر في نوازل اليسوع
ومن له فيه الصراف كدلاج **او الوصي للبي او للثقة**
فيكون مصرفا اما عن جها **يقبضه وقال ابن علقمة**

يسر لهما بيع بيع
شواربها من نفقة
كما يجوز انتفاع
زوجها بها

والزوج

والزوج من اوصية السلف من زوجة او من زوجة السلف

فمن

فان تحت المتطية وان افيت الابنة البكر او الثيب التي في
جها او الوصي من قبلها او فاض النفقة المعينة في بي الزوج وان فيه من غير
معاينة اليه شيء من التلق في وى اصبح عن الفاسم في الحقيقة ان الاب
مصرف والضام عن الزوجة وان فيه من غير معاينة اليه شيء من اعمه
التلق في وى اصبح عن ابن الفاسم في الحقيقة ان الاب مصرف والضام
عن الزوجة وفن في الزوج قال بغي الموثق وروى الحكم واختاره من شملون
ان الخضر ونحوه في التوضيح وقال الحنفي في المنصر المحمود ما نصه وان
افى الاب بغيه نقل ابنته وادعاه تلبس حلق لحق الزوج فيه وهو المحفوظ
وبه الزوج منه وله الرخول في وجته دون غير ذلك في قوله من الفاسم
وبه الجمل دخالهم بزوجه واشتد برامهم الزوج عندهما الاب اليه
ما لو قيل المخصوص انه في المفتح مما برغبت له يبيع اب البكر فيه صرافها
ويجوز ثمانية التي بيت زوجها والقول قوله ان ادعاه تلبس وعليه اليه
لحق الزوج فيه الزوج ولم يلزم الزوج غير منه ثانية قاله من الفاسم وبه الحكم
وقال ابن رجب واشتد لاسيما له الزوج الابن مع نفقة اخ بلفظه
ونقله في الشرح الصفي عن المعين ما نصه ومن احكام من سئل قال
احمد اختلف قول ابن الفاسم واشتد وابن رجب في الزوج انه ادعاه
النفقة الى والزوج بغيه مقصود شيء برعى الاب بغير قبضه له منه
انه فرضاء وقال ابن الفاسم افرار الاب بغيه النفقة في الزوج وبه
الحكم وقال اشتد وابن رجب يضمن الزوج النفقة ولا ينفق عنه باقرار
الاب انه قبضه منه وما سئل الابن مع النفقة فكل راي في نسختين

انما افيت الزوج
في الزوج

من الاضافة المخصوصة اذ ان الماهية حيث هي الخلق الزوجي بين الشيوخ
 واهل الزوج باقر الاربعة النفس مائة في اول كلامه من ان مع النفس
 اليه كان محققا للشهوة بين الاربعة منه بشهادة نعم لا يافى ان المربوع له
 والله اعلم وان يغفل عن جرم ما افنى **الا بالقبض طمس الخيم**
بما انني فاشترى له بغيره ما لم يملك له او ضله
ولم يملك الزوج انما الله **بما انني فافى في العشي**
 فـ **في التوضيح** ما مضى ان فامق اليقظة على ارباع الوصي
 بغيره الصراف ثم اذ عا اذ في بغيره وقال طمس الخيم بلزله اشترى
 له بالقبض بغيره تخليق الزوج ثلثة اذ قال في المرونة وبه قال اصبح واني
 حارث واني لمسا به لان له ما حارث بين الناس وكونه حارثا له واهله
 انه ما يملك الا ان ياتي بالاب بسبب بل عا ما اذ عا ويغفر به عا الزوج
 فحمة يملكه ونحوه لاني عبر المحرم قال ولو جاز له تخليقه لما كان للوثائق
 معن المتطية والزوجه في به العمل بغير المحققين وقاله غي واحرم من الوثائق
 ان فام الا عا في تاريخ النكاح كالعشي في الايام ونحوها حلق وان فام
 عا بعن بلزله ان ومثله في واي الوشي يبي في البرع الخامس
 والاربع من مزموع باب النكاح في اجمعه وفي المسئلة من عا في الورقة
 الثالثة من طي وكم يستوعب الخلق الزوجي في عا ما به العمل في
 الخ في المحتج ان قال ولو قال الاب بعن الاشهاد بالقبض في قبضه
 حلق الزوج في العشي في الايام الزفاني له خلق الكافة خمسة زماة
 عا العشي وما زاد عا نصبة شتى يصرق الزوج في به بلا يميز ان

فـ اذا فاضل بينه على اقرار الوصي
 بغيره الصراف من الزوج
 في انني وقال ضمنت
 به الحشر بلزله اشترى له

اذا اوفى اربلا وبعير
 كعاج من لبننا والاشهي
 تكمل الصراف

من بعد

من جرم مكنتها كعاج **بغيره** **اشترى الشيوخ فيما بينه**
فـ **قال الصراف عا ما اوفى** **بل نصبه وبه ما اوفى**
والاول الا شتى ونحو ما افنى **عا التوضيح في المحتج**
 فـ **قال** في باب الطلاق بعن البناء في محتج للمتطية بعن الواجب
 عن ثواب الزوجين عا نبيو الحيسر نصبة الصراف ما مضى وشراة
 ونع الطلاق بغير البناء بان رفع بعن طول عا العام ونحوه ونحوه
 او سفيضة فقال ما له الصراف عا ما لا استتمت عا بشا واخلق
 شورتها قال ابو عم ان يحصل الحجة بالثلاثة واخلق الاشياء في
 طاهي انه ما يجب الصراف الا باجتماع عا واسفله اليه عا في احتجاز
 اخلق الاشياء قال في المرونة قال اناس لما نصبه ونحوه ما من غير
 الحين بل في سلمة قال بن الفطار ويضمن القول للعمل قال وروي عن ماله
 انه قال لما الجميع وان يطل فـ **الخصم والاول اشترى** وعليه العمل
 ان وافتصار الخ في المحتج عا اجمه القول الاول هو قوله وتعزروا
 الي قوله واقامة سنة **ان من عا القرم بغير اجمه** **احل وعشر من بعد**
امنفاه **تلوة بغير شوى العشي** **وعملوا بيمينه وشي** **فـ** **قال الخ**
 خليل في المحتج وان يجر اجل لاشياء عسي ثلثة اسابيع ثم تلوم
 بالنظر وعمل بيمينه وشي الخطاء قال بن عي به واوفى لانه انما
 وطلي طاهيه بيمينه لانه ايه حيل وادع على الحرم فقال المتطية واني
 بضمون العمل انه كمن يوجل لاشياء عزمه احدى وعش بيو ما فاه
 وليس من التولية بل ان لمواستحسان لا تقا فضاء فحمة
 وعي نعم ونحوه من الاحتجاز الحام ثم قال الخطاء عن قوله ثم تلوم

فـ ثواب الزوجين عا نبيو الحيسر

فـ **احل من ادعى العمل**
 بنظر

ف ما اثبت عسر او صرفا او استي به بالحس فاله المتبعية اعز الفاضي فيه
تعلق الفاضي الزوج على تنقيح الوالد فان كان عسر مانع والحق الفاضي الزوج على تنقيح ما شغل من
ما شغل له به من العسر

ف صفة التناجيل والتلوم
للصالح
منه في كلام الشارح كهيئة المحرر عليه وما قاله ليس بظاهر بل من اراء
المؤلف ما ذكره في الشارح وصحة التناجيل ان يوجله ستة اشهر ثم
اربعة ثم شش ثم شش فالبرعي في المتبقي وان يتكون يوجب
او ما ستة اشهر ثم اربعة ثم شش ثم شش يتلوم له بثلاثين يوما فان اثار
بشيء ولا شيء وانما حده ذنا التناجيل بثلاثة اشهر اشهر استحسننا ان
قاله في الشارح قال الخطاء قال من جحد وتل بشئ طري التناجيل اقامة
تأنيده

ف رشتي الى النفقة والنفقة
خلل الرأب
لرشتي الى النفقة والكسوة فان يقع بتساعيل عليه الطلاق فيه خلافا وفيه شارح
الاجمور في الراجح القول بان ما قبله من ارجاء النفقة والا بلها العسر

ف لحر من هذا **ف** ومن احقر الصراف عسر او كان كراي جيله ان يوصي
اجله ايا اثباته **ف** ومن تلوم التناجيل في حق له قال في كتاب النكاح
الثاني من المرونة ومختلفة التلوم يميز جوله ومراي جوله بكتب عليه من
ناجيه مانعه واختلاف في معنى قولنا ومختلفة التلوم يميز جوله ومن

ف يتلوم من كراي جيله ومن
ما يتلوم به لغيره
لا يميز جوله بل من لا يميز جوله لا يتلوم له اصلا او يتلوم له ومن ما يتلوم
لغيره وبه العمل في وفي التبيين في الفاضي عياض عن هذا العمل مانعه
قوله في التلوم في الصراف منهم من يميز جوله وقال في البرعي في
النفقة منهم من يجمع ان به فوج ومنهم من لا يجمع له نفقة ذك
بعضهم ان كانا من كراي جيله لا يتلوم له وانه يخلق عليه لحيته

وقل

وفرد كوفيل ان شغل عسر بن القاسم وحكم بن حبيب عن مال الدين
ولم يميز شيئا في له التلوم والشش يميز قال بطل من خلافه والاكثر
حمل الفاضي في المرونة في السوء والتلوم في الجميع عاوضا فانه
ابن حبيب ومنه الصواب والا فان ظاهرا الزوج كما يتلوم له ان ارجونا
وتوهم بالصبر والانعاف عاوضا من ما التنا او ما تنفعه لو لم يكن
لها زوج حتى تحبس الحال كل له ان افضحنا ان لا شيء عنى بلعله يستل
ويتسلق ويبيع الله له بشئ من عنى ان والى كراي التنا ويلين وتوهم
الفاضي عياض وعي انصار الى خيل بقوله وفي التلوم لكا لاي جوي
له ومح وعمره تا ويلان فان عليه حاتم من خلفا بل النساء في عا

ف اصرافه لزمه نص الصراف عي به به مل في السفرة من طمع قال
في بحثه المتبعية ما في التلوم المذكور عي السنة والشش احقر
الحاكم بان يات بشئ وطعن من كراي خلفا عليه ان عا ابوها الوذ له ثم
قال دليل الزوج بشئ الطفلة نص الصراف يسمع به ايضا قاله بن القاسم
وايزون وبه واصبح وبه الحكم وقال بن ناجي في كتاب المحقق لا تتبعه بشئ
لان البر اى جاء من خلفا وقول بن ناجي بعن ما فرضا عنه في ما وانه اى في
ميز الزوجين قبل البناء لعدم الصراف فلي اى النصق وعليه العمل الخ وكتب
بن علي الاجمور في قول المحرر ووجي نصه عن بن القاسم وايزون وبه
واصبح وبه العمل لا تتابعه عا اخفاء مال خلافا للمحقق لانه في اى من قبلها
اي وخوفه الى كراي عي في كراي وقوله في حال من الضمير في به اى

ف ويشبه النكاح في النسيان
فان من جحد في باء شفعة السماع من تسمى ته مانعه ان اى عا

ف ثبت النكاح بالسماع عند
المتنازع

احر الزوجين النكاح وانما الاتحاق بالثلاثة عن يمينه سماع وادخل العزل
 وغير سمع على النكاح واشتداه بالثلاثة والذخا ثبث النكاح بينهما
 من اهل المشهور والمحمول وقال ابو عمر انما يجوز شهادته السماع
 في النكاح انما اتفقا الزوجان على ما له او ما انا الله ما احدهما وانما
 الاتحاق بلا اتحاق من المتطه وكلام المتطه من انقله عن واحد في حاج
 للتوضيح والرد القوي والمجاز في جواب سيره ابي ابيهم العفا في
 وطائفي نقل من حوز له في الباء المذكور ان المي الله بالسماع
 الذي يثبت به النكاح شهادته السماع والزوج اختاره الذي مضى
 في حاشيته ان المي الله به الاشتغال الذي يجعله مع معاية الزوي
 والذخا ان يبين بان بلان في وج بلان فتشده اليه على
 القطع وما تشي طشي وط شهادته السماع فانه في ربي المني بغير
 المحن واري منه العسية وكلام من شدة وغو الاجمورة
 والزرافة عن بعض الشراخ هو بلان بجملة من معرفة وفيها فوضه
 ان شيت ونقل في الجبار عن ابن ابي في شوية النكاح انما تكرر
 المي الله تحت حجاب الرجل وطال الزمان طوما يجر فيه السخوة فيه
 فولين وفي الرد القوي عن الحاج جواز شهادته السماع في
 النكاح انما اثبات المي الله في حوز الرجل واحتج الى بوء الزوجية
 او ما احدهما وطلب الاتحاق ممي اثنا قال وان لم تكن في عصمة احد
 فها ثبت رجل انما زوجة بالسماع في مستوجب البلاء عليه في عمل
 ان النكاح كما يشهد بشهادة القطع يثبت بشهادة السماع
 بشي وطها المعلومة والمرعي نكاحا توهم اليه في عملها

فتشغل المتطه في كل وقت
 واليغير قد سماع بالنكاح

ما تشي كما يشهد في كلامه
 السماع في النكاح

في بروي شهادته السماع في
 النكاح انما تكرر الى ان يثبت
 رجل او مولا له ان
 كعبه لا في ميراثا

او تهي

او تهي لتثبت الزعم وبالعج السماع انما لا محالة تكون في النكاح
 قال في التوضيح بعد ان في كلام قول من الحاجة قال من القاسم في امره على
 الزوجية لا توهم المي الله بانتظاره الا ان يري عن يمينه في يمينه ما نصه
 حيث امي الله بانتظاره وطلبها الزوج بعمل بوجهها اليه في يمينه
 على عينها في وثا في من المنز واري الطار وغيرهما في عملها
 في له وفي اجتماع من الفطان كما في لسانه وفي من السخوة ان لا محالة
 في له ويحبس من المتطه والزوج في به العمل عن شيوخا وانفرد
 الاحكام عليه ان يجعل عن امرائه صالحة لتجهت بها او تجعل المي الله
 عنهما والالتجس في السج حتى يحق الحق وعمل وثيقة على من الحق
 له ونقل الخطاء من من الله كلام المتطه مقص اعليه وقال
 في السماع وتوهم امي الله بانتظاره مع نكاحها في قال ومن
 بحيل وجه ان طلبة او تحبس عن امرائه وبه في عمل المتأخر من قولان
 ان في صورة المروعة في رجل واحد والنظم يشملها ويشمل
 صورة اخرى وهي ان يري رجلان نكاح امي الله قال في كلامه
 الرد القوي ونقل على المي الله اقامة جميل انما الله عانك احدا رجلان وانما
 احدهما وارا ان ياتي يمينه تشتمل على عينها حتى من طحال
 عن شيوخه انه من العمل من شيوخ في طبة في من عن وعن
 ان النكاح كما محالة فيه في عملها الفاضل عن امرائه صالحة او تجعل
 عنهما والالتجس وحكي المتطه في سجلاته عن وثا في من
 المنز واري الطار وغيرهما في عملها في عملها في عملها
 وفي من سئل عن الصورة الاخرى ولم يذكر ان العمل في بالقول

في قول المي الله بانتظاره المروعة نكاحا
 او تهي عن امرائه كما محالة

في قول المي الله بانتظاره المروعة نكاحا
 او تهي عن امرائه كما محالة

بهذا الاحتياط الذي حكمة تشيئة تامة ويكون الذي هو مأمونة في ير
 اذ اذ ان الزوج ثقة مأمونة محسنة اليها بل ان في بها حتى يثبت له
 التصريح من الجلاء بزلله وبه حكم غير مأمونة وقال الخطاء فيما نقل من حاشية
 المستزاد من شير الميرزا لا يفي الضرر بالزوجة الا ان يكون غير محسن ولا مأمون
 عليها او يبي معن ما في المرونة وصح به استنبط عن مال الميرزا
 في سماع استنبط من النكاح هو محمول على ما يوجب له الخرج بها
 حتى يعلم خلافه وهو مقتضى ما في ستورنا انه محمول على حسن العشرة
 انه وقول من رتبته هو محمول على حسن الخلق وهو مقابل ما جرى به العمل
 ابن فاجي منع الزوج من الخرج بها حتى يثبت الموجبة انه مقتضى
 له ان لا يحمل على غير الموجب ولنا قال العلامة الوثابي في كتابه
 غيبة المفاصل بعد ان ذكر شيئا من الزوج بالخروج له وجعله محاصل
 المسئلة انه ان علم بالاحسان اليها فله ان يضرع بها ابتعا فان توفرت
 القيمة المذكورة وان علم بالاساءة فله ان يضرع بها ابتعا وان جهل
 حاله باختلاف ما يحمل بحمله من شرع الاحسان وحمله اليه ابو
 محمد صالح على الاساءة **ان تقي** قال ابن فاجي ان ما فرمنا عنه
 وضاعى ما يفي المرونة ان المرونة في ج للفرية كعسفا وهو ظاهر
 كلامهم ويزله ابقى اليه الغيبة ابو عبد الله محمد بن الحسين بن ابي
 الكومين بن ابي العباس احمد وابتى اليه ابو القاسم الجي يني و ابو علي بن
 فزاع وبه شيو خا وسبقنا حفظه الله بخرج في وجها حيث تكون
 عليه معية او معية له وبه افول انه **وجاهي لامي** ان تزل خلاه مع **مع**
منها رجلا فضلا تشبههم في غيبة الزوج بل ان يكون منه

كل شيء ج المرونة ان المرونة

في

في ان تبعد قال ابن فاجي في كتابه في الشريعة في المرونة
 له يحنون في العتبية على ان للمراة ان تخرج رجالا تشبههم على نفسها
 بخي ان زوجها غاييا ومعهم في وجع منها من رسل وان لا يترك
 في وجع فاع اخل الفضل والصلاح في له مقامه فله ان ياتي فلت
 والفتوى بقوله يحنون الخ بقوله وزوجها غاييا اي عن الدار وفي
 الوثائق المجموعة ما نصه وللمراة ان تخرج مثلها ما لها ولها ان تخرج
 على نفسها من تشهر في وجهه في مخيب زوجها وما يكون
 للزوج اعق اضما وبالله تعال **التسوية**
الطلاق والطلاق والحضانة والنفقة وغيره له
وفراجي مطلقا ان يجمعها في الفصل الرابع والبيع مجازا
 قال في باب الطلاق من المحقق عطاء الجاهل ان ومع البيع يكتب عليه
 ميراث على الاجموري وجاز البيع مع الطلاق فاك وظاهره وسواء كانت
 فيمة مائة مائة من غير ربح في مائة مع الزوج من المائة او تساوي
 او تنقص وهو كذا على ما استحسنه المحقق وفيه الغطاء فانه قد دفع
 خلافه فيما اذا كانت تنقص فيمة ما خالفت به عما دفع والزوج استحسنه
 للشيخ وقال ان به الغطاء وان الطلاق باين ربح للزوج غير الباقي ان رفايه
 فلت **وفت** في المرونة ونصها وان خالفتها غير لها
 على ان زاد على الزوج في رابع جاز بخلاف الفكاك لانه ان كان في فيمة العبد
 فضل عن الباقي ففراحت منه بعضها بزل الفضل وان كانت عفا فابني
 ميارا وما باس بها لمارا على ان لا تقضي شيئا ولانها ختمت شيئا
 وهي طاعة باينة فكانت فيمة اقل من الباقي يعني كمر صالح زوجته على ان

للمراة ان تخرج رجالا تشبههم على
 نفسها وتخرج مثلها ما لها
 مخيب زوجها

مع جواز الطلاق مع البيع

يعطينا من عنده ما لا قاله صلح جابر لما رجع عليه ابنته. معاد مع البهائم
والصلح بالنصف الزوج للنسب **محور للماء في ماء**
 قال من سلمون للماء ان يضيئ الخلع كما ابنته للبكره وان ابنتها
 النظم والنصف الواجب لها من صرافها على زوجها ويسقط عنه
 قبل دخوله وليس له لوصي الالة وما اخبر من الاولياء على رواية
 ابن الفاسم عن مالك وروى ابن نافع اجازة له ان كان بعله على وجه
 النظم وقال اصبح ان كان له باقل من نصف الصراق فزله جابر للوصي
 بعله في البكر والمحمول به ما روى من الفاسم عن مالك ان تنحيم يمين
 واكثر ما للبعث ومنزل الحكم الذي جرى به العمل فهو من حيث المرونة
 ومثل البكر فيه البنت الصبي للاب ان يخالع عنها جميع الصراق
 فالبكر المرونة وللأب ان يخالع ما ابنته للصبي وان كان على
 اسقاط جميع المكس فزله جابر عليها وليس لوصي او غيره ان يخالعها
 من زوجها ثم قال وان خالعهما الالة بغير البناء وقبل البلوغ على ان يترى
 لزوجها جميع المكس جائزة له عليه ان **وخلعه عن بنته التي بها**
ينزلان في مرضها من عسلها ولو سقيتها سقيتها بغير الصراق
انفقته ومته وينفق المصنف نقل المازني في رداء المكسوة والود
 والنشوي يبيح معياره ان الخ اب البطل العفيا سبيل
 من خلع الالة عن ابنته المحجورة من صرافها للزوج فلين هذا ولها
 ان ترجع في الصراق وما وجهه له الاتفاق من الامضاء عليها ان ابنتها
 مع انفسا سقيتها قبل **جاء** الزوج مضى عليه العمل ان خلع الالة
 على ابنته المرحول بها الباقية تحت نظره لا يضي عليه الا ان يكون اسقاطه
 لمرافقها

محور للماء في ماء
 عن ابنته للبكره
 العواصم لها

لاب ان يخالع ما ابنته (الصبي)
 بجميع الصراق

ما ينفذ خلع الالة عن ابنته
 التي بها عسلها ويشكل
 ان السقيتها لا ينفذ لها في المال

لصرافها بما ينفذها وان كان بغير ابنتها كان لها مطالبة للزوج صراقا
 وما يشكل في منزل الجواب اشترى الصبي موافقة السقيتها وبيع ما
 نظم له في المال لانهم اعضاء في ذمتها المخرجه اليه كان من تحتها على
 الالة ان تقول اسقاطها عن ابنتها في مائة سنة على مائة سنة ففصل
 كنت ارضى بالصفاء عاتلها لئلا يلم اسقط طرفي من ذمتها اشترى
 اكثر ثم انتم انتم والله اعلم **واجاب** البعثة من حفش عندها
 طائفي المرونة ان بعله له بائنة التي دخل بها زوجها ان اخرجت من
 الحج ونحو ذلك في ارضاء المستور وبه اخبر من القسرة وابن العطار وغيره
 بعض شيوخ في طيبة الرواة كما يقال للمنفقة بغير حق وجدا من الحج واستحقة
 للنكاح في بيمته والبرايه زعفران وادفع بائنة نكاحها ورضاها من الاجر
 فلا انفال لها عن الجميع قلنا **فلما** اعترضها النكاح
 للنفقة من الالة لان رضاها في بيمته على ان التمسها بغير من تلقاء نفسه
 وانما حرم طلبة البنت لئلا يجعله للنفقة على ما يقيم في هذا ما ينفق
 النفقة والاخر ينفق في الكتاب احوط وان قال الاكثر بما يجال
 ظاهره ان له الجواب ما اختصار في السؤال وفي التوضيح فانهم
 في علم الالة عن ابنته الباتع الشيب السقيتها فثمان الاول ثمان
 العصار واثني العفن وغيرهما من الموثقين لا يجوز له الالة نكاحها
 وفيما لم ينفق من ابنتها بيمته في القسوة من الشيوخ يجوز
 له وراودها بمئة لئلا يترك ما دامته في رايته النكاح وهو الجاني على
 قول مالك في المرونة وان اشترى الالة من المحمودة في الحج وجميع من
 في التوضيح ما عدى النقل عن من ياش من كور بقاء في محنته

ان اوتى ما ذنتها ورضاها
 بلامقالها

في
 يجوز له الالة عن ابنته
 النكاح الشيب

الناس فيها يتعلمون جفوفو
السرف وحين لمي ازونه مايبا
مدي

فقال بن سليون بعد ما انقزع عرقه في يما جان كانت المختلعة فيل
النساء في رواية وصي تكتب في هذا ما انقزع ثم تقول في اخي العفرو وافضي
لو صبي مائة كى باءة نكاح المار والها من النظم والحيلة عليها ثم قال
خلعها جاني باضي وصيها سموا كان في قبل الاله اود قبل القاض

٦
٥
يخبر عن خلقها بانزولها اذا
كل من وجه النمل

عن عبد الوصي بن الفضل جاز، قال بن مخنف قال الحمري محمد بن ربيع عن
حسن بن علي الفاسم عن مالك بن النضر عن ابن أبي عمير عن
بائنة بن عمار عن الحكم بن عوف عن حماد بن عمار عن
سهم بن رجب، قال الخلع لازم لهما وفيل لا، يلزم وفيل ويكمل عمله قال
في غنم الميطمية وأما اليتيمة التي لا وصي لها ولا مفرع لها أخا لها

٥٥
الحجر واللوح از يساير عن
يتمتع البائع الا انهما

زوجها واعطته مائة من الفاسم ان لم يكن معها انة لم
قبل بلوغها او جرة اذ كان ما صالحته به فتر صالح مقلدا فله ستمون
وبه الحمل وقال اصبح لايلى منها لة بالفا كانت او غير بلوغ والطلاق
ما عرف قال بعض النسيوخ وعليه الحمل وانه كز عات في طهره الفولير
وبه الحمل الا في الفول الاول ونصه وان كانت لاله لها ولا وصي
ولاناظم من قبل سلطان قنباري فيمى زوجها من قبل الفاسم ان
نم لة جازم عليها قبل البلوغ وجره اذ كان ما صالحته به صالح
مقلدا وهو قول ستمون وقال اصبح كما يجوز لة وبالأول القضاء
انعم وانه كز سلمون والعشة في غوما في الطم راج واكثر باللقية
ومن بارضاع الصبوا خلت من التطام بالقضاء منعت

قال ابن راجح في شرح قول المرونة وليس لزوجهما في حقهما ان يطاهرا
ان واجبا بنفسهما بانها افاع عيني واحل مني كما في شوازي وخالف زوجته
عما ان عليه رضاء ولزها انها لا تنفي وجوبه معها من طهارة ووقع في سماع
السمع ما يقتضيه جوازها ويجعلها مطلقا لقوله مع الشيء كيف تتفقون
ها في حق ما احل الله وقال ابن راجح في وجوب ما تنشق طهارة في سماع عيسى
ان كان في حق بالصبي منعها والافلاحة من اربعة اقوال وبما
احل عليه قولها من المنع ابقى فيمنعها رجم الله حين كان بالقيس وان ولما
انقلبتون سرور صار بها بحر ثلاثين سنة معقبا ابقى بزلها ايضا وعمل
عاقبتوا عظم القاض بزلها ان يتخي يسي وانما اقرت من المسئلة
اعتمادا على قول ابن راجح وعمل عاقبتوا ان وعار القاض بان العمل
والفضاء وقع بزلها مطلقا وقررت في الاقوال الا اربعة الخطاء في الثمانية

ف
يُنْزِلُ الْمُهَلِّفَ مَا بَارَتْ بِهِ رُوحُهُ
قَبْلَ الْكُلُوبِ وَجَعَلْ

الْخَيْرِ

في
للزوج منع الى اثناء النكاح اذا
حاصلت ارضعها ورضاع ولده

وراجع المقالة المسماة ربع الحرج والجناح عمن اراء في الموضع النكاح
 قبل نوازل الاجلاء والمجاري **ومن عالج في رضاء الولد بمائة من قبل**
للنساء الامه ولرضاء تسبح بما يقرب من مائة وعاشر المطلق
 قال في محتمل الميتية بان التي من له الاختلاف منونة الحول وطهر بها
 حل او منونة تملكها الطاهر الى ان تضعه جاز وان التي من له مع ماله ارضاع
 الولد ومنونة التي يطعمه جاز ولزمها بان مائة اخر من كنفه قال
 بعض النحويين ويوفى بها من فر منونة الابن الى انقضاء الحرة ثم قال
 بان ما في الولد خلال العامين فلا شيء للماء عليه قال مالك ارا حرا طهر
 في ماله قال بعضهم بان المفصولة من التي امها جازاء الاب من منونة
 ابنه كذا هو المشهور من المذهب وبه القضي وروى ابو البرج عن مالك
 انه جمع عليه في موت الولد ومثله حكم القاضي ابو جراح ونقله الخطاء
 في النجاشي ونحوه في وثائق العشائلي وابن سلّمون واصل كذا كله في
 الحرة ولطفا وان خالها جاز ان عليه نفقة الولد ورضاعه ما دام في
 الحولين جاز له بان مائة ثمانية الرضاع والنفقة في ماله وان ما في الولد
 قبل الحولين فلا شيء للزوج عليه قال مالك وم ارا حرا طهر في ماله
 وما تملكه من نفقة **فوق الرضاع يلزم المطلق**
وان برأه العتق فينفق وبالسراة يرجع المطلق
 قال شيخنا في التمسك بنوازل ما في المحتق من سقوط ما اشترطه
 في عقر الخلع من نفقة الولد او بعد الحولين فهو من نفقة بن القاسم في الحرة
 وقال النجاشي في ماله كذا الخلع بالخير وقاله اشعبي وعين المال
 وابن شافع وابن عمار وسحنون وابن حبيب وابن الخطار وغير واحد من
 الموثقين

في النفقة ما تملكه من نفقة
 في النفقة ما تملكه من نفقة
 في النفقة ما تملكه من نفقة

الموثقين بقول المعقبة القضاء والعزل باختصار ومن العزل الجارية في من
 المستقلة فيه عليه غير واحد من الاجمعة ونذكر في كتبكم كتاب سحر
 وابن قسوق والميتية وابن محيث والنجاشي والعشائلي ومن يجمعون كذا
 ما يتعلق بالامت الادوية **واما الثاني** في محتمل الميتية ما تقدم بان
 شيء عليه من نفقة الولد في الحولين او بعدة لا يحل قول من ان ما علمت
 الاحكام في خلال المدة بان النفقة تقوم على الابن ان ايسر في قبل يتبعها الاب
 انما المشهور من المذهب انه يتبعها بما انفق من السراة لا بما ما انفق من نفق
 او سعة قاله مالك وابن القاسم وبه القضي وحتى اصبح عن القاسم انه ساء
 يتبعها بشيء ان وفرد كذا السعي القاضي العشائلي وابن سلّمون
 ونقله عنه الخطاء في تحرير التلخيص **وان تكفى لغير خلع اي منه وفي**
الحضنة لزوج سلمت انتقل الحق بها للابن من بعد ما دامها للاب
ان ما التماسي نقلها للغير حق **وتم وهو بها منه ادق** قال
 ابو الحسن الميتية التي عليه العزل وقاله غير واحد من الموثقين ان اللام انما
 اسقطت حقه في الحضنة بشي في عقر المبراة ان في الجاه جمع
 الى الجدة او الخالة قاله ابو عمر ان وقاله القياس في كذا ان لا ينفقه حق
 الجدة بتلك الام وقال غير من الغير ومن ينفقه بكذا حق الجدة او الخالة
 وما كذا الحكم في كذا ان نقل كذا من الميتية محتمل ومنها غير واحد
 من العلماء كالحطاي في الحاشية والنجاشي وابن مالك في الرر القضي
 والعشائلي في وثايقه **واعلم** ان ما جرى به العزل في منة المسئلة
 كمو خلا المشهور فيه عانة له الرجح مصطوي في حاشيته واعتبر
 على الخطاء حيث اتفق على نقل كلام الميتية في نقل كلام المحتق بانه يوشم

يلزم المطلقة ما تملكه من نفقة
 بقول النجاشي

في النفقة ما تملكه من نفقة
 في النفقة ما تملكه من نفقة

في النفقة ما تملكه من نفقة
 في النفقة ما تملكه من نفقة

قول الشيخ محمد ان
 نقله عبر الخ
 وابن يونس و
 اقتبس الشيخ ابن
 حجر في قول
 القضي في البرزخ
 كما في كتابه
 في حاشيته
 في شرح المرونة

انه المركب قال بل المشهور من جهة المسئلة ان الولد يكون للام والميتطي
 بنفسه معني بان له المقتضوي ان في العمل بخلافه ان وفولي انه لها الخ
 اشارة الى ان العمل المذكور معني بما احراز القولين المتخصصين في الحقوق
 غير المالية كالحضانة وهو انه ليس لما كذا ان ينقلها الى غير من وجوده
 من مساوولي بخلافه له الخي ومنز الفول شاة والمشتور ان له
 النفل قال ابو عباس الوشمي في بصل النكاح من كتابه الباقي لما تخلف
 عما مسئلة النظم فمنه وان العمل في فيه بجرع سقوط حق الجدة من
 الحضانة مانعه قال بعض السميون اخلف اما الكتيبي في الحقوق غير
 المالية كولاية النكاح والصلاة في الجفارة فلنفي كالحقوق المالية
 فلما كذا ان يصرف في يده بالاخت لنفسه والنفل الى غير وهو المشهور
 او بالانه انما ملكا بسبب شي كونه يبيد المنقول عنه بالمتفول اليه
 فيكون المنقول عنه احق من المنقول اليه وهو الشاة فتبين له
 من زمان الذي جى به العمل شاة والله اعلم **ان يحل له ان يتفقا**
مع امضا حضانة ابن سفل **حقا الخالعة لا للام كما**
اقتى بتونس السبيون العلم قال المشتري في كتاب الشبعة
 في تعليم الشبعة قبل الشاة قال في بن عيسى في الفتوى عننا في
 خلع زوجته ان تسقط في واما الحضانة انما لا تسقط في الجدة
 لما تسقطت ما لم يجب لها الخ الخ وكن نقل في الدرر النشي حلام
 ابن عيسى في كذا باللبط المذكور لاجل قوله عننا في في النظم بتونس
 وبهم فوي مع امضا ان الاسقاط وقع به عن غير النكاح ولو تاضي
 اسقاط الجدة في غير النكاح كمانه وهو كذا قال في محقق المتطية
 ابن الطار

فه
 من خالفه روجه على التسقط
 في واما الحضانة انما لا
 تسقط في الجدة
 من كذا في كذا في كذا
 كذا في كذا في كذا

في
 ابن
 الطار

ابن الطار في اسقاط الزوجة حضانة ابنها للزوج وعي ان سلطت اليه
 امضا منه واسقطت حضانته فيه ونطقت امضا بلانة او اختها اختها
 فيما كان راجعا اليه من الحضانة واستفوت له عليه ابن الفجار وقال للصواب
 ان يقال ثم قطعت لان الجدة تكون عينين فقطعت حضانة جده وجده
 اليه واما الولد فيستضي انما سقطت حضانة جده وجده الحضانة لكما
 ان الولد لا تقتضي رتبة ولا يلزم من حضانة له كسقط الشبعة قبل البيع
 ونقله الحكماء وغيره **وبعض خلع ان اتى الاب** **في العذر بالزوج**
بالفضاء **فيما عصى من الشيوخ ونفا فيه بغيره وتجميع**
 نقل في اوام النكاح المبحر ان ابن رشدي في خلع الزوجة انما
 سميت فيه قطع الزواجر في حضانة فيه فقال النكاح جمع قطع الزواجر
 فيه الرجوع ما يتعلق بالزوجة مما سمى فيه وما لم يسم له وابتى
 مقام القاضي الشافعي ابو عبد الله بن الحاج بل العنقفا في احكام
 الخلع خاصة وفي جارية على الخلق بين الاصولين واللعان انه اورد على
 سبب خاص كل يفهم على ما ورد او يجمع جميع ما اشتمل عليه العاوان نه
 الجمار والركن المسئلة والخلاب التي في اساطير الامة بقوله
 وان عهم الاباء والخلق سابق فيهم وتجميع جميعا تاملا قال
 شارحها ميارة ومحق جميعا تاملا في كل من القضي والتجميع اهل ان
 يقال به ويجعل عليه **ان** **ولنا** **في ان الفضا** **وقع** **بالقولين اشارة**
 الى ما ذكره في موسى الجدي في احتصار نوازل الزنا في جرحه فتوى
 الشيخ المذكور في بن رشيد واجر الحاج ونه فلت في وقعت كذا المسئلة
 فيما في من الزمان مجتم في فاضي الجماعة يعاس الح وسة بالله وهو الفقي

ك
 قال المشتري في كذا
 في كذا في كذا في كذا
 في كذا في كذا في كذا
 في كذا في كذا في كذا

از کلام فیقولین و فتح به الحیا
والفقر بالمفقی هو المختار عن
ابن مردود و غیره من الحقیق

كفاه الخلاب انما هو ان
لم ينه عن التعمد بان
عليه قوله اسباب الزو
ميتة وعيها فيشعر بعين
عن التعمد

از جموع الزوج على الحمل
اثبتت الحق عند الضرر

وانفق بن الفجار

کامیاب

والقطع فيه مخي ويعمل عن اصغ واستحسنوا به العمل

اشهد بالبيت الاول الى قول زيارون في اختصار الفتاوى ويجوز
ان القاسم يحرك في السماء العاشية من تعيق الناس والحيث ان قوله لا يعيق
الضمر وتكفي السمعوه احب الي فضل المستمعون من المذنب وعليه العمل
وروى حسين بن عامر عن القاسم انه لا يجوز شفاة في السماء الا على
العدول الا في الرضاع ويجوز ان يشتر العدول عن تعيق الغاية والحيث
من النساء والجمع قال ابو عمران وهو حسن لانه ما يحجب الرجال الا في
الاعتناء ولا من القاسم في شفاة في ما طهارة ان السماء كما يجوز للاص
الشفاة في جميع الاسماء انما الغرض نقله الخطاء كما له واما البيت

٥٥
يحيى بن عبد الله بن جعفر الناصر
عليه السلام في الضرر في الزواج
والرضاع

الثاني واشي به الى قوله في المختار المذكور قبل ما تقدم متصلا به ويجوز في الخبر
 التسمية على السماع وعلى القطع في قول اصبح وعزى القاسم تسمية الى
 القطع في له وقال مراني يشهد شهود القطع مع فتنه له فقال له
 اصبح ان الشاهد يقول اعلم له له ومعنى واستحسن الشيوع العمل
 بقوله اصبح له ومعنى كمال الكلام المذكور في الوثائق المجموعة ام
بطلان باينة في القضاء في الخلع كما يجعل فيه عروضا
وهو المصلحة لئلا يكون في واحدة من الخلع حلقا
 قال ابن تيمية في مقرر المحمود ويكره المبرأ في غير ما وقع
 جاز عن ابن القاسم وفي طرفة واحدة وقال مكي في له الرجعة وابن
 الماجشون في ثلاث ويقول ابن القاسم مضى العمل له وفي مختار المحيط
 ويكره ان يطلق الرجل امرأته طلاق خلع او صلح او مبرأ في غير اخذ
 واستغاط لانه خلاف السنة فان فعل بثلاثة اقوال احرها ان تكون
 طرفة رجعية كمن قال انت طالق طرفة لارجعة عليه في هذا الثاني
 انها البتة ثم قال انت طالق واحدة باينة باثبات ثلاث قوله ابن الماجشون
 وارجح الثالث انها طرفة باينة فانه ابن القاسم وبه القضاء ام وضوء
 ابن قسوم وابن سلمون والعشقة كلهم في كذا الاقوال الثلاثة
 وان العمل والقضاء يقول ابن القاسم ونقله الخطاء عن المجرى فقولنا
 وهو المصلحة معناه ان الطلاق يعني عودا به من الاصح قال جبي
 العاصمية وفي المحلة الخلق والقضاء بطرفة باينة في المرتضى
 بكتب عليه التمارح الطلاق المحلة هو طلاق الخلع من غير عود وحيه
 الخلق بين ابن القاسم وغيره فابن القاسم يقول طرفة باينة ويقول القضاء

في
 في الباء راء على شي
 فابن تيمية جاز عن ابن القاسم
 وضوء طرفة واحدة باينة

ثم في

ثم في نية الاقوال المتفرقة والمراء بقوله طلاق الخلع الطلاق الواحد
 البائن وما يشي به كونه بلفظ الخلع بلفظ قول ابن سلمون واما الطلاق
 المحلة كما عني شي بعز النساء فيكتب فيه عود طلاق بلان زوجه فبانه
 بعز النساء بغير طرفة واحدة ملكها بغير ما لم يفسخا وبه ام وقول
 البشتالي وان قصر الى السنة بطلاق واحد فلت طلاق واحد في
 نحو غير ابن سلمون وقول لئلا يكون البتة اشارة الى ما نقل في المختار
 اشارة جواز الرجوع اي سعيه في عن مسئلة محصلها السؤال عما
 يلزم من رجوع زوجته ونحو المفصولة منه وفي تلميح به في اما المرحول
 بما يقع له كزوج طي يقان في وقوع الطرفة البائنة عليه من غير قول
 من صح له قال في طرفة واحدة باينة ومنه في قال في ثلاث
 في ان يترك وفرض مضى العمل في كذا الاقوال في كذا الاقوال
 بالتحويل في صحة الطرفة الواحدة المحلة من غير قول في المرحول
 بها فيصرف بئلا الطلاق التي سمع عليه يحصل معناه به ام وما
 نقل فيه ايضا حيث قال وسيل الاصح عن الرجل يقول لزوجته لم يبق
 علي حرام **قاجاج** ان يفصل القلان لزمته طرفة واحدة
 تملك بها المرأة بنفسها لان العرف اليوم ان الطلاق باين غير خلع
 ويكره له في الرمز القديم بئلا قال في المرحول بغير قول في حقه
 القلان في فتنه او بغير في الرجوع في الزين في فيه الواحدة البائنة
 وان يقع محله بابه او غير يميز كما لا يخفى ولله في النظم بالجماع
 حلقا اي وحسب بلا مخالفة بين النظم ويز ما اتي به الشيخان ان
كروا انما عفا الزوج على عطية منه له انما حلقا

لأنها طاعتها على أن يعظم شيئا ٥ **وطرأ على وجه الصلح** - **فقد ما رعى الأصح**
 من ما بها وكذا أنه وجه الصلح جهلا فقال الخطاء ما نصه قال في النوا ٢٢ ترجمه الخلع يعني عطيته في كتاب بن
 الموار وان يفصل الصلح وقال أنت طالق ولا متاعا في أوله متاعا أو قال ولما
 رجعت كذا كذا إلى جهة قال بزوجه عن ماله وإن طاعتها على أن أعطى
 شيئا من ماله جهلا وطحا أنه وجه الصلح قال في طهارة وله الرجعة ثم
 رجع فقال للرجعة له إذا كان من ماله وجه الصلح وقاله الليث قال محر
 وعافوه له ما ضر العمل **والصلح الحائز للرجعة** - **بمعنى من كان يوم**
الخلع - **في غير عصمة طلاق** - **سوى التي عمر اليمين بسبب**
 قال في المعيار وسيل في الاستثناء إذا عمل الله الخلع عن مسئلة
 التي تطلق عليه الزوجة التي تزوجها من اليمين **فأجاب** المجهول
 به في أنه لا أن ينظر إلى يوم الخلع فإن كان تزوج زوجة ثم خلع وفرو
 تزوج أخرى ما غا تطلق عليه أن كانت في عصمته يوم الخلع
 وما يمكن بحاله يوم الخلع من الزنى تقتضيه فواعدا لغيره من كان غيب
 متزوج بخلعة بالضرورة أو طلاق ثم تزوج بغيره ثم خلت بغيره
 عليه في تزوج الزوجة التي تزوج في عصمته يوم الخلع وكذا لو كان متزوجا
 بخلعة ثم ماتت الزوجة ثم تزوج أخرى بخلعة فلا شيء عليه من التي كانت
 في عصمته يوم اليمين فومات فلا شيء عليه في تزوج الزوجة الأخرى إن
 الغرض ونقلته كما وجرت وما يخلو من تصحيح والله أعلم وهذا الحكم
 الرتبة في أنه المجهول به كسوة من كسب الحرونة يعني كتاب العشق الأول منتقلا
 ومن قال أن كلغة بلانا أو يوم اكلمه بكل معلوم إلى آخره ثم كلمه عتق
 عليه ما عتق من غير يوم خلع وما شيء عليه مما استثنى بغيره لا وكذا

من تزوج نكز في عصمة الزوج
 يوم الخلع كما أن طلاق يوم الخلع

بمعنى

في اليمين بالطلاق والصفقة أم وفي شرح الاجتهاد ما نصه من أن يزوج
 لو قال أمحل كذا أو أن بعثت كذا فبفساد طلاق ثم ماتت نسوة
 وتزوج غيرها ثم خلع له النسوة لم تل منه يمين وإن لم تكن له امرأة يوم
 خلع فلا شيء عليه فيما أدام والحق والصفقة مثله أم **ومن طلق**
زوجة وانكحها - **وقام شافرا عليه صرا** - **فإن أبان اليمين صح** - **ففي**
ما خلتها علما بغيره - **فإنه** قال في مختصر المتبعية أنه إذا عتق المرأة
 الطلاق عاز زوجة فإنكره يخلع وإن أفاضت كذا لم يفسد الخلع فإن
 خلع بغيره له زوجة وأم في التفسير وما يفسد الأحكامه وإن نكح من
 اليمين بغيره أربعة أقوال أحدها أنها تطلق عليه رواه من أبيه من يسم
 عن ماله وبه قال أشبه الثاني أنه يحس حق خلع أو يخلع واليه
 رجع ماله الثالث أنه أمضاه أربعة أشهر من نكوله دخل عليه إلا
 فإن استتم على أباية طلق عليه الرابع أنه إذا طلق بغيره من يسم
 مع أمه أنه ثم قال فإنه أفلسا يمين بغيره ثلاثة أقوال عن ماله أحدها
 أنه يمين أبر أو يخلع الثاني أنه إذا طلق بغيره من يسم والطول في كذا
 القول مودع إلى اجتهاد الحاكم الثالث أنه يمين عام ما كان خلع والطلاق
 بغيره وبه الأفضل باختصار في أوله وقال في سلمون في القول
 ما نصه وإن نكح من اليمين ففيل تطلق عليه وقيل يمين عام ما كان خلع
 والاطلاق وبه يمين وبه الرواية الفصل فيل يمين أبر حتى يخلع أو يفر
 في مبال السر الكلام وقال ناطق النخبة وإن ذكر زوج بغيره ويطام العقل
 وصي أبانها للمفعول معناه خلع قال في المصباح صيته هي امر
 بآء هي خلعته بغير الغنم أم وقال الجوهري في الصحاح صيته

من فاع عليه كذا قد
 واحد بكذا وتوهم

الرجل ان احلته صر او فسلته صر افعال قتل فلان صر ان اجسر على القتل
 حق بقتل او على المير حتى يعلق **وجار الاستي كما في الطلاق** **فهمه**
 يجوز كاستر عا في الطلاق **لا يوجب الراق** **ان يفهمه عامل رواق** **كحيم** **من التبر عا** **فقال**
 في المعيار عا نصه وفي كتاب من الموانى الاستي عا في الطلاق جازي
 وقال في كل رجل كانت له امرأة لهما غاي عنه فارسلت اليه ان يزوجها
 ولم يعط فارسل اليه زوجها انه طلقها واستمر قبل التفاء انه انما جعل
 في له لعله ياتي لانيته قال ان كان استي عا قبله له شفعة فانه يبيع
 في له وان لم يفعل طلقا عليه ويحرم من الزوج في الاحتكام وقال
 غير واحد من المؤثرين وهو القول المستمر المجهول به وقال في موضع
 اخ و سئل يحيى الفباب عن رجل تطوع لزوجته بانه ياتي زوج عليها الا
 بانه نكحها ومضى فبطلت بغيره ان نكحها بالراخلة عليها طالق وان استمر
 شفعه اقبل انه لا يتطوع لها بانه لا اخوها من ان تطالب بزوجها واتقاء
 لشيء مما قبل من الاستحاط عاملا ما قبل جازي **ان الزبي**
 مضموع عليه العمل الاستي عا عاملا مع التي عا كلها من طلاق وعنف
 وغيره وان تم ترك التفتة معلومة ومالك ما يدل عليه في الطلاق ان
 باختصار ونقل في الدرر النسي حكاية التي زبي مع زوجته وفيها اعمال
 الاستي عا وعزم لزوم الطلاق للمستعنى وليس فيه تصريح جري بان العمل
 ومثل من قبله من سئل في باب مسابيل من العتق عن زبي ام
ومن يخلق بالزوج بالطلاق لني مه **جميعها في التبر عا**
 فانه في عتق المتطوعة واما طلاق الشقاق فيلزم فيه عن ماله
 وجمهور العلماء ثلثا وبه البتة والعضا وقال بعض السلف يلزم
 طلقه

طلقه واحدة ام وماله من الزوج الشقاق من او فعدا في كلمة حتى يضمن
 عليه الاتفاق ويضمن للاجماع في العاين والمخير فالعياض يحوا
 له الزبي عليه المسلمون وايتمهم المحققون بضم ان من حلق بالشقاق فيضي
 له لازمة وما رخصه له في غير ذلك ام وفي المخير جوا للنفية ابو
 الفضل راشوف قال فيه تمكث اكثر السيوخ الى ان المطلقة ثلاثا في
 كلمة واحدة عما ان كانت مقبلة فاق وانما امسطة اجماع نحو عطار
 او اربعة واتبعنا فتواتم عا له وحكمه خلق عن السلف وكتب ال
 الفلكل في عا الرسالة ولينم ان وقع بغير طلاق الشقاق في كلمة
 منى مما لا يعلم فيه خلافا عن جمهور العلماء ام ومن حكي الاجماع
 في نكر المسئلة الشيخ مير عبر الفاء والباي في نوازه عن عتقه
 مير عبر الباي ونقل يحيى واحد عن رش فوله مما اجمع عليه
 ففها وفامر الا مصاروم يمتنعوا فيه ان المطلقة ثلاثا لا تغل الحلق
 الا بزوج ونقل في الميار وغيره مثل من قال المصنف عن جماعة منهم
 الشيخ محمد بن ابي زيد وابو الحسن الصفي وغيرهما وانما سئل في نكر
 المسئلة في سلة ما جرى به العمل وان افق عا التبر عا في نكر
 الحز حكاية والاجماع والاتفاق تستلزم العمل بالزوج فيهما وغيره له
 ونمودة الشقاق للمطلقة الواحدة شاة لا يلتفت اليه حتى في
 غير واحد عا ان العتق به جري حتى في المجتبى قال مير ابو الفضل الميركوز
 اكثر العلماء يقولون لو كانت المسئلة مسئلة اختلاف عمره انه لا ينفذ
 خلاف شاة والخلاف الشاة لا يجر خلافا وخلاف الواحد والاثني من
 اهل العن لا يجر خلافا وما حجة فيه من قوله ام **وما يجلها نكاح رجل**
 فدر

خلا بالواحد والاثني
 بغير خلافا وحجة فيه من
 فدر

عقرب علف الاول، والصفر فاسر وهو سر، **مكتون** ونحوها خلا،
وانتجت شتمته ان يفصل **تعليمها بان يقع التثنية** ضميم عليها
 للمطرفة الشك قال في الجبر ومن القاي ونحوها الجمل فاسر مفسوخ
 وضمان في وجه الرجل ام اة طرفة عيه ثلثا ليلتها الزوجها وانه مق
 اصاب طلفها بغيرها هو المحلل الزرع والحرية ببعته وكل من تك
 ام اة ليلتها الزوجها فلا تخل للزوجها ان وليها من له الفتح سواء
 علما او يعلم اة افسر التثام لزلها وايضا عا فتكاه ويعسخ قبل
 الرخول ويجز، وانه ليلتها تكم رغبة فانصرفه للتخليش في اقولها
 للعلماء في ذلك الى ان قال في اة كلامه والمعمول به في كمال البر
 ما في مائة كة عن ماله الى والزوج فرمه موفوله وما يعلها ان وجها الاول
 الاتحار رغبة ومن قال بزل ماله والبيت اخ محت **اوفولنا**
 وفي تونس الخ اشارة الى ما نقل الخ على الجمهور عن قول الخ
 محل ونصه قال اصلولو والعمل عن قضاء تونس اليوم تكليفه عن العفر
 باثبات انه من لا يتهم بتحليل المتبوتة فيجن براح له في وجهه ثم
 ان طلفها لم تخل للزوجها الا بغير ثبوت البناء به وهو حسن بما مع
 بساد الزمان **انما تشر من الرجعة من** **سميع عنه الاعتراف في من**
في فة ان الزوج في ان ماني **عشي تها حلف بالايان** **في ان الله دم**
عني مة وكنت **المحت لا يقع منه مكان** **فان في المعيار**
 وسيل العفيه ابو بكر الله فخر بن عبد المومن عن ام اة بارفتها
 زوجها بطلاق الخلع بشهر عليه في العرف او بجرها ان زوجها
 كان يعلق بالايان اللازمة لكونها كانت في عصمة ويحت قبل
 يتر

ف
 من تك ام اة ليلتها
 الزوجها فلا تخل له بزاله
 للفتح وباعله ملعون
 وتخل الا بلفتح رغبة

يتر من من اجتهاد ما قرا **كاه** اة اشهر عليه بما في بجران ملك
 نفسمها بالخلع فلا تتر من رجعة عا القول المعمول به **ان يبرح**
 اختصاره في موضع **ان** عن اية الحسن بن عتبة الوثني يسي
 الاتفاق عا منعه من من اجتهاد الزوج للمخالع له قبل زوج ونقله
 في الباقي **ان وان يملك زوجا واطلغا** **وقبل ان يجيبه في فلا واطلغا**
منه المجلوس بطل **ما بين من الزوج كان فعلا** **فال في الباقي**
 اخر نوازل الطلاق وفي وعه مانعه وما يفيل في عفة التعلية
 انها اجابته في مجلس التعلية وقبل اتي افي لان اة او في في
 العفر واين في التثنية واطلع للطلاق بان الزوجة اة لسكت
 في وقت التعلية وكن الاجابة في مجلسه مع ضوله الى ان اتي فا
 ونجا عما كان فيه الى عني، سفي تليتها في الرواية المرجوع
 عني وبطل الفضا وعليه عول بن القاسم وجمهور الاصحاب والرواية
 الاخر والمرجوع اليه ان لها الفضا مالم توفع او توطا وبطل اخ
 سمعون وغيره **ان** والى فانين الروايتين اشار في المحت بقوله ورجع
 ماله الى نفها يبرح في المطلق مالم توفع او توطا **ان**
 حين في المحل على قوله واخبر بن القاسم بالسقوط مانعه قال في
 المرونة وعليه جماعة الناس قال المتطي وبه الفضا وعليه جمهور
 اصحاب ماله قال في التوضيح ونقل الشيخ ان ماله انما لا ينفاه
 وان انقضها لمجلس مرة ثم رجع عنه الى ان ماني فهو نه الخطاء
اوفولنا واطلغا **ان** **انما اة في التعلية في ماني او مكان واليه**
 للاطلاق **ان وان يملك زوجا واطلغا** **فعل بان ان يفعلا**

من كمن عيه في العرة او يعرفها
 ازوجهها كان يوجب بالايان البارة
 ويحت طولا كانت على

ف
 ما يفيل في عفة التعلية انما
 لباية في مجلس التعلية

ليس لها الرجوع بغيره الى ما لم يمتخى اخ رجعه وتفرقا

ان من مذهب من لم يمتخى طلاقا ان تسمى او تسمى ورج عليه فامى كما
او امى الراحلة او السرية بانه انها تحفر في ابا حقه لها للزوج
استغفر فلانة عجا فبعضها ان زوجها فلانا امناة انها ان تسمى
عليه او تسمى ورج بانه نت له عن راءة فعله له وابعه له واسفقت
ما كان يبرها من الشى وطال الخ قال يبرها نقل عن احمد بن محمد وان كان الشرط
بطلاق الراحلة علي وعق السرية فليس لها اسقاط له وانما
لها ان تسقط كل شى يكون فيه امى كما يبرها انه اكان يبرها اراة
بعل الزوج وارجوع لها وانما اها بعل الزوج كان لها الرجوع
فيما اباحت له قاله بن القاسم في سماه عن ماله وبه الحكم قال
ماله في العتبية ان انة تله قبل البعل ما يبيع لها وقال محققون
لها الفباغ قال احمد بن محمد وموافقه باصول المرونة ويلفظه ونه
في الحى رمحق ما نفع مفتحا عليه ولم يترك ان الحمل يربى به ونه

وليس للزوجة ان تسقط عن الزوج شى ط الطلاق والعنف وما يتبع
بل ان بعلها وانما يكون لها ان تسقط كل شى يكون فيه امى كما
يبرها وينعزل له انة ان يبرها بى اراة الزوج بعل له ولا رجوع لها
في نه له وانما اها بعل الزوج لزم له كان لها الرجوع في ابا حقه لها ان
احتج له له امى اة واراة ان تمنعه في غيرهما كان ذن له لها ان
شاء الله **وقولنا** وتفرقا بان النص بان مضمرة في جواب النفي
عاجر قوله تعا وما يجعل الله الذين جحدوا الى ويحل اخ **وان فضة من لم**
يقر لها اعتبا بالبعث **لما خشي** بعل البنا بطلقة او طلقين

ليس للزوجة ان تسقط عن الزوج شى ط الطلاق والعنف وما يتبع
بل ان بعلها وانما يكون لها ان تسقط كل شى يكون فيه امى كما
يبرها وينعزل له انة ان يبرها بى اراة الزوج بعل له ولا رجوع لها
في نه له وانما اها بعل الزوج لزم له كان لها الرجوع في ابا حقه لها ان
احتج له له امى اة واراة ان تمنعه في غيرهما كان ذن له لها ان
شاء الله **وقولنا** وتفرقا بان النص بان مضمرة في جواب النفي
عاجر قوله تعا وما يجعل الله الذين جحدوا الى ويحل اخ **وان فضة من لم**
يقر لها اعتبا بالبعث **لما خشي** بعل البنا بطلقة او طلقين

ليس للزوجة ان تسقط عن الزوج شى ط الطلاق والعنف وما يتبع
بل ان بعلها وانما يكون لها ان تسقط كل شى يكون فيه امى كما
يبرها وينعزل له انة ان يبرها بى اراة الزوج بعل له ولا رجوع لها
في نه له وانما اها بعل الزوج لزم له كان لها الرجوع في ابا حقه لها ان
احتج له له امى اة واراة ان تمنعه في غيرهما كان ذن له لها ان
شاء الله **وقولنا** وتفرقا بان النص بان مضمرة في جواب النفي
عاجر قوله تعا وما يجعل الله الذين جحدوا الى ويحل اخ **وان فضة من لم**
يقر لها اعتبا بالبعث **لما خشي** بعل البنا بطلقة او طلقين

انما لم يمتخى طلاقا ان تسمى او تسمى ورج عليه فامى كما
او امى الراحلة او السرية بانه انها تحفر في ابا حقه لها للزوج
استغفر فلانة عجا فبعضها ان زوجها فلانا امناة انها ان تسمى
عليه او تسمى ورج بانه نت له عن راءة فعله له وابعه له واسفقت
ما كان يبرها من الشى وطال الخ قال يبرها نقل عن احمد بن محمد وان كان الشرط
بطلاق الراحلة علي وعق السرية فليس لها اسقاط له وانما
لها ان تسقط كل شى يكون فيه امى كما يبرها انه اكان يبرها اراة
بعل الزوج وارجوع لها وانما اها بعل الزوج كان لها الرجوع
فيما اباحت له قاله بن القاسم في سماه عن ماله وبه الحكم قال
ماله في العتبية ان انة تله قبل البعل ما يبيع لها وقال محققون
لها الفباغ قال احمد بن محمد وموافقه باصول المرونة ويلفظه ونه
في الحى رمحق ما نفع مفتحا عليه ولم يترك ان الحمل يربى به ونه
وليس للزوجة ان تسقط عن الزوج شى ط الطلاق والعنف وما يتبع
بل ان بعلها وانما يكون لها ان تسقط كل شى يكون فيه امى كما
يبرها وينعزل له انة ان يبرها بى اراة الزوج بعل له ولا رجوع لها
في نه له وانما اها بعل الزوج لزم له كان لها الرجوع في ابا حقه لها ان
احتج له له امى اة واراة ان تمنعه في غيرهما كان ذن له لها ان
شاء الله **وقولنا** وتفرقا بان النص بان مضمرة في جواب النفي
عاجر قوله تعا وما يجعل الله الذين جحدوا الى ويحل اخ **وان فضة من لم**
يقر لها اعتبا بالبعث **لما خشي** بعل البنا بطلقة او طلقين

بطلها فسمى كما للزوجة اليها جعلها لزا الزوج ما فضت به ابتعا كما

انتبا من بعد ان تاتى بها فلان من حيث ما نصه ان المحرم لا تقضي

ان كانت مخرجها اليها الا جميع الطلاق وان فضت باقل بطل ولا يلزم الزوج بها الا بجميع الطلاق وان فضت
ما فضت به ولم يبر لها ان تقضي من امة ومن قول بن القاسم السوية
جاء به العمل وقيل ان فضت بواحدة باينة من سنة المبررات ان شئ
ما نطقت به الايمان الثلاثة اخرا من غير الله لم يبرها في المرونة
يبرنها وطام ولعظها ومقال لاهى انة بجر البنا اختار به
وان طلفت ثلثا لزمه ولا مفاضة له وان طلفت دون الثلث لم يلزمه
شيء وانما لها ان تطلق ثلثا او ثمة له الى الخرض من ناجي قوله
وان طلفت الخ مائة كماله المشهور وقال عمر الخوارة يلزمه الثلثان
شم قال ورج يبر في الكنا ما لم يسبق له فيه طلقان لقول بن عطاء
تلزمه بطلان له الا بزوج من سنة **ولما يتوجه** فيها خلاف
فلت اية قال بن ناجية وحملها بعد له انا على طامها وانه
لم يلزمه شيء لانها اذا التاركة لم تقضي الخبار ونصها في الكنا ان ليس
لها ان تستأنف الثلثان وموكل لها المشهور خلافا لاشعبي واختار
الحبيص له وبالله التوفيق **ويدخل الايلا الى المظاهير** انة ابا القاسم

وموافقه يوم المراجعة لا يوم الطهر نعم وايوم تيسر الضمير

قال في فتح المختار في مسألة بان لم يفرغ المظاهير على البعارة لم يبرها
ما يدخل عليه الايلاء لانه ليس بمضاري في نه الوطء كالحصى والمجموع
والعسر وان كان يفرغ على الكفارة دخل عليه الايلاء واختلف
في وقته في النواذر عن ماله وابن القاسم واصبح ان الاجل فيه من يوم

ان لم يفرغ المظاهير على البعارة لم يبرها
ان لم يفرغ المظاهير على البعارة لم يبرها
ان لم يفرغ المظاهير على البعارة لم يبرها

الضمار وقال يحيى من الغزو ويراه من يوم تبيس الضمار وقال عبد الملك من يوم
 المراجعة ومثله في المرونة واختاره سحنون وبه الفضاخ وكل المال
 وقال ابن سلقون بان يكتفي بعين الضمار وان الزوجة الصبي عليه ورجعة
 الى السلطان تلوم له فيه لانه لم يجرى به المرونة فان يعرض له اجل الاباء
 من يوم مع امه الى السلطان على المستمور وفيل من يوم طاهي
 وبلاول الفضاخ وعلى القول الزب به العمل وموضع الرجل من يوم الربيع
 اقتبس بن يحنون في وثايفه المجموعة والجرى في المفصل المجموعه
 سين خليل في باب الاجلاء الاقوال الثلاثة وتبين الضمار في النظم بتقرير
 الباء وهي ضبطها بالفتح على انه ما غرو بالضم على انه مصرع ام
وصرفته ان الفتي وفي انقضاء عمرته ان يمين بقضاء
من بعد خمسة واربعين ، لا قبل وان العريه العطينة ،
من انقضاء التصريح في اقل ، من اشهر ثلاثة ايام **فلا** ،
من الرجال الكيف بالنسوان ، لا سيما في قوله **الانصاف** ،
 قال في مختار النهاية قال في الكتاب يعني المرونة فمضى بن عثمان في
 مطلقة اذ عت بخر خمسة واربعين ان عتبه فلانقضاء انما مصرفة
 وتعلق وليس العمل على ان تعلق قال في عمى المرونة وما تصرف في اقل من
 ثلثه وبه جرى العمل عند الشيوخ وقال ايضا لا تصرف في شئ ونصف
 وما ارادوا العمل وقال عبد الملك واولا له الخمسون يوما الى شئ من
 وقال بن مخيت قال الحر بن عمرو اقل ما تصرف فيه من الام خمسة واربعون
 يوما وبه جرى العمل عند الشيوخ وفردوى عن مال انما تصرف
 في ثلاثين يوما ويجب عمل اخ وانه نقل جى بان العمل عند الشيوخ
 بالقول

في
 ما تصرف في اقل من
 خمسة واربعين

بالقول يعرف تصرف في اقل من خمسة واربعين يوما الفاضل المختار
 في محاسن السه عن المختص معنوا لغير واحد من الموتين شى ان فعل العمل المذكور
 كان فله او لم يكن العمل به ، والله الاشارة بقوله وابن العريه الطويل قال
 سمين على الزفاف في عمرة المسائل التي جرى بها العمل بعاصرون اه
 في اعنته اذ باعشى وفراء انما تنظم تمام الاشهر الثلاثة ان يملك
 الاقراء فلهذا احتياطا لانما تحتج بالاشهر حفيضة تاركه للامه اه
 وقال سمين فخر بن سعي الزموري في شرحه على ابن الحاجب الزمسماء
 معمر الناجب بخر نحو ما سبق وقال الفاضل ابو بكر بن العريه عمارة الشاه
 عن ما حيضة واحدة في الشهر وفرتك الايام في الزمري ان فكيف
 بالنسوان فلا ارى ان يترك المرأة المطلقة من الزوج الا بعد ثلاثة اشهر
 من يوم الطلاق كان في اول الشهر او اخره اه وقال بن ناجي عن قول
 المرونة واه اقل للمعترة فراجعت باجابه نسفا فلانقضت عريه
 بان مضى من في مثلها شقي صرفت يعني يمين والام تصرف الى ان
 اذ عت انقضاء لها في مرة لا تنقض فيها غايبا او مائنا وان لم تصرف
 ايقافا وان اذ عت ما تنقض فيها غايبا صرفت واختلق في النواذر
 وفي مقرر ما تعلق به اشاعش فورا منقضا انه ما قبل فوله في اقل من
 تسعين يوما وليس منصوصا للمعترة من ولا يجرى به العمل عند بنوخا
 بنو شرش بن قول بن العريه قلت الايام ان الوندك والبشاش ايضا
وقولنا لا قبل نفي التصريح اه لا قبل المرة المرونة فلا تصرف
 والبطن تحت مقطوع الى النصب ومعدنا الحائض قال في القاموس
 العطنة بالكس الحقة بكونه واليه وله كبرج ونحوه بطنا مثلثة

كما ان من الملاء (المعلقة من
 الشرف بخر الا بعد ثلاثة اشهر)

وبالتالي يدعى بواطن ويطيز الخ الغرض **اول الحيضة الاثني عشر** **تسم عورة النساء**
باب ثمة فقال في مختصر المتطهية وتنقيح العدة باول الازم من الحيضة الثالثة
 في الامة والثانية في الامة وهو من جهة المرونة وبه الحكم ومن جهة الشك ان
 له الحيضة حتى تستمر الحيضة الثالثة لان الامة ربما رأت الازم الساعة
 او اليوم ثم ينفلح **فصل** في عورة الشيوخ وهو بنفسه لقول بر القاسم
 والصحيح انه خلاف الغرض وهو من جهة مختار وراه فرفع ما من القاسم في كتابه
 الاستبراء من المرونة ما يدل على كاذبه في جهة الشك قال وليس به عمل **ج**
ومتفق ما عمل النساء خمس سنين وبه القضاء قال بن سلمون
 في حجة النجفة للمطالع ما نصه اختلف العلماء في اكثر مرة للحمل ففيل
 ستان وهو قول بن القاسم ومشتور قول الشافعية وفيل سبعة
 اعوام وهو مروي وبه ايضا عن الشافعية والمالكية وقال مال رحمه الله
 خمسة اعوام وبه القضاء والحكم عن المالكية وقال القاضي ابو محمد عبد
 الوكيع في اكثر مرة للحمل اربعة اعوام وفي المرونة وكل محترمة فروا
 او طلاق ما يراو عن يار ثاني بول و فراقه بانقضاء المرة او كما تقي بانه
 يلحق بالزوج ما بينه وبين خمس سنين ما دنى من فاجي ماء من ان
 المعنى خمس سنين وهو المشهور عن عبي واخر به العتور وفيل
 اربع سنين قاله في المرونة في كتابه العتق الثاني وقال بن القاسم لم
 يجد العمل الا به وصح عن الوداع بانه المشهور وفيل ست سنين وفيل
 فور ما جى النساء وفيل ان المعنى تسعة اشهر وفيل حكام الجوش
 في جامعة عن محمد بن عبد الحكم قال بن عبد السلام وما اعلم موافقا كما
 ما اعلم وجهها لان العيان انقض خلا هذا يشابهه ولعله لم يبع عنه له
 ومن

تتضمن العدة باول الازم
 من الحيضة الثالثة
 الحيضة والثانية في الامة
 متفق ما عمل النساء خمس
 سنين

ومن ثم عاين العمل في هذه المسئلة بقول مال رحمه الله بن فتوح اثر
 الوصايا من وثايفه المجموعة والمتطهية في احكام المحترمة **باب ثمة**
الثقة في الايمان **عنون الحرام من النساء** القافية جمع قايه مثل كاي وما جى
 من قايه الرجل فربما من باء قال تبعه قاله في المصباح قال بن ماريون في اختصار
 التكمالية ما نصه اختلف العلماء في القضاء بالقافية عا ثلاثة مرات
 اثبت الشافعي في الحرام والايام ورواه من وثب عن مال وفتا ابو حنيفة
 كانه حكم بالحرم من غير عتق ويصير والمشهور عن مال انه يقضي بها
 في الايمان دون الحرام وبه القضاء اخ ووجه القايه في الايمان والحرام نقله
 الوثابي في كتابه عورة العتق واما من حوى في تصنيهما عن ابي
 عمر ان قال انما خصت القافية بالايمان دون الزوج لان القافية انما يحكم
 بها عن تساوى العتق ومن انما يوجب الايمان وما كثر له الزواج فان
 لا تكون لا تميز في حال واحد وما جى في كتابه اثنان متساويان وايضا دل
 الحجة لا يتحقق الا باللعان وول الامة يستحق بغير لعان والتجوى بالقافية
 انما موصوف من الاجتهاد فلا ينفرد له الحجة الا بالغير فلهما جاز في
 ولر الامة يحرم له عوى جاز نفيه بالقافية اخ بلغة الوثابي ونقل
 ابن ماريون او في منه واثم فيه بيان محل تطوى العتق في الامة قال بن
 الامة من تكون من جماعة فيطونها في طعن واحد فترتسا وفي العلل
 والوطء وعزل الامة انما يتساوى رجل وفرو طعن البايح ووطئها
 المتسام في ذلك الطعن وجميعه في التوضيح **قوله** في
 من اول فصل الكلام ان مرادهم بالحرام الزواج التي وج في عتق حرة كانت
 اوامة كما يعظم من اخوان من ادعى بالايمان الامة الموطوءة بسينها

القافية نفس بها جى اول
 الايمان دون الحرام من النساء
 ريتا

الشئ يكثر او المتساين لائل امة بان ولول الثانية تزعم له الفاقة وولول الاول
 يلحق به وجهه ان تزوجت قبل حيضة او بعد لها ووضعت لافل مرسة
 اشخص من خول الثاني والايم الحق بالتالي وما تزعم له الفاقة فمكنا
 في المسئلة في طلاق السنة وما عدى ما ذكر لا جرم فيه بين الحايي
 والايما بترخل الفاقة في الماتر امة اكان لولا واحدة منهن زوج واختلف
 ولولا واحدة منهن امة او امين او مختلفين وكذا من الامين بغير نكاح
 كل واحدة بسيرها وبين الحرة المنة وجه والامة نكاح السيرة ليس في
 شواكله ضمنية لا احل العرا بغير عا الا في معنى كذا في صطوع وغيره
ابو الفايق الواحد عن عمه الداء ان كان عرا جدي في ذلك قال
 تزعم الفاقة اذا اوجها مخيت ان كان وطيفا يفي سيرة الامة في طهر واحر عبي اليه في الولول
 سيرة امة في طهر الفاقة فيما بين الحفوة لحق به والفايق الواحد يعني في ذلك ان كان
 عرا قاله ماله واكثر احماله وبه الحكم وقال الشيخ عرا ماله لا يفي في
 له اقل من فايق احم وفي التوضيح وفي الجدي بفايق واحد وهو الذي
 رواه من حبيب عرا ماله وشي ط في الرواية ان يكون عرا او ما يجتبه الا
 باشتر وهو الذي رواه من نافع عرا ماله بناء على الحافة بقاء الخمار او
 بقاء الشفاهة قال بعض الشيوخ والقياس ان يحكم بفايق واحد وان
 ما يكر عرا لانه علم يومه وليس في في الشفاهة كما يقبل فقول
 النعمانيه الطبيب **ام وليس للامة ان تترأ من جملتها ان كان قبل استنسا**

تزعم الفاقة اذا اوجها مخيت ان كان وطيفا يفي سيرة الامة في طهر واحر عبي اليه في الولول
 سيرة امة في طهر الفاقة فيما بين الحفوة لحق به والفايق الواحد يعني في ذلك ان كان
 عرا قاله ماله واكثر احماله وبه الحكم وقال الشيخ عرا ماله لا يفي في

صوفي في بناء بلايين ان قام منق الى في الحرف قال في معنى الميطية
 وان في يوط امة وان في يوط وان في الولول وقال القفطه فلا يلحق به الا ان تشهد
 امة او لا في بلايين امة امان ثقتان انها ولولته بخلاف ولول الحرة فانه كما يستحق لائل الحرة

بان

بان امة عا الحرة في ووط الامة لحق به الا ان يرضى استنسا فينتحب عنه
 قبل يمير وفيل بغير يمين قال بعض المؤنفين وبه الفضا ومن امة افام
 بنفسه حين علم به واما ان فاع به فسكت عنه يوما واكثر فلياح فيه
 كولا الحرة انه **ولا يقوى زوج في الففوران عليه الا دخول الثاني**
 فسال في معنى الميطية ان استنمت امة الى الحفوة العرا
 ثم وجت وليس عليها استنسا ان السلطان في عرا لها ولا في نكاحها
 بان فرع الحفوة او علمت حياثة في العرة او جردا يفي في عصمتها
 عا حلالها واختلاف امة اتقوى حتى ما يكون احق به فقال ربيعة وامر نافع
 بن وجده من العرة وروى عن ماله انها امة اخرى وجت بالتالي احق بها
 وان في يوط به قال في الحرة وجماعة شرجع فقال حرة ماله يوط
 الثاني وبه قال من القاسم واشتبه وهو المشهور من المذهب وبه الفضا
 وهو المروي عن عرا ماله رضى اليه عنه ومنه عا ان الفضا بالقول
 بانها تقوى بدخول الثاني من سلمون وامر من يحون وامر نافع نقله
 عن الميطي **ام وان يكر قبل البناء فقول واجلت زوجته ما عسرا**
 من الشخير والصراف مستحق **جميعا لهما في القول الحق**
 فان انشج عرا ماله عليه **ولانها نصبة له اليه**
 لبيتان الاولان اشارة الى ما نقل في اختصار الميطية ونصه وان يفي
 قبل البناء يفي الصراف روايتان احدهما ان له جميعه قال بن بطال
 في المفتح وبه في الرواية الفضا والاخرى ان لها النصبة تاخره عن
 تمام العرة ويفي النصبة الاخرى الى انقضاء نفقه وقال عبر الملة
 تعطى نصبة صرافها وان كانت فيضت الجميع ما يفي عن منها وروى سمعون

تزوج امرأة الحفوة من غير
 استنسا ان الفضا عرا
 وتعتق بدخول الثاني

بشأنه يزعم ان ابن ابي شيبة من قولهما قبل العذر والام يشتر
 على المشهور التوضيح قوله والآية وان لم يترك ما عياله فيقول قولهما
 على المشهور وهو من كتب المرونة والشاة لم يتركه وابن الحاشون
 وابن زريق وابن نافع واصبح الجميع ومن ابن زريق فيكون سكتا
 لانه لم يتركه الى شاة تنفصا ولو توجه الالة عليهم الشهور الا ان
 يعذر النكاح بحضرة تنفصا ولم يتركه وقال غي، الاول ان شاة
 النساء التي تتركها لدا فان لم يسمح له منهن الا بعد العذر كان لا
 تنفصا توجه رد شاة تنفصا **تليق** فيقول المشهور من كور
 في المرونة هامة ونفصا من وادى العفة ونه المرونة ولو شهور بل لا
 يعي الرضاع امر اثنان بعد العذر ونفصا الزوج والزوجة واجنبيات
 في افضة بالحق انا الان يعيشون له من قولهما قبل النكاح وعذر الحيا ان
 والآخرة ومن العجب مع هذا قول ابن زريق انهم لم يتركوا
 لغير الباطن في وثايقه وتغل من حون في التبع عفة له قولهما
 انه غريه ام **ومرغبا في** التي **عز وجل** له في عالة بجر البناء وقبله
 يعي **للزوجة ما اعتاج** له **من النفقة** **الارواح** قال في محقق
 المشيطة ومرغبا في عز وجل ام يتركها نفقة وله مال خاص في قولها
 نفقتا فيه يعي عفا انه ما تركها نفقة وما رسل لها شيئا وما
 اسفكتها عنه ثم قال في ع قال ابن القاسم وابن الحاشون ويعي في
 لها في مال الغايه قبل البناء وبعد، وعليه العمل وقال ابو الحسن الغايه
 ما يعي في مال الغايه وما تطلق عليه ان كان مع وما وليس الغايه كالحاض
 ان الحاض الى محنته والغايه عسر ان تكون له حجة في عمل الحلق الزا فيه
 العمل

والقار

ف يعي في الزوجة الغايه في
 ما تتركه الان حاضا بعد
 بينها

العمل المذكور وهو صورة الغيبة الغيبة قبل البناء اما الغيبة البعينة فعمل
 اتفق عن ابن زريق قال ابن سلمون قال في رشر في مفرعاته ولم يختلف ان
 مرغبا في عز وجل غيبة بجرة قبل البناء ان النفقة تبقى قولها ان سالت
 في كذا وانما اختلف في الغيبة الغيبة فيقول لا يعي في قولها حتى تزعموا ويكت
 له اما ان يبغوا اما ان ينفق وفي قولها حتى تزعموا الى البناء وان
 كان في يما قال وهو الحاض ام ولا في رشر في البيان ايضا حاله في المفروض
 حسبما نقل عنه الحطاب صريحا النفقة مسلمات اذ كان في في النفقة
 في الغيبة البعينة متعفا عليه ما ينبغي ان يترك مع ما جرى به العمل وانما
 يعي في كذا، اختلف فيه بذكر الاجل التنصيص على المفروض في
 النظم عانه المشيطة في الغيبة والاي في في النفقة في مال بعينه
 الغيبة كذا بل هو امر حكما لا ينبغي ان **انما عالة الغايه ان النفقة**
تم كفا بالزوجة المصروفة مع اليه في البناء **فله** ان رجع
لحاجتها **نفسا** **والزوج للعسر واليسر** **في الزوج الغايه**
بمن العمل **فما عسر انفس والعسر** **في ختم الزوج**
لهم مقبول **اشترى** باليسر الاولين لغير من سلمون فان ادما
 يعي الزوج حين فرغ انه تركها لالة الزوجة نفقة وقالت في ع في
 في شيئا يعي **له قولان** احدهما ان القول قوله في كل حال ويجعل
 وما تتبعه بشي. والثاني انهما انما رجعتا امي كما الى السلطان والقول
 قولها **ومرغبا في** **رجع** امي كما الى القول قوله وهو الوجه به العمل
 واشترى بضمها مع البيت القالك الى قوله في محقق المشيطة فاني
 ادعاه انه خلق لها نفقة فيكون من الحلق في ع له روايتان احدهما

في قول الزوج عذر زوجها
 الغايه لم يتركها نفقة
 روجت امي ما ليس لها

انه مصرف مع يمينه مطلقا والآخر وانما تصرف مع يمينها ان رجعته لها
 الى السلطان ويوم في رجعته وبه الفضل ان رجعته الى السلطان بمنى لة
 شاعر لها واختلاف قول ماله انما رجعته امي كما التي ثقات بل رجا
 من ورجع القاسم عنه ان ذلك رجعته الى السلطان ونحوه في موطنه من
 وكب قال النجيب ونحو الصواب وروي عنه في رجعته الى السلطان لا تنفع الا
 بغيرها من السلطان قال رجعته الموثق ونحو المشهور من المذهب
 وبه القياس وفي رجعته التوضيح مثله ونقل المواقف كلام المتين في رجعته
 بجره مانعه من رجعته في رجعته عليه عمل فضاء بل رجا ان الرجع ان
 العرول كالربع الى السلطان والربع للحي ان لغوا به وحذا نقل الخطاي
 في رجعته من رجعته الى السلطان بالحي ان رجعته وفولنا فيما عدا رجعته
 اي وما جري رجعته في العمل المذكور كالغير وان وان قال بن رجا عن قول
 المرونة انه ما يقبل قول المرافعة عزم بعتنا زوجنا الغايبة النفقة اليه
 الا ان تكون رجعته امي كما الى السلطان مانعه مانعه رجعته المشهور
 واحد الاقوال الثلاثة وقيل من رجعته الى السلطان وقيل للحي ان لغوا
 وللشخصه محض وعليه العمل عن رجا بالغير وان وعني كما وقولنا
 في حكمها اي في فضاءها والضمي لتونس اي ان الربع للعرول مقبول
 ومحض فيما يقضى به فضاءها **وما تصرف موسى افر فرما**
ان قال في النفقة كنتا محرما ومن رجعته محرم ما في حينه صرف
في عواء مع يمينه ، فقال في محض المشطية مانعه وانما
 قدم الزوج موسى او قال كتيبي سمي محرما وقال كتيبي غيبه عزلا
 صرف مع يمينه فانه من القاسم وبه القضاء وراعي من الماحشون

الرجوع كذا في مورد معني
 وعليه العمل بافران
 وغيره

الا ان الزوج موسى او رجعته
 الرجوع في عيبه صرف مع
 يمينه

حال

حال في وجه فقال ان خرج موسى ابعليه اليه انه اعزم بجره له وان
 خرج معصا صرف انه بقي عاذا له وان اشكل امي يوم خرج ببعليه
 اليه انه كان محرما **وف** ان كنهه وسحقون القول قوله في العزم
 واجتج فبا بل كنهه بان الانسان ولا يملك شيئا ويومعا اصل العزم
 حتى يشق الملا وبالأول جري العمل في المرونة وان انقضت المرافعة
 بنفسها والزوج محلي بلها اتباعه بولا ام اكان في وقت نفقتها
 موسى **قلت** رجعته عليه بن رجا طامس انه يحول عا العزم ان المرافعة
 حتى يشق الملا ونحو احد الاقوال الثلاثة وقيل عكسه وقيل ان فرم
 معصا او الاول وان فرم موسى او الثاني فانه من القاسم وبه العمل ام رجا
 القول الذي جري به العمل في المحض حيث قال وان تنازع في عزم
 في غيبته اعني حال فرومه ونكر من المحاجب وصاحب النفقة الاقوال
 الثلاثة دون يمين لها به العمل منها **وان اثبت المحاجب وصفه العسى**
تلوم الفاضل لدا كشيء كمثل من عاها ولطال غيبته وانقطعت
عزوبه نفقته ، اختلاف في التلوم للمعص بالنفقة بجره عزم
 وفي فرم والزوج به العمل انه يتلوم له كالمشتر في التوضيح ان ثبت
 عزمه وحلف تلوم له الفاضل عا القول المشهور المحمول به وقيل
 تطلق عليه من عزم تلوم عا المشهور اختلاف في مفراره بغير يوم
 وقيل ثلاثة به محض اقال بن عا في الطي رجعته قول الوشاي في المجموعة
 واثبت عزم الزوج وحلف عا له وضربه له اجل شهر من مانعه من
 كبر الغفور والزوج جري به الحكم في ذلك ان يتلوم للزوج في النفقة الشق
 او في يمينه ونحو من رجعته المرونة له ونقل صاحب المعين عن من نفقت

انما انما رجعته في عزمه في عزمه
 اعني ما كنهه وبه العمل

هو ما في الخبر وانه بحر قوله وفر قال ما الذي فتحه من غير الحكم بوجله في
 له ثلاثة ايام وفيه كثر في الجلاء في التبع بع عن ماله وقال المحرم في يومه الرب
 من جملته شيء وقال في الميسوط يومه وغوى معا لا يفي بها بالجموع وقال في
 تلاء في ما علمت انه يفي به له الا لا يفي به قال وما علم له اجلا قال المحرم في الزيادة عليه
 احماء ماله الشخصي وغوى وقال في الماحشون الشخصي والشخصي من الغرض
 وفي العاين مانصه انه اثبت عزم الزوج وحلق عليه في مفتح الحق بالله
 الذي كماله الا هو ماله الخاص يعلمه وما بدا هو يكتفه في له القاي اجلا
 تن به عليه فيه غوشه او شمس من وذا هو القول المحمول به في قوله
 من اجل ان الاشارة الى التي به والفرق من حكم الزوج الحاض ومثله
 الغايه في ان الزوج ما تعيش به بوجله شخص من يوم الرفع للقاي
 قال في تلال في نوازله في جوا له عن مسئلة من هذا المعنى مانصه
 والغية الغنية مع عزم الامن تقوم الغنية البعيرة وفرر الاجل على
 ما مضى به العمل الشخصي ولما في الفصل مسطرة وثيقة الغنية
 ونزول الزوجة بلا نفقة قال مانصه بان اثبت من الرسم المذكور عن القاي
 لها يجب ان يثبت اجلا في ذلك بفرد اجتماعه والرب هو عليه العمل
 في الاجل شخص وفيه الوثائق المجموعة للتلوم للغايه بشخصي
 بكتب عليه من عاين مانصه بان يتصور وثايقه عا تلوم ثلاثين يوما
 فتا ماله وفيه عليه ومثله في الزينة في تليق في التلوم
 للغايه بشخصي بانه يطلق عليه بالاعمال الحاض وبه قال في اي زبوا خاله
 القاي في قال الوثن في في كتابه عزة التي وف قول الشيخ اي من رواية
 عن ابن القاسم وبها القضاء وعليه العمل والفتوى ام ج

كيفية جملته

الحقوق في المساواة وصبي
 التي بها يقرر

نزل

عن ابن ام ولما في خبره نفقة وثايق السير بحر التلوم بشخصي
 تحقق وفيه ام النساء الحق في قال سير في بحر المار في اول مسائل
 من درء المكشونة وسيل به فيها بلونا عن السير في ماله ولزينة بين اخيه في قوله
 فكان يستاجر لمانهم انصار بعث امي ما الى العالم باراء عتقها الكون
 للمسير لم يجر لها ما لا اله في اخي السؤال في اجلا في المسئلة
 اختلق في الاثر لوسير في التي في امر عاين والفي في التميمي ان
 تحقق عا سير في الغايه بحر التلوم للغايه بفرد شخصي وجران يثبت
 مخيه فخلق في اي المسلماني وفي كثر الشقاق انصار رواية رواها
 علي بن زياد عن ماله واستدل من عاين بقول اشبه ان من عاين عن نفقائه
 امته في الاولاد بولته كما تطلق الزوجات حكمه حكم العاين عن نفقة زوجته
 تحقق امته في الاولاد بولته كما تطلق الزوجات واختاره من سئل وبه
 في الوثائق عن الموثق وبه الحكم عنهم وقال ابو عمير من الفطاني
 وابن الشقاق انما لا تحقق وتسعى عا نفقته وتنفذ له حق يعلم
 سيرها او يثبت موته او يفسد اجل تحصيله في الاول الذي به العمل في
 بحر العتق بحضرة ولا حجة لسيرها عليه ان فرع سوى الولاء وما يبر عليه
 ان سيرها لم يخلق لها ما لا تحقق منه انه اطالت الغيبة بخلاف الزوجة
 قال في ماله من سئل عن عاين الغرض والمسئلة مذكورة عن من سئل في
 ما في النكاح متعلبا به مما حكم عنه للحجب الا ان حاطها هو ما ذكر الحجب
 ولم يورث من سئل في بان العمل ما لنا قال الصواب عن ماله في من عاين
 والتميمي في جمل عتقها وكذا نقل المسئلة المتطهر وطاح التوضيح
 والونشي في في العاين علمه حكم الخلافة في نفي عن العمل في

تعلق الا حقه بحر التلوم
 بشخصي في المار في
 نفقة عا عينته وتعلق بالمال

تعلق بحر العتق بحضرة
 والحجب لسيرها في
 الولاء وما يبر عليها في
 سيرها لم يخلق لها في

فمن عن الاحرام زالت فريته **فلا تطلق عليه زوجته** **اشي** **بشر**
 الى ما ذكره، يعني واحد كالميتي وابن يتيون وابن شحات وابن سلمون
 وغيرهم فالعوا واللبعة للاول واختلافه اعني الزوج عن الاحرام فلا تطلق
 عليه بزلله ام ما يقال من الغاسم في رواية عيسى لا يطلق عليه بزلله قال
 وموافق المشهور من مزني ماله واحياه وبه القضاء وعليه العمل وروى
 اصبح عن ابن الغاسم انما تطلق عليه بزلله كسبي، بالنفقة وقاله غير المتكلم
 وسنخون ان ينفق بيسر **وكذا** **المسئلة** **مذكورة** **في** **الحج** **النفقة** **وقولنا**
زالت فريته **معناه** **عني** **اقتل** **و** **و** **واما** **الح** **وحيث** **كانت** **حرمة** **النساء** **ما**
تجوز **ون** **ش** **طفا** **الاحكام** **اليس** **بالقول** **له** **ان** **انه** **عني** **بانه**
ع **وعسى** **ونورعا** **فان** **في** **ما** **اثر** **كتاب** **الفتاح** **السا** **من** **المرونة** **وليس**
 عليه يعني الزوج خاله ما لا ييسر، ويقحاو فان في الحرمة في عسى،
فكتب **عليه** **بن** **ناجي** **طاهر** **انه** **محمول** **على** **عدم** **الاتماع** **حتى** **ثبت**
بطل **الزوجه** **اشياء** **يسر** **للحرمة** **وهو** **احد** **القولين** **وبه** **العمل** **فيلحقه**
 وكلاهما نقله بن يونس له وقال ايضا في كتابه ارخاء المستور من المرونة
 وليس ليعقبا احد ويحيى بن عيسى، ويسر، وان اتسع اخو مضاف الى
 ابن ناجي طاهر فوله ان اتسع اخو هذا انه محمول على عدم الاتماع حتى
 يثبت خلافه **فلت** **وبه** **العمل** **وفيل** **محمول** **على** **الاتماع** **ولا** **يجب**
بالعقل **بفاق** **ع** **صغير** **حتى** **يخفى** **الرجل** **ولو** **تيمم** **ونورعا**
للزوجه **خلاف** **ما** **الامام** **سنخون** **يقول** **فان** **في** **الوثائق** **المجموعة**
وليس **ع** **الزوج** **ان** **ان** **صغير** **او** **كثير** **تيمم** **او** **ان** **ان** **نفقة** **حتى** **تبلغ**
الصغيرة **ع** **بلاغ** **تطيق** **بيها** **الرجال** **ويروى** **عن** **ابن** **الضاهر** **او** **باليسر** **والتيمم**
ليس **ع** **الزوج** **نفقة** **حتى** **يرفع** **الى** **البنت** **تيمم** **كانت**
او **ان** **ابا** **صغير** **او** **كثير**

فمن عن الاحرام زالت فريته
فلا تطلق عليه زوجته

فمن عن الاحرام زالت فريته
فلا تطلق عليه زوجته

فمن عن الاحرام زالت فريته
فلا تطلق عليه زوجته

وروى عن سنخون ان للتيمم النفقة من يوم اءع ان البناء دخل ولم يزوج
 ومن المرونة وكما يلزم من لم يدخل نفقة حتى تنفي منه الى قال بن ناجي ما ذكره
 في الكتاب ان ما نفقة لها حتى تنفي طاهر، وان كانت تيمم وتسوء
 كزله وبه العمل، وفيل يجب بالعقل مطلقا فانه من غير الحكم وفيل مثله
 ان كانت تيمم والا فاما قال في الكتاب انه ويرعى في النظم سقوطها
 تطبيقا لا يجب النفقة الا بامير وسنخون قال في التبيين ان الزوج
 سرحنا، من جاحيس يسوخنا المتخير وسائر المحرثين والنفقة انه يقع
 ليسر وبعض المتأدية والمتفخمة يقولونه بضم السين ويقولون انه ما
 يوجد فلول في لسان الحج، وفوانير عليهم من الحراق وسنخون لغب
 واسمه من السلام وتيمم ابو سعيد به **وان** **ن** **محرورة** **ان** **تسلك**
في **ارها** **مع** **زوجها** **الزاحسا** **عش** **تسا** **وليت** **ان** **ينفقا** **من** **مال**
نفسهما **عليهما** **النفقا** **في** **عصمة** **نات** **بغا** **النفقا** **اقتي**
الشيوخ **ان** **له** **النفقا** **لما** **في** **في** **المرونة** **عن** **ابن** **الغاسم** **انه** **يجوز**
 لولي التيمم المتكوجة نكاح تبويبه الرضيه وبن صرافا المتزلة ارضيت
 بيه ايضا وتان نظرا مثل ان يجازي الولي البراق والزوج غبطة لها فيون
 ناجي ما نصه واعلم ان شيوخ الانلسين جعلوا قول بن الغاسم كفا حجة
 في المحورة انه ارضيت باستلاني زوجها معناه في ارها وتتفق على نفسها
 ان لا لكما اطلقت وخالفهم ابو المظفر الشيب في انقار خاصة
 والعمل عن بن الغبي وان بالاول واختار بعض شيوخنا قول الشعبي ان كانت
 من بن غبي في الاقوال عني، ان وقال القاضي عياض في التبيين ان كانت
 في مسئلة المرونة المذكورة ما نصه وان في قوله كفا ارضيت بلم عني له

فمن عن الاحرام زالت فريته
فلا تطلق عليه زوجته
اشي **بشر**
الى ما ذكره
عني واحد كالميتي
ابن يتيون
ابن شحات
ابن سلمون
وغيرهم
فالعوا
واللبعة
للأول
واختلافه
اعني الزوج
عن الاحرام
فلا تطلق
عليه بزلله
ام ما يقال
من الغاسم
في رواية عيسى
لا يطلق
عليه بزلله
قال
وموافق
المشهور
من مزني
ماله واحياه
وبه القضاء
وعليه العمل
وروى
اصبح
عن ابن الغاسم
انما تطلق
عليه بزلله كسبي
بالنفقة
وقال
غير المتكلم
وسنخون
ان ينفق
بيسر
وكذا
المسئلة
مذكورة
في الحج
النفقة
وقولنا
زالت فريته
معناه
عني
اقتل
و
و
واما
الح
وحيث
كانت
حرمة
النساء
ما
تجوز
ون
ش
طفا
الاحكام
اليس
بالقول
له
ان
انه
عني
بانه
ع
وعسى
ونورعا
فان
في
ما
اثر
كتاب
الفتاح
السا
من
المرونة
وليس
عليه
يعني
الزوج
خاله
ما
لا
يسر
ويقحاو
فان
في
الحرمة
في
عسى
فكتب
عليه
بن
ناجي
طاهر
انه
محمول
على
عدم
الاتماع
حتى
ثبت
بطل
الزوجه
اشياء
يسر
للحرمة
وهو
احد
القولين
وبه
العمل
فيلحقه
وكلاهما
نقله
بن
يونس
له
وقال
ايضا
في
كتاب
ارخاء
المستور
من
المرونة
وليس
ليعقبا
احد
ويحيى
بن
عيسى
ويسر
وان
اتسع
اخو
مضاف
الى
ابن
ناجي
طاهر
فوله
ان
اتسع
اخو
هذا
انه
محمول
على
عدم
الاتماع
حتى
يثبت
خلافه
فلت
وبه
العمل
وفيل
محمول
على
الاتماع
ولا
يجب
بالعقل
بفاق
ع
صغير
حتى
يخفى
الرجل
ولو
تيمم
ونورعا
للزوجه
خلاف
ما
الامام
سنخون
يقول
فان
في
الوثائق
المجموعة
وليس
ع
الزوج
ان
ان
صغير
او
كثير
تيمم
او
ان
ان
نفقة
حتى
تبلغ
الصغيرة
ع
بلاغ
تطيق
بيها
الرجال
ويروى
عن
ابن
الضاهر
او
باليسر
والتيمم
ليس
ع
الزوج
نفقة
حتى
يرفع
الى
البنت
تيمم
كانت
او
ان
ابا
صغير
او
كثير

للموصى الابه ضامه الخافه البراق والرحمة فيه بفرضه به في مسئلة اداء
 كبت المحجورة تسكن زوجها معهما في دارها وانما فمما يعسفا
 رغبة في الزوج وخفاة طلاقه وعبطتها به وانه ان جازها رجعت تسكن
 دارها وتتبع ما يعسفا وتقرع ما في محبة من زوجها ان له لها الدار
 طليته عما افترق به يسوع الانكسروا ابني ابوالفاسم بن عات وقاله
 شينا فمما طلع من امر العفيف والغايي محرم من غير عيني نعم وهو الزبي يوجه
 النكح ولم يزل لا يجوز في اسقاط النفقة ابوالمطيق في الشحي وقال يلزم
 ما حصل مما طلع من حالها ان يسوع له انما ساعرة خشية في انه ان لم يفعل
 قال المولى رحمه الله في لا يلزم واليه ان بينهما انما تقول في الوجه الاول
 اذا ان جاز في رجعت اكل ما في واستكره ان ولا في زوج سواء بصكها في الان
 ان واكل ما في مع زوجي ارضا فيه اوليها وفيه له من ما لها باق لها
 طلقا او بغيره وفي ذكره المسئلة من عيني نعم في كتابه العمل في هذا الفقيه
 عياض جماعة من الامة كما في فتوح الميكي وصاحبه التوضيح والوشح في
 في الباقي والمازي في جواب سبب في العفاني واجر ماله في نوازل
 والي زبي وعيني نعم انه **ومن فعل تطوع الزوجية ان انما يكون في نفقة**
ما بعين زوجية بينهما جانه يلزمه ما التما قال صاحب الميكن
 مانصه وبعده اصحابنا ان تطوع الزوج نفقة انما في الزوجية في النكاح
 ما افاد ما في الزوجية لزمه ان لانه من المعروف به العمل في واحتمل تطوع
 من نوع ان لا شيء طلع في عقد النكاح وان الشيء طيل مع بسبب النكاح
 قبل البناء وشوته بعرض صرف المثل قال في محقق الميضية وان طاع الزوج
 لزوجته بجميع متونة ولها من عيني عن الكسوة وعيها طاعة الزوجية بينهما
 لزمه

في
 للمي ان تسكن زوجها في
 دارها وانما فمما يعسفا

لا يسوع الزوج المحجورة
 ان ياكل من ما لها انما
 عونه

في
 ان تطوع الزوج نفقة
 والزوجية لزمه ان لا
 كانه من المعروف به العمل

لزمه وما يكون في الشوط الا الطوع لما فيه من الخير ولو كان في عسر
 النكاح لم يجز وجب قبل البناء ويشيت بعرض صرف المثل والمسمى قبل
 الخطاء في التي امانة ثم قال قوله ويشيت بالروز الخ في في النكح التي رايتها
 وصوابه الاكثر وبعده الميضية وشيت بعرض صرف المثل وطل الشيء لان
 الغالب ان المرأة تملك من صرفها لاجل الشوط وان كان صرف المثل اقل من
 المسمى في تنقصته الى التي فرضت نقل مثل ليط الميضية ان امي واه
نفقة الزوج النسيء **واللبشر عيني في الميضية** قال في المرونة وكل حامل
 خلا الملاعنة بان من زوجها ويقيم امرها بلها النفقة في الرجل والسكنى
 والنسوة اليه قال في ناهية في الكسوة بعرض النفقة بدل ان من التي م
 نفقة انسان فانه ماثل من الكسوة وهو كونه في العتوى خلا فالا ان
 زوي له منه في كتابه ارضاء المستور شيء في بعرض بالفي ان لا يقوم من
 قول المرونة في الالب نفقتهم وكسوتهم بعين اولاه عن جاضتهم
 ولم يزل ان به في العتوى شيء في المسئلة بعرض له في كتابه الشيء وقال في
 القول بعرض لزوج الكسوة هو الزبي عليه الاكثر وبه العتوى له ونقل عيني
 واحر عن زوي قوله يلزم الكسوة واحتجاجه بالاجماع مما دخلنا في
 النفقة اللازمة للارواح في الامة وان اولاه مل ما نفقوا عليهم حتى يفر
 حملهم وتنظيم من سفل في له بان من الما كوي في كل نفقة يحتمل بها انقضاء
 الزوجات والاباء والبنين والحيرون عامل التي اضحت كسوة الما وجر
 السعي اما في التي الاففاق على احوالنا اليه وقال انما اردت الاطعام
 لا الكسوة فلما يلزمه الامانة في انه ارضا ومن نقل هذا الكلام مستوي
 الميضية في شوط النكاح والخطاء صرف كتابه في في الكلام يليق عليه

فوق
 كل حامل بان نفقة زوي
 فيها ولم يميز امرها فلها
 النفقة في الرجل والسكنى وال

في
 ما نفقوا عليهم حتى يفر
 كانه في النفقة

ربا يبيع

من اذاعة، فقولنا للباس معنا، الملبوس فالبيع المصباح اللبس بالشي
واللباس ما يلبس الخ الغرض ومن له ربا يبيع زوجته، مع امته كانوا على
ما يرون، وليس اصل ولما كتبوا، فاع بها الثقة بالشيء، وصور غير ما
يشتم البيع، وشتموا يمينه عليهم، ما حكم في يمينه ما لنا، وجعل
الاتفاق من كذا، فالقول الخاص مع يمينه، ان مله ما انفق عليه
تضمنت نفي الرضا معنى قول من سلمون ما نصد وفي كتاب الاختلاف
قال المشاور في رجل تزوج امرأة لها اولاد وكان الاولاد مع امهم
كما بين الرب في يمينه ودار زمانا ولم اصول وورثها بلفوا
فلم يطلبهم بالثبوت بانكره، وقالوا ما ناكلوا الا ما لنا وافاع الرب
اليمنه انهم كانوا على ما يرون ولا يعلمون الاتفاق من كذا ان القول قول
الربيب الخاص المنفق يمينه ويخرج بزيادة على اصولهم وفي الاصل
انهم بعد الخلا بزيادة فان شئ عليهم شيء من الثبوت في كل اتياعهم
بنسبة في الجالس ابلغ الاتباع فانكر والاتفاق باليمنه على الربيب
بالاتفاق والاحلوا انهم ينفق عليهم شيئا وسفك في له عنهم وبالاول
العمل الخ وفوق المسئلة من عتاء في الطر رويهم زبادة عما مضى في
عليه ان شئت في تركة وثيقة مع الثبوت الى التيمم والمهاد بالربيب
الرجل الخاص للاتباع وقال في المصباح ربيعة الامم من باب قتل عتاء
اساسه وفاع ترويه ومنه قبل المحاضرة ربيعة وربيعة فعيلة بمعنى
فاعلة وقيل بنت امرأة الرجل ربيعة فعيلة بمعنى مفعولة لانه يقوم
بها غالبا تبع الامضا شئ بعرضه وجرى في اني انكح العتبية
اطلاق الربيب عازوج الام كما في النفر انما ان والعه اعلم ج

وان

من انفق على اذاعة زوجته
بشئ زفاما ولم اصول منها
النفقة الذي وافق القول المنفق

وان عا طعل صغي انفق **من ماله لغير الرجوع مطلقا**
ان طغى المال له وانفق **بزيادة النفي عن وكما شقوا**
لم ينفع النفي كما لا يبيع **ش طاعة الافة ما لا يجمع**
وانما الرجوع فيما علم **من ماله ما من يكون مقوما**

ق

قال بن خازي عن قول المرونة، انه نكاح احد الثاني من انفق على صبي
صغير لم يجمع عليه بشئ الا ان يكون للصبي مال حين انفق فيه جمع بما انفق
عليه في ماله له ما نصد طاهي، وان اشترط انما انفق له جمع ان طغى
له مال ومرونة في تضمين الصانع منها خلافا لاشتبك وطاهي، انه اكان
له مال لم يجمع عليه وان لم يعلم به المنفق وفي تضمين الصانع اشترط علمه
وبه العمل الخ والربيب في تضمين الصانع من المرونة كوفوله ومن قبل شيئا
بأنفق عليه وللتيمم ماله بله ان يجمع بما انفق عليه في المال اشترط ان
يشترط اذ انما انفق لارجع شئ قال في المرونة ولو قال من يجمع، شئ
عزم انما انفق عليه فانه اداء مالا اخرقة منه والافقو في حل قوله
باطل قال بن خازي قوله ومن قبل ان يجمع قوله وله مال عن وضوي يرون
عالمه لقوله بعن الا ان يكون له اموال عن وضوي يسلطه حتى يبيع عن وضوي
وفي النكاح من انفق على صبي لم يجمع عليه بشئ الا ان يكون له مال حين
انفق بطاهي، سواء كان عالمه ام ما والى حلقا على الخلقا، كمن يرض
وقال بن خازي في مسئلة النكاح يرون دمه علم بالمال في يمينه الى ما كنا
وبه انا انفي شئ قال عن قوله ولو قال من يجمع، انما مائة، كمن يبيع
وبه العمل وقال اشتبك يجمع به له ان الغرض وانظر الفلضاي في شروط
الرجوع بالثبوت على الصغي التيمم مستويا في شئ او طفا ان ج

المنفق على التيمم للرجوع
بما انفقوا الا ان كان له مال حين
كان انفاق

اعل من انفق على التيمم
لمعز وانما الرضا ما
رجعت عليه بن الخ

نقل المواقف عن الميثاق ما نصه ومن اخطى من ذكرك ولانك قد نكح زمانة وعما عني
وعما عني ينسب من النسب لنفسه بغير سقطت نفقته ورايه وان حرته به بالمال
بغير الاحتلام فلما نكح النفقة عليه كذا قول مالك وابن القاسم وبه العمل
وعليه الحكم اجماع وهذا ما اشتهر اليه باليسير الاولين والمقصود منه الزمان
كموعد الخلق ووجه العمل هو قولهم وان حرته به الخ ومن ما قبله انما عني
ومخالفة فيه واما البيت الثالث يا شري به الى قول القاضي القضاة
في بيان رسم الخلع من وثايقه وف ولنا في الخلع النفقة الى حد سقوط
نكاحه عنه شيء مما احسن وقد انضم الى بلوغ الزمان ونكاح الانثى لانه
انما انثى على الزمان الخلع وهو منقوض ومضمون فلما تسقط النفقة عنه على
القول المشهور المجهول به والحاصل انه اختار ان يبيح على
الانثى نفقة ابنه البالغ العاج عن التكسب اصاله او عي وضاهاه فيجب
مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل بالحي المستحب من قبل البلوغ ولا تجب
بالطاري بعد الفرة الاول خارج الماحشون والثاني لانه وكما والثالث
وهو المجهول به لما له وابن القاسم قال في المرونة وعليه نفقة من بلغ
من ولده اعني او مجنون او احمق او زمانة لاحد ائمه ولو بلغوا احمقا ثم
اصابهم نكاح بعرض وجهم من ولاية الاب فلما نفقة لهم عليه بزناحي
وماندري كسواحد الاقوال الثلاثة وقال من وكما كانه نفقة له بلغ عا
نكاحا او طرا عليه وقال من الماحشون بعكسه قال الشيخ وهو احسن

وَعَنْهُ

و لا يفرحون (عالم السلام) ابنت
عمر / الاب

از این کتابانی که در کتابخانه
عربی است

تخليق الزوج ابويه عنقور لانه من الحقوق والارح في ذلك لا مثل الاب سواء اع بنقل المواق وفيه
التوضيح مانصه بزميله بخلق الوالدين في استحقاق المحرم وقال غني
ما يخلق به المحرم مانه من الحقوق انه وفي القولين في الرأى الثاني قال وحكي
الميت في عنجه الموت في ان الفضاء هو القول انه ما يخلق به العمل
واشياء بقوله وورعت الى قول المغير ومن كتاب الجرار قال عيسى
تلق نفقة الابوين معا اولادهما من الرجال والنساء والاصاغ والبا
كاهن بالسواء بغاضلوا في الغنا واستنوا فيه وليس على المعزمين
منهم شيء وقال اصبح في كتابه بترجيح النفقة بينهم على قدر موارثهم
وليس عليه عمل وقال بن المواق النفقة على قدر اليسر وقال بن الجاحون
على العدة واشتد بالبيت الاخير لقوله في التوضيح في نفي كلام
ابن الجاحية مانصه يعني انه يجب على الولد سواء كان صغيا او كبيرا ان
اواثر ولا مغال في وج الائمة ان ينفق على ابويه كما هو سواد كما لا يخفى
او زمينين مسلمين او كاهن يزكو الوكان هو كاهن او فساد مسلمان
من اموال القون المعمول به المشهور وروي بن مخاض عن عاله انه مانفة
للابوين التامين ومنهم من ينفق على الابوين في المواق ما نقل عن الميت
وينفق الكاهن يعني من الاولاد على المسلم والمسلم على الكاهن ومنهم من
نفق على المسلمين لانه علم بين مسلم وكاهن فيحكم بينهما بحكم الاسلام
ومن اقول ماله المشهور المعمول به **ارح ومن اراد اخذ ما كان اشترى**
لزوجته مثل الثياب والعباس من حر موتها فلا يتولى له منه سوى
الوارثة المحللة نقل بن عطاء في الطهر من الاستحفاء مانه المفقوة
منه قال بن تليد وان اشاع الرجل لزوجته كسوة مثل ثوب او من وشي
موت

تلق نفقة الابوين جميعا
او كاهن على الرجال والنساء
والاصاغ والبا

ما وفاء الزوج لزوجته
لا يفاق على ابويها

يجوز بيع الكاهن والمسلم
بالمسلم

انه اشترى الرجل لزوجته
ثوباً ما كان

موت الى الابد من يار اخذها لم يزل له وهو مورو عندها وحزله
قال بحث الشيخ في الموت والطلاق وبه العرو وكذا انما لغني
المبذلة ونقله صاحب الدر النش ايضا والى ايكس الباء معروء اقل
في الصباح البروة التي تلبس قبل باثبات النكاح وفيه عز وفسا
والجمع البراء مثل سقم وسنحام **ومن يطلق زوجه من حر ما دفع**
من كسوة ماله ما دفعه فان بعد الطلاق قبل اشتمس بثلاثة ربات
له في الاشتمس كسوته وان تم اكثر من ثلثة فحرم الزوجه فسد

فقال بن القاسم الجري في المفصل المحمود ويجب للرجل اخذ
الكسوة التي اشاع لها في المطلقة فيما دون ثلثة اشهر من
يوم الكسوة ولا شيء له فيما يوق له استحضار ماله وعليه
مضى العمل والفياس ان له اخذها له ونقل عن الكلاع غني معنى
وفي المسائل الملقوفة ونقل الحكم المذكور في كسوة المسئلة في
سلمون مفتي اعليه ونظمه في النفقة وفي عليه في المختص
وما نسب للمام ماله في المسئلة في كسوة الغزو من المرونة
قال بن تاجي لم تقع هذه المسئلة في المرونة الا في حق التثابة
نقلها من نقلها في النكاح او المراء بالكسوة المتكلم في والتي
فيما اخذ التفصيل الكسوة التي في هذا الغاي كما ذكره له بن
فتحون واما ما كسها الزوج على وجه التقربة فلا شيء له فيها خلق
او لم يخلق في عهرها لم يخلع ولا لجل الاخذ ان كسوة الكسوة
اشترى بقوله اخذ البيت الاول لزم ايدها كسوة الكسوة اللازمة له ثم
لم يزل من التفصيل يكون الطلاق باثبات النكاح والامانة ليست حاملا

بأنه الزوج فيما كسها
زوجها على وجه التقربة
فلا شيء له فيها خلق

ولا يخلع
انما يخلع
انما يخلع

ما يعظم له من قول من فتوح وان كسب الزوج امي انه كسوة ثم طلقها
 طلاقا لا يحب لها به نفقة وما كسوة معاذ اخذ كسوته الخ كلامه
 وان يطلق من ضحايا **بابها** ، عليه اجماع الرضا **بابها** ،
 وكسوة المولود للزينة وما **بابها** ، **بابها** ، **بابها** ،
 ثم قال في الفتوى **بابها** ، **بابها** ، **بابها** ،
 اشترى بالامانة الى مائة ذرة الوش يشي في بايقه ومجباره ان طلق
 نفقه عن كسوة من حواء من عتاق المذلول عن سئل في شيء ح
 الامانة من كسوة ونصه ورايت لبعضهم ان يطلق من ضعة بائنا عليه
 اجماع رضاعه وكسوة المولود وليس عليه زينة وما عتق له ولا خلاف
 في كسوة المذنب وبه جاز الفتوى في طينة الا وانظر قوله وليس
 عليه زينة الا ولا خلاف في هذا في المذنب مع قوله في الوثائق المجموعة
 ان لزاما مع الاجرة ما يحتاجه الصبي من زينة وكسوة وحرمانه بقرار
 ما ياكله ان اكل الطعام او قول سيبويه في علمية الوش يشي
 في مفاصله للمحتاج من زينة من المحتاجين في اجماع الرضا ونحوه
 على اجماع الرضا ما يحتاج اليه الصبي او بطلانه ان غلبت الكسوة
 على كسوة الجميع على الاية ومع هذا بلعل وجه جاز الفتوى بسقوط
 نه له عنه انه كان العرق عندهم في استيجار الصبي ان لا عليه
 قال في المرونة ويحلون يخبى متعلق اجماع الصبي فيما يحتاجه الصبي
 اليه من المرونة في كسوة وما يتعارف به الناس ان برناج قال بن
 حبيب بان يكره في ليس عليه عتق ارضاع فيك الا ان يشطط له
 انه ويرخل في كسوة المولود ما فيه فيه بخير من جلة ما يلزم والده
 فلا في محتج

وفي
 للمطالعة التي صنعت آجي
 الرضا وكسوة جفيرة

انما
 يورثه في كسوة
 المولود ما يورث به

قال في غرض المتطية وامانة الرضا قال في الشيوخ ليس على الاب
 ما فيه فيه ابنه والا فمطلوع ان الرضا لا في فزوجا بعاليه بعض من
 ما فيه فيه كسوة **بابها** ، **بابها** ، **بابها** ،
 وما في كسوة من طلق من ضعة او حامل في خروجه من طلق
 وان تترك قبل الطلاق **بابها** ، **بابها** ، **بابها** ،
 قبل طلاقه كسوة مستغنية **بابها** ، **بابها** ، **بابها** ،
 اشترى بالامانة الاول وشي الثاني الرضا من سئل في احتكامه وسالك
 ابن عتاق عن المطلقة الموضع او الحامل قبل الخاخرة في الزوج اءا
 كانت عنده مخدومة قبل الطلاق فقال لا خروجه لها لان الموضع لها اجرة
 الرضا فيبقى ما جوزه بنفسها وتزله الحامل لا خروجه لها وعليه
 خروجه بنفسها او يحتمل ان تارة الموضع الاجرة لا اشتد الخاخرة
 وما تقتل به من مشقة وفي المرونة في الحامل والمحضون خلاف
 وفردوي عن ابن القاسم في عتق ما انه ليس على والرا المحضون الا
 النفقة وليس عليه كسوة وقال يورثه ما خروجه عليه وما سئل في
 وكسوة مثل قول من عتاق في الاحتكام وبه جاز العمل كسوة ولم
 يكره ممن يخفى عليه مثل هذا في بلطقة ونفقه الوش يشي في
 بايقه ونفقه من سلمون ايضا محتج او ابن عتاق في الخاخرة
 يبيى للايضاح **بابها** ، **بابها** ، **بابها** ،
 المسعر للمحضون بحر انقطاع لازم ما فيه حال الرضا وفرضه
 المتطية في الزوج التزاة من غنى تفصيل في رضيع وطيم قال وكسوة
 يلزمه يحنى الاب في مسئلة يحنى الولد المحضون كسوة هو المشهور

امر به انه اخذ من
 للمطالعة الموضع والحامل
 على الزوج

هو آراء المتكفي
 للمحضون انما يلزم
 بعد ان يقطع 2/1 حال
 الرضا

المعمول المذكور في المرونة وغيره مما له نقله المولى وصاحب المعيار
 ونحوه في مجالس المكنايب ولعل التفسير في الرضيع يوضحه من قول
 التوضيح مانصه وفي الخبر ما سكن للرضيع على ابيه مرة الرضاع
 بناءً اخرج من الرضا عنه كان عليه ان يسكنه **خليل** وما اظنهم
 يختلفون في الرضيع انه فلو كان الرجل الذي ذكره المصنف جاريًا حتى
 في الرضيع ما يخفى على سير خليل وم اولا اظنهم يختلفون فيه بين
 في نفي السكن وما في الخبر من كونه بلطفه في ابن سلمون زاده
 ابن كتابه بعرضه كذا رايته في بعض الكتب ومكانه في بران مسكن
 الرضيع مرة الرضاع انما هو في حقه في الغالب ايم **وفق**
 كما ذكره وترده وفي ابن ماجه اخ كتاب الرضاع من شى حقه المرونة
 مانصه وما سكن للرضيع مرة رضاعه لان مسكنه في ايمه وقيل لها
 السكنوا به وفيه تخفيف ما استوفى به من عاء وانما ما اظن
 الشيخ خليل نفيه وقوله بغير حاجة لانه ما حوته من قول ابن سلمون وابن
 فضال في الحديث وانما اسكنت الحاضنة اراها في القول بان المحضون
 حظه من الرضا بما يقع حظه من حرا لبيت وحره ما في جميع الاربعة
والنفعات ففقدوا رضوا في بيضها ان الطعام يرض
بعينه وما سواها ففقدوا **فيلزاج الفضا عن رجا**
 اشى في بعض الى قول القاضي المكنايب في مجالسه مانصه وما تقدم
 ذكره من في النفعة فاله من جوس نوم مذكول لاجتماع السلطان
 والنزاع في البارض هو طعاما **فلت** ثم في يفة عيباض
 او راضه ومن في يفة من شدة او الطعام طعاما وانما ناعني من
 (الخ) ورياح

اي معنى
 ما سكن للرضيع
 على ابيه من الرضاع

او

او

او

او

او

الذي ورياح دراهم واختاره بعض المتأخرين **فلت** الذي اتي
 فيه على الزوجين ما اختاره المتأخرون من في الطعام طعاما وانما
 عني دراهم وعليه من الحكم عن رجا وقوله عن رجا من والده اعلم
 حاضره فاس لانه كان فاضيا بقا الزيد من ثلاثين سنة وانما جواب البقية
 ابو الفضل الورز في المنقول في شرح النجفة للشيخ ميارة بانه في
 مفرار اليه من عني ما يقع من عينه ومن الشغل الذي يقع من معار
 في له من الذي ورياح ولم يفتقر في الذي يقع من عينه على الطعام بل في
 معه اللحم والطايبون بلعل العمل الذي ذكره المكنايب بطل فيما ومما
 نسب للفاضل عياضه في في التبيين عن قول المرونة ومن كان
 له في امراته من ودين ملية فله مفاضتها بوجه في نفعها قال
 وفيه دليل على ان الزوج ان شاء مع النجفة عينا في يحيى عا غني له
 ان جعله مفاضتها على الطاهر خلافة له وانه انما في به
 في اصابتهما وهو الفياسرا انما هو في عليه طعام وكسوة لافيهما
 في يحيى سوا مع الواجب بعينه وما يحيى في عا اخذ الشغل لها
 في مضاف من مونة كلفة الشراء انما باختصار **وفي في القصور**
الصغير في النجفة من حضانة مثل النجفي **فاللح** مع طبعي قبل الحضانة
 في حاشيته عن قول المتن وشي ط الحاضن العقل مانصه في بلوغ الصغير الحضانة
 لمن ابا الحضر قال لم يقع في المرونة من ان يكون مستحق الحضانة انما كان عن من يحيى
 كسب الاوصفي او طاهر القسوة وبه الفتوى ان الصغير في يكون
 له فيه ويكون من يحضه يحضه مع المحضون الصغير انه ولم في في
 مصطفي عليه في وانما في من جعل الحضانة للصغير ومن قوله

في نفع النجفة الصغار
 طعاما وانما عن دراهم
 وعليه من الحكم

او

ففي نفع النجفة الطعام
 في نفع من الرضا
 من

ويكون من ضمنه ان الكلام في مستحق الحضانة وهو من يكون له
 المباشرة لها وفرا يكون بديل قول الزرافة في شيء وفي الحضانة كسبي
 شيء ولا يستحقها فيها للمباشرة فيها فدخل في ذلك وان كان عنده من
 يحضراه وفيه ربح من ان يحضر البائع له الحق في الحضانة انه كان عنده
 من حضراه **وهذا ان يحضر مستحق ان يرى** **تبلغ في الحضانة والقض فيها**
وصفها العفة والصون على **ما كان في باجة قوما عملا**
 قال ابن خنزة قال ليني في اختلاف في السعيضة قبل لها الحضانة
 وفيها لا يربح به ثلثي يملو باجة فكتب فاضلها القاضي تونس
 وهو من غير السماع فكتب اليه بالحضانة لها من بيع المحكوم عليه
 اصبها الرسلطان يعني تونس وهو ابو يحيى بن الامير زكريا دام
 باجماع العفدة مع القاضي واجتمعوا بالفضية وكان من جلتهم
 ابن هارون والاحمق فاضل الانكحة فابق القاضي وجهه اصل
 المجلس بالحضانة لها وابق بن هارون وجهه اصل المجلس لها الحضانة
 ورجع له الى السلطان فخرج العمل بفتوى بن هارون واصل القاضي
 بكتب بن له الى فاضل باجة يفعل وهو الصواب وهو ظاهر عموم
 الروايات في المرونة وغيره ما لم يحتج او نحو ذلك من ناحية في شيء
 المرونة ومن الحكم المذكور ليس عام في كل سعيه وانما المراء السعيه
 المحجورة المولى عليها مع صلاحه فيها وعدم تنسبها للمال الذي
 يكون بين ما قال القاضي في المفضل المحمود بعزل عن سعيه في
 مسقط الحضانة ما نصه والسعيه على اربعة اشخاص سعيه في الذين
 وسعيه في الحفل من طيش واختلال في النكاح وسعيه في المال
 من تنسب

والسعيه المولى عليها
 الحضانة مع صلاح
 ما بينهما وعلم تميز بينهما
 ما يبرسا

فب
 للسعيه اربع حركات

من تنسب في المايروج اليه من نفقة المحضون وسعيه بولاية سعيه
 الولاية انه اكانت الحاضنة ان صون وعفة ثبت حضانة
 الحضانة اليه وبهذا المحض مشي كثير من شراح المختص قوله في غير
 شيء وفي الحاضن ورشد فانما اراد به نوع من الرشده وهو جيب المال
 وقال الشيخ يعني ان يحرر في ظاهر المقتل لانه ما حق الحاضنة السعيه
 ما نصه للشيخ وهذا ان كان سعيها في عفة الطيش وقلة
 ضيق ما يحسن الفياح بالمحضون وما ادبه او كان سعيها في المال
 يزر ما يفيضه قبل انقضاء الامد فالواما ان كان سعيها مولى
 عليه اصيانة وفيما بالمحضون فلا يسقط حقه من الحضانة او نحو
 في الكواف عن بن عوف والحضانة بكسب الحماة بعون الحضانة كما في
 الفاحوس ان اذعت حاضنة بانفساء بفصلان ترجع مانت انفساء
وخالف الاربعة بتيسر **بالقول قولنا مع الميضي** اشرى
 بنسب الى ما نقله الوشيعي في كتابه القاي والمخير يلع واحد
 ونصه وفيه وثائق بن كوش وان اذعت الحاضنة اما كانت او غيرها
 انفساء انفساء في الصبي من مالها التي جمع بن له على ابيه وامه على
 الاب الاتفاق بالقول قولنا مع يمينها وان طالت المدة ومضت
 اعموا ما تقرر ولغارة اليمين وبهذا جرى العمل وقت انفساء
 فامت بموتته فالق في الصحاح ما نه يمونه انه الاحتل بموتته وفاع
 بكفايته بمورجل مامون عن بن السكتي **وهو ان يمين محضونتها وما**
انقصت **من مامق المامون ينقص** **ويمنع من المنفق ما فيه**
بقيل **وكسوة لم تزل لا على ابيها** **وشق واللباس مطلفا**

اي
 ان الاختلاف في الاباء والحافنة
 في رابعا وكما المحضون والبر
 قريبا مع يمينها والحارة
 ربي

وصارح في هذه احكام العوارب والركبان والسلاح المشق اي بالخيول فان افلح
 اليه في هذه الامور يتاخر منه والاطاق كما ينص في هذه ضامنة به والمشاور
 نقل ميارة في الحضانة من شىء على التحفة عن ابن غلاب انه هو ابن الفيل
 ومن نقله الخطاء ايضا مسلما عن قول المترشح جرة الاب ورايت مثله
 منقول عن الوانوي انه والله اعلم **وان عا حاضنة زوج عفس**
فيما الدخول استوجبت في الولد متنا وفي تونس ارجاعا
ع ا حقة لدا عا ما تكمل اشىء بالبيتين الرصنتين اما الاولى
 فقال في المبردة ولما تكمل الاولاد عن امهم واهل بيهم وجنهم
 الى المكتب وما يمتنع الا عندهما الا ان تنسج وج والولد الصغي
 في وضع او يوق في له بانه يفتق ع منها انه اء خل بها زوجها لا قبل له
 في الباي ما في انه يفتق ع منها انه اء خل بها زوجها هو المستفرد
 المحمول به وفي العيش في يحيى رواية من القاسم ليس للماء اخذ وان
 في خل بها زوجها ان كان الاب في كفاية عندها وطاها في الكفاية انه
 ما يعتنق الى حتم حاج وهو عز له وحسن من رشح في مفرطه فورا بان
 الدخول بالزوج لا يفسد الحضانة بل حتى يحتمل الحاج بلونه ايت قبله
 فيسبى احق به وام القامية فقال برناحي بعوان ذكر الخطا الا
 في البيت بعرض في الحضانة لمزني احق مانصه فلما
 وجه في العمل الميع بان الحاضنة اجرة له كعالة الا انه خفي للخطا والمزكر
 كتمان في المشى على الولد الواحد وعان قبل الميعم لدا يشىء حتى ثبت
 ان العمل بتونس عا مائة رة له وفيه الحى والعفيه سين يعيش الشاة
 عا شىء للتحفة الى ميارة قال البوع الزى هو اجرة الحاضنة فيه
 فومك

ربح
 المشاور كرا بزر الفيلان

فف
 يتزوج الولد من الحاضنة
 بالودخول لا يفسد

فف
 عا العمل بان رجا
 ضنة الحاضنة لحي
 كعالة وانها فزرة الا

فومان حكاهما في واحد من اهل المزيب والذى جى به العمل ان لدا
 الاجرة اها الغرض فلعلم اءه عمل باس فتكون مثل تونس في له ونقل
 ميارة في الشىء المذكور تنفي اجرة الحاضنة بنز الا وفيه في الشىء وفي
 البلدية ربح الا وفيه وملي في قولنا عا ما تكمل مصرية اي عا كعالة لدا
والبحر في حضانة لدا عا **مادة وان عليه العمل**
 الضم في لدا الحاضنة قال القاضي المتنايب في محال انه ان زوج الحاضنة
 ومخل بها زوجها فيل تسفد حضانة حلة فلما تعود ابراولو
 ملك الحاضن للولد ويبنى باربعة وفيل انما تسفد في حق الحاض
 حال في وجها فلما تعود اليها ما اءت حضانة له الحاض ولو
 طلق او ما عا عنها زوجها وفيل انما تسفد في حال في وجها حقة
 وان ما يفت قبلها لادة الولد شىء قال ومنه الا قول الثلاثة ضنة
 عا ان الحضانة من حق الحاض وهو الرى عليه العمل ام باختصار
 وه اءى باللعك وحكم من سلمون من الا قول الثلاثة ثم قال ما
 نصه ومنه الاختلاف كله عا القول بان الحضانة من حق الحاض
 واما عا القول بانها من حق المحضون بل انما ان فاحز ولدا انه اخلت
 من الزوج فورا واحدا له ونحوه في محتمل المتطية ومقابل القول
 لدا جى به العمل اقول فيل الحق للولد المحضون وفيل الحق لهما
 وفيل الحق لله تعا قال بن عا في الهى وقال بن عا في كفاية وفرا حلة
 في الحضانة فلما في حق للمام او للولد عا اللام وباين الاختلاف كمو
 لدا اءان حفا لها جاز في كمو وانقل الى عا كمو وان اءان حفا للولد
 للولد لزمه اءى بكر لها في كمو الامر عز وفسال بن عا في الصواب

فف
 لدا تزوجت الحاضنة بغيره
 تسفد حضانة ما مطلقا
 وفيل

تقر واستيطان في الموضع الذي اراد الرحلة اليه وبه مضى الحق في بيان
 في طبعه وقال بن عاتي في المصنوع وفيه مفتح من طحال قال من اثنى
 به رايته لبعده اخل العلم من فقهه بل في غاية الاختلاف منهم من لا يرفع
 اليه ولا حتى يشبه الاستيطان ومنهم من يرفع وجهه اليه اغنى عن
 على السعي وبالاول حكم التشيخ في طبعه في ما ذكرنا قول ابي حنيفة
 على القول بتصديق الابرار لعله الكتاب قال قال بن مخنف وهو قول
 ماله في كتابه محروبه مضى لبعده عن شيوخ الخلف واستحسنه
 بعض العلماء القول الاول وقال ارايت ان اراد الرحلة الى الجاهل
 يمشي الى يمينه ويشعر كمن يمشي الى جحيم وياخذ اوله وليس هذا
 شيئا الا باختصار يسمى الحضارة بفتح الحاء وكسر هاء والفتح اشخص
 ام واني نزع اوله كما ان الله افعل من تصديق عاصم بالزعماء
 ان الله جعل اليمين حلفا اياهم وقوف لاحق له
 نزل من صاحبه الراس الشيعي عز ان طالعهم اعمى الاثني
 قال الشيخ الفقيه ميرزا ابو ابيح بن محمد رحمه الله في كتابه الراس الشيعي
 ما نصه من الطالع الذي اتي به وجي به العمل ان الامم اتي ك اوله
 اذني من ستة اشخص بلها اخرهم بعزمينها وان في كسهم اكثر
 من ستة اشخص بلها ايام لها واحق لها فيهم اعم سبعة اليه
 بنقل كلام من الطالع وان في قوله وبه جري العمل كاستمنه له العمل
 او انقطع وهو الظاهر لان المعنى وفيه المختص وعني ان حقا من
 له الحق في الحضارة اغنا بسفقه بالسكون عما هو بالحق وبه ابقى
 الفاظ

ما ذكره المؤلف من الحضور
 بقر تقرير استيطانه
 كما في حوله

ونقله في القاموس
 وزاد بقر ما نصه ان
 كثر وكذا القول بنزول
 البعث الى وحش الوشر
 ليس فيل هاء

العمل ان الحضارة
 اذ اتي ك اوله
 اكثر من ستة اشخص
 بلها ايام لها
 بنقل كلام من الطالع

او
 او
 او

او
 او
 او

او
 او
 او

الفاظ بنزوي في المعيار والشيخ ابو الحسن الصفي في الرد الشيعي في
 حاضنة في وجن وبقي الولد عنهما عشر اعموا واولياؤه
 حاضرون عالمون ساكنون فقال بسفقه حقه بالسنة الواحدة
 فيكفي بعشر ام وبالحيلة ان كان العمل بسفوط حق الحاضري
 بسكونه ستة اشخص في اليوم ولما اتيه بسنة في النظم نافذة
 ومنقولة خشية الانكار وفي ما في الفاضل من الحواشي قال بن عاتي
 نافذ اليه في عجا عليه عزوه لقابله وان الطالع هو ابو
 كبر الله محمد بن ج قول بن الطالع في الوقف في عصى كان
 فوالا بل في شريها اهل البرم عيسى بن محمد للمام اهل اليه الطالع
 من كل فقه لسماع الموطا والمردية توفى ستة سبع وتسعين
 واربعماية اعم محتمل من السراج لا يري حقا رحمه الله اعم
 وفي الحضارة انما ما اختلفت بسنة المستغفارة اقبل من
 فقال الشيخ الفقيه ميرزا في القاموس ما نصه قال بن الطالع رحمه الله
 وان اشخص كمينه في الحضارة ان لا تستحق الحضارة وشخص
 بيعة انما من تستحقها فقبل انه يفضي بالاعمال فان فلكا فاست
 البيعتان وفي الامم بحاله حق ياتي احدهما بما يوجب نظرا اياهما
 ما جاء به كامييه وقبل ان البيعة التي شقوت بالحق ان فعل لا تعلمت
 علما باطنها تعلمه البيعة الاخرى ونزل العمل عن فاه الفضاء
 ولم ينزل الحكم يفضون بل اعم وبالله التوفيق

مع الحضور والاعلم

المعروف بباين الطالع

البيوع

البيوع ومتعلقاته
 وان نقل طبع سلحة كسني فرساما بعثتكم بالثمن

بما أتى به من ملال وكنا فيه غرناطة التي فسطحوها باختيارها
 الوذلة في الرالنش (واجاب ان يشهد بالرواسم) وفيه نفس الاسم
 الاله العظمى ومنه ككتبت في الله او بك اسم الله في راس
 رواد تحقيقه اريد رسم المشي به نعم به البسلة اتي وانما قال في
 اوايل كتاب التجارة والارض المحيطة بالمرودة ولا يشهد ومنه باله ناني
 والارام التي في اسم الله عن وجل نجاستهم كانوا اهل حبه او عيب
 او منه قيل ان في اسواقنا صيارفة منهم ابي في مفهم قال ابي ذلك
 بكتب عليه بن ناني مانص التحليل يفتني التميم واجازة من القاسم
 جواز ما يبعه القبار وان لم يمانه وابن عبد الحكم وبه العمل عننا بما يبيعنا واخر المازن من
 بالرواح المتفقون شي عيب قولنا انه ما يكتفي به عقودهم نعم الله الرخم امانه في الله
 الحمله وحده او في اسم رب الذين المسلم انه كان مسقو بغير التميم
 او بغير الله او شبهة له فنجيبه وجو العمل عننا بكتبت له انه وقال
 الخطباء صور اليسوع مانصه قال بن عرفة عن بن حارث وفيه مبايعة
 القبار بالعين فيما اسم الله قول بن القاسم في كتابه ما لا واعظم
 له وفول بن عبد الحكم ما يمانه له وفول بن القاسم في التجارة لارض
 الحبه وفي نوازل المازن في قبل مسائل العمى في جواب ليعنه القاسم
 وييم واما اخرهم لروا هذا التي فيما اسم الله فلا يجوز في المشهور
 وكتب القعدة في انما نقلوا فيه الجوز وعليه العمل
 في المرونة ان الامام ما لا رضى الله عنه في بيع كتب القعدة وقال بن
 ناني في شحه لهما مانصه يحصل من نقل النجاسة في بيع كتب القعدة
 ثلاثة احوال المنع والكرامة والجواز عليه العمل وقدم الشيخ خليل

في جواز ما يبعه القبار
 بالرواح المتفقون شي عيب
 ربيع الله

في جواز بيع كتب
 القعدة

في باب الاجارة من المحتوي على القول بالكرامة وذريه باب التعليل
 انما تباع في المجلس في الدين قال المؤلف قال بن عبد الحكم يبع
 كتب بروك بعروته ثلاثية ناني واصحابنا مقوا ومن بها
 انكر وانه له وفيه كالميت في باب الاجارة ام وجوزوا الحق
 في الطعام، ما لا يبيعه الا بالانعام فقال في المرونة والحكمة
 في كل شيء من طعام اداء او صوبة او ثمن او عصي او غني، مما
 كان احتكاره يبيعه بالناس منع محكي من الحكمة وان يبيعه له
 بالناس فلا بأس به قال بن ناني مانص انه يمنع ان يبيعه بالناس متفق
 عليه ويبيعه بالمضرة اما الحاجة للناس اليه اولان ذلك يبيع السعي
 غلام يبيعه لتبيح النجاسة بوله ومادة من الجوز فيما لم يبيعه
 في الطعام والاداء لا يخلو فيه واما مانع فيهما فهو المشهور
 وبه العمل وقيل منع وقيل يجوز فيما عمل الفقه والسعي وقيل
 يمنع مطلقا الا في الايام كالسفن والعسل وكل من انما يبيع
 يحتكي بشي ايه من السوق واما من جلب طعاما بانه ما يمنع من اكله
 وقيل ان كان من حبه بكا خلافا انه يلغظه ونكر الامام الخطباء اذ
 الباء الاول وكتابه تحريم الكلام الاقوال المتفرقة في احتكار
 الطعام معروفا لفايلها وانظر ان شئت وانظر اول باب اليسوع
 من شرح سيرة علي الاكبر وكذا قبل نوازل الرخم من الجواز
 بنحو كرسن تهران سماه الله وبيع ما صوبه الخفية غل فيه وان
 كان فليسا لا يخل قال بن ناني في كتابه في المرونة
 في مسئلة السعي المحل في بعضه يباع بعضه نكر انما كانت

في بيع كتب ابن رجب
 في القدر

في بيع
 ما لا يبيعه بالناس

في جواز بيع
 الكتب في المرونة
 في الصحة وكوفل

الحلية الثلث ما فلما نضه اخذ التافي ودفن ان صوب الاخمية ان اوسع
 وكان بعد الخي ان يبعه جاني ولم يبعه جاني، والفتوى بخلافه ان يبعه
 ان الفتوى جارية بالبيع ومن اقر به سين عمل الوثمان الوغليسي في
 مدر المازوني وسيل ايضا في البيع المازوني عن صوب الاخمية ان انجها
 الغني في كساء والحجاة الضورة التي يبعه لغيره الذي او مثله ان لا يبع
 الا في اربع نعمة الزوجة كل مجوزة له انما قبل جاني **ما يجوز**
 ان لا يبع وتقله في المصار ايضا **والشعير تملكها بالانقطاع وانما**
اباحه انتفاعا في ارض عنوة بملح يبيع في **لعمركم الملك بفساد ما في**
 قال النبي في بيعه اجوزته المنقولة في مدر المازوني بغير ان تزدان
 الارض افساح ويخرج كل قسم الى ان قال وارض عنوة بالحق مبيحا
 لاولاده اخذوا الذين ابتعوها فلو كان الامي يبيعها الى الامام
 يبيع في يعض المصالح المسلمين بما يفضي له من اقطاع امتاع بغير خلاف
 او اقطاع تملكه في خلاف والربح في عليه العمل عنونا واقر به شيخنا
 الامام وغيره انما تقطع امتناع التملك وحكاه عن شيخه بن
 عبر السليمان **قال** مولف التحريج والتبليغ فيما نقل عن المذهب
 الراي ابق اشياخ المذهب فيما كان منقضا على الامام وحق له بارض
 العنوة انما لا تقطع الامتاع فيما كان منقضا معمورا غير بر وماء
 تملك تملك وان كان النخيل والفاي بر رشه رحمهما الله تعالى حتى
 فوما يجوز الاقطاع تملكه وعمله بغيره على الامضاء بغير الوقوع
 لا على الجواز بل على العمل والفتوى والمجوز في المذهب انما
 تملك انتفاعا لا تملكه وقال بن ناجية في شرح قول المرونة وماء

ما يجوز بيع ارض العنوة
 تملكها

شعبة

شعبة في ارض العنوة وما يجوز من حقها ما نضه صوابه ان يقول لانه
 كما يجوز بيعها والمجوز في صحة اقطاعها للانتفاع لا التملك خلافا
 للشيخ والعقل على الاول ووقعه بنون ايام ابي المومنين ابي العباس
 احمد بن محمد باقطع ارضا اقطاع تملكه وبالله ما استعق بغير شيو خفا
 باقتضا في ذلك لا يفعل اخ والعنوة بالبيع الغلبة والفتوى في
وفرحي من عطلتم في الزبل، عا جواز بيعه في الزبل
 ذكر الشيخ ابو العباس النوشجي اول نوازل اليسوع من المعيار انه
 سئل بزيه عن مسائل منقولة عن اقطاع التبن بالزبل قبل حيا
 عنه الى ان قال واما اقطاع التبن بالزبل فان كانا حاضرين فربا الى ابي
 يجازي ويحل له ان يبيع احدهما ويبيع سله في الاخر الى اجل السلم ويبيع
 من الوجعير ما في الزبل من الخلاق وفرحي في العمل باجازه وضي
 العقوبة في الزبل ربيع له واب والقول يجوز بيعه قول بن القاسم
 قال في المرونة وماء ماله يبيع العنوة لئلا يملك الزرع او غيره فيل
 بن القاسم مما قول ماله في زبل الدواب قال لم اسمع منه فيه شيء الا
 انه عنوة بخس وانما في العنوة لا تنكح تجس وكزله الزبل ايضا ولا يري
 يبيعه باسمه قال اشكبه والامتاع في زبل الدواب عز من البيع
 بفسر ثلاثة افعال القول الاول منقضا بالبيع كسوا الجارية على اصل
 المذهب في اشياء من العقوبة عليه وانما عمل في القول بالجواز
 الحاجة قال في النخبة **ومن جسر صبة محضرة** وخصوا في الزبل
 للضرورة والمجوز بالضرورة الحاجة اليه لا صلاح الارض به حتى يبعد
 للزراعة واليه الاشارة بقولنا للزبل يبيع الزاير مصر زبل الارض

في هذا لا يثبت بالزبل جازي
 ان كانا حاضرين فربا
 باب الجواز

اصله من الزيل ونحوه، ومثله الحاجة إليه للمطعم به فالله في التوضيح منع
 الشئ من ان ينفق في الشئ ماله في العتبية الخي المجوز، وفي الخي قال شئ من حله الله ينفق
 ان ينفق في الخي بالزبل في زمانها من اجور الملوك به الخي **وجاز بيع**
غايه على الصفة، ولو يكون بايع قروصه، باكر بل الشئ ان ينفق فيه،
ان الحيوان على تقيده، قال المتكلم في التقيده مانعه فالله العطار في
 وثايقه وبيع الغايه كله على الصفة جاز في الضرر وغيره ولا يجوز ان ينفق
 النفر فيه كانه يخرجه بيع وسلفه وفيه قيل ان ذلك لا يجوز على صفة البايع
 الا ان يعطى غير، وهو قول بن القاسم ورواه عنه يحيى بن شمعون قال وبالفعل
 الاول العمل بلعظه وتفرق على كلام بن العطار عنهما قال في التوضيح
 في ع وما يشترط في جواز بيع الغايه على الصفة ان يصفه غير البايع على
 طاهر المزكبة واخر جماعة من المرونة بن العطار وفيه العمل وفي الموازية
 والعتبية اشترط ذلك لان البايع راى وثق بصفته انه من فصير الزيادة
 على الصفة لتنفق سلخته وقال بن ناجي عن قول المرونة ومنع عنهما عن
 بيع غايه ووصف واحد من مذهب سلخته لصاحبه شئ تبى فاقبل الغايه
 فلا بأس به مانعه افيق منها جواز بيع الغايه على صفة البايع وفيه اللفظ
 وبطل لا يجوز رواه يحيى بن عزي بن القاسم وفيه يجوز دون اشترط ان ينفق
 وعليه قول بن رشيد بن القاسم وحله بن العطار على اطلاقه وفيه ان
 على البايع بالعرفه والخي وفيه ان جاز اشترط ان ينفق في المبيع على
 وصفه وما يجوز على وصفه غير ما مود ولو كان غير البايع فلا الخي
 الا وبهم من قولنا بل الشئ ان ينفق ان الطوع بالنفر لا ينفق وهو قول
 بيع المعيار من جواب لغايه الجماعة في ناطة بن القاسم احمد بن زور قال
 وان ينفق

عن
 الشئ من ان ينفق في الشئ ماله في العتبية الخي المجوز، وفي الخي قال شئ من حله الله ينفق
 ان ينفق في الخي بالزبل في زمانها من اجور الملوك به الخي

عن
 العمل على جواز بيع الغايه
 على الصفة ولو كان ينفق

وان ينفق على البايع النفر وطبع له من جواز اشترط العتبية باسرا يكون
 البايع في هذا الحال واصفوا وانما، البايع مع اشترط النفر خوفا من
 ان ينفق في الصفة ليس ينفق في تحصيل النفر ليعتد به في جاز الامر على
 غير ذلك فيجب رد الثمن من جهة الاقتناع به لينول الامر الى ان يكون
 البيع تارة يتعلو تارة سلعا يعود له البسالة، والاستمرارية في
 قوله لا في الخ خاص بما بع المبالغة ومن ما قبلها ان كان المبيع عطارا
 فالله الحاجة في شئ طهي العطار وشبهه جاز التوضيح وانما
 يجوز اشترط ان ينفق على المزكبة ان ينفق في بصفة صاحبها كرا
 رواه اشعيب عن ماله بن رشيد وهو يعيسى لم ينفق المرونة وغيره
وان ينفق ما غايه بايع، من قبل ان يقبضه المشتاع،
وجعل الحكم اليه فعلى، بايعه مصيبة الموت اجعلا،
 ابن مغيث قال احمد بن محمد بن ماله رحمه الله النفر في بيع الحيوان الفا
 بشئ الا ان يكون على اليوم واليومين وان مات قبل ان يقبضه
 المشتاع والمصيبة من البايع وبه مضى العمل عن شيخوخ المزكبة وعنه
 رواية اخرى انهما من المشتاع ان كانت يوم الصفة على الصفة حية
 وبالفعل الاول قال بن النضر وابن العطار بلعظه وقال الخي في
 في كتابه المفصل المجموع ويجوز بيع الاتواء اعني في موضع ما يجر
 جردا والمصيبة فيه وفي السلع الغايية المبيعة على الصفة وفي الحيوان
 من البايع حتى يقبضه المشتاع وبه جرى العمل وفي الحاضر على المشتاع
 فبعضهم اولى يقبضها وماله قول اخر فيضها على العكس ام وقال في
 موضع اخر قبل هذا وما ينفق في جواز بيع الاتواء الغايية موصفا و

انما ما يبيع غايه
 قبل ان يجره المشتاع
 بمصيبته على بايعه

مصيبة ما يبيع حيا
 على المشتاع فبعضهم

جان بعد بضعة نفرا فان كثرة الحلية وصار النسل يتجالد على بيعه وبالجملة
 اثم برناجيه مائة كرم جواز نفرا وما يجوز الى اجل هو احد الاقوال الاربع
 وفيل يجوز فيهما فانه لا يملك ويحتمل وفيل يملك فانه كرم غير
 المحكم وفيل يجوز نفرا ويترك الى اجل ولا يملك فانه لا يملك ولا يملك
 الكتاب او ما ان الشك فانه من كرم البيع ومنه منع النصف ومن
 ومنه من قوله بفروان كثرة الحلية وصار النسل يتجالد جواز النصف
 قال بجهة النصف من فضلاء اصحابنا والجملة الاخرى وليس كذلك بل
 العمل على الاوزان هو المتيقن وفيل اتبع النصف وفيل اقل من الثلث
م **وعن من يبيع على الثياب** **م** **ما لم يفت كلفه يبيع بمس**
و **عن من يبيع على الثياب** **م** **يترك للمبتاع ما استغله**
اللائحة الشترط ما في المشتري **م** **فيل الشتر من ثمنه في اقل**
بانه يبيع ان يفسد **م** **حيثه والكيلان تحل**
من اثم امة عن بيع مكملته **م** **وجز باس والاقبض**
 في بيع الثياب وعزم الجواز قال في مختصر القبطية واما الثياب فلا يجوز العذر عليه وهو
 ان يقول بجهة من الابرار ومن السلطة مما اني ان ايتته بالثمن الى
 اجل كذا ومضى ايتته بما لم يبيع من ثمنه الى ومضى وفي على فان
 بما يباع على كماله يبيع ما لم يفت المبيع من المبتاع فتل منه القيمة
 يوم الفسخ ثم قال وما اعتل المبتاع قبل البيع فمذموم الا ان يكون في
 الاصول حين البيع ثمن حايثور واشتطى له المبتاع فانه يبيع مع
 الاصول ان كان حاضرا او مكيلة ان كان جازا او قيمته ان جعلت
 المكيلة او جزا وطبا عز كرم المشتور به العمل قال القاضي وان

ما اعتل المبتاع قبل البيع
 يجوز له ان يشتريه
 او يبيعه

شكوك

شكوك يحكم له قبل الاجل يحكم الرهان فتكون الفلة للبايع وبحره
 يحكم البيع القاسر الفلة للمبتاع وقال برسلعون قال من شدة اخلاق
 فيه يبيع الشيء بفيل كرم يبيع باس لانه يبيع وسلط يبيع ما لم
 يفت بما يفت به البيع القاسر وتكون الفلة للمبتاع بالضممان وهو
 فوارين القاسم وفيل انما هو سلط ج نفع فانه يحتمل في المرونة
 وهو قول من المجاشعون وغيره وعاد من القول تكون الفلة للبايع
 وما تكون للمبتاع لانه ثمن السلط يبيع عليه في اقل من عجز
 الخجور في الاستغناء فانه فيل ان يبيع الثياب باس من ثمنه اقل
 باي اوق يفت لانه في اقل من ثمنه باي من اوقا الربا فيه اليه
 والصرفاء والاحباش فان وقع الى اجل كان فيه الرأ لانه كالرهن
 وان وقع الى غير اجل فلا راء فيه والذبي عليه لكثير العلماء وهو
 مذموم ما لا واثق القاسم انه لا راء فيه كان الى اجل او الى غير اجل
 لانه يبيع باس عن نفسه ويترك العمل على الاستغناء ثمنه منقول
 في الطي رهنه يامه لم ينفذها من سلعون وقال المجاصون المشتري
 اتم اتمه المبيع يبيع اذالة يامه الفلة لا تنقل الضمان على المشتور
 المحمول به اثم من نزل له وجاز في رسوم الايتام كتب التطوع في
 المبتاع يبيع باس القرض ان يقبله من اقا بالثمن واختر في
 كتاب مبره اثم وهو عن طريق الجعالة اقل قال من مخرجه الله قال
 احمد بن محمد والزم مضى عليه العمل ان يفسد كتاب الثياب ان يفسد
 كانه اقل من المكينة وان وقع الثياب في وثيقة الايتام في الطوع
 جازة له ولزم المبتاع ومضى الميت الا في هو مضمون قولنا ضم

اذا وقع الثياب في وثيقة
 في الطوع جاز له المبتاع واختر
 ان يفسد في الايتام

الخربة. وحيثما شط على الطوع جعل بالاحسن الكتب بعذر مستغل
 قال شارح الخ ميارة اشار به لقول المتكلم ولعله ذكرنا الطوع
 في اخ عفر الاشياء قبل تفسير الاشياء وبجروصه البيع انه انقض
 دون شرط ولا شيئا ولا خيارا بل بغيره كان جائزا انما التبرع من الوضي
 سواء بعذر بحدته لم ينعى وثيقة الاشياء احسن وابعز للتمتع
 وكثير ما يبعها الناس ليعبروا النعمة والمحنة عنتم فية له ام
 شمس جواز الاصل من مفسرنا ليس يكون يسعون ما كان البنا
 والغريب احواله الاسواق نعم تهيئة الله عز وجل
 قال في المفسر المحمود طائفة ان وقع البيع على شي ط الشيا بسخ
 ما لم يفت بان باي في القيمة والبعو اي عا في من عام وهو على محض
 او المصلحة عز به ماله وخاص فخلق فيه الاصول والحق وهو ضر
 احواله الاسواق بتحتية الحق وخر به والحيوان بانفاق واختلاف في
 الاصول بزيادة من القاسم وبه العمل انه يعقبتا الهرم والبناء خلافا
 لا شئ واصح انه ومعنى من الكلام مذكور في مختصر المتطبعة الا
 التصحيح على العمل بتركه ونصه وجواز الاصول على المشهور بالبناء
 والهرم والنسب ونحوه له وقال اشكبه واصح يعقبتا حوالة
 الاسواق والحيوان والحق وخر به المزب الرائي ولا يثبت الاصول
 حوالة حوالة الاسواق وبما الطول وبه الفضاء قال بزيادة من الا
 ما كان مثل عشي يزعمها ونحوها والرب في مخفي الخ خليل ومختص
 ابن الحاجب ان التلوي والعفار كلاهما لا يثبت بحالة الاسواق انه
 ومن له نفع اقامه على ارض لا يكتفى به في نفسه

لو كان في الغرم في اخ عفر لا
 يتباع قبل تفسير الاشياء

تفويت الاصول بالعموم والبناء
 وغيره الى

ما يعين به الحق والحيوان

تفويت الاصول بالعموم والبناء
 لا يثبت بها ما ونحوها

او بالاعارة

او بالاعارة احسن من البيع ولو بشط الفلح
 نقل في المعيار ان الفقيه الشافعي ابا محمد يمين عبر النور العجماني سئل
 عن بيع الخ في ارض مكي او في جوارها الخ لا في المسئلة
 جاورها الخ لا في بيع النفع الفلح على الارض المستاجر والارض
 المعارة سواء فالمشهور فيه الفسخ وروى اشكبه عن مالك في اهل
 سماعه نحو وقال به اشكبه وسحنون وخر من الموان وعليه استقي
 عمل الفضاء وجه عليه اهل الفتا المعتمدين بالاندرلس وان كان فر
 وقع على الفاسم في اصل الاسرية جواز له واعتق ضوه وجهي
 عملهم يعني قال ابو الاصبغ الفاضل من سئل الارب والرب عليه
 العمل ما ذهب اليه اشكبه وسحنون وما اختاره المتأخرين من
 اشياءه بشط ط الفلح في سلم من الاعتق اخواته في البيعة اخذ
 النفع بفيخته ومنع مشي به من خطه فلا يردى ما اشترى كل
 النفع او القيمة وكفي بمقولة انه الغرض من الجواب وقال
 ابن سلمون بان اشترى النفع بما ان يومية خراج القاعة للسلطان
 فلا يجوز له من غير القاسم من الفضاء وروى الاصحاح
 من ان يبيع ما يملك البيع اشكبه المختار ان يبيع يبيع يبيع
 مضى واجبه فتمت اعي الجمع وان جاز التولية سار اليه باي يبيع
 بضا ونحوه على وان يبيع عن الجبل بالوجه يبيع اشترى
 باو احسن التلوي الى ما به العمل في حر التلوي وولر كما الصفي قال
 المتكلم في نكاحه اختلق في حد التلوي في وروى من القاسم عن مالك
 حدة له الاقل ما لم يجعله جوار في او غلما نا بخلاف حضارة

يبيع الخ في ارض مكي
 او في جوارها
 المستاجر

ليس يتبع الطعام فيه، انشاء مع قبل استوفيه ج
 وانما يجوز فيه الشئ طه، والامانة او القولية ع
 انشئ باليسير الى قول من عاى في الطه وروى سعيد بن المسيب ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيع حتى
 يستوفيه الا الشئ كة والتولية والافالة ورواى من سلع عن النبي صلى
 الله عليه وسلم لغوة عنى واستعاضته عن العلماء وفرضته الرخصة
 وجوز به العمل في المواني ومن السلم القالك من ان يونس قال ما له اجمع
 اكل العمل انه لا بأس بالشئ كة والتولية والافالة من الطعام قبل ان
 يستوفى انه لا يقتل الثمر من شئ كة او يقبله او يوليه ام وانما في
 شئ وط جواز العقود الثلاثة المذكورة في مسائل يسوع الذي من جملة
 وشي هذا الامام الفقهاء **والعمل بائنه في النصيب، الامع المصور**
بلا فاضلي، وافسده للفساد ان فاضلي، عرقه فيه (الرب نصيبا)
حتى وان اشترى من صبي له، بانه فضه وفي له معنى اليسير الاولين
 ما خذ من جواب اليه الضياء سير مصباح في المعيار وسيل
 رحمه الله عن صبي لزوجته ارضاء بغيره صافيا فله بل قبضه
 منه الا بعد من قبل في النصيب او يعسر لغير الشاخي وعلى البقاء
 كل يعسر مما لم يفت او يعسر وان وان واجل
 الذي ابقى به الشيخ ابو عمى ان العايب وعده اليه اكثر الغرير وانظر
 به العمل ان النصيب بائنه الا يجوز بائنه العفل وان فاضلي الفقه عن
 انه لا كان يبيع بائنه مع الفيل وان بائنه يبيع به البيع كانت
 فيه الفينة يوم الفقه اع بنه الجواب مع اختصار في السؤال وفي

من ابتاع طعاما فلا يبيع حتى
 يبيد كذا الشئ كة والتولية
 و/ فالت

التصيب

العمل ان النصيب لا يقع الا
 بالحوز الشئ العقبه وان كان
 يتعامدا سرا

المتطية

المتطية وتسمى الاصول وغني عما من الذين من ناحية يسوع الى ان لا
 يعتق الرافض النفاية في حين الصفة فان تاح عنهما بسد وبخله
 الذين بالذين من صبي فيه اراحمية او حاض، كما ان يستلما
 البايح موق او سلة في العمار او حارة تتواضع فلا يجوز له اخذها
 فهو المستفهم من مذهب مال وابر القاسم المحمول به ان الفاض
 هتم او **واما البيت** الاخي وهو ما خونه من قول من عاى في الطهر
 مانصه المشاور وما يجوز الفقه في النصيب الاتحفيته وعن حاض
 كان او غايما والارم يحن عن من القاسم فان وقع بغير حصة ومان ينبغي
 فيه من فريه كان ايضا بغير وعقد عقر حتى وان اشهد بالنزول
 فيه والفقه قال بغير المشاور وبه العمل واجل له اشهدا اشهد
 بالفقه والنزول حاض اكان او غايما وليس من عقر فزوجه الذين
 بالذين من الاستخفاء ونقله من سلمون ايضا والى راي في السر
 الشيم عن الشيخ ايه الحسن ان حوز النصيب يتبع فيه الاعتي او مثله
 فيه احكام من سلمون عن الشيخ ايه بكر بن عمر الرمان واي عمه
 وكذا في المعيار عن بن لب وسير مصباح وغني عما تليهم
 لم تعارض من غير قول المشاور حتى وان اشهدا ونه لا بان
 خلع قباوي الشيوخ ما انه لم يثبت ما يفي الفقه وكذا المشاور
 حيث يثبت له اية الاستطاعة والافر اربا الفقه مع العلم بقاخي ما يبيع
 خلا بالاشهد وكذا القبي في قول الذي يعظم من قول ايه الفضل
 العفاني في بعض اجوبته والاص في النصيب محمول على الفقه كاجتاج
 الى معاشية اليمينه كما لم يبع العي ولا كون فامت اليمينه ان الحيار

ما يجوز الحوز في النصيب بالخص
 المصبي كذا الشئ المصبي حاض ام
 ولواشهر بالنزول

فيسد عن حوز النصيب
 والنزول في مقامه
 الفقه

المعق أو حين، ان صيرت له منضاجا من بين، ثم له الفقه وعكس ذلك لا •

بسم فيه القيت حتى يخال، فالمتقي ويجوز المراه ان كان لزوجها

عليه السلام ان تصلي اليه فيه اوان تسكن فيه معه لان الاسكان امان له

وَنَفِيقُضُفْنُهُ مِجْرَ بَخْلَافٍ اِنَّ اَكْثَرَ اَلْمَآرِلِ وَصِيْعَ اَلْيَمَامِ

كاليد اودين ولا يحلفنا فبضعا وما يجوزمان الارا في بين الانبياء

و سئل ان يقيم لها فضاء و لا يجوز عني ، هذا هو المشهور المجهول

ويعلم المعمار ما نصه وسيد بخصم عن صبي لزوجته داراوارضا

عن كاليه وعيمى، من الديون وفبك المائة لعلهم يخرج الزوج والجار

والارض ثم اراء احد الزوجين مرفقة **فاجاب** ان كانت

وإذا سكن الزوج ولم يبق عنهما حرفة ومقارعه فيلخصها إلى الزوج

الريز و ما حين لا قبله من يديز و بيع و اسن يعس في الارض

الصيغة واحدة انه اجازته له وبالاول اقول انه وقال القائل

وَقَائِفًا خَلَّاهُ الشَّيْخُ فِي الدَّرَجَةِ الزَّوْجِ كَمَا عَلِمَ الْغَدَّ

ووجهه مني او غني، فيصير الخافعة لاء اسكنها، ففلا ان

لا يجوز ان الدار في بويه اتم عمله استانها حتى يعلمها

ما فيها قال بعض الشعراء في هذه المشقة والهم والكد والعا

له ايوع. اذ وقال ايوع بن عمير الدخاني التصديق ان ابا عبد الله

كانا معا في لوشا في اذحتا

معلم بالقول يتبعه هذا البيت قوله لا اله الا الله محمد رسول الله

هو النبي من قول المصطفى قال بع

لست في احترامه ولو قال انه صير اليه ملكا في ذمة رعاياه

يُمَيِّزُ لَدَى الْحَقِّ الْفَرَقَ فِيهِ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالْعَفْرِ حَتَّى يُمَيِّزَ مَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِالْعَفْرِ إِلَّا الْمَيِّزُ

الحق الذي زعمه فانه اصبح من سعيد وانه انما قول من زعم سعيد

الفاضل وكان منزهة لئلا يفول بما قال بوجه حق هو محمود

كذلك وهو محض بخله وذلك والله فيه واهم والحق فيه زعمه

وهو الذي به القضاء ونقله في الارثتم محتج او باليد التوفيق

كذلك اصابه الشلل ، وهو مع نفسه الشجاع ،

من الاستقامه مما قبله في الصبح والاشياء اليه في قوله في محتم

المشبية ونسخت في الزمان بوجه ما وقع فيه المحاملة للاختلاف
من ان يثبت في القصر والسرور به الى قوله في محم

من ذلك فاعلموا ان الله هو الذي يوحى به اليكم وحيه من ربه وحيه من ربه وحيه من ربه

الكتفاء بحقه وقضاه من مئة الى وقال بعضهم ما يكون ذلك

من اهل ما وقع به الشك لا حتم الا ان يكون من اهل ما وقع به الشك

يَسْأَلُ هَلْ أَوْجِبُ عَلَيْهِ التَّجَارِعَ مَا كُنْتُ أَرَى يَتَوَقَّعُ عَنِّي جَائِدًا وَقَوْلُهُ أَلَا
خَيْرٌ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ سَجْدًا قَالَ أَيْ صَاحِبُ نَحْنُ فِيهِ سَجْدًا وَهِيَ الْفَتْرَةُ وَالْأَوَّلُ الْفَتْرَةُ

صاعداً من سبعين إلى مائة الف سنة واربعة الف سنة والاول ايسر

٩ و١٠ كبري سلمون كثر من العوليين ومن بيان له ما به العمل من هذا ما لا
 ١١ من ٢٣ من الحزم الذي هو الذي اعوانه العوض ومثاله الحزم

في ترجمه الصفا القائل من التيمار وسماي الى وضو منقح الحام

فراوله الخ ملوور يه معصع بن محييا وبقوله في الدر التميمي

وان تفر صا اقام مستقيم ، بقصفا سمن موحى

مع ربيهم ما في قلوبهم من العلم

وما عليه صاحبنا من شئ ، ما لم يكن حقيقيا على الحق

رأى في المنام إلى ما في الطريق في ليلة يبع

نصيب من غنم بقعنا الى اجل عا ان يلتمس الحشام جزعنا عروقه

في الوثائق المجموعة الأعلى ان يكون لكل واحد منهم ان يعاين

صاحبه متروضا ونصه كذا من كتب بن القاسم ان العفراء اوقع مستوتا عليه
 رد فانه عبر الحق فالخير وله بيع متاعه متواحي واجمل عليه في المال
 الا ان يشتري طه في العفراء فنه حكي عني لمانه في المولعة ان الحصيل
 عليه وان لم يشتري طه الاول لماله وابن القاسم وبه العلم ان الاستخذاء
واعلم ان المفهوم من هذه الاجاء التي وقع فيه الخلاف وجريان
 العمل نمو ما تضمنه البيت الاخير ولما عايناه في ما نمت تصويره للمسئلة
 وبيان لموضعها **فقد** ولغاله متواحي الى ان خلا عايناه له وهو
 انهما لو خلا عايناه ما يتصور في نصيبه بيع وما عني الربوا جل كان
 البيع باسرا وكان الحق عني مانه **فقال** في المصار وسيل يعني
 ان لمانه عني بيع نصيبه عني ان يوفي من سلفها وعلته وان على
 المشتري ان انفسا سفيان ثمن فاسمه جينز **فاجاب**
 معاملة متواحي واسر تعسح ان اء ركن بالفرق وان لم تدرك حق مضى
 السنون صار المشتري احيى في جميع ما عمل والخن لصاحبها البايح
 كما كانت له ما وضا وعليه نقصانها فباله اتمى عليه الفيسه انه ا
 مضى السنون كالبيع القاسم فقال ما اء البيع القاسم تكون الفيسه
 فيه بالفيسه والقوى وفيه ثمن منعه البايح الفيسه الرانقضاء
 السنين باجن فيضها الى باختصار **واجاب** بن خفي بثلثه في
 المعقول ان المشتري يمد ما اعتل من الخن للبايح وبدر لكل من صورتي
 الحقة والعساء قول في تضاى الجعل والجاره ولا يجوز ان يعل
 طحا ما الى بلر كل انصحه الا ان تغفر نصبه مكانه لانه شيء بعينه
 بيع عاين يتاخي فيضه الى اجل اش قال وكذا ان واجبه عارعية عتم

المشتري يمد ما اعتل من
 الخن للبايح

يبيحها
 ١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠

يبيحها جاز ولزفته الاجارة انما كان له ان يفا سعة او يبيحها عني
 تشاء ويشترط خلفه ما امله من حصته قال بن ناجي في مسئلة من الطحال
 انهما عا ثلثة اوجه تارة يقع النصب بالثاني فهو لا يجوز وعكسه جاز
 وتارة يقع الامم مبهما فقال بن يونس من كتب بن القاسم موعا البصاء
 حق يشتري طه فيه ج. الا ان وعام من كتب اشفي وابن حبيب كمو جاز حق
 يشتري طه الا يقبضه الا بحر البلوغ **فقال** في مسئلة الخن
 والله اعلم **وان** لخصم يبيحها **فجواب** ان يمد ما اعتل
وعلم ان نصيبه الا لسواك، عني ما يمد ما اعتل، **وهذا**
ابو الموحدة نقل وان يمد ما اعتل، **فقال** في المرونة فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم لا نصيب والاكل والخن من اشترى اذا بعده له
 بانه عني النظم بن جازان يعلم ان شاء امسكه وان شاء ردها
 وصالحا من يمد من في البعوضة الواحدة ولا اشكال وان تغرد ولو كثر
 البعاض الممد ومله بعينه النصيبه وقيل يكفيه ان يمد مع الجميع صاعا
 واحدا وقيل يمد مع كل اس صاعا فال في الوثائق المجموعة وان كان
 بمقتضا كثره اشترى اما صفقة واحدة وضمن انهما ممدى بجر طاب
 وثبتت له فانه يمد عن جميعها صاعا كالشاة الواحدة لانه فروى
 في الحديث من اشترى شيئا لها ممدى وقيل انه يمد شيئا في الكثرة
 فانه يمد كمانه وقال انه يمد عن كل شاة صاعا وليس عليه العمل
 والقول الاول قوله لا كثر بن والثاني قول بن كمانه واختاره النجاشي
 وابن يونس ولم ينقل اليه ابو الموحدة سيبويه خليفه في مخرج غير
 القول الثاني وقرايت قول بن يونس ليس عليه العمل فيجمع منه ان

يبيحها مع الامران صاعا من ثمن
 ولو كثر

فان لو اشترى امرا
 وسامى قبل خلاها فمقتضاها
 فافقروا ولم ينصرتما وله ردها
 وبه صاعا ممدى وبني خا جاز
 نقله ابن عري بن عري بن عري
 جمع البني في النصيبه ما او
 يمد حتى يبع في يومه اليوم
 مشتريها اذا نعت من يوم شاة
 اح ابن عري بن المازني ولو كانت له
 في غنى لا تغا كمانه ولا ميا
 فله متاع مقال لا زيا لانه
 في ثمنها تغربته ولو كانت له
 فبيد ويجب تسليمه ابن زفر
 عن الخن النصيبه لا ميا
 كمانه وما لغيره اصحابنا
 ٧٠ من ثمنه اح ان يمد عن
 المتروك نصيبه الحيوان كالثني

فبيع وما فيه من العشرة ثلاث ومائة من اقول ماله المشهور في المرونة
وعني ما هو به العلام وفي اصل المتطية بول قوله او وصية او ورثة والماء
والعشرة في قولنا فلان ماله المشهور فيه المراء بهما عشرة الاسماء وبيع راء
الحيث والاسم فاق **وفي الرقيق بالهاء** **اشكنا لمن نرا من صوم**
ما علمنا قال المتطية في نهايته مائة وبيع اليها في الرقيق انما
كمو من كل عبيد ما يعلم به البايح فليلا كان او كثيرا ظاهرا كان او
خفيا من اقول بول ماله المشهور به المراء بهما المراء بهما قال العيوب
انما اجاوزت ثلث الثلث فلا يجوز اليها في ماله المشهور به كتاب في بيع
يبر او ان اتى العبيد مما جلت عنه وقال بن القاسم في كتابه فمرجع ماله
الران اليها في الثلث فلا يجوز اليها العبيد الحقيقي المتطية وبما فرضا من
قوله الفضا وبيعهم من مجموع ماله في قولنا لمن نرا في بيع اليها في الرقيق
يكون من السلطان وعني وهو من ماله قال في الوثائق المجموعة اختلف
قول ماله في بيع اليها في ماله قال لا يبيع الا السلطان بالهاء في الرق
يبيع اموال المسلمين داخل الموارث او الوصي يبيع عبرا المقتام
ومنه اجاز بيع اليها في ماله مطلقا وعليه العمل ونحوه في الفصل
المجموع ومن ماله في اداة خاصة بالرقيق كما يبيعهم من نقر قولنا
وفي الرقيق وهو كذا قال بن مغيرة لماله في بيع اليها في ثلاثة
اقول احدها ان ماله جاز في الرقيق خاصة ورواه بن القاسم وبه
القياس الغرض في قولنا من سوى ما علمنا مضاء ان اليها في انما
ما تنفع اليها في ماله لا يبيع وفي بيع لا يبيع علمه ولسن في المشتري في
انما اعلم به الوعد ولو كان البايح السلطان قال المتطية فان علم السلطان

من كل عبيد ما يعلم به البايح
من كل عبيد ما يعلم به البايح

ببيع

ببيع فيما باعه كان للمبتاع رداءه قاله ماله في كتابه في ماله المشهور به
علم به من يبيع عليه من ماله في البايح في شيء كانا في بيعنا انما
لانتق في ماله علم به من العيوب وما توش فيه المتطية وما يبيع على
المبتاع وثبت عليه من ماله في العبيد فان المبتاع من جمع على الرماء
قاله اشكنا وعني له ومن اقول ماله المشهور به ان الغرض في
رواية اخرى في بيع عليه ان شئت وقال بن مغيرة اليها في بيع
الرقيق جاز في ولا ينتفع بول فيما علم به البايح حتى يصحبه او
يبي به اياه ويحلف في الغرض ما علم به انما كان مما لا يتحقق وان كان
مما يتحقق فلا يبر عليه وعني ماله مضر العمل عن المشيوخ
وما في العيوب في المعيشة الوصف كالابق لا يتحقق
عنه بالاسم ان نرا عبيد كطريق يوما وسارق عبيد
بل ان نرا باقه من ارا او كان من يفتق اليها في ارا
وحين ان نرا مفسدة انما في العيوب والاشياء
اشياء في بعض الاشياء لقول المتطية مائة وان كانت العيوب مما
لا يجزى ايضا بالاشياء عن اسمها الامع الوصف لها كالمسقة والابق
ومنه البايح او كانت صورته مائة ولا يعلم متظاهرا الا بالفتش
عليه كالجرح او في الرقيق والذي في الدواب استوعب وصفه له على
ما هو عليه فان اقتصر على الاجل باسمه خاصة في بيعه في الحقيقي
كسقة الرقيق وابق اليوم وعنه الغرض الذي والجرح والعبيد
الحقيقي في الجرح واما ان كان العبيد ثانيا للبيوع او طويل الاباق او في
ابق من ارا او البايح بغير الغرض متعاضدا حشر العبيد او في الجرح ينفعه

يحب بايع الرقيق ببيع في ماله
ببيع انما كان كما يتحقق ولا يملك

من كل عبيد ما يعلم به البايح
من كل عبيد ما يعلم به البايح

كثيرا من الثمن بالرد للمبتاع ثابت الآن يستوعب صحة له عن التبر به وما
 يفسح البيع به له وقال الشاذلي يفسح البيع به وبالاول القضا وعليه العمل
 وهو قول بن القاسم وقاله ايضا الشاذلي ومائة من لزوم التبر للبيع غير
 التخييف مذكور في المرونة قال فيه ومن باع بغيره فبطلت بيعته وان كان
 ينقله معسره لم يبرأ وان اراد اياه حتى يفر ما فيه من نقل وعينه له ولا يفر
 ان يفر من اياق اوسى فة والمبتاع يكتفي اياق ليلة او الى مثل
 العوالي اوسى فة الرعية فيوجد يفتب اليه او فراق الى مثل مصي
 او الشاع فلا يبرأ حتى يبرأ امره اع تلي **عنه** قال بن مغيث لا يفر
 للمبتاع الا انما يفتب من غي خوفه وما مضى وما مضى عمل ولا يقو ضار
ويسمى عيب غر العبد **ويستأجره عيب في السبي** ،
من الزب العتوى به وان ذكر ، **حتى امشي في اشور وشق او عني** ،
وصفا كصراية او ثيب ، **مشتى طاطا وصفا طيب** ،
فوجد الابح مما في شى ط ، **بالرد بالشي ط لون العذر فعه** ،
 اشى به بصره من الايمان الى قول بن ناجي عن قول المرونة ومن
 ابتاع عبدا بالباء معيا ويحرق عن عيب معسر فانما له التمسك
 به بجميع الثمن او الرد ما نصه في العبد ليس شى ط بل وكذا ساي
 السلع قاله المنه في وطافى فما وان كان العيب يسمى او نحو ذلك به
 العتوى وفيه ان العوض كالدبر ولا يجب الرد فيه باليسى وعما
 كان بن زرفون يعمل الروايات **عنه** **قولنا** يسمى العيب المراء به
 يجه من الثمن يسمى الا لاني ينفقه به الثمن **وقولنا** نحو العتوى
 العبد من العوض في الاصول فانه لما اعني لما الاصول حكما غي من

ما يقال للعبد ان يتركه اذا
 في حقه من غي خوفه واضر
 ولا يقو ضار
 وفيه من غي خوفه واضر
 ما نصه ان يتركه وفيه من غي خوفه واضر
 عمن اجابونه الملائكة هو من يابعد
 ان يسمع مع برادة
 واعرفه في غي خوفه واضر
 وكل هذا

قال بن زشر

قال بن زشر في المصنفات يعرف ان قسم العيب الى ثلاثة اوجه فاما ما يجه
 من الثمن يسمى الياسرته او ان المبيع ما ينفقه عنه فانه ما حكم له واما
 ما يجه من الثمن يسمى اقلما ينفقوا اما ان يكون في الاصول او في العوض
 فان كان في الاصول فانه ما يجب به الرد وان كان المبيع فاما الواجب
 فيه الرجوع بقيمة العيب كالصرع في الحايك وما اشبه ذلك واما ان كان
 في العوض فطافى الروايات في المرونة وعنه كما ان الرد يجب به في اكثر
 سواء وفيه ان الاصول لا يجب الرد به وانما الرجوع فيه بقيمة
 وعما كان كان البقية بن زشر رحمه الله يحل طافى الروايات حيث ما وقع
 ويقول سافر في الاصول في ذلك والعوض ويلو بوايله في ذلك
 ابن ياء روى عن مالك فيمن ابتاع ثوبا فانه ابيه خرق يسي يخي ج
 في القطع او نحو من العيوب لم يبرأ به ووضع عنه من العيب ام
وقولنا وان ذكر في اشى تابه الى قول القاضي بن الاصبغ بن سهل
 كتب الي من ما من عسايل منك **سار** رجل ابتاع جارية وشى ط انك
 ثيب بالاعاها بلى بارادة ردكها فاقبته **سار** ان كان شى طه انكاشي
 لوجه يفر مع وفى من عمن عليه ان كاي لى بلى او مانه ما يستطيع
 اقتضا الا بكار وسببه له من العذر الطافى فله ردكها والا فلا كما
 في الواضحة وفي رسم الجواب من صناع بن القاسم فيمن ابتاع جارية
 وشى ط انكاشي انية فوجدوها مصلمة بارادة ردكها فانه ليس له
 كان الاسلام ليس يجب الا ان يقول انما اردتها نص انية كما زوجها
 عمن نص انية وانه لم يفر من امي فله ردكها **وقال** الساطي انه
 اخبر في النج وحينها بلى ان له ان يبرأ منها عن اي عمن بن الفطان والعلم

فيما عايناه من احواله باختصار وقلنا وصفا موعود ان كرمه **والوخش**
فيما ارجع موجب **التي اذ منه بقاء العطب** اشرف من الرما
 في الوثائق المجموعة من قوله وان العيب المتعاقب بالمملوكة من الوخش
 حلقا فموجب عن غير القاسم ثم به ثمانية من العوار والمعاطى وعليه
 العمل وليس يجب عن غير كنهانه ام ونقله في الحيز بالهضة ونقل من مئة
 والحيث في كنهان القولين مع ويرى كنهانه في قول الاول في قول القاسم
 وبه القياس وقال الثاني فيه وبه العمل وبالله التوفيق **ورفع حجة امة**
من العيوب **لرد ما به ولو ووخشا وجوه** قال من عاين في الطير
 عن عينه لا منه عيب ولو ووخشا ارتجاع الحية في العلية عيبا ببقاء واختلاف في كنهان الوخش
 من كنهان المرونة ان كنهان ليس يجب وروى اصبح انه عيب في العلية ونزله
 ابي من عاين ونقله المستحاضة قال بعض اصحابنا بان اراء المتعاقب الرد
 به وقال البايع اصبى الى افضال امر الربية والمبتاع الرد وما قول للبايع
 وبه العمل وقد قيل يلزم المتعاقب الرد وما قول للبايع وبه العمل وقد قيل
 يلزم المتعاقب الصل لان الضرب البايع وجوده الاول احسن ان باختصار
 وفي احكام من سئل ما نصه من اقسام امة سمود ابل تمح وكان
 ثنها مائة مثقال واحد او ستم مثقالا ثلثا وفاق بجز ستم يوما
 موعبا الزمان تمح عن ربي شي من كنهان المرونة وكان به في بطنه عفرة
 واره رد ما بان ارتجاع حوضها باق في بركات وامن ما له بان له لا بحر
 بعينه انما ما حاض من اقسامها واقتى بر الطار بان توفيق
 وثي به به المستقيل لانه لا امتلاء حمل او عيب شي قال من سئل بحر
 كلام الزبي في المرونة في ارتجاع الحية انما موعود في المبيعة التي

البحر عيب للوخش
 به كانه من العاطية



فيها

فيها المواضعة كما في الوخش التي لا مواضعة فيها يقال في الرواية
 كما اقيمت به وبه جري العمل واخرج بان قال للمبتاع فقال عيب في كنهان
 بان يقول ارتجاع حوضها عيب كما اصبى عليه كمال العمل عيب ان كانت
 وخشا والى كنهانه في الطارم ونقل المتطير في قوله في المسئلة ولم
 ينحى عملا **وان يتي عيب بها من بحر ما انقصا واختار ما لمما**
ما نفع الوط **وكم يجل بسى** **فلا ينحى مختار ربح الثمن**
 تضمن اليتان معنى قول من فتح في وثايفه المجموعة بان اصبى
 المتعاقب باقتضاضا ووجر عيبا يوجب رد ما او كانت غير بكر بوطيها
 ثم وجر عيبا يوجب رد ما كان له ان يرد ما وبه معضا ما نقصها
 الوط في الوجهين جميعا ان كان الوط عن اهل البصر مما ينفع
 الشئ وروى ان عليه في البكر ربح ثمنها وبه كان يقضي عيب في الخطاء
 رضى الله عنه وقال ما له ليس عليه العمل وفيه الموافق عن النخبة
 ان كانت ثمانية ما وما شيعه عليه **ورده من مشن بالية** **عول له من**
عبر او في امة **بالحيث كالي رمان العنبر** **زعمت ان قد ردت**
ما بخر **لا كنهانه امام مشن بها باعها** **يلزمه ان يطم المتعاقب**
 اشرف باول من الكلام الى قول من عاين في الكرم ما نصه ان اقل العبر
 او الامة شافوا بالحيثية في عيبهم لهما بالية ونقص للمبتاع بالرجوع
 عما يبعثها ان له لان كنهانه في قاسم من كنهانه العمل ان وفي
 المعيار جواب ما به عيب الله من الحاج عن المسئلة نقل فيه مثل كنهانه
 ج وبه الا يصبى او قال في اخه قال قاسم من كنهانه العمل ومثله
 كما في مئة واشرف في كنهانه الى قول المتطير في النهاية وان

انما وجع عيبا في الامانة
 وفي المتعاقب انه لافضلها او كانت
 غير بكر بوطيها
 ما ندرها في الوجهين

فمن
 ما في البحر او الامانة
 ما في بية اذا اقاما بالية
 شها هو او احوا

فيه وان كان في اوله في رواية من القاسم عن مالك وفي رواية اخرى يحتسب بما
 بقي من ذلك اليوم الى وقت الفجر من يوم الراج وبذلك القضاء ام ونقل
 نحو هذا صاحب المصنف من احكام من مقيت وكذا نقل المتطوع الرواية من صاحب
 بغير عن مالك وان القضاء في رواية من القاسم وزاد ما نصه وقال من عمل
 الذي في كافي ان انقضى الصلوة صحيحة اليوم قبل طلوع الشمس او بغير
 ذلك فيعتبر بذلك اليوم والافلاحتسب الراج الشلالة الابل من اليوم الذي تغفل
 فيه الصلوة وتقول قول من في المسئلة وما ينقل في المفصل المجموع الا
 القول بالاولى ونصه ويلحق يوم الاتباع غير من القاسم وبه جازي العمل وقيل
 يجب الى ذلك الوقت الذي عرفه البيع ام واشيى بالبيت الثاني الى
 قول المتطوع بجزء من واختلف قول مالك ايضا في عشرة السنة فركب
 من وقت يوم التتابع او بعد انقضاء الثلاث والاشهر في وى بزوب
 عنه انه من يوم البيع وبه قال من المجتهدون وروى من القاسم واشتد
 وازداد عن انما موثقة بجزء الثلاث وبه القضاء ام **ان وافق المتابع**
في المواقعة ثم ما اشاع من قريته فضاء والامة فيكافا
عيت كثير يوم التتابع ان ذكر في فتوح في ترجمة وثيقة بيع جارية رابعة
 تتواضع للاستئجار ان المتتابعين ان تشاد في نقل التمر في المواقعة
 وضع يرا من شح مصيصة مرضي اليه وكما في العينة لا يلزم المتابع
 ايفاء الفسخ الا ان يتطوع به ثم قال في الترجمة الثالثة من كون وان
 تلب التمر الموقعا مع الجارية وخرجت الجارية صحيحة بالمتابع اخذها ومصية
 التمر من البايح الذي وقع له فان خرجت حرة فلا رعي السير وحرق بها عيب
 معسر الاستئجار ونقل تلب التمر واراها المتابع اخذها بعينها ان
 تكون

تالف

بصل
واقف

تكون مصيبة التمر من البايح فليست له الا ان يبيع التمر ثانية وانما
 يكون له له اذا اخرجت صحيحة عن الاستئجار ونقل ان له اخذها بعينها
 وتكون مصيبة التمر من البايح وان اخذها وكانت مصيبة التمر التالف
 منه وبذلك القضاء في وفي المفصل المجموع وما حرق في المواقعة من عيب
 وهو من البايح فان خرجت صحيحة ونقل تلب التمر فليست للمتابع اخذها الا
 ببيع ثمر اخر وبه العمل وقيل خلافه وله ان له ان خرجت سالمة ام والماء في
 النظم بالقيمة التمر مثل التمر التالف وان في التوضيح عن قول من
 الحاجي وفيه وما ينقل في عشرة الثلاث بشي ط بخلاف السنة ببيع ما
 يوج هذا النقل السابق عن من فتوح في **ليس للمتابع اخذ الامة بعينها**
الا ببيع القيمة وفي المواقعة في الواحدة لا تضاف لاشارة
 قال في المتطوعة ما نصه ويجوز في المواقعة قول ام اء واحدة لانه
 من باء الحبي وليس من باء الشفعة فانه ابو جرح الاصيل وابو القاسم وابن
 الكاتب ومحمد بن عيسى وحمي واحر من الشيوخ القرويين والامة لسير
 وقال ابو موسى بن خلف في رواية في له اقل من ام ان يبيع من عمل القضاء
 بما فرمناه ومثل هذا في الطر رعي مقيت وبعضه في ابن سلمون ام
كروا كل ما طر منه الحبي **تشاد من الحبي من اهل البيت**
واشاد اولي وقبول الكسبي **عن تخر سوا طافسي**
 اصل ما في السير قول المتطوع له ويشترط في الحيوان اهل المعجزة
 عروا كانوا او غيرهم ويقبل في له اهل الكفاء ان لم يوجد سواهم
 والواحد منهم او من المسلمين كافي والاشاد اولي وطى في له العلم
 لا الشفعة كذا في المشهور من المذهب المجهول به وقال في تخر من الحيوان

في قول ام اء واحدة
المواقعة كانه من باء الحبي

الفر وبيش

يشترط في الحيوان اهل المعجزة
عروا كانوا او غيرهم ويقبل
في له اهل الكفاء

الحيث نزل من ميار في شجرة المتحفة المسمى بالانكان والاحكام وقال اثر
فلتب ويقتون من الحاج من جري العجل عن نايح اسام خزا ما اشرف اليه
بما عوا البيت الاخر واما قولنا وقال الغي مالا باشرف اليه الى ما نقله ناطح
عطيسا فاسم في شجر قوله وبالكثير المتوسك البيت بحر جارية قول
مبارك المتفرغ مانصه قال عينا الجعبر الله من سودة ليس من نايح
الحج عن نايح اسام والاكتاف المتوسك بالكثير ولا يخفى الا القليل
تالشي ما يجرها متفرقة ام ومعنى الحاف المتوسك من العيوب بالكثير
منها انه ثبت للمبتدع الخيل في الرحا وما يحس بها قبول ارش العيب
اخ الطام البايح برقعته وكما نقله ابي قحافة ودلنا وقال الغي فيه
استخرج اللفظ عن معقولة بال قال في التوضيح عن قول من الحاج في
بيع الفضول مله الغي عام الله وقع لفظ الغي كما في بال وكذا وقع
في كلام جماعة من الامة وانكره لا يجهل اية التسمية وقال انها الاستعمل
لا مضافه **والمتوسك الكثير عيبه** قول من جعله **اللفظ طبعه**
بمعناه كاللص من البغية جميعا اخر عن **الثقة** قال سر عات
في الطي وفي انشاء كلام في فيه جملة من عيوب الزور وقال في آخره من
الاستغناء مانصه وكثير البق عيب فيمنها عيب الزور واخره بوجه
وفضما الشور في طبعه انه في لفظ طبعه وحكم في هذا واخره
الثقة ايضا ان العمل في طبعه به السوء المفق وان يكون مع وكما بين تحت
رد ايضا وحكم به في ام ووكس من وصف البق بالكثير ان القليل منه
ليس يوجب في المستر وهو كذا ولنا قال في الخ ميار في قول المتحفة
والبق عيب من عيوب الزور وطائفي عبارة الناطح ان مطلقا وجوه البق

الحاف المتوسك بالكثير

اللفظ

كثير البق في الزور والاسم

عيب

عيب ولو قل وليس كذلك فان القليل منه لا يكاد يعلم منه دار المتوجية
ليلد انما هو كونه ام وتخصيص البق في الزور فيمن الكثير في النظم وفي
الطير يمدح بها انه عيب في الصبي ولو قل ويغنى عن الاقوال ايضا من كلام
صاحب الجار حيث قال في نغمة عيوب الزور وكثير البق ثم قال بقره واما
عيوب البق وحق فيوجد البق في الصبي عيب ام فيصير في الاول والاطلاق في
الثاني **ومطالع الرحا الكثير** اي ليس عيبا **طبعه**
اشي تكتفي الى ما نقله في العمل بحر حثاية فتوى القفي من زوايا الجرد
بوجوه من منقطع انهم من عيبا من باع لان من اخرج من المعادن اياها او ما
وفى على طبعه من رايه وليس كالحشيشة التي لا تصنع في اللام من رايه
ومن خزا مشكلة المطاهر فيوجد من رايه فيلحق في الاستغناء من عيب
الخبر ان من هذا جرح العمل وكلام صاحب الاستغناء من كوري الطير
ونوازل البق ومعنى الاطلاق في اول البيت انه ما في في ان يكون بايع
الرحا هو ما نعتها المطلقا حالها او عيبا طائفي كما قال من زوايا
مسئلة الجرد لا يفي منعا فيلحق به ويمنه له بلح عا من باعه منه
حتى يمدح بها الزب اخرج من العرن وانظ لفظ المتقنة في اعراضه وبعده
اسم الفاعل الى الرضى التي تنب الطعاع الزب لحن بها وبصية اسم
المفعول التي خلق الله التي اى في **ومن عا عيب فليس عيبا** **بحر**
حل وعيب **بالمشهور** **ما حمار الارش** **واي ان يخطى دون فليطام**
ان يقول له **استغنى طبعه** **تأخر منه في** **من داره جميع القبي**
اشي تالاسان لفظه في معني المتطعيم مانصه فان اشيت البق
بالدار او بالسلعة عيبا فلهذا وعيب عيب فاما التماسه والرجوع

والبحر
رحا المتبركة والظفر
الاحش

تسرى
(أ)

من
بدا وجر التبع عيبا باله
في عن عيب عا

بقبعة راحي فقال البايح انا اسفله عند ارش الحانة فين لها جميع الثمن
 اوردها وما يشاء عليه بطايش المرونة ان له في لاديه القضاء ام وروى
 عيسى بن القاسم ليس له في لاديه وفيه في الوثائق المجموعة القولين
 منمنما على العزيم منمنما ونبه المصنوع منه بان كان القوت بفضان
 واراد بعض المشتري ان يرد في قبعة الفضان كان له في لاديه والبايع ان
 يقول في القوت بالفضان المصنوع اما ان تفسد بالبيع فانصا واما ان
 تفسد فانصا وما يشاء معه وتاخذه تحت كاه وروى يحيى وعيسى عن
 ابن القاسم ان البايح لا خيار له ما يلبس بالحيوة ويكون بالخيار
 وبالفول الاول القضاء ام وروى المشتري في قبعة من مسألة مقوسه
 عيوه الاصل المتفرقة في سوا اصل مل في النظم كما مذكور في المرونة
 قال فيها واما ما حزن عني من عيب مفسد القطع والشلل فانه
 عيني بيزنه لما انقصه في لاديه واما التماسه والرجوع بحصة البيع
 الجيب الفروج من الثمن الا ان في ضي البايح با حنة العجل معيا وروى
 جميع الثمن وما يرجع على المتاع بالحيوة العامة في عني بيزنه في لاديه
 وان اجه المشتري ان وجعل في عني بالثمن في لاديه
 في عني بالثمن في لاديه في عني بالثمن في لاديه
 وما يطول في نظامه الرمز في عني بالثمن في لاديه
 ابن مفضل وشيخ في قبعة في عني بالثمن في لاديه
 فالنظام في المعين واخبرني اسحاق بن ابي ابيهم انه سمع
 وسيم بن سعدون الطليطلي وسيل على رجل يبيع من الرجل الزايد
 او الشوب في عني المشتري انه وجده عيا ولم يكن ثمنه من ارجاء

من اشترا دابة ويرى ان
 بها عيبا ولم يكن ثمنه
 فارد ان يبيع الثمن حتى
 يبع له بالحيوة
 في الاول

المشتري

المشتري الا ان يفسد الثمن حتى يبيع له في العيب ما يبيع وقال البايح لا
 احاكمه فيه حتى افيت الثمن فقال قال بزماني في اء اكان من الحيوة
 التي يفضي فيها من ساعته فانه ما يفسد حتى يبيع منه ما كان
 امي انظر اول فيه الا باع فانه يفضي عليه البايح با حنة في يستبرأ
 المشتري معه الخصومة جزان شيا قال عبد الحق وبه قال شيخو الفقهاء
 قال بزماني وبه مضى القضاة عن شيخو في طيبة وعني بها من
 الاثر لس وفرايت ابا الخطيب يفتي به عني مئة وخطا خلق من مسألة
 ابن عبد الغفور من اهل المزن في كتابه المسمى بكتاب الاستخارة
 فتاح له الخ منه ونقله الخطيب بوساطة المسائل المفقودة ويصح
 تفصيل الفضاو البايح با حنة الثمن حيث يحول الخصام بان لا يضاف عليه
 ان يطلع البايح ويخبر عالم كما في التمر رابعا ونص كلامه من
 ابتاع دابة يفسد ويغني عليه به الثمن فله في بيعها جيب وقام في
 البايح ان يفسد ما بقي وهو في لاديه نظم بان كان العيب ظاهرا
 يكون للبياع فيه تطويل حتى يحاكمه شئ قال وان كان العيب خفيا لم لا
 يبيع من ساعته ولا في القربى حكم عليه بالوزن شئ يحاكمه فان قضى
 له بشئ يرجع في راحته الا ان يضاف ان يفسد فيها ولا يرجع شئ فيحط
 فيه امين حتى يفضي له او عليه له الثمن ونقله من سلمون محتصا به
 وفي اختلاف بايع ومشتري في الزرع والظا في حياض
 في حياض عن قول المرونة في كتاب الاخرية وان طلق الحال فيه
 التزم وامتنع المشتري في ليست لهم سنة كان كالسكنى ما يطعمه الا بقر
 ما سكن ان يفسد الشيوخ اخر منها يتبين البايح بروج المبيع قبل

ويجوز الاء

في اختلاف البايح والمشتري
 في حياض

بيع المشتري بالثمن وان عجز الخبز الصالح اخذ ثمنه من قول تكادها الثاني
 والتمس ان يجمع نفسه حتى يثبت ما حل من هذا ايضا وكذا الاخرين من
 ثمنه فالقول في المسئلة خمسة اذ قال ثمنه فومان وقيل ثمنه في
 السلم لا يضمن احيى له الاتي وقيل يضمن الثمن والمشتري الذي يبيع الرجل
 الرجل ما يستحقه فانه ليس له عمل الفاي وقيل يضمن عان فانه الما زرع
 والعمل في القول الثاني ونقول في الموضوع الاخر من قول من عجز عن السلم
 بوجز اخذ الخبز اي في من انتم ان المشتري هو الما زرع بوجز المشتري
 من قول المرونة في كتاب العيوض من انتم وعجزا فلما يبيع منه من
 فيه حتى يرجع اليه الثمن وعما القول المجهول به وثبت بوجز المشتري
 من صاحب المشتري بل نقل الجمهور عن ابن رشد ان ثمن الحكم متفق
 عليه في الموقر والحقه قال ابن رشد من حق البائع الا يرجع ما باع حتى
 يثبت ثمنه فان ذلك في يد كالمشتري بالثمن من حقه الا يرجع اليه ما باع
 منه وما يضمنه وما يكيله له ان كان متيلا او موزونا حتى يثبت ثمنه
 وكما هو متفق عليه في الموقر متعلق به في عجزه ثم خذ كاله
 حيث يكون احدا العوضين في ضا الاتي نقول وامد ان كانا بقرون
 او في غير فليس بينهما مبالا انظر الخطاء له **والعجز في حاله**
به **لما لم يمسره بيمينه** **فمن الزم له المشتري فانه لا يضمن**
المشتري ان عجز ان من شفعوا بيمينه **يشترط ان راجع الرجوع اليه**
في مثله **المبيع يضمن** **في حقه الامانة في بيعه** **اي في**
ابن له **وقيل ان به ثمنه في السلم** **فقال في المعيار مانه وسيل**
الاستعداد **ابن سعي بن علي عجز ثقا وضا ملين ما راد احد فاما**
 الفيل

قعا وضا ملين ما راد
 جرحها الفيل عا صاحب
 العجز

الفيل عا صاحب الفيل ونفقه عجزهما اذ جاء
 الخبز في ذلك لزوم المعاوضة لعجز عجزها وما سئل عنها بالحق دون
 في اخر ان مشهور المذهب الصحيح في افعال العطاء ان لا يرجع بالخير
 لمن كان ماله امي نفسه التي مولا الناس ما الزموا لا يفسخ عدا
 الناس من زك اليه بعضهم من يعض ويضمن القول في العجز واجاز
 الفقهاء وما سئل في ثمنه الفارزة وقوله لعجز المعاوضة ستة اشهر
 ثم قال في المعيار وقال ايضا يضمن في الخطا في الفيل في البيع
 معلوم واختار بعض الفقهاء ان يثبت المضمون في نفسه انه مضمون
 يزرع في البيع والشراء في مثله له البيع لعزم مع ثمنه بل لا يضمنه
 بالخير والامانة وان ثبت له الرجوع والابلا وكما يرجع للاحد الثمنين
 بجزء الصيغة ويضمن كان العمل عجز الفيل في بيعه اخر في السلم
 المكنا بيع شيء من ثمنه وقال ابن سعي في كتاب الوكا لا في ما نضمه
 اما من باع في البيع او الشراء لنفسه فلا يضمن له في المشتري ووجه
 العمل وقال ايضا قيل من اوفى تكلم في مسألة من الصبي فانه افاد
 عجز واحد من ثمنه انما يقيم بالخير وهو قول الفيل وهو المشتري
 للمجهول عليه خلافا للبيعة ان من ان يقيم به انه مضمون ان كلا القولين
 عمل به واحل العمل من القول في ما في الضيقة من انه يقيم بالخير ولو
 للمذكورة فيها ان **ثم عا الفيل وان اوفى** **في قيمة الزم المشتري**
 اي ثم عا القول يفسخ يبيع الفيل بالخير ولو للمذكورة يفسخ ولو
 انتم المشتري في البائع ما يفي له من قيمة شيء واشتريه بالبيت الى
 قول سعي بن علي الفيل وسعي ان جوابه له مانه والز في فضو

يثبت الفيل بالخير انتم
 يزرع في البيع والشراء وعزم
 مع ثمنه ووجهه بالخير
 فان المشتري را بغيره ولو
 خالف اعاد وحل
 او يستسلم اي يضمن
 اي لا يضمنه تردد

اي ان كلا القولين عا
 ففي عجز الفيل لا يضمن
 جميع الفيل يفسخ
 يولوا وبا المشتري الفيل
 تشييع

العمل الذي يبيع الغنم يبيع وان ابي المشتري ما يقبض من القيمة وفيه ثلاثة
 اقوال اتم نقله في نوازل اليسوع عن المعيار ثم في نقله في نوازل
 الوصايا واحكام المحاكم والاقوال الثلاثة التي في المشتري في كل ما من
 رسل اخرنا وشو الرب به العمل ونوازل البائع حل البيع واخذ سلعة ما لم
 يفت الثاني ان المشتري ان يوفى تمام القيمة يوم البيع وما في ذلك المبيع
 وان كان فاما لم يفت الثالث انه يجب للمشتري من السلعة بقدر
 نسبة الثمن من القيمة يوم البيع وبما في السلعة من البائع حتى كثر
 الاقوال عن القاسم شرعي واخر منكم الفلسطينيين في شرحه في الرسالة
 وسير ابي اشمع الغفاني في جوابه نقله المازر وصاحبه المعيار والتفسير
 في قول الاول بجمع القواني للماضي ان عمالة اباي المبيع ليس الاما
 بين القيمة والثمن الزيد ونفع به البيع بانفاق كمال السنين ابي اشمع المذكور
 ومن اجل ثمن ما باعها **حينئذ تم اتمها الصالحا**
صرف في عودا والمصيبة من مشتري ان لم يلقى نصيبه
 فانه في المعيار في الرجل يبيع السلعة من الرجل ثم يبيعها للثمن
 ويرعى تلفها وما يلزم ذلك الا في قوله فالتمرا خلت في ثمن المعتر مروي عن
 سحير بن المسيب وربيعة والي انهم قالوا انما يروج البائع المبيع الى
 المشتري حتى ياتي به بثمنه بالمصيبة فيه من البائع وبه قال ماله وابن
 وابن الماجشون وقال سليمان بن يسار المصيبة من المشتري والرفضا
 رجع ماله رحمه الله وبه قال بن القاسم وبه الحكم باختصار وقلنا
 ان لم يطق تقسيمه اربان جعل المصيبة عن المشتري انها هواء اكان
 المبيع مما لا يظلم عليه بالخياران فمقتضى الضم له اغنا يضاع عليه كالتو
 لا تكون

هذا هو الوجه في قوله
 ان المشتري يبيع السلعة
 فيكون له ثمنها

مصيبة السلعة
 مجموع في الثمن
 من المشتري ما به
 الحكم

ما تكون فيه المصيبة من المشتري بل من البائع والجمال انه لم يبيع له الا في قوله
 وهذا الضم وان لم يتر مصرح به في النفل المتفرع فانه يوحى من قوله بحر
 في الاحتجاج لسليمان ومن قال بقوله ومن جزم ان البائع اتم احصى ما
 باع من المشتري وثمنه عن الثمن فيسبيله سبل الرضى والرضى ان اشت
 ثلجه لم يضمن له انه مقضى ذلك سقوط الضمان عن البائع مما لا يخفى
 عليه مما سقط عنه حتى يباع عليه مع قيام اليقينة في التلقي ثم
 واخبر بما يورثه من الثمن **لبائع بالعرف والمشتري** **ما في ذلك وسون**
المويز لا يستغنى عن مويز من يثني **ولو يثني في ثمن ان كان الشيء**
مختلفا والبعض ما يورثه من الثمن والبعض ما استوفى با ب **ب**
يعتبر حتى يوفى له باختصاصه باع او مشتري في بيع البائع بثلث
التميز قال في معنى المتطعية وان ابيعت الزرع فيخارعه من
 مستثنى لم يبرأ في الشيء لم يوفى بثمنه في المبيع لا يجوز للبائع
 استثناءه كما لا يجوز له استثناءه الجني في بطن امه وان كان
 الزرع لخاصه حين العزو والتميز ما يورثه في البائع بالعرف الا ان يشتري
 المتباع وفرضه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من باع
 ثملا او فمعاثر فزاي يضمن كما للبائع الا ان يشتري طم المتباع وثملا
 هو المستفاد من قوله ماله وعليه العمل ثم قال فان ابي بجه
 الخلدون بجه بان كان الما يورثه من الثمن فيكون كان تبعا للاكثر
 ويكون الجميع للمتباع وان كان الما يورثه الاكثر كان الجميع للبائع بان
 تساويان في الى الما يورثه كان في حرة كان للبائع وما لم يورث
 للمتباع وان كان مختلفا في الواضحة انه للبائع وقال في بيان المتعلق

منه كذا اذا ثبت بغيره
 بغيره

انما بيعت الزرع
 في ثمنه مستثنى
 في الشيء لم يورثه
 تباع للمبيع

وفي الغنية والموازية ان السبع لا يجوز الا ان يرضى البايح ان يسلم الجميع
 للمبتاع قال ابن الطاهر اذ يرضى المبتاع ان يرضى له للبايح فيصير
 به السبع وبه الفضاء وروى يحيى بن عمار عن القاسم ان السبع يفسخ بطل
 حال وقال الحنفى وفي البيع ما مضى من كل حال ومالم يثبت للمبتاع ثم وجميع
 من مذكور بحذاء في الوثائق المجموعة لا بد للبعث لكون كلامه في
 بيع الارض وفيها الزرع ونقلته تمامه لان فيه زيادة بيان لما قبله
 ونصه وانه ان المبتاع وزرع الاملا لم يثبت فيه للمبتاع بدون
 ان يرضى له ان يرضى له في صفقة البيع فلا يجوز ثلثه وفقد له حصة
 من الثمر وفل يرضى الا يثبت اصلا فيقول من الغرر وهو يرضى له (الخل التام)
 فوجى الزرع جاء فيه الحزب الثابت الكسب جميع عليه ان الثمرة لمبتاع الاصول
 وان لم يرضى طمعا ولا يجوز لبايح الارض ان يستثنى ما يثبت فيمسا
 كما لا يجوز لبايح الخيل ان يستثنى الثمرة عن المأبورة وانه اوضح
 البايح بجزء من الزرع فيقول للبايح كما تقدم ذكره لانه ان يرضى له
 للمبتاع من ثلث الثمرة المأبورة فان كان بعض الزرع ثابتا وبعضه يثبت
 وكان الثابت الثلث يرضى له كان ثلثه لم يثبت وكان جميعه للمبتاع
 وان كان الثلث ثابتا فلو الاكثر كان من لم يثبت ثلثه وكان جميعه
 للبايح اذ لم يرضى له المبتاع وان يثبت نصفه ولم يثبت نصفه الاخر فهو
 الصفقة الا ان يرضى له المبتاع جميعه للبايح وما يكون له ان يرضى له ما يثبت
 وفي تمامه يثبت وان ارضى المبتاع له ورضى البايح ان يرضى جميعه
 للمبتاع ويلغى بعض البيع بينهما وبه الفضاء وروى يحيى بن عمار عن القاسم
 ان السبع يفسخ لانه وقع بما لا يجل ولا يبر لو اذن يرضى البيع وليس
 عليه

تبع

عليه العمل وفلان الزرع ثبت للبايح والزرع لم يثبت للمبتاع وليس عليه
 العمل وقيل ان الزرع ثبت للمبتاع وممن يرضى به العمل المبتاع اليه يرضى
 وابن مخنف وصاحب الميزان والمفصل المحمود **ان وجاز ان يستثنى الثمار**
من مكان اشترى الاجل وان كان الزرع قال ابن سلعون فان كانت
 الثمرة في ارضه ولم يرضى طمعا لثمنه يرضى له اليه ايضا ويرضى
 له بين صاحبها بفرضه لانه لا يملك ثلثه اقول احدها ان لا
 يجوز يرضى رواية عن ابي حنيفة عن مالك والشافعية انه جائز ان يرضى له
 بغيره السبع ويرضى رواية اصبح عن ابن القاسم والشافعية انه جائز ان يرضى
 او بجزء ويرضى رواية عيسى عن القاسم وبه الفضاء وروى عن قيس
 الاقوال الثلاثة مع وجوه كما هي وان الفضاء يرضى عيسى المذكورة
 وزاد بها رواية لابن القاسم عن مالك ايضا وان عيسى قال من رآه رواية
 اصبح عن ابن القاسم وقال الحنفى في المفضل المحمود في دفع عن
 ابتياع شيء مأبورة لم يرضى طمعا لمبتاع الارض منه رابعا عن
 بحر الاصول في التفتيش جائز في قول ابن القاسم ورواه عن مالك من رواية
 عيسى عنه وروى اصبح عنه جواز في النقص وامتناعه في البيع
 وبه اخذ عيسى وروى ابي حنيفة عن مالك انه لا يجوز ويقول ابن القاسم
 في العمل **قلم** قال ابن سلعون ان ما فاضل عنه وحده
 الفرض على القول به عيسى يرضى ما وعضوها قال ابن سلعون ان ما فاضل عنه وحده
 بغير الارض حقه الثمرة تدخل فيه الثلاثة الا قول **وزرع الارض** فمما
الابار فيه المحصور وفيه المقتار لانه يرضى سلعون ان ما فاضل عنه وحده
 المبيعة مأبورة من ثمار وزرع فهو للبايح ومالم يرضى فهو للمبتاع قال ما

اي
 اذا اشترى الثمرة ولم يرضى
 بها المبتاع يرضى له
 في شيء ايضا

في
 ما فاضل عنه وحده
 الارض حقه الثمرة
 المبيعة

نصه والابار في الخلق تربي، وفي غيم من التمر حفرة وشجرة ما شئت منه
 وسقوط ما سقط وفي الضيق يكثر وحفر، عزلا ولا هو التام عن
 ماله وليس له ان يورق الشجر عنو والمطعم المشهور الزجري به
 الختم في الزرع ثباته وظهوره على وجه الارض وقيل انه عالم يجب وان
 التبع فهو حقيقة الابار فيه حلاله فقل وهو قول من المجتهدين واشار
 ابن قتيون الى قول من المجتهدين من قال وليس عليه العلم وبني
 المختصر المحمود ابار التمر تربيها وماله يورق منها ابارها عقرها
 وفي الزرع ظنهور، وبه الظاهر وقيل حق في ذلك والاباد اسم من
 تايين الخلق في الصباح وتايين الخلق تليق به يقال غلة ما جورة
 والاسم منه الابارها وزن الازرار، ونقله الخطباء ثم قال والجار على
 الالسة الابار بالتشديد وهو جازي ونقل ما يدل له من كلام الر
 غنم في انظر ان عيت في باب المسافاة وفي الوجهين في التوضيح
 في صفحة التاول وما في النظم به بالوجهين ان **بعث اصلا**
الذي اشترى من شجرة ما عقره من رسم الشجر اه **وهو الشجر** اه
عقر ما عقره رايح على من رسمه اه **فالخطباء في باب الشفاء** اه
 ما نصه لو قال المشتري للبايع اعطني عقر الشجر اقبل له وجا به انا
 لمي الاستخفاف في ربح المشتري عما من وجب منه وجا به ايضا حوى
 ان يدعي البايع الاول انه يبيع فله في الاستخفاف الرجوع على
 غير رسم الشجر وانه له الرضا بالبيع الذي والهل اليوم على اكل النخلة
 وهو الخبز اه وتقرر له في بصل التاول نقل من الكلام بعينه عن البرز
 وزاد انه من انما في مسائل اليسوع من طر ربي على انه قال
 من ابتاع

هذا هو الشجر الذي
 عليه الخطباء
 في باب الشفاء
 اه

من ابتاع ملكا عيبا على البايع دفع وثايق التي اشترى بها او نكحها
 بخطوط العينة التي فيها ويلزم منه له فان ابرو وطعن في الوثائق اجبه
 الحاكم على دفعها او نكحها قال رضي، فان تظفر بالمختار الخمار
 ان احب امضو البيع والارجح في نفسه مع كلام الخطباء والضحي في
 قال رضي، للمختار لان صور نقل الكلام في الطر وفي امر سكون
 منقول عنه وليس في الكتاب معاد للضمي سواء **وقولنا**
بمن التبع اه **البيعة** اه **فان كان** اه **فان كان** اه **فان كان** اه
 الخصم اخذ نسخة ماله فيضا حق فانه يباي لزلاد ويحق له به كان
 يطالب نسخ اصوله ان اشترى اشيائه اشجرا يحفر باعطا تليد الاصول
 وما ين في كسوا من نقل شهوده من الرسم شفاة تهم الى النسخة
 انه يزل يعمل في ض الطالب لزلاد من التوثيق باو عاقل بشهادة تهم
 النسخة فيه يحق الوفاق بقوله باكله اه اكمل النسخة بوضع النسخة
 واجبة النسخ على الطالب له فان كان شهوده نقل الرسم غنيا او موق
 واجته في الرجع على شفاة تهم الى اجبة بالرجوع على البايع كما
 العمل عقرها ووجهه طاهر اه يحرق يسي وان احج **وقولنا** اه
حج ولوغه كالصبي اه **وهو ثلثان** اه **بالصبي** اه
بالصبي اه **الذي** اه **الذي** اه **الذي** اه **الذي** اه
 البايع ثقت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر بوضع الجراح
 بانه الصاب من التمس في الحياجة ثلثها بصل اخر اسفله من المبتاع
 من التمر بقدره له وان كان كاهن من الثلث بوضع عنه بزل قليل
 وما كيم نقل من تهم من القاسم وبه العمل واسفله ما يراعى في

لمشتري في الختان في البيع
 اه الم يظن البايع الوثيق

كاتب اصل الرسم هو الر
 ينقل اصل النسخة منه

اجبة نسخ الرسم على الطالب
 له فان كان ثلثه في الرسم لاصل
 او غاير او اخير الى الرجع على
 خطم ما لا يجزى عن البايع

الرجوع
 في النسخة

الحاججة الثالثة الثمرة ما يوقفه م ومسا في موضع آخر قبل ان يوافق
اصناف الحاججة فيما ذكرنا يعني الصلوات وشبهه ثلث الثمرة وضع عن
المكتسب ثلث الثمر فلا يثبت الي الاختلاف الاسواق ثم انما ذهب من
القاسم وبه قال مطبق واين الماحضون وبه جري الحكم عن شيوخ
فرقة بن الصنف واين العطار واين ابي زهير وعنه ثم واشتبه
جاء الحاججة في ذلك الثمر ما علمه م والى ثمة من القول انما
اين الحاججة بقوله ويعني ثلث الحكمة لا ثلث القيمة مطلقا
عن من القاسم فيجوز من الثمر قدر قيمته من قيمة ما فيه كان اقل
من الثلث او اكثر وقال اشعيب المعنى ثلث القيمة انما التوفي
فلو كان ثلث الثمرة يساوي عشر الثمر وضع ولو كان دون الثلث
وهو يساوي تسعة اعشار الثمر لم يوضع م ومنه على القضاء
بقول من القاسم ثمانية عشر م واين صنف (م) وفي الثمار اشعيبون
الحاججة اية الثمر اجسادا اصلية لا كذا للكسوف الرب انما
اخى ما وطيعا تنافا قال ابن سلون فان في البيع المتاع الثمر بعد
ثمان تنافا طبيعيا وبلغت سيفا لان يرفعه ثم احاطها حاججة فلا
قيام له ومن قول مالك ان الثمرة اية ان يثبت في شجرة ما اجابته فيها
وبن كمال العتوى والقضاء وقال المحققون في اية الحاججة وفي
الوثائق المجموعة والعتوى والقضاء انما احسبها المتاع الى
ما آخر الابرار وبقي ما اخى فلا قيام له بما احاط به من الجواهر في ذلك
الوقت انما يقال مثله في الثمر عن مواعيد لم يات وقول محققون
المستفهم خالفوا ما رواه شعوب عن القاسم قال في المبيع قال
سحنون

يحسنون فلما لاجر القاسم فيما بيع من الفحل والعنب حين جعل يسحبه
 بين كاه متباعه حتى طأ به الحجزاء وأضرخ احابته جايعة تبلغ الثلث
 قال فلما وضع عنه فليل وبما كثر وضربته من اشتى ووقر امكن
 الحجزاء حجر وما اشترى من العنب قطرا وتناهى طيبه ولو شاء
 صاحبه قطعه وبما كثر حمسه كاسواق بر جوهها او يشعل حصى فلما
 سقى فيه عابا يده ان كان مما يصفى وبما جاز ان احابته جايعة
 وقال من معيث قال احرز من حجارة افساها العنب والشمى في الحب
 وبلغ له انتفاها الغاية فلما جايعة فيه قاله بن القاسم وبه مضى
 العمل عن الشيوخ احرز من خالروحي **في المعاني على انشاها**
كون الجاه ظنا فاكفى ومطلقا جايعة المفعول موضع
في الفيل والشم اضى بالبيت بر اول ما خوذ من كلام بن سلمون
 والنتيجة قالوا واللعبة للاول قال بن يحنون والمعاينة والمباح والماء فغان
 والفحل والجر والورد والياسمين والحصى والبقول الاخرى حكمها
 حكم الثمار من اعاصير الثلث وروى جر عن اشعيب ان المعاني كالبقول
 وما فرضاها اشضى وبه القضاء ثم وكلوا من كور في المعين بهذا اللفظ
 الا يصي او اما البتة الثاني من قوله في المعين واما البقول انة
 اجمعت ببعض ما نهى به سيبخا عن ما له ثلثي روايات اخرها انتفاها
 كالمزاة البحت الجايعة ثلثها وضع عن المتباع بقرعة له رواها
 ابن زباد وابن اشوس عنه والثانية انها توضع الجايعة في الفليل
 ممتدا والكثير رواه بن القاسم عنه وابز عن ابن في قول بن القاسم
 عن له والثالثة انها لا توضع الجايعة كلها شيئا عن كذا الخ ابو

حكم الجراح في الفاتية كالنار

محرور مني، واختار القاضي ابو عمرو وغيره رواية بن زياد، ورواية بن القاسم
 القضاء، ومثل هذا في معنى القبطية ونقل ذلك باختصار، وقال في
 المعينة موضع، آخر دعائه من كلام ابن ابي ريمس ان يكون جماعة يقول
 في الغيل متغافا والكثير ممن يروى عن القاسم وبه الحق ونقل فيكون
 انه روى عن القاسم مثل رواية بن زياد عن مالك والبطح والجماعة في
 القول متغافا والكثير ممن يروى في المرونة وبه القول وروى عيسى عن
 ابن القاسم انه ما يوضع الا ما بلغ الشك فيها عرا وفي رواية جماعة في
 الغيل كلهم **وهو نوع ثلثان سبع، فلهذا الباب حتى**
 في المرونة قال ابن عمار في الطبري في ترجمة شهاب بن عبد الله بن
 في المرونة انه ايضا بحر الطيب فيقول السفين في البايح وقال يسمون هو
 في المشي فيقال المشاورة في كفاء الاستغناء وكذا البطل والشموع
 وجميع الخوف السفين في البايح حتى يتم فاعلموا وخالفوا في ذلك يسمون
 وبالكلام والعلم **واعلم من الجواهر الصدوق والحيث**
البارق المختصر قال ابن ميثاق وثنا في حاشية واعلم ان في
 من الجواهر الصدوق والحيث وكان مطبقا وابن الماحضون ما يروى ان جماعة
 كان ذلك من العلم والظلم وابن القاسم في، من الجواهر وبه الحق عند
 الشيوخ باع في، وحكي صاحب المعين من الخلاف فيما ذكره عن
 ابن ميثاق في التمهيد في يمين على المهرله به من الخلاف وبه يسمون
 في التمهيد اختلاف في الجيوش وفي اللصوص يسمون في المرونة نقل
 ذلك جماعة ام ما يروى عن القاسم عن مالك ان الجيش جماعة قال ابن القاسم
 في المرونة والصارف مثله روى عن طي وبن الماحضون ان الجيش

جميع سفي الخفي عن رباب
 حتى يخلو

من الجواهر الله والحيث
 والصارف المختصر

ليس

ليس جماعة وما تكون الجماعة الايام من العمل وقال اصنف
 وابن نافع مثله في السارق وروى رواية بن عمر عن القاسم في السارق
 قال جرثومة بن الحنفية منه قال الشيخ ابو الوليد رحمه الله انما يكون
 السارق جماعة في الجنة حينما يستطيع الخبز وما يكره الحنفية منه
 وهو التفتيش من اعداء الخبز من السارق ما شئ يطلع من عدم
وهو النوع الرابع عشر، خمسة اوسق من اوسق
 قال في معنى القبطية العربية جازي له وفيه خمسة في الخبز والخبز
 ويجوز ان يكون خاصة اتيها عند ابن يروى صاحبها في صاحبها
 من جنسها التي الجزاء ان كانت خمسة اوسق فانه في مكان كانت
 العربية اكثر من خمسة اوسق فيل يجوز له اتيها خمسة منها قال
 ابن القاسم يجوز وبه القضاء ووجه الفرق بالحق وروى قال ابن الماحضون
 ما يجوز ان لا يبيع بزيادة عن نفسه في رايه قطع دخول الخبز عليه
 في جز في مال يتخلق الخبز بنقله ونحوه في وثائق المجموعة
 في من يزوج وفولها انما يتعلق باي في خدمته ان يبيع، لا يجوز له
اي وان يبيع باي من يبيع، ما عدا ذلك من ما يبيع
واحدة تسمى ما شيا وما، خيار من حق السارق
بالقول المقتطع مما يبيع، من السارق من يبيع
فان اياها يبيع المبيع، طلق البايح ولا يبيع
 مضى في الركبان من قول محقق القبطية ما نصه وقوله الموشق
 من شئ له وما شيا وما خيار ما يبيع له انه يبيع المبيع عن المبيع
 انما ادعى البايح انه رغب عن المبيع في بزيادة عليه من بيع (وفي ض

ما يبيع قول الموشق وشي
 يبيع وما شيا وما شيا

والخضار إليه البيع ليسقطا عن انهما هما كلمة الحيوان او غني ذلك من
المقاصد ولا تجب له البيع على المتاع ان انزل المتبقي وما اعلم فيه خلافا
ولو سقطت عنه لا من الحرف حلقا المتاع وحيث وان نكل حلق
البيع وبيع التمر ورجع بما باع فان كل مضي البيع وبمزا جى والعمل
اي التمر منه في غير هذا اذ لا اخر في عليه ان شئت وكذا قلنا
الحطاب في التمر من غير من في وقولنا ولعلنا لا شيء له البيت جملة
حالية وجملة من الجملة وهو الذي وج من الدخن يقال جملة عن وطنه وطوله
انما كفا في الصالح والمراء خذا انتفون به وفي اختلاف المتبقي
في غير ذلك في الامرين . وفي غير ذلك في الامرين . وفي غير ذلك في الامرين .
وما يقو به الفضا . وفي غير ذلك في الامرين . وفي غير ذلك في الامرين .
اي في مثله المتبقي . وفي غير ذلك في الامرين . وفي غير ذلك في الامرين .
نوازله المشهور من المذهب الزيد في به العمل والفضا ان اختلاف
المتباين في غير التمر والمبيع فابن يعلق في التباين والتباين
ينهما مطلقا من غير التباين الى قول موع الاشبه فزا يعرفه
المتباين المبيع فليكن ان يفيضه اللبس الان في بيع المتباين
بعد القيمة فالمشهور القول قول المتباين مع يمينه مع الانتباين
برعوى الى الاشبه والشاهد في طي من المصلحة وفرد في صوت ام
وفال ابن سكون ان اتفق المتباين على البيع واختلفا في مقدار
التمر في ثلثة اقدال احوضا انهما يتباينان ويتباينان البيع
بائن السلعة او يفتك وهو قول اشبه واحدا الروايتين عن مالك
واختاره المازري والشافعي انهما يتباينان ويتباينان ما لم يفتك
السلعة

في الاختلاف المتباين في
فرد التمر والمبيع فابن يعلق
يرجى التباين والتباين

السلعة فان بائنه يكون القول قول المشتري وفي رواية من القاسم
عن مالك في المرونة وبيع الفضا . وفي مثله للاشتباك وفي المتبقي
الصورتين صورة البقوة وصورة عزمه وذكر في حلق الفضا نحو
ما في النظم وفي بيعه كلامه وهو المراء منقول في شرح العاصمية
بما ينضافه عليه ومحقق في بيعه مثله المتباين اي في البيع اي
يكون ثمنه للشيء المبيع وقولنا بالحق في البيع . مصرر فان
في القاموس حلقه حلقا وفي غير ذلك في الامرين . وفي غير ذلك في الامرين .
ثم لعل متبقي الامرين . وفي غير ذلك في الامرين . وفي غير ذلك في الامرين .
ومن يقو به الفضا . وفي غير ذلك في الامرين . وفي غير ذلك في الامرين .
قال في المتبقي بجزان في انهما مع البيع في اختلاف المتباين
في التمر بجلها ما نصه قال ابن القاسم الان في من المتباين اخذها اي
السلعة قبل الحكم بالبيع بما حلق عليه البائع من لعله قال ابن سكون
الحكم وان اراد البائع قبل البيع ان يلبس منها المتباين بما حلق عليه
فولاه والابن في البيع في بيعها وقال سكون تمام التباين يقع
التباين في بيعها كالتباين في قدر من كذا الكلام بعينه في محل اخر
قال في قول سكون وليس عليه العمل . ومثل هذا الحكم سبق في
اختلاف الزوجين في فولي وان هما قبل الفضا . اختلاف البتير في ارجع
ما كتبت كلاما عليهما وفولنا ومن يقول ان لا يبين فيه من تقري
مضاد قبل من او قبل الاضيق الحي ورجا اي وقول من قال او ما علم قوله
عمل اي والبيع لا يراى له اما اختلاف . وفي غير ذلك في الامرين .
قال في الروايتين المحمودة قال ابن سكون ان اختلاف في صنف

في الاختلاف في صنف
وايضا ان يبين

اخى مذكور في التوضيح والروايتين وابر سلعون وعبدالرشيد المتحاب
 وغيرهما وحرف في الزمان المذكور المختص في القول المجهول به عشى
 ايام وشوفا نقل ذلك من سلمون عن 2 رسير والمكتسب عن بن سفل
 عن والامر لم يات وراح ما فرمنا في تنازع الزوجين ودار البهزي
 ان الزوجين في العمل يتوضعون في زمانه مما عدا من بينهم ومن ما يفسح
 في وجوه المير وسفل هذا **قال بلال بن رباح** **قال علي بن ابي بصير**
عن ما يات **قال بن عبد الله** **عن معاوية بن النخعي** **عن**
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **ان الله قد فضل في هذه** **قال علي بن ابي بصير**
ما الشئ **عن حماد بن ابي النضر** **عن** **تضمنت الايام** **مخوف قوله**
 في المعين مانعه قال ماله وانه اختلفا المتبايعان في دفع الثمن فقال
 البايع اقبض وقال المشتري قد دفع فعكس نظر الى تلك السلعة بان ثلث
 مثل الطمي والحفظة والزيت والشم وشبهه قال بن الحواز والجا
 كفة والمشتري في مصرف مع يمينه ان يفر فالان ثلثا مما يشاء به
 الناس بما وجه الاشهاد فهو يشبه الصبي والقول قول المشتري
 ايضا دان يضي قال اقبض ما اشتري وعزل **قال بن القاسم** في
 كسب بن الحواز وسواه عن بن القاسم كان ما الشئ من ثمن الاشياء
 قليلا او كثيرا قال ماله في رواية اشبه البايع مصرف مع يمينه ما
 يشي فابو يقول بن القاسم الحكم قال احمد الاصل في ذلك ان يرجع الى
 سنة البلاء مع ذلك الشئ فيعملان عليه ما عزمه **و** **ويضم من**
قولنا **مع ميل فبعضه** **ان القبط** **دفع من المشتري** **ولو** **فيهم** **فيك**
 قوله مطلقا فقال في التوضيح عن البستان واما ان يفيقه المشتري
 المجهول

في الاختلاف بين المتبايعان
 في دفع الثمن وعزمه

المشتري وانه عاينه مع الثمن فلا اختلاف انه ما يفتي قوله ان ينقل
 الخطاء في التوضيح عن البستان واما ان يفيقه المشتري وانه عاينه
 مع الثمن فلا اختلاف انه لا يفتي **ومع ماله الزيد** **الاجل** **مع البقاء**
سليم **دون اجل** **اي ما يعلقون** **بمصلحة** **المشتري** **وهو** **عزل اول حصة البلاء**
 فقال بن شهاب في المير واليحيى ان يكون السلم حلالا رواه بن القاسم
 عن ماله وعليه العمل وقال بن رباح اخى ان دفع الثلاثة ايام جاز وقال
 بن رواية بن عبد الحكم ان دفع حالا جاز ولا يجوز كما سبق في المرونة الا الى
 اجل يتخير فيه الاسواق وفيه الخمسة عشر يوما وشوفا وفيه العمل
 وقال بن صفيح قال احمد بن محمد بن عثمان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 من اسلم من يبيع في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم قبل ان
 يسلم كما يجوز حالا قال بن القاسم عن ماله لا يجوز الا الى اجل دفع
 فيه الاسواق وفيه الخمسة عشر يوما وفيه مضى العمل عن الضيوع
 ابن وضاح وابن لمية واحمد بن خالد وعنه ابي جهم وثانيه العشتا
 اختلاف في اقل اجل السلم والرب عليه العمل الخمسة عشر يوما والعشر في اقل اجل السلم
 يوما **وقال بن قسوط** **في وثايق المجموع** **قال احمد بن محمد** **عن** **السلم**
واجال **انكحاه** **في المرونة** **خمسة عشر يوما** **الا ان يسلم اليه** **في بلو على**
ان يقضيه **في بلو** **ان يلباسه** **الي ثلاثة ايام** **او اربعة ايام** **لان الاسواق**
تختلف **حينئذ** **الا ان يكون البلاء** **يشتد** **فيها** **الفيت** **في بياجر اليوم**
وفرد **ولا يجوز** **له** **حتى يفي** **في ليله** **اجل خمسة عشر يوما** **وزن قيل**
عن ماله **اقل من** **له** **وبدا** **اجل** **المذكور** **الفضاء** **وهو** **بالمه** **التوقيف**
في **السلم** **والكروان** **والنقل** **ليس** **في** **وهو** **من** **من** **من**

لا يجوز ان يكون السلم حالا

في المرونة والكروان والتقليد

يتوقف سماع الرضوخ على انشاء وصوله اليه قال بنو شاذان
 انشاء السلطان الذي جرى به العرفان الفاضل لا يمتنع للمنفرد ببيع الرضوخ
 حتى يشهد عنه الغير والرضوخ وحده الراضخ له ويجعله مع ذلك انه ما
 وكيفية منه ورافضة وما احال به والاستقلال وانه باق عليه الى حين قيامه
 ايم وفرضه الخطا كلام بنو شاذان في موضع في باب الرضوخ
 وقبل الشهادته ان وكذا نقله ولزيم في حوز في مسأله الخلفه
 وفيه زيل في بعض قوله وحلقه الراضخ وفي استمرار ملكه الوجه في حوز
 الممتنع وهو ان يكون طار في عناية البيعة قبل الموت والجلسه
 تلخيصه اشياء ملكية الراضخ ان تكون الرضوخ اصل المبرم منه
 وان كان عرضا كالشروط فيه خلاف قال بنو شاذان في الظاهر ان
 عتابة ببيع الرضوخ انما يكون اصلا وان ان يشهد ملكه الراضخ له وفيه
 ان بعض اصحابه خالفه في ذلك وادقاه الحاخ لا يامى في بيعه الا بعد ان يشهد
 للراضخ ملكه قال بنو شاذان واما الرضوخ فلا يبرم من اشياء ملكه الراضخ
 لها وهي من الخلق لغيرها من العرض والكناع في المسئلة في الحيات
 قبل فواز الجاهل في احكام بنو شاذان في باب الشفعة وفي حوز الخطا
 في ذلك اربعة افعال بانظر فيها فيه وان في بيعه شي ولها مختلفا
 فيها وقال الفلستاني في شرح الرسالة قال بنو شاذان في لزوم انشاء
 ملكه الراضخ للرخصه لان وعنه ان كذا فيها يشبه ان يكون ملكا له واما
 ما ليس كذلك كرض المائة السلام فلا يبرم من الاشياء في وفرد وعنه
 ثم من كلام بنو شاذان **وان بيع من غير رضا ومن اقر به**
حين عقر من وانه ما يبرم ان وانه انشاء بالبيع مكره وان بيع مكره

اصل

اهل ما تضمنه القيدان شوما في الرضوخ المكنونة لسبون عيني الماروني
 فيه المخصوص منه وسيل بهت ففها بلوا على محوز للمنفرد ببيع الرضوخ
 في وى مواجى الفاضل ان جعله الراضخ له لا يبرم عقر المعاملة او في
 عقرها **فارج** ان جعله ان جعله ان جعله ان جعله ان جعله ان جعله
 فقال النخبة في الاجاز ومنعه عني من الموثق ورد له من ثمنه
 المديان وان جعله ان جعله عقر المعاملة لم يبرم ما لا الاباء
 السلطان واختلاف فيه قول بنو القاسم في وى عنه الموثق ما لا
 وروى عنه الرضا والحوذان وفتح وبشر الفون الفضل وعليه الجهل
 في جميع هذا مذكور في تحقيق المسئلة الا يبرم منه ومن ارتضى
 اربعة بنى له الى اجل وجعل اليه الراضخ ان يبيعهها ان لم يوفيه الذي في الرضوخ
 له عن الاجل وان ادى السلطان ما في الاجل لم يفت منه وانه يبيعه
 فلا يخلوا ان يكون له في عقر المعاملة او بخره فان كان في الاجل
 العقر فقال النخبة في الاجاز لانه من وى من الراضخ وقال بنو شاذان
 الموثق لا يجوز له لانه ثمنه مديان وان كان الرضوخ في الشيء في العقر
 بنو بنو القاسم عن مالده لا يجوز للمنفرد البيع الا بانه السلطان
 وروى عن بنو القاسم مثل ذلك في مثل قول مالده وروى ايضا عنه ان
 البيع مكره بان وفتح مضروبه الفضل في وى في شرح الرسالة
 للفلساني وفيه وثائق العشرة في وى مالده المكنونة وفي المسئلة
 افعال اخرى انظر في المحتوي المذكور وان في مع هذا انه قول النخبة
 ويجوز بيع مكره الاجل البين وشرح مكره فيها خلافا لهما تقدم
 في بان يبرم في العقر في مقابله التعوي به او في العقر

هذا يجوز للمنفرد ببيع الرضوخ
 ايم الفاضل ان جعله الراضخ
 له

اليه جواز الموت طاع دون ما . ربح لفاض وسلطان ما
 ثم جواز ان يوطئ له . ليس من جواز ان يوطئ له

فقال في محقق الميضية جواز المحل المنقول منه قبل بخره فانه عيش
 في اقسام جواز ان يوطئ له في مسائله في مسئلة جعل الراض للمرتضى بيع
 الرض مائة ثلثه فان كان فيه العجز اقامه مفاع الوكيل
 الجوز اليه او مفاع الوصي بغير موته كان له بيعه دون اهل السلطان
 وبه الحكم . ونقل مثله في الوثائق المجموعة عن ابن الخضر ولم ينزل
 به الحكم ونصه قال احرر من سجين ومضى وجب للميت ببيع الرض لغيره
 من ثمنه ثلثه جاز له من السلطان وما يكون له بيعه الا عاين به وليس قوله
 في الوثيقة بلا عيشه سلطان وما عاين . عما يخبره عن مشورته
 فان باع بغير اذنه واحدا وجه البيع بخره لا بخره له وان لم يصب وجه
 البيع ربحه له فان كان في الوثيقة اقامه مفاع الوكيل الجوز اليه
 في حياته ومفاع الوصي بخره مائة فيكون له بيعه دون السلطان
 . وقال في محقق الميضية المذكور بخر ما يقع في بيعه جاز اقلنا يجوز
 للراض ان يوطئ له قال الفاضل عن الوهاب فيمس له ان يبيع . وكالته
 وبه القضاء . وفي تعليقه عن الجبر الطابع عن اسماعيل الفاخي له بخر
 وكالته عن البيع . وفي مجالس الفاضل المكناسي فان اراد عن له فيمس
 له في اعيان الفول الموقوفة قال الشيخ وهو افسر والشاة له عن له
 وهو كما عاين الفاخي . ونقل الشيخ في مباحثه في شرح قول اللامية وكل
 وكيل ممكن عن له في الزيد عود عن له ان يوطئ له . وان يوطئ له
 انه . ارجحه وان كان ارثه . صوفه والمطاع مع يمينه

اعني
 عند الزمان الذي تفرق في ارض
 مفاع الوكيل الجوز اليه
 الرض بخره مائة ثلثه
 ورسولها

فقال في محقق الميضية جواز المحل المنقول منه قبل بخره فانه عيش
 في اقسام جواز ان يوطئ له في مسائله في مسئلة جعل الراض للمرتضى بيع
 الرض مائة ثلثه فان كان فيه العجز اقامه مفاع الوكيل
 الجوز اليه او مفاع الوصي بغير موته كان له بيعه دون اهل السلطان
 وبه الحكم . ونقل مثله في الوثائق المجموعة عن ابن الخضر ولم ينزل
 به الحكم ونصه قال احرر من سجين ومضى وجب للميت ببيع الرض لغيره
 من ثمنه ثلثه جاز له من السلطان وما يكون له بيعه الا عاين به وليس قوله
 في الوثيقة بلا عيشه سلطان وما عاين . عما يخبره عن مشورته
 فان باع بغير اذنه واحدا وجه البيع بخره لا بخره له وان لم يصب وجه
 البيع ربحه له فان كان في الوثيقة اقامه مفاع الوكيل الجوز اليه
 في حياته ومفاع الوصي بخره مائة فيكون له بيعه دون السلطان
 . وقال في محقق الميضية المذكور بخر ما يقع في بيعه جاز اقلنا يجوز
 للراض ان يوطئ له قال الفاضل عن الوهاب فيمس له ان يبيع . وكالته
 وبه القضاء . وفي تعليقه عن الجبر الطابع عن اسماعيل الفاخي له بخر
 وكالته عن البيع . وفي مجالس الفاضل المكناسي فان اراد عن له فيمس
 له في اعيان الفول الموقوفة قال الشيخ وهو افسر والشاة له عن له
 وهو كما عاين الفاخي . ونقل الشيخ في مباحثه في شرح قول اللامية وكل
 وكيل ممكن عن له في الزيد عود عن له ان يوطئ له . وان يوطئ له
 انه . ارجحه وان كان ارثه . صوفه والمطاع مع يمينه

والدعوى

والرضى للميت عن جديده . انما اقامه مفاع الوكيل
 وعيشه اليه . عليه تكليفه . فان كان الرض مائة ثلثه
 باعها في الفول . فيمس له ان يوطئ له في مسائله في مسئلة جعل الراض للمرتضى بيع
 الرض مائة ثلثه فان كان فيه العجز اقامه مفاع الوكيل
 الجوز اليه او مفاع الوصي بغير موته كان له بيعه دون اهل السلطان
 وبه الحكم . ونقل مثله في الوثائق المجموعة عن ابن الخضر ولم ينزل
 به الحكم ونصه قال احرر من سجين ومضى وجب للميت ببيع الرض لغيره
 من ثمنه ثلثه جاز له من السلطان وما يكون له بيعه الا عاين به وليس قوله
 في الوثيقة بلا عيشه سلطان وما عاين . عما يخبره عن مشورته
 فان باع بغير اذنه واحدا وجه البيع بخره لا بخره له وان لم يصب وجه
 البيع ربحه له فان كان في الوثيقة اقامه مفاع الوكيل الجوز اليه
 في حياته ومفاع الوصي بخره مائة فيكون له بيعه دون السلطان
 . وقال في محقق الميضية المذكور بخر ما يقع في بيعه جاز اقلنا يجوز
 للراض ان يوطئ له قال الفاضل عن الوهاب فيمس له ان يبيع . وكالته
 وبه القضاء . وفي تعليقه عن الجبر الطابع عن اسماعيل الفاخي له بخر
 وكالته عن البيع . وفي مجالس الفاضل المكناسي فان اراد عن له فيمس
 له في اعيان الفول الموقوفة قال الشيخ وهو افسر والشاة له عن له
 وهو كما عاين الفاخي . ونقل الشيخ في مباحثه في شرح قول اللامية وكل
 وكيل ممكن عن له في الزيد عود عن له ان يوطئ له . وان يوطئ له
 انه . ارجحه وان كان ارثه . صوفه والمطاع مع يمينه

اعني
 عند الزمان الذي تفرق في ارض
 مفاع الوكيل الجوز اليه
 الرض بخره مائة ثلثه
 ورسولها

الآن تقوم بيعة بسلامة فلا يضمنه من غير القاسم وبه الحكم وروى اشعبي عن
 مالك ان المرتضى ضامن وفي وثائق العشرة ما يوجب عليه كماله والمرتضى
 ضامنه من المرتضى الان تقوم له بيعة بسلامة فلا يضمنه من غير القاسم
 المشهور وعليه العمل ومثله في المرونة فكتب عليه من نأجي ما نصه
 ما ذكر في القضاء انه ما ضامن مع قيام البيعة ثم ادر فولي ما لا
 وبه اخبر القاسم وغير الملاء واصبح دابر المأزورون اشعبي انه يضمن
 وبه اخبر من يرضى ان الضمان والتفيم او بالاهالة او بمقتضى
 فصولنا وغية المرونة عليه نكر ما لا يكر الخفية عليه ما يضمنه المرتضى
 انه اذا عاها لانه ولو تقم له بيعة ولو كان له عفو بالانتم
 كونه كرهوا مودة اية يكره يعلم بانه اخر به **وهو قصص في**
عليه وجها اخر في اليوم اما اطلبه انما اطلبه انما اطلبه
فان هو عليه يحضر عقره اليقين معن ما ذكره في سئل في احكامه
 في نفي جمة عن بيع غيب وجهه وبه له انه اعني غير يقوى الشيوخ بغير من
 ابن ابي ابي الحق معجلا وجلي نصوصا تزلها عاجي منقضا قوله
 وسئل عن نفي عن وجوب عليه من قبل ان يوفى يوما او نحو قال باخنة
 مويطه جيل بالمال فان لم يجر جيل بالمال الى يوم واحد بالمال سئل
 ونسرا ايضا خلافا فوليتم واحتجاجهم بما في موطنه وفي غيب
 مريضه وماله كونه عن محنون في اعطاء الجيل بالمال ونأجي به اليوم
 اولي بمثلهم وبه جري العمل والعشرون من شيوخنا ومناهم عنده
 او فيه ان التمس له البر حوتية من هذا المعنى ان يجر فيه وان اسأله التمس
 ان يوفى له المأكل اليوم ونحوه ويطرح جيل بالمال ان والفضاء اليوم

يوخونه

يوفونه ثلاثة ايام وبه لدر ارجع الراجح في الامام بحسب ما يطهر
 من حال الخيم من لرد رعي ونقل بغير من مسئلة محنون وفيها
 الشيوخ المشهور اليهم وانكار من سئل عليه فيها ان قوله
 وبالتأخير اليوم ونحوه انما اعطى جيل بالمال حتى ان العمل القضاء
 ام وبما اشكال موضع من الحكم من لم يجر باليومين وعرض القضاء
 برلين قول من سلمون وانما لم يكر من اهل الناصر وسأل ان يوفى ووجوه
 بالقضاء فليوفى بغير ما يجر له وما يجعل عليه بالتقليد ومع
 عرضة ويوفى عليه جيل ما حل عليه من المال فان لم يجر له جيل
 سئل في وثائق الكلام ما في رشي في المرفوع في قولنا في جري
 الشئ ط من فروع والشئ ط ما ضره لاجاب من يجرها وان انا
 خليلي يوم مسئلة اليتم **وهو معلوم باليوم** **ان اس عقر**
من الحق ملاء في الوقت ثم بعد في العير **يوحق الرهن او الاذن**

اي الجبل

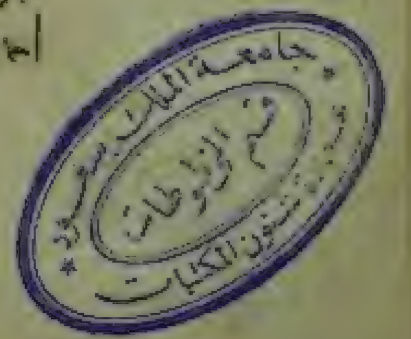
فبما حكم من لم يوفى
 باليوم اذا اكله انما
 ماله يوفى جيل واما
 المظنوع باليوم في
 هذا يجر منه انما
 له فاضا

من تقوم حكم من لم يجر باليوم انما اطلبه بالتأخير ووجوه بالقضاء
 انه يوفى جيل بالمال او العير واما حكم المجر وبه باليوم وهو انه ما
 بل من تقوم حله في انه ما مال له نأضا ولا يجر يوفى قال في تأخير التمس
 في شحبه كذا اما من كان من اقل اليوم فلا يباح له الاقبات بالظان
 وانما عجم عليه بلدا الحق الرب عليه والايجر لانه شفا محمول على مطل
 طالبه وتعينه وادعي الفاضل ابو بكر بن زري ان جيل من كان من
 الخ ماء مع وجبا كعتساء المال وانما اخلق حاله في بعضه في الوقت
 ما عني به من العير محبين يوفى منته الرهن والضامن وعما قوله
 العمل اليوم اع وذكر نحوه في ميارة من عني نفيس العمل المذكور باليوم

لا يخفى والملاء بالمر الغنا والادنى الجمل انظر الحطاب اهـ باب الحضانة
 وفي الفاموس الادنى من الممانون والزعيم والكهيل والمعرر **النفق**
في ان نفقة سلعته رخصا وانما يملكه يبيعها لغيره في الحال
وطبقا جملته مع المسألة عن في البشير مسئلة وقعت في نواز بن
 رسل نقلها بن جرحون وابن سلعون والنوشي يبيع صاحبه المعسر
 وعين نعم ونه المعسر قال القاضي ابو الوليد بن رسل رحمه الله في مسائل
 يستحل عنده في غير المعسر ما وانما كان للرجل على الرجل مدين
 حال والتمس سلعته بغير بيعها بغيره فله في بيعها صاحب الدين ان يبيع
 له السلعة وطلب المدين ان لا يقوى عليه سلعته وان يبيع السلعة
 رخصا ويوجد اماما ينظر فيها في الدين فان من حقه ان يبيع السلعة
 رخصا ويوجد في احضار المال بغيره فله وكفى به وما لا يكون فيه ضرر
 على واحد منهما على ما يؤيده اليه اجتهاد الحاخام في ذلك من الذي
 جرح به الفضا ومضى العمل عليه وشذ الزيد بن علي الروابي عن مال
 واحبابه رخص اليه **وما يجب صاحبه ان يبيع عاهة يفتشها من امر**
احد عاهة ان يبيع في كتاب التعليل من المرونة مانعه اختلف
 اهل العلم على ان يفتش مستر المملوك حين عواده العزم هل
 يكره من ذلك ام لا والعمل عننا عزمه وهو الذي ذكره الحلبي
 نسبه في النجعة للناظر حيث قال وطالب يفتش عاهة المعسر
 مستح اسعاه للناظر ومما يله مفعول عن اهل طلبة فقال
 ابن رسل في مفرحاته حكى عن رجل ان شاعرا فنيا بطليلة اداء
 احد عاهة الطالبة ان يفتش عاهة المملوك عناه عاهة العزم ان يفتش عاهة
 العزم

(انما كان له جمل عينا على رجلها او يفتش في سلعته فيكون بيعها بغيره)

اي عاهة الطالبة يفتش مستر المملوك عن عاهة العزم



العزم من متاع الرجل يبيع وانصب منه الطالبة وانما انكره لادنى الحاشية
 فلم يجر جرحا وانه ساله لدرجته وانما مالها وانكره واعلم به من الفطن
 فلم ينكره قال ابن سفلر وانما انكره بها حسنا فيمنعها في الاكرام والمطل
 م ونقل كلام ابن سفلر في جماعة منهم بن رشاش في المعسر والنوشي يبيع
 قبل نواز بن الجوامع من العجز ومن ما يحصر في قوله **فقال بن رسل**
 بعزمه من ممانه مانعه والحاشية عن كذا الرار ورفع في احكامه
 مسئلة مساجدة ورايتها اخذ من تفتيش الدار وفيه بل اذ عا
 على من له عليه دين وانما عاهة العزم ان يبيع له مال وطلبة يفتشها
 وقال النجاشي يبيع يفتش يفتشها فلم يلق فيه شيء وحول النجاشي
 من هذا المعنى ولا يفتش في كذا من وشبههما **ومرعى العزم**
العزم عليه البينة جاء في ذلك النجاشي **في عاهة**
المسألة في قاع يفتشها وان يفتش عاهة **فقال بن رسل**
يقتل **فانما يبيع** **وعليه** **اشي** **بالبيت الاول** **الروا**
 نقل بن جرحون في البطا الشامن والعش بن من التبصرة ونه الناس
 محمولون على العزم حتى يفتش الملاء **والغنا** **كره** **من الفطن** **قال** **العمل**
 عن الحاخام على ان مرعى العزم عليه الاشياء لعزمه وشواحه ونقل
 الحطاب في صرر اليسوع والنوشي يبيع مثله في العاني ومثله في شرح
 المنطق المتفق نقله عن المتطية ونقل عن المعيار عن الحاج اختلف
 العلماء هل الناس محمولون على الملاء والعزم الذي يفتشه من ممانه
 انهم محمولون على الملاء ويمنحون في العمل عن الحاخام ولو كان الامس
 عنهم في الفولة الا انهم لما اكلوا من ممانه العزم الاشياء وشواحه

اي عاهة الطالبة يفتش مستر المملوك عن عاهة العزم

طيسر لا يشبه انما انزل العزم فرشت وانما الزم بالهيمر استهيا اذ انهم
 انه اخبر ما لا م وفي شرح الاجمورة ما يشهر لما في النظم وانه
 انه قال كمن قوله المنز ورجت ينة الملائكة ان ينة ما نصح الربح به
 العمل تقريح ينة الملائكة وان تميرام وفولنا الملاء اذ السو
 الاول بالمر يعني الغنا ونجى في القافية انطى شرح الاجمورة عن
 قول المنز او كمن ملاء ان تعال السرم ان قال الله تعالى **فصل**
فصل في شرح ما لا م **فصل في شرح ما لا م** **فصل في شرح ما لا م**
فصل في شرح ما لا م **فصل في شرح ما لا م** **فصل في شرح ما لا م**
 القاضيه لغير المالكين في حيا له ما نصح فالدان له ما الخسيع
 العزم واما عان رء المال يعلم بركة الخسيع عان رء المال عان رء
 الزب اختاره شيوخ الامير وحكي مثله اليه زب عان رء عان رء
 بعنه فضاء تفسر من لفيه فالو به العمل لانه يوفى تحمية حق الطالب
 لغزومه عان اليه ونقل اليه زب عان رء شعبان ان الطالب يلقى مان دخل
 عن المجهول يحكي له الغريم ويحكي الغارم ماله مال الظاهر وما باطن
 في علمه وبه كان يقول من التجار ونز الفول الشاي بل ووع اليه
 فاله عني واحر من العفها عني بر شحان وعليه اقتضى العمل خليل
 في الخسيع والتوضيح كما اشتهر له في النظم وعنا انتم عليه المتطير
 وابن سلمون وابن حاتك وابن مخيت وفرحان العمل وتي الفول شحون
 اليه فاله عان رء بعن فله كلام المتطير فله وكان العمل
 بفول تفسر الى ايام القاضيه بر السحاق محتم به من البضا خفوش
 هو وبامق اليه محتم بعن عان واستمر العمل وبه انا في وحسنه
 بعنه

اعني
 ليدعي الخرج العزم
 وادعوا زب المال بعنه
 بفيل خليف رء المال
 وعليه كان العمل
 ترك وصار العمل
 امير

بعنه شيوخا ميمر لا يثنى به على حال المدين ليجز عنه م والمي اذ
 بعنه شيوخه لم يثنى به على كما يفتح من كلام الاجمورة **فصل**
فصل في شرح ما لا م **فصل في شرح ما لا م** **فصل في شرح ما لا م**
فصل في شرح ما لا م **فصل في شرح ما لا م** **فصل في شرح ما لا م**
 شوط النجاح مانه المقصود منه فالوا يثنى العفها في المويان
 ينة في لري المير ان ملي بر ينة ثم يري العمل ملا يقبل منه ينة بركة
 الا ان يعلم انه فزطى عليه ما لا م ماله وقال بعنه الفري من شحون اليه
 بالهزم وما يثنى مالا شحون من الملاء لانه يقول لو ان له لم يحا لم يحر
 وبالفول الاول العمل واختاره عني واحر من الخسيع وقال بر ناجين
 عن قول المرونة في اول تشاء المويان ويحس من انتم ان يكون غيب
 مال الخ يفرح من فولها لانه لا يقبل عون العزم ميمر اشهر انه ايجز
 وان كان محمول الحال ومعلوم ما بالغي لان الشفاء له عان بعنه
 تتنزل منزلة معلوم الملاء الا ان تشبه له جايحة وبه العمل وميه خلاي
 له ونقله مثل هذا في كتاب التفسير وفي تارة محفود الصلح
 من وثاني العيشة ان الفول بعنه فبول م عون العزم من اعني
 عان رء هو المشهور وبه العمل وفي نواز الصلح من المعيار جوا
 لمولاه في النجاس يثنى في لري المير ان ملي بر ينة وان على ينة تقدم
 له بالهزم ميمر زوروا اذ المشهور المحمول عن الموثق والمحل
 كعقل زب ميمر عني فماله لا يقبل قوله وما تبعه ينة بالهزم
 ويحس ان الحق ميمر عني او يثنى عني ماله ثم ينة بلحون
 اذ اذ ينة ماله كله من نكب او سبل او احق ان او ما في عني اذ

اذ في المويان بالهزم
 عني العزم ولا يثنى
 الا ان يعلم انه فزطى
 اذ في المويان بالهزم

ليعرف العزم لم يثنى
 بالهزم وكل ينة
 ميمر زوروا

ولما جئنا على الامير السلطان بعد فقه السلطان للناس وبتشهر
 بما خلد من بيع او ابتاع منه بخر لا فهو هو وادخله في بيعه وادخله في بيعه
 وبين الحق بين السفيه والمجلس **وما في القاي بيعه** ولو
يقول الدين في حقه قال القاضي ابو عبد الله الغضائري في فقه
 وشيعة بيع العبد للمعتق ونولنا ان بيع القاي بما يبيع جميع الرار
 وان كان الثمن احدى من الدين بما خلد في بيعه كذا في القاي وما
 يلتحق به من الرقبة ما لا يترعوا الضورة التي تترتب وهو ما
 زاد على الدين وفي المقتع من قول الحقير عبد الحق انه لا يبيع الا
 بفقر الدين خلافا لما اذا كل ما يبيعه غلاما او جارية فانه يبيع جميع
 ما له من الرقبة وفي هذا نظير ان يبيع الجسر من بيع الكل الا ان كان
 يبيع الجسر يبيع الكل لا يخلو فانه لا يملكه ويبيع جميع الخلد لا يفر
 الذي فيه هو الذي يخر من خلد الوثائق المجمعة في ترجمة يبيع
 السلطان ما خلد في حقه من جارية فانه قال في اثناء تبديل ذكر في هذا
 واما جلال صاحب احتكام بيع الدار المحروقة الران قال وان كان بفقر القاي
 بنية من تمام الرار في كذا وقت وبعبارة ان الدين المذكور للقاي فلان
 بنية من تمام الرار المبيعة عليه واستغنى له عما يملكه فلان الا
 ان يفرق الى ومثله بعبارة في المتبعية بعبارة عوم الا لتفاد الى
 بقوت ما ترفع الضورة الضورة كما قال الغضائري والقول
 الاخر هو البيع بفقر ما يبيع بالدين ففيه فرق منصوص عليه في كتب
 عن ردة فيه ان يبيع ابو الحسن الصفي حقه بغيره في السجل
 وفي الرار الشيء عن احتكام بخر في ترجمه غير عيب وجبته مانعه
 وان

بما في القاي ببيع
 جميع الرار وان كان
 الرار اكثر من الدين

وان اشك له من اهل الناصر وشك له ملطه ان اورد بيع امه من جميع ولا
 بفقر الدين ان يرد ووقع في بطل التقي من ان تبين ترجمه حوى
 تفصيل بيع مفرد الدين من ربح المور من ان يوجد من يتي وبعضه وقال
 القاي في باب الرهن عن قول المحتكم ما خلد ان يبيع الرهن
 جميعه او يبيع منه بفقر ما يبيع بالدين ان يبيع ذلك كله بما والى يبيع
 ان يبيع فيه لا ياتي كان يبيع بعضه من عيب بقصه الباي فانه
 يبيع بعضه والايام جميعه او يبيع كساة القصة من المرونة
 ومن خلد وعليه من وثق ما ارا بيع بفقر الدين مفردا مع الخسر
 ومن مضمون ما ان يبيع ردها في البيع من جميع حله ان يبيع
 ان يبيع ما يبيع من ردها في البيع من جميع حله ان يبيع
 ابيع بغيره يبيع من ردها في البيع من جميع حله ان يبيع
 المرونة بان يبيع الراخي افام الاحكام من يفسح له مانعه في الامضاء
 ان يبيع مع الشيء الماسون حصة منه الى الاصل وينفسحه او بما من من
 يفسحه فبالا يفرق عنه ان الامام ان يبيع نفسه لا ياتي الغالب او يفرق
 عليه ردها في حله ما يبيع ما مجلس او يبيع بالسجل ان
 يبيع له بغيره او يفرق عليه وهو من في العتبية ولا يتر مضر العمل
 ان يفرق وفي القضية والتلصص ولا يخرى ما فاض او حوى مما رايها
 يبيع في يخطه منه ان القاضي يبيع نفسه له وما به العلم من تقرير القاي
 من يخطه البيع في هذا الذي رايه في الوثائق المجمعة والنظام
 والمفرد المحمود ووثائق بن سلمون والغضائري ووثائق وان يتر
 الى مضمون ما ان يبيع المملوك بغيره لفضاء الدين وكان البيع يجعل

للقاي ان يفرق من يفسح
 ما يبيع ما المجلس او
 الميت

فان قال فيصنع ولا من من في كان له عليه لم يفعل منه وان قال لم افعله خلق ايضا
 خموسا وفر قال الخ ابو علي سبب الحسن بن حال جواب عن غير السلام
 من اخ قال بعز وها فترا فيلزم ر الدين الاشهاد عليه باليمين انه اهل
 الرابع له وما حجة له في قوله خذ الوثيقة او لا فطعنا ولا شيء له باليمين
 وقاله بن شاذان في تنبيه بن حزن وهو ظاهر ثم قال وما ذى بن
 عن السلام هو الذي عليه العمل عند اهل ماسر يا له اخذ الحسين بن اة
 بالدين في ربيع اخر يركب به لاحتمال الذي يصفه اصل الذي الزب اهل
 يفتوح من له الحق في الرابع ان انى المدين في اصل الذي حلقه وربما
 يجه من يشترى الدين بان له في مة المدين بن يثوي الى عمر
 الدين مة اخرى وان اخر له به واحد عا لانه يفعل منه وعمل ماسر
 بن سعد الله هو الذي يقطع من الامور ان تكلم من اصلها وهو عا
 ما جعل في قطع الكلام والتجسس واصل المراه بالتجسس وهو ما جى به العمل
 بماسر من كتب الامم بالحق الوثيقة او لم يضاغ باخذ الخ من صحة
 من الاجمالة المذكور وهذا الاختلاف بنى عن عبد السلام وهو الذي به عمل
 اهل ماسر ونقل ناه ما نصه قال بن الحسن وما سبب المرجح الى الخ
 ان افاع عليه واسطخى المصلحة بالوثيقة لانه يقول سقطت من يمين عليه
 بن هذا المطالبه وبالبحر بن عبد السلام قال بن شاذان ان يكون اشهر له
 انه ان جاء بن الحق وهو بهاء لا مع يمينه انه يمينه ان اذ عا لانه سمى
 منه وجر من اكله ما يمين عليه ما يمينه من هذا النقل عا ايمان النظم
 ومن نقل العمل المذكور بن مغيث واليهشتاك والبن في صور النكاح وانبع
 الكلام في المسئلة الى حيلة الاجتهاد عن قوله المرفوض باخذ
 المدين

المدين الوثيقة فيلزم عليه من اراجه وعمل يصيحه المصنوع بعقوبات
 الخ وفي وراج المدين **الفصل في بيان ان وثيقة المصالح**
 قال في التوضيح في محبت النفقة من علمت ان عزه المرونة انه يعرض
 نفقة الزوجة ويوفى الخ من من ودا يجرى في الطائى المتكلم وهو
 المشهور المهور به ونحوه لستون في اسبيل بن حبيب وحكمه
 ابن اللبابة انه ما يفيض منها من ماعين ابو عمه ان وهو الفياسر ان لو
 حقه الطائى وانكرها بن الخ ماء اليها سبيل ونحوه في كتاب المتكلم
 ونساء الافضية من تحت يمينه وما اشار اليه من مذهب المرونة
 وهو قول مالك في كتابها الثاني وان كان الزوج ودايج وهو بن خال الزوج
 يفتنهما في ذلك ولها ان تقيم البيعة عا من عهد من عا به ان الزوج
 عليه بن ريفض عليه يفتنهما وتلك المرام عليه بن مرفض
 الفاضل عا رضه الله فيه دليل عا انه لا يقيم بيعة وتكلم على الطائى
 بما اقر به على انه وفلا خلع قول سحنون في من الاحل وقال في مة
 لا يفيض منها منه وخجته ان الردية من تكون بن مود عا ودية
 عزه ايضا او رضا او عارية وقال ايضا في بن سبيل الطائى يفيض من
 مة فيه م واه بن شاذان في واه قضاء بن مود وهو الاضحية وعيهم
في جعل الفضا وهو الزب الخ حليل الخ قال الفلستاني في شرح
 الرسالة من توفى من زوجته حامل وعليه بن راوص وشك ماله فقال
 الباقى شاذان حيث تها ماله حامل انه ما يقيم مية الله وما
 يود من مة حتى تضع بن مازن ما نكره له عليه فقال من اهل ماسر
 بان محبة والصحة تجب له ولا يدخله الخلق الذي في الوصا بالان الصلة

تعرض بوقعة الزوجات
 ويوفى الخ من مود دابة
 رضى الغارم

من ترك امراته حاملا
 وعليه دية هذا يفضا
 دية عا ماله النكاح
 بنو بن حتى تضع الزو

في تاجي الوصايا بعد ان التركة من قبل في حال الوفا قبل وضع الحمل يجب
رجوع الورثة على الموصي لضم بشئ ما قبضوه ولعلمهم بجزءه ونزاع
الدين متفق وتجهيله مخافة ان يشك المال فيسقط من صاحبه من غير
نفع الورثة فبعد في ائتمار المسائل الذين يودون وما يوضح لوضع الحمل
والتركة يوضح فسمما لوضع انما فافيهما والدعايا مختلف
فيضا ذال برع من في تاجيكم بزايم وقوله لاهية له نظي بل هو الاطفي
وبه العمل عننا ودليله من وجع الاول ان الذين ما يجوز فضاولة
الاجتمع فاض وحكم متوفيا في شوق موت الميرز وعده ورثته وما
يتفرع عنه ورثته الابوصح الحمل بالاجمع متوفيا عليه وفضا الذين
متوفيا على الحمل والتوفيق على المتوفيا على ام متوفيا على لا
الامم القضاة ان حكم الحاكم بالذين متوفيا على الاعزاز داخل
الورثة والحمل متفق وما يتفرع من الاعزاز في حقه الاوصي عليه او
مفرغ وخلافهما مستحيل قبل وضعه ام فيه القضاة ونقل الخطاب
عن قول المشرك اخره لادين لجمال ان ابن رشيد في بيان عن ابن
ان الذين يوضح ايضا قال الخطاب واهي في بر رشيد وقال اما من الغلة
الزكاة لا يجوز خلافها وما هي له قال برع من في تاجيكم بزايم في كمان قد
الو عليه ما يخلط لادين برع من رشيد ما لا يجي خلافا ما يطفي من
على القضاة وقال في تاجي في كتاب القسمة من شجرة على المرونة بحل
ذكره الخاقي في الوصية والارث ما نعه وكذا لا اختلاف ان كان على
الميت ميرز وحاشا زوجته حاملا لا اكش انه ما يتطفي به الوضع حلالا
لنقل برع من ووجهه بعض شيوخنا بالاجماع على انه لا يجي على المحكوم
عليه

تخليطه

او الرضا

عليه الا بحر الاعزاز والحمل غير متفق كونه وارثا ما دام حيا وخلفا كان
عزله كان الحمل يتجهل فضا الذي قبل وضعه من وما لاحد امين
اما الاعزاز لثايبه عن شئ حقه جزوا على الحمل على غير من دون
اعزاز له وخلافهما باطل قال بعض شيوخنا والعمل عام فانه بزايم
وتقدم له في كتابه العز ان العمل في في الذين يقولون ان ميرز في الحاشية
الحامل تطليق ثلثا بدم القهليل ما نظي مع هذا الاتفاق في كلامه
الفلشاني في الذين ونسب التركة وفي المعامل قبل نوازل الجماع ان اصح
ابن خراشي بارخاء الذين الى وضع الحمل وان ابن رشيد في تجهيله ومن
ابن عاتق وابن الفطاني قبل وهو الصحيح ان مقتضى **الحاجس والمواصلا**
ومما يكون برع من في حقه ، يعسفه وضابطا **المسألة** ،
اطلاق من انتهى الى الوفاة وان ، **يكره كسره الى في الحجى سجن**
قال في مقتضى القهليلية وانما اخذ اليتم ما سفل من ذلك الحاجس
وكان مع ذلك لا ضابطا للماله وجب الطلاق من الوفاة وان كان ما لا
في دية مستفها في احواله وكان مجال تنوير وضعه نظي في المال
ما يجب الطلاق ويجب الحجى عليه ان يتر مولو عليه ويمنز القضاة عليه
الفضاء به واصل كذا الخلاف ومسطه من كور في الوثائق المجموعة
في حجة وثيقة باطل وكيل القاضي وفي آخر ما نعه وقال عني بن
القاسم ان القسمة لا يخلو من الوفاة الا اجماع حسن الحال في الذين
والرشيد في المال وليس عليه العمل به ونقل صاحب القهليل من كتابه من من
اقواله مع من الرشيد في قوله تعالى فان استتم منكم رشيد فادعوا
اليتم امولهم الواو قال وقال برع من القاسم ان **المرضى القسمة** عدله

الحاجس والمواصلا

عاصلا حاشا ما نصه نحيي المولى بالعدول تبع فيه ابن رشد وطائفة
 انه ما يكتفي اثنان وهو الذي جى به العمل كمن الموثق ان التفسير
 والتفسير لا يكتفي فيه طائفة وعليه يرجع صاحب في تحفته وقال في
 المتطبعة وما يكتفي فيه ذلك ما لا يكتفي فيه في المحفوظ وما لا
 العمل في شيء من التبعة لان طائفة جى العمل في طائفة الوثيقة
 على الاستكثار من الشهود في عقر من التفسير والتصحيح وانه
 ما يكتفي في ذلك بالعدول كان وتقل عن اصح الحاجة ان جليل مع
 البشور **وجاز ان يكتفي الامة** ولما في **البلوغ** ثم **يجوز**
من يومين في ماله ما في **الاية** من **العمل** وحكمه فيما به يفتي
لمن من جنى **مضى** ان ليس له وفي ماله ما كان في **العدول**
منه **لزم** **فان** **من** **مغتبط** **بقران** **في** **كيفية** **نحيي** **الامة** **على** **ايه**
 في حارة بلوغه قال **الحرم** **من** **جنى** **الاية** **على** **ايه** **جى** **ار** **بلوغه** **جاني**
 ويلزمه **و** **يكتفي** **من** **يومين** **من** **احاله** **في** **ماله** **شيء** **وما** **يلزم** **به** **ما** **يكتفي**
بجنى **التجني** **بقر** **وان** **كان** **في** **قوله** **منه** **لزم** **في** **ماله** **وبه** **مضى** **العدول** **عن**
شيوخنا **راسه** **وابن** **بر** **والجانب** **وعنه** **في** **بعض** **التيه** **عمل** **ان**
واق **بمضى** **الاياء** **ومع** **مضى** **في** **البلوغ** **انما** **التجني** **من** **الاياء**
عن **البلوغ** **بكتفي** **والمراد** **ما** **راد** **على** **العام** **والعام** **في** **جنى** **ولا** **يلزم** **الولي**
تصحيحه **ايه** **له** **ون** **رجع** **الى** **الفاضي** **وهو** **كذلك** **ولما** **قال** **من** **مغتبط** **ان**
ما **فر** **منها** **قال** **الحرم** **من** **جنى** **وان** **يكتفي** **ان** **ان** **ان** **السج** **يلزم** **في** **يلزم** **به**
تصحيحه **ولما** **رجع** **الى** **الفاضي** **ويظهر** **في** **ذلك** **ان** **ثبت** **عن** **ما**
يوجب **ان** **يكتفي** **عليه** **به** **بعلمه** **وتصحيحه** **ماله** **جعل** **واين** **من** **هو** **قوله**

في مختصر المتطبعة وانه اراد الامة تصحيحه ايها العالم عز حارة بلوغه
 جاز ان قال في **العدول** **الى** **عام** **وقال** **في** **ناب** **شوا** **المسجد** **الى** **عاجز**
حق **يكتفي** **شرك** **وان** **تبا** **عن** **شوا** **العدول** **حق** **يكتفي** **مبعضه**
عن **الفاضي** **ويجوز** **اليه** **شيء** **يفرج** **اليه** **ناظر** **الاياء** **او** **عنه** **في** **المرونة**
ومن **اراد** **ان** **يكتفي** **على** **اولا** **ان** **في** **للا** **عام** **يكتفي** **عليه** **ويشترط** **ذلك** **في** **الجامع**
والاستواء **ويشترط** **ذلك** **في** **العام** **او** **اقتاع** **منه** **بقر** **لا** **يبيحه**
منه **وبه** **والفصل** **الزيتوني** **في** **ايه** **ار** **بقر** **طوله** **المرة** **من** **التجني**
عليه **فلا** **يلزم** **منه** **واي** **ار** **بالقر** **في** **مضى** **في** **قوله** **ما** **المراد** **من** **الاياء**
بقر **السج** **فيل** **يكتفي** **على** **الاجازة** **فلما** **الزيتوني** **ما** **القر** **في** **بالقر** **لا** **يبيحه** **ما**
من **عاجله** **ولا** **يلزم** **بقر** **الطول** **ليجوز** **وقت** **التعامل** **وضمن** **منه** **التجني**
في **الاياء** **بالتجني** **على** **من** **زوجت** **عز** **ان** **مضى** **مصلحة**
في **الاياء** **وقال** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء**
ان **من** **بقر** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء**
مضمون **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء**
ما **نصه** **وسئل** **الحرم** **في** **رجه** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء**
يكتفي **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء**
ما **وجده** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء**
لان **التجني** **انما** **يكون** **بقر** **البض** **بقر** **به** **الروضة** **اعوام** **على** **ما** **قال** **بعض** **لان**
دخلها **مكتبة** **شراها** **بقر** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء** **في** **الاياء**
جنى **عليه** **واما** **قبل** **دخلها** **بالتجني** **مضى** **عليه** **ولا** **مكتبة** **لرشد** **ها** **بقر**
بقر **في** **التجني** **عليه** **كالول** **يجوز** **يكتفي** **ايه** **عليه** **بقر** **بلوغه** **لا** **فيله**

بأنه قد حلتا جان وبه العمل عننا قال اخرج مني واما ذلك في الحق عننا
وفي الكيفين قال القاضي ابو الوليد الباجي امانة الرب ولا يجوز لها فعل ما لها
حتى يتم لها مع زوجها سبعة اعوام قاله من القاصم في بعض اسعته وعليه
مضوا العمل عن الشيوخ ونحوه في الطهر والتوضيح منقولا عن من رشح
في القبطان ومثله من كبر في المزمعات مع زيادة قول من ان زمني انه اخرج
الشيوخ عن الزوج بسبعة اعوام ونقله في الكيفين والتوضيح وفيهما
وقال من رشح في كتاب الحالة بغير نقله قول من القاصم ان كتاب الرب يحسب
في وسبعة اعوام بغير النماء مانعه قال من رشح وعليه العمل عننا قال
ابن ابي زهير ونسأ ما لم يجد في الرب عليه السبعة قبل مضي ذلك وما
ذكره به كان في من رشح واجر الطار وبه العمل ونذكره من مروق في
جوابه له نقله المازني في مسائل النجى من مروق المكنونة وقولنا في
البيت الاول النجى ان هو يحسب النجى قال في القاصم من النجى مثلثة المنع
والنجى بالضم والنسب اى وفولنا والنجى اى النجى القبيحة ونسب النجى
ابو ما حى ونقري في العبدى الكلام على دخول النجى في اجم
ه ومن الاصل عليه ارفاء بنحوه النجى الى ان يظلم
فالنجى من عمل الله فله ان يظلم ايا من وادى من ماله ارايت النجى المولود
عليه من وصي من قبل الله ونحوه في اى ابلغ كل نجى من بلوغه العلم
من ومائة الوصى دون اختلافه حتى ينجى من ومائة اية الا اختلاف فقال
ليلا يخرج من نجى ان الوصى الربا لا خلاف وليس له ان يظلم الله فله ان يظلم
الوصى انما نجى له بسبب الرب فليمة يكون اقوى من الاباء في انما في
النجى ان قال الرب نقول هو النجى الا ان العمل في يمينه الوفاة عليه حق

يخرج

يخرج منقولا ومنه عنى شى قال بنى بن سفلير خلا وسالت عنى لى
ايضا ابا عيسى بن الفطمان فقال لي لا بد من طرفة من النجى والافقوا ما
عليه بخلاف الرب لان اية الوصى كان بالاشهاد بشار افرو بلان في الحكم
به ويذكر بنى العمل ونقله المصباح وفيه وقال من رشح في المزمعات
مانعه وفولنا ابعاله بغير الوصى او المخرج كلنا من مروق وان
على رشح ما لم يخلق من ثغاف النجى ان الرب لزمه هو المستكبر في
المزكبة المجردة وبغيره ان حاله مع الوصى حاله مع الرب وانما في ج
من ومائة النجى او رشح او جعل حاله في الاختلاف المتفرق ونقله
في الكيفين وان سلمون والقاضي المختار والماء بارفقه خوله في ثغاف
النجى من رشح النجى بطلت راسه في الرتبة بارفقه قاله النجوى في ا
وان من وصيه محله باقى النجى في خصى ابعاله
ويحكم النجى باطلا فله من نجى والعمدة واقدم
نقل صاحب المصباح في صرر نوارك السيد جوابا لايه الضياء سيق
مصباح وفيه مانعه الرب ان يظلم به القبيحة من الشيوخ وفيه من عمل
القضاء في النجوى بولى وليه قبله في شى ايا ان حتم النجى باقى عليه
حتى يخلق منه وفي المفضل المجد من مائة ايوه او وصيه ولم يول
عليه بغير ثلاثة اقدال جواز ابعاله وردها وتبصيلها في مقتضى
احواله بنى العمل منقولا في هذا وان حكمه حتى من يمين ومائة ونقل
المطابق عن النجى ان الرب بنى العمل ان تصبى الصبيحة بغير موى الوصى
كتص به قبل موته الا ان ينجى في فيه وجه الصواب وفي كتاب من سلمون
الرب بنى به القبيحة وعليه الشيوخ ان ابعاله كلنا حتى حكمنا حتى

احكامه وعملك الفضل فبالذات لانه لا يخرج من رتبته وان لم يزل وادب
ابن سليمان ويخرج من رتبته وسحق من مقامه وان يقول وصيه فان انفق
عليه ماله وقرض ما يقضي، لا يلزم من حساب ما انفق من ماله وما كسبه
فان جاء الشك في صحة الحساب، وان كان الشك في صحة الحساب، قال في ذلك
قال الحارث بن محمد الوصفي من وصا الامة الادب في الولي من فريده الامام
وما يقبل منه ان قال فان انفق عليه ماله وقرض ما يقضي له وما يلزم من الحساب
بما انفق عليه من صوفي وتصوره فيما يشبه ان يقضي في مثله احتسب
له بطلان ويسقط ما زاد على نفقة مثله انما انما حاشه له وادب مضى
الحكم عن رتبته ونقل من رتبته الكلام عرا مضمون الحكم به من رتبته في الظاهر
عن الشك في رتبته وقال في ذلك من الاستحسان وتصوره الوصفي فيما يشبه
من الانفاق في المحجورة راجع رتبته المخرجة قال في ذلك من رتبته
تصوره ماله ويقتل قول الوصفي فيما انفق على الشك في رتبته قوله
اصح في رواية ويصرف في وجوب الاحتياط في الاحتياط عليه ان كانا
في رتبته ماله قال في رتبته من رتبته يصرق مع يمينه لانه ماله وادب
القاسم واشتبه قال عياض وقرض مما لا يختلف فيه لان ما يشبه يكون
وقر ما يكون واختلاف الراء ان يحسب اقل ما يخرج ويسقط الزاير بل لا
عمى ان لا يمين عليه ولا يحسب على من اذ من يمكن ان يكون اقل منه وهو
في الخطا بغير الشامل ونقل الشارح بن ابي بكر، استخلص
قول عياض وبقائه ان رتبته الراء بغير القاب عا لفة طوي قال في
المصباح وكذا تنزل الكسرة يعني التي تحت الفاء بفتحها بتقليل الياء
الماضي بقاءه ويصح في الصحيح كله عا لى ابن ابي ابي

بلان

ان بيع بلا محاباة كس، مساومة محاباة انما استقصى الشك قال
ابن مخش رتبة الله وبيع الوصفي كله في الحارث بن محمد باع في الاحتياط
بان باع مساومة من غير محاباة جاز انما استقصى الشك وهو قول
ماله قال في الحارث بن محمد عليه العزل من مضمون البيعة وما ذكر من
جواز البيع في البيع مساومة ذكره غير واحد من غير تنصيص على ان
العزل من غير ما قال من مضمون في وثايقه المجموعة ما نصه ان باع الرمي
في الاحتياط مساومة بلا محاباة واصاب في ذلك البيع واستقصى
الشك استقصى عن المحاباة والكسرة بان المحاباة انما يطرد بها
استقصى ان الشك في رتبته مساومة استقصى عن المحاباة
وفي احكام بر سفل قال بر له في رتبته وسيل بن القاسم عن بيع الرزق على
بر وحين مفاد انما او مساومة فيقال كله لا حاجة انما ان بيع له
سدا اقل بن سفل من المسئلة من قول ماله بل ونسبها اليه
لذا ان اولي به الغرض في الرزق النقيض ان الرزق ابا الحسن سفل عن ماله
ايتاح باعه من بيع له البيع في رتبته يثبت قبله بان البيع
جاء لوجوه من رتبته الى ان قال ومضمون التسوق في البيع والاشارة
والنزاع عليه في مزار الزمالة حتى يبلغ منه اذ من المشرع باختصار
وقال سفل ان البيع من ماله قوله ومضمون التسوق في ماله
مع قوله فيما بيع عا يشبه بان باع مساومة واصاب وجه البيع واستقصى
الشك جاز في ونقل في نوازله اليسوع من المعيار عن رتبته الحارث بن محمد
وفي نوازله الرتبة عن الحارث بن محمد ما يوافق قول ماله خلافه في البيع
لكونه محاباة في البيع والبيع في البيع التسوق بطا، انه ما يلزم منه

ومانع والحق المحسوس، ولو عفا في الشكوك
 الحاجة او غير ما عفا به، على ان يبيع جميع ماله
 فان عفا في نفسه، عفا في غيره، لان الحق
 وكان حله الا في مع ومانع، على ان يبيع جميع ماله
 فقال بن مغيث قال ان يبيع الحق عفا في نفسه كان حله
 او غير ما عفا في نفسه يبيع ويكفي عفا في نفسه وكان الحله المبيع مع ومانع
 فانه مضمون له عفا في الحق وكذا عفا في نفسه المبيع، لانه هو المتولى
 لهما وكذا عفا في نفسه، وعليه مضمون الحق عفا في نفسه، فاسم من يبيع
 ويبيع بن ابي ومانع، وان المضمون، وان العطار، وما تضمنه هذا انه من
 العفا من كونه حله في عفا في المنيطة قال ويبيع الحق عفا في نفسه
 وابكارضاته جازي ومعه ان يبيع الحق حتى يثبت خلافه، ثم قال
 مانع يبيع الحق في البيع اسم الحق المبيع عليه بل قال ان يبيع
 ان يبيع جميع الماله التي حله في عفا في نفسه، وعفا في نفسه
 ما عفا في الحق بن مغيث، وان ان يبيع ان يبيع لان الناطق له في بيع
 امور، قال بن القاسم في الواحدة، وعفا في الثاني المجموعة والمير
 وغيرهما وفي الترضيع بن مغيث في الوجوه التي يبيع ما جلتها عفا
 المحسوس ماضى المزمع ان يبيع عفا في نفسه والسعيه
 الرب في حق، الرب وغيره، لا أحد من الوجوه او غير ما ومعه في
 ربح وله كحق، من المصلح وهو محمول على الصلاح وانما يحتاج الى
 ثمة الوجوه المزمع حله، وقال الحق في في المفضل المحمود وان
 على يبيع الحق انه يبيع عفا في نفسه والحله للابن مضمون البيع عفا في الابن
 وكذا

وكذا الكفا، قال بن الماحضون الا ان يبيع ان يبيع لنفسه محاسبا
 في نفسه ومن يبيع من ان يبيع المحسوس او من ماله ان يبيع لنفسه او
 عن المالك امين، ما يبيع من الا ان يبيع نفسه عفا
 وان لنفسه الوصي بعد، على ان يبيع الميراث
 فقال بن مغيث في احتكامه وفي مسايل بن مغيث قال بن القاسم الوصي
 كالا ان يبيع الحق عفا في ان يبيع ان يبيع من ان يبيع او ان يبيع من
 ماله يبيع في نفسه، عفا في المالك الا ان يبيع الحق وان يبيع الوصي
 من يبيع او ان يبيع من ماله لنفسه يبيع مضمون الا ان يبيع
 السراديبه وان يبيع من اخفى حل في السراديب حتى يثبت غير
 وقال الفيلسوف في المشتالي في وثايفه وان عفا في نفسه، وله الحق
 عن نفسه جازي له كالمبيع ولا يجوز عفا في ماله ان يبيع الوصي
 يبيعه ماله لنفسه بخلاف الابن وبه مضمون الحق، وقال بن مغيث وما
 يجوز عفا في ماله الوصي ان يبيع لنفسه شيئا من ارض يبيعه
 الا ان يبيع في نفسه يبيعه في ماله يجوز حينئذ ان يبيع له وبه مضمون
 الحق، وتري في موضع، اخذ منع معاوضة الوصي لنفسه بخلاف الابن
 وقال ان يبيع مضمون البتة عن مضمون المزمع، وقال بن مغيث عن
 قول المروية ولا يبيع الوصي لنفسه من ثمة الميراث ما عفا في نفسه
 التي يبيع وهو حله وعليه حل فوله في ثمة الاورد والارض لا احيى
 الوصي ان يبيع في نفسه من ماله يبيعه وهو حله فوله وبه
 الحل وان يبيع في المحسوس، طالع الميراث من وحيه ما يبيع
 عفا في ماله مضمون، من الميراث ان يبيع في المحسوس

قال الامام ابو عبد الله سين في الدان رحمه الله عن قول المتردية وصي
 مانعه انظر انما انصح في المحذور به من وصيه وطال نصي به ما في من الحاج
 وابن عطاء وابن رشيد ان ما لحقه من دينه ما في من وصيه ما في من
 البز في نوازله ريشا القول الجل وقال في موضع اخر طاهر المرونة
 انه مفي راء وليه وسكت ما في من وصيه ما في من وصيه ما في من
 الجمل عننا بنو سريه في المواق ووفيت ايضا في صرا نكته السي زلي
 ما قوله مانعه وبوخة منه يخفي من كلامه في مسألة وفيت واجبي
 فيها شئنا الامام ودين ان المحذور ان كان يبيع ويشي وما حدة
 ويحيط به من حاجه وسكتة فيحمل ما في من الوكيل بعه وكذا وقع
 الحكم بزيادة بنو سريه وفيت في الخطاء الخلاق الرب في بيع المحذور شرا
 غيره وليه وسكتة في بيعه في المواق وانظر كلامه
 ان ثبت عن قول المتر اول اليسوع ولزومه تكليف ما في من وجب وفولنا
 افي بنسايه في كفي الضمن الجي در ما عتبل لبعك ما وتا نيته باعتبار
 المحن كوفد عنما في الديون والمضيق عبور الذي **والكامل**
السعيه كان صملا في جعله في الجواز او ما في في طيبة
 بالرد في ر. عملهم باي وجه الاحكام وسجل القاضي بزيادة ما تفتش
 حينه قول القاضي اعمى في دون الولاية وجهه الناس قال في
فصل في بيع الناس قال في محبت ما جعل السعيه في ماله من قبل
 النجبي عليه لزمه جعله في كذا قول ماله واكتفى اياه به وبه الحكم
 عننا وقال في القاسم ما جعله النجبي وجرى سواء لا يفي به في وقال
 العيشة في ابعاله قبل الجي حاية في كذا في المشهور المعبول به في
 المحيا

وفي المعيار من جواب ثامن المكتوب اختار من القاسم اذ ابا السعيه
 الرب لا راية عليه ان يبيعه من و. وخالقه راء ماله وقالوا بجماله
 جانية ما في يبيعه عليه ويضرا من الجمل في حتم او غيره في باب المولى
 عليه عن محبت المتطية في كفي المحيل القول في ذلك في قول من القاسم
 ليس الجمل قال بنو سريه مانعه في وثائق من الخطا ان الجمل كان عنهم بقول
 ماله واهما في جواز ابعاله في ان يولد عليه الوان الامم المتص بالله امي
 المومنين رضي الله عنه عن ضرر من خلافة محمد بن الحنفية وندوا في الجماعة
 في طيبة ان يجل الناس على قول عطية في وابن القاسم في بيعه قبل السعيه
 الزبي في بوله عليه وان يفضاه في وقت القيا في في خلافة بنو قول ماله
 ومن تابعه من اياه في ومثله في وفي المعيار وفيه في قول من جواب
 للقاضي في سالم البنا في قال فيم الراجح فيه عن جزا في المشايخ الصايخ
 والنجي والمازي رضي الله عنهم ان ابعاله يبيعه المفضل السعيه عن ماله
 ضيه ونمو قول من القاسم ومطير واستحسن قول المذهب الحاج المتص بالله
 امين المومنين رحمه الله وحمل الناس عليه وسجل القاضي محمد بن السلم بزيادة
 قال ابو عبد الله بن الفطان كان الجمل عنهم في ما يقع وزاد وبنوا
 الكويت كان يفتي ابو عبد الله بن الفطان وابن زريه في وفيه ايضا في جواب
 سريه عن الله الجبر وفي قال المشهور من اذوال بن القاسم ومن تبعه
 ان الولاية لا يبيعه ثبوته في اعلم الرشيد لسفر طهارة اعلم السعيه
 وانما في اعمال الحكم دون الولاية ولحق جيمه والعلم به في في الاشياخ المحققون
 من المتفكرين والمتأخرين في الفقه وبين وغيره في وبه الحكم عننا اليوم
 يعاسر في ومن جواب له في ان القول ما عتبار الرشيد في الولاية

هو الصحيح وهو الذي رجح صحف الاشباح متفرق موشح ومتاخ وشم وبه
 الفضاء عن اليبوع يعاس واداء وبه اتي في الاختار بمصلحة عظيمة
 في الخوف لنقل المعيار ايضا في نوازله التي سبب ابي ابيهم من هذا وجه
 الله قال العمل ان عننا من خمسين سنة ونحوها انما هو عما قول من القاسم
 من اعتبار الحالة دون الدعاية وبه اتي من هذا الخوف واداء العمل العفاني
 وبه يحكم الحكم وبه يقي المعقون ومن كان اتي بقول من القاسم
 من هذا ابي زهير وعنه ثم جى العمل بقول مالك وجد ابيه الي
 الزمن الذي ذكرناه في العمل بقول من القاسم الى علم جى وانه باختصار
 تقديم قول سيبويه ابي ابيهم من هذا من خمسين سنة ان كان
 من ابيه تاريخ ابناء العمل بقول من القاسم في بلر مخصوص بحلماصة
 التي فيه وكنه ادعى ما قبله والا فليس سبق ان العمل بقوله كان بن لجة
 زمن من السليم واني العطار في القرن الرابع وان كان من ابيه الرجوع اليه
 بعد انقطاعه وهو الخاف كما قبله لا تقطع قول من له جسم انقل
 عنه القاسم المجازي في نوازله كان العمل بالانكسار عما قول من القاسم
 وهو اليبوع عما قول الامام في هذا اشكال بان ابراهيم جملته ولها داني في
 القرن الثامن والعبروي في الخوف وان هذا الازمنه في العمل
 بقول من القاسم كلهم بعد الاول وهو اسفخص ومانه توفي بعد
 ابراهيم في سنة ثمان مائة من هذا العبروي من عمل جاسر بقول
 ابن القاسم في يستمر الى الابد بل جى ح المجازي في نوازله وهو من اهل
 القرن الحادي عشر بان العمل بالحكمة الجاسية في وقت والاعصار
 التي يتي منه باعتبار الدعاية وجود ادعوا وهو قول مالك رحمه الله

حتى

حتى قال المجازي فيما وجب من قضاة جارية عما قول من القاسم
 مما قول من عننا انما الخوف في الاصل الا في الجفاني وما في
 بالحكمة والله اعلم منته فاس او منته مكناسة الزينة التي كان
 فاضيلها ثم قال المجازي بحر كمال استيعاب من هذا وشمه ان
 العمل في هذا النازلة برور بحسب ما جاءه حكم الوصف في سائر سلاتون
 من الطرية زمانا ثم ينتقل العمل الى مقابل ايه وانظر ما وال
 اليه الامم بعنه لم يعاس ولخاصة علم العفاني سبب يحضر الشاوب
 في كواحه الصبغة انه عام الرضى الى العمل بقول من القاسم وينقطع
 عن زمان العبروي في الزمان الذي هو القرن الثالث عشر فانه كتب
 عما قول من جاسم في تحفته في خاص الرشد من هذا وبه في السعيه
 ربه كله وفيه لدموي عن من القاسم ما نصه في هذا القول وهو
 المشهور وعليه نقل العمل يعاس من او حادنا في المعيار عن ابيهم
 ابو عبد الله العبروي في ما نصه المشهور من افعال من القاسم ومن ربه
 من زمان مناه من جوابه الاول ولعلم في ما في نوازله المجازي
 فتأمل في نوازله والله الموفق في ان ربه ما باع السعيه بجران في
في مصطلح له القدر في جمع المقام في المشهور في عافيه
المجوز قال في منته المنيطية وانما باع المجوز شيئا من عفا
 بخير ان وحميه بالبيع موقوف على اجازته او ربه فان كان له النظم
 في بيعه والسر في عفه وبيع الثمن في ربه او انجفه في مصالحه فان
 له ان يبيع بعده فان كان من له سوء النظم في بيعه في شيء من المتاع
 ان وجد الثمن بيد المصفيه وشكره بينة في تعارفه ان الثمن المرجوع

اذ كان مما يليق به بحينه بلواخره وعرف ان شعري اليسته انه انفعه في
 مصالحه فانه يرجع به في ماله في المشغور به العمل وفي ميسوره عن
 ابن اسحاق انه لما رجع عليه وان انفعه في مصالحه وممن نهى ان
 العمل بالقول بالرجوع الى ابيهم غير اليه العبره حيث قال في
 عناطه مع الجفيه الحاميه ابو الفاسم التازي في مسئلة من
 الجزايع المال يرجع عليه حمل يرجع على المحرم والمزناهي به فيهما
 له على ما مضى به العمل في الخضر ونهى من فروع غوامضه - ونهى
 على ما كان العمل لفضله ما صاع المولى عليه بغير امر الوصي وما علمه
 بسعيه ويحيى فان الفوازم فيك وشعري يسهل على ان التمس
 يعرفه من ان فضله الوجين المشغور به مع الى المحتاج ولا في الضمان
 في الشاخر الا محض وانما يلقى من المال شيئا على ان المحتاج عليه
 في ماله قليل وما كفى الا ان يثبت المحتاج انه لا دخل ما فضله منه في ماله
 نفسه وما لم يكن له غنى عنه فان انفق له يرجع عليه في ماله
تذييل في شرح بن ناجي عن المردية ما في الفوازم العمل
 المذکور وانه وقع في كتاب العمل من المردية مسئلة يتم بها
 عليه قال فيها الامام ان يبيع كلابيه وراشيه عليه من التمس الا ان يكون
 فاما يبيع فكتب عليه بن ناجي خطاهي فوله ان انما يرجع من لا رجوع
 له وان صور به ماله وبه الجيب وهو محمول على عدم التصديق حتى يثبت
 في كلامه في الوضعية بل في القوة القول بالرجوع انه قال عن قولنا
 ولا شيء للمحتاج قبل الصبي من الثمن بل ان يثبت انه صور به
 ماله فيما لا غنى له عنه لتصح مطلقا وابن الحاجشون وغيرهم

[illegible]

بيعه وجاز ما لم يكن غيب في الثمن يتخلف في الناس بمثله وان كان يكتفى
 بقيه من الوجوه المذكورة في الحاجة والقبضه وما اشبهها وهو
 قول سفيان الثوري في ما يوجب العمل وقال غيبه عن خلاف ما نقل
 عليه افا ولهم في مثله في الطر من المشاور ونقل كلاهما التوضيح
 بسبب ما في السعي الثالث من الجوار وعنا صاحب التوضيح الا انه
 نسب كتاب الموازن ما رايته معي والمشاورة في نصيحتي من الطر روي
 التنزيه ويحوز الوصي في حايك الاتباع مسافة لان بيعه للم
 حاجه فان البيع ابو الحسن فانه قوله لان بيعه انما صحه على
 النظم وهو المشهور الذي جازي عليه العمل عن القضاء في ما وجدنا
 به وذاك من ناي عن قول المرونة وما يبيع عفا اليتم الا ان يكون
 بيعه وجه لخاص انما هو قوله في النظم حتى يشك خلافا ومثله
 لعبد الحق وحله من الطر في النظم وفيه جازي العمل من الطر ان كان
 محررا ما لم يعمل في النظم وان كان غيبه حوله او امي انة بحكمه هينتم
 ثلاثة افعال مائة اجمعا مع ذلك الرابع جاء في الاقوال الاربعة محمول
 على النظم في البيع وغيره وعكسه والبيع في البيع بالثاني وغيره
 بالاول والبيع في من العزل العاري وفي العاري والمائة في كلامه في
 كتاب الوصايا وعرف في كتاب الشبهة حكاية هذه الاقوال الاربعة
 مع الشبهة كما ما به العمل في بيع الغول بالبيع في بيع الوصي وغيره
 يحتاج في بيعه لزر السبي وبين الالب فلا يحتاج لزره وعليه خرج في
 الشبهة حيث قال ويبيع من وصي للمحور الاتمقصر من المحصور ونقل
 شارح ميارة الخلافة الذي في المسئلة وقال في ذلك خلافاه قال البيهقي

وفي بيع الغول المحمول به رايك العمل في زمانه عن بيعه شياطين
 ابره في وقتا بعد عليه قضاء بغيره ومثله في الرر النسي فاما ما يتعلق
 بالبيت الاول وبعده الثاني واحدا قولنا لا يرد قوله ما يبيع قوله انما يبيع
 به الى قوله في غيبه في المصطفية وان احدا الموصي انه في بيع اليتم ماله
 بغير اطلاقه يصر في الايمية واللاحق اليقيم واحدة منه وله رد اليتم
 في الوصي قال في الطر وفيه الغطاء وسواء كان فيه الوصي المال
 يمينه او غيب يمينه وروي بن زب عن الفاسم وانما او يصر عن ماله
 انه ان فاعا الوصي بغير اطلاقه بيمين كشيء واحد ما الوصي انه
 في بيع ماله حلف الوصي بيمينه بلطفه ونحوه في المفضل المحمود
 الطر في ترجمه انكاح الابنة النسي وعنا قبل الجسر والتمية في
 مجالس المتكلمين وممن فيه في العمل المذكور في البيع ابو الحسن في جواب
 له مفقود في مسائل الحج من الرر النسي **في بيع الوصي**
التفسير فلا يبيع بغير اطلاقه **الا انه ما في الفاضل**
فيه والاربعه فصل في حايك المعيار واما السعي الثالث ان الفاضل
 اسما عيل قال في مفرغ الفاضل في البيع لا يبيع العفا لانه كوفيل
 مخصوص عفا بيمينه بخلاف وصي الاب قال الوصي يبيع وامتنعه
 الفاضل ابو الفاسم بغيره في جازي العمل في نقل من الجاه عن اصبح بغيره
 في وقال بن ناي اخر ما فرضا عنه في ما او ما مفرغ الفاضل بنقلنا في
 ارجاء المستور يقتضي حكمه حكم الوصي فيما ذكر في من حله في النظم
 في البيع وفي وثائق الباي عن اسماء عيل الفاضل لا يبيع الا بان الفاضل
 في خلافة الوصي وعليه العمل ومن الذي يبي عليه البيع في تفرقه

والنحوي انه لزوم رغبة المراء بما زاد على ثلثها ويطلق جميعه في
رواية من القاسم عن حاله وروايتي وجه ان يثبت الثلث ويحل الزايد
عليه بمنزلة الوصية والعلل في قول مالك وشيوخه ان ثلثه له والقول الذي
جاء به العمل هو المشهور وعليه من صاحب الحق وهو من كتب المسروقة
في كتابه آخر كتابه في ثلثها وان جاز في حق ما صنعت من الميراث الثلث
فلن وج رد الجميع واجازته ثم قال وقال لبعض في بيان الزوج في
عالم ثلثها انه يجوز منه الثلث قال بن قاضي وماذا كان له رد الجميع
هو المشهور فقولنا في حق عازا مثله عبارة من الحلج قال
في النوضي طاعني قلت الزايد لو كثر في وهو قول بن قاضي وقال
بن القاسم في المسروقة انه ازيد بالدينار وهو نفي الجميع
الصلح والعتق والعتق والعتق والعتق
والعتق والعتق والعتق والعتق
في حق البيع يفتي قال في الفصل المحدود مانعه في بيع والبيع
بما يجله ويجمع ويبيع القاسم منه كالبيع في قول بن القاسم وفي القل
في بيعه موقوف موقوفه وبه اخذ بن حبيب واجاز اصبح حرامه ان وقع
سماه عنده من دية وقال بن قنوع في وثايقه المجموعة والصلح عند
ابن القاسم بيع من البيوع عليه ما يجعلها ويمنع ما يجر منها ويبيعه
ما يفسرها وجعله اصبح من الموقوف واجاز كيف ما دفع وليس العمل
في قوله في بيعه منه ان العمل في قول بن القاسم وهذا الخلاف الذي هو
بين ابن القاسم واصبح انما هو في الصلح على الانتكاح خاصة وقال بن حبيب
وهو يفتي الصلح على نوعين في الاقرار والانتكاح ما ما الصلح على الاقرار

فيحتمل

عالم الصلح والعتق والعتق
لن والنسبة والعتق والعتق
والضرر والمساقيات
والمخارسة

فيحتمل فيه ما يجر ويحل يا تغلق على من باه المعوضة او في ما
واما الصلح على الانتكاح فهو كذا في المشهور المطلق من افعال العلماء
وهو عن اصبح من باه الميراث في بيعه وان وقع حراما فانه لا يكون
حراما عليه حق الميراث في بيعه في حق الميراث من باه الميراث في بيعه
يجوز في النية والحق في البيع والصلح على قوله **وهو حرام في الانتكاح**
مثل ان يكون من الميراث قال بن قاضي قال اقرير بخرجه اليه في
كتابته على الصلح فقال من دخل لا يفتي في كس من يدينه الا من امر بخرجه
او من دى او اصل بين الناس وقالوا الصلح في ما من يفتي به وبنه اليه وانفق
المسلمون على اجازته على الاقرار وتناسل عوايه جوازها الانتكاح
انما يملك والشافعي قال بن ابي ليلى انه اوقع الصلح على الانتكاح انما
يفع على صفة لا يجوز مذهب الصلح واجازته له مال الجميع له عليه وبه مضى
العلم ونقل بن قاضي في الميراث قوله وانفق المسلمون اليه وحسن حكمون
الاتفاق على جواز الصلح واستدل له بقوله في الصلح عليه في الصلح جازي
بن المظفر الاصل ما حل حراما او حراما حللا **واضح مطلقا انه العزم**
في الاقرار موقوف مسند الميراث في البيع في البيع في البيع في البيع
ومعنى الخلاف ان موجبه البسامة التي في خروجها عن الميراث
او عا دوى الميراث عليه او على طاعني الحكم فالبيع للمعيار ان شاء
جوابه اليه العباس بن زكريا مانعه من البسامة الصلح ان ما يكون
على الاقرار والى ما يكون على الانتكاح والى ما يكون على الامير معاد الوفا
يكون على الصلح وانفقوا على ان الصلح الاقرار من وض الميراث والبسامة
ونه القاضى عياض على ان ما وقع منه على الاقرار والانتكاح معاد الوفا على الصلح

حكم حكم الصالح الوافع على الاثر ارضى ضله الصبي وبع ضله البصاة واختلفوا
 في الصالح الوافع على الانتشار فدل على ضله البصاة فيجب بفسخه ما والى
 عليه الجهل وهو المحذور في المذهب المالكي بفسخه ان وقع فيه وجه من
 وجوه البصاة اما على دعوى المراجعة ولما على انتشار المنكح او على طلاق
 الحكم واعتبر من الغامض الاثر فيه وما لا يخفى الوجوه الثلاثة
 واعتبر اصح وجها واحدا وهو اتفاق المصنفين على دعوى البصاة
 في الفقرة الا مثله التي تضمنت فيه غير الخلاف بين الاثر الثلاثة
 حماة كعليه التوضيح حيث قال بلواء عن رجل حرام وكملها
 من بيع ما عصى في الباطن بالطعام وانكر الذرائع فصالحها طعنا مؤبدا
 اكثر من طعنا او احق بانه بالذرائع وصالحها عام فان موجلة
 او ذرائع اكثر من عامه فيكثر من انتشار الاتفاق على بفسخه وفسخه
 لمصلحة من لا من المصلحة في ياتر وان اعم عليه عصى من ناهي بانكر
 فصالحه بباطن موجلة فبطل مفتوح على دعوى المراجعة للصبي بالتبني
 وجانب دعوى الاثر لانه انما اقر عن اليقين فيمنع عن ماله
 وابر الغامض لان من شرطه عنهما ان يجوز عام عواظها معا
 واجازة اصح ما لم يتفق عواظها على بفسخه وكذا لو اعم عليه
 عصى او احدى من في ضيق المدة على عليه بل لا عن خمسة من سائر
 فصالحها راسم موجلة فهو جانب دعوى المراجعة لجواز بيع طهر
 الفرض قبل فسخه لا على دعوى المراجعة عليه لمنع البيع في التمسك
 بشرا ايضا يبيح اصح وينتبه ماله وامن الغامض ولو اعم عليه
 ما يترفع ما نكر بصالحها تحسيرا الى اجل وعما تاتى في جرحها فهو
 جانب

جانب دعوى كل من لان المراجعة بقوله خطي واخرى فاما بفسخ
 والمراجعة عليه يقول اجتزأت من غير وجه عليه ولما في الحكم انه سلب
 من جهة بالسلب التام والمنتجة سقوط اليقين المنطوق بتفويض يكون
 المراجعة عليه او حله فيسقط جميع المال وهو المنوع عن ماله
 لا يشترط اعم الجواز في طاهر الحكم واجازة من الغامض واصح ان لا يشرط
 في بيعه اختصاره **وما ليس على من المصلحة في البيع في تركه**
في بيعه او فسخه من المصلحة في المراجعة عن ماله ما استحقه وورثه
الا ان المصلحة في المراجعة في بيعه المراجعة وبيع منه فساد
وعن البصاة كانه من غير ما يترفع ما يترفع من ماله فبال بفسخه وما يجوز
 ان تصالحه في الزوجة عما في تركه في بيعه وبصاة بفسخه الا ان تاتى
 من ماله الزكوة او البصاة من ماله فاقلا وان اخرج من ماله
 بفسخه في بيعه وبيع من ماله لا يجوز وان صالحه بفسخه او بفسخه
 من غير التمسك به وان اخرج من ماله لانه يدخل الماطلة في
 التمسك ومع احد فمما عصى من ماله ما يترفع اليه من الغامض وبه القضا
 وقال اشكك ان اخرج من ماله من نصيبها من غير بيع التمسك بل لا جاني
 ماله بفسخه اجوز ورق او بفسخه وما تضمنه قول النعم عن الفقه هو
 المشهور من كونه عذرا في المرونة والثواني المجموعة والمقطوعة
 وخمس ثمانية اشبار في الحج بقوله وعزاري زوجة من غير مودق
 وبفسخه بفسخه من التمسك فلو موروثها منه باق الخ ومودق التمسك
 لزم له النكح فهو قوله وبه القضا ان مودق مودق قوله وبه الجهل
 وما نقل عن اشكك نقل المصنف عن النعم انه قال فيه لمواصق

• **والأصل الثاني أن يسمي** • **المراد من هذا العمل** •
 • **فأما أصله** • **فما لا يرجع** • **عن الطائفة من شأنه** •
 قول الناطق وأصله العمل الخ اليميز منه طين من كتاب العمل من
 المروية قال مالك ومن ضمن الرجل مال عليه فليس للزعم عليه الحق إذا كان
 الخيم حاضرا أمال إن يأخذ من الكيل شيئا إلا ما يحق عنه الخيم وكان
 مالك يقول ينبغي أن يضمنه ما في مال الخيم من ربح الرضا وأخذه من
 القاسم ورواه بزوي قال بزوي الخيم أخذه من القاسم هو الذي به
 القسوى وصح بزوي ما به الرواية المضمومة وقال بزوي
 كان مالك رحمه الله في أول زمانه يقول إذا أكل الرجل كان له المال بالخيار
 أن يشاء أخذ الخيل وإن شاء أخذ الخيم من ربح عن ذلك وقال ليس له
 طلب الخيل إلا في عدم الخيم أو في غيبته وبه مضمون العمل عن الشيوع
 فاسم بزوي وعيس له بزوي وعيسى بزوي وبه الحق عن مالك ورواه
 في الفقيه المتفاني الرواية عن مالك وقال إن بالشافية أخذه من
 القاسم وعليه العلم وفولنا في العلم من إشارة إلى هذا العمل
 بالرواية الشافية فإن فيها مضمون وانقطع وأما القضاة بعرض الروا
 الرواية الروا المذمومة عن عيسى في العمل بها قال بزوي في التبعة
 في شيء حكمه ما نصه إنما عمل القضاة قول مالك الأول المرجوع
 عنه لأنه لا يضمن الاكراه لأن الخيم إنما توجه عليه الخيم بما هو
 عليه من الدين لا يضمن الاكراه إلا في ما به يحضه لأن ما يورد به
 الدين إلا الرضا أو الضامن ولو كان الضامن سابقا للاحق عن المضمون
 عنه أو موقعا لكان المضمون له من الضامن في ما هو عليه فله

محي

من العمل بقول مالك الأول كما تضمن من ارتجاعه ما يورد من قبل
 المضمون له ما يترتب له ارتجاعه لوارثه القول الآخر • وقال مالك في
 التسمية عن قول الخيم ولا يطالبه أن يحق الخيم عوسا عكس ما للخارج
 فإنه قال إن الزعم عمل وبه القضاء وخبر قول مالك المرجوع إليه • إلا أن
 من التسمية عمل بل هو مضمون والخارج عمل بل هو الرضا فينتج الحققة
 قال والزم أخذه من الاكراه من العمل الاكراه والموقوفين أن عمل
 بل في الزعم لمصطفى وما جردا من موزن المقياس فاسم وعيسى الخيم
 عمل الرضا ليس في هذه المصطفة وعيسى إنما كان عمل تزوي ومضى •
 وعاد في ما جرد به عمل تلخيص نطق الخيم بوزن سبيل عجر
 الرضا في الباقي قوله في نطق ما جرد به عمل فاسم وصاحب الحق مع
 الاحتضان غم به المدعى بالخيار وصاحب أو من له فوضعا • أيضا
 عليه منه مكانة وتقل في الشرح في العمل بزيادة عن سبيل التي في البا
 سبيل رحمه الله وإن يضمنه ما به عنه مالك • انتهى له العمل بغير وجه
 عمله إلا أنه أحسن من الطائفة وفيه العمل الخيم وأحب ما لم
 يرد في السبيل • يفرق في موضع من الكيل عن العمل المشتمل
 إليه بمنزلة الأمانة من تفيد العمل الأول بالرواية المرجوع إليه وهو
 أن الكيل لا يطالب إلا في غيبة المضمون أو في عجزه عما يورد حضوره
 وملا به وبه لربته على العمل الآخر بالرواية المرجوع عنها • أرفع
 الشيء من القيل أنه ما يطالبه حال حضور المدين ولا يطالبه إذا
 غاب • قال في التوضيح في شيء قول بزوي الخيم وفي لا يطالبه يحض
 الضامن ولا أهل حاضر ملق لا يراعى إغناء أو فليس ما نصه وفي قول الخ

فقال في مختصر المتطية وانما ادعى الزوج نفسه في الحيل في
 الا ان يامه الحيل في الادب معه هو اليه في موضع تاخر الاحتكام
 فكذا من كتب من القاسم وفي الحق وقال محمد بن جبر الحليم في بركة له وانما
 يحل الرجل وروى حسين بن عاصم عن ابن القاسم انه ان اشق ط على الطالق
 انه متى لقيت في يوم من ايامه في اثناء الفية في موضع يقرر عليه وهذا
 القول الذي في وفي القول المشهور قال في التوضيح الثالث يعني
 من في دعواه حله المردودة وهو المشهور ان الزوج لو سلم نفسه
 للطالب واشهر انه مع نفسه اليه وقال له اسفك عن الحيل بوجوب
 ان لا ياله ما تسفك قال في المردودة ولو كان بموضع تفويه الاحتكام
 الا ان يسلم الحيل بنفسه او وكيله من الموانع يقول الحيل للزوج
 ان يكتبه يسلم نفسه ويكون الزوج كوكيل له وقال محمد بن جبر الحليم في
 الحيل بتسليم الزوج نفسه المازر واختاره في اشيا في
 الق في طه **ومن في زوجته التي حلق** **احق في توفيق**
 وجه في كسر المسئلة فمنا منه الزوج وضاع الزوج من لزوم احضار
 زوجته كمن له عليه حق يطالب به قال في الحيل **احق** في الزوج
 رحمه الله عن مسئلة احضار الزوج زوجته ان ادعا عليه في
 نصه الزوج مضى به الجرا ان يحل في احضارها او يجز ويلا عن لان
 الغاية ان الزوجة انما تكون في بيت زوجها وانما يجز عليه موضعها
 وانه لا من المصالح التي احثت به بلطفه ونقل قبل من اجوابه لا
 سعيه بل وفيه مانع وامام مسئلة الزوجة يتوجه الحق عليه
 بل في الزوج زوجها باحضارها وانما كان الحق كذا لان الزوج مستثنا

احضار الزوج زوجته
 اذا ادعى عليه في

مسئله

مسئله ومن له من لدا والشيء انما يطالب في مظانه وهو علة وجو
 دها واحضارها لانه الزوج يصونها ويحيي عليها فان لم يطل فمنا
 حيل طلبة باحضارها فان باذر وطلفها الرجوع الطلقة عنه وان احل على
 الاعتصام من الاحتضار مع بقاء الزوجية وظهور الحق عنها في
 من له ما اعلم عليه المير كما نقل في الوكيل في اشار بقوله كما
 تقدم لما فرمته صورا الجواب عن الوكيل يعني عن احضار موكله ونحو
 قولنا انما يحل الوكيل عن احضار موكله ما اعلم عليه المير بالله انما يقرر
 عليه وما جعل موضعه هو وجه **وفي** تفريق **وفي** انما من اي
 كتاب نقلته مانع سئل الغيبة سين مصباح عن الرجل يكون في
 زوجته حق لغيبه كل يلزم منه احضارها كمن طلق بالحق المذكور في
واجب ان عمل الفضاة وقتها الشيوخ بوخر الرجل
 باحضار زوجته لمجلس الاحتكام ان ادعا عليه في **وفي** تفريق
 بما ينسب المسئلة المتكلم في مسئلة الوكيل مع موكله في حال في الحيل
 وسئل سئل محمد بن زوق في يلزم الوكيل ان يحضر موكله ام لا وفي
 ابن سفلها انه ما يلزمه ذلك وجه في عمل الجاسين في الزامه احضار
 كل مستوفى في ذلك **واجب** قال من قال لا يلزم الوكيل احضار
 موكله صواب والقول بالزواج ذلك مطلقا لا يحفل به اكان المراد احضار
 ليتعلم او يخاصم وان كان المراد احضاره لغيبه الكمال ان تجز على الوكيل
 بالوكيل لا يلزم منه ذلك وكذا الميراث اتوجه عليه والحق مستثني
 من فعله لا ربح الخلاق في لزوم الموكل ما اقر به موكله يعني ليوافق
 في الاتهام وصواب العباد فيحضر يلزم الموكل ان يحضر لا الزام الوكيل

كل يلزم الوكيل
 احضار موكله

الشركة واختص كل واحد من الطرفين ما يحب وما صنع وكذا غير الصانع قال
ابن مغيث رحمه الله يعرف ذلك وثيقة شركة الزماليين والزماليين وبينما انهما
يتعلمان فان مجتمعين ما نصه قال احمر بن محمد ولا يجوز للمسلم ان يذلل الا ان
يسجما في مكان واحد فان اضرعا كان لكل واحد منهما اجرة على

ويعني برأيي واصبح خليل وعليه السلام

ان حرمه المور

والأرض والسموات والجمع، الزرع أن يقال انقمصه زرعه،

وَيُؤْتِيهِمُ الْغَنَاءَ فِي الْحَيَاةِ وَالْآخِرَةِ ۚ وَهُوَ غَفُورٌ ذُو فَضْلٍ

فإن لم يكن في الحزم مانع من الموجة فلا يلزم له أية واحدة مما ذكر في

أما الزراعة من زرع بعمق الدرة أرضه في وجهه وفي ريعته بلحا كان أواني

الحاكم على ان يبرأ من الدماء التي فيها يصادفكم احيى تلم وقال الربيعي عظمه

الذي كان من اجله انما هو في الحقيقة

[illegible]

لها أفالك الغار عتم لنفسها وعلفها ذاه الأرض والفرج ورجلها

ان كانت من طعام الزرع وان عطي في مملكتها عن النفس ثم وضعت

وأن عطية بن يحيى عمادهم تضمن المشاوره العله وقول زلمية

خطا من الاستخفاف به ونقله من سلمون وصاحب المعيار والاسماء

المزارعة ونقل في الدر المنثور في ما تقدم وزاد يعني مانعه قلت

و ما من حبيب يبع كتابا الا حكم له به فوفد عيسى بن ابي ابي له قال يرحم الله

تخليق باليه ما زرعنا الا نقيضه قالوا وان زرعنا ان البر من طعنا

66

ما

كان القول قولهما مع يمينهما قال وسألت **عمر** لما أصبح فقال قبله

٥ وفي الروايات يتعين ان يفي التجهيز بالمال الموزن في **ومستند** والاعمال

مسألة ٦٠ في بيان ما إذا كان من الواجب على المولى أن يبيع ما كان له من أموال الميراث

هو اختصار الألفاظ في بيان المعاني

فقال يا المتدبر الخمار عندي بين النضك والما جارة

فكلمة ومع الاختلاف في لزوم هذا العمل فيقولون في نقلها للنسخة

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَهْدِي الْمَلَائِكَةَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ
إِذَا الْفُلُ بِالسَّيْلِ وَهِيَ كَالْحَبْلِ ذَوِي الْعُرَى

بالمشروع على العاوة وهو فابن زائدة عن المصنف وهو يدعي أن الدنيا

بفطنته وعلامه وشره من انقول في الفهم ان يتجسم سم وقل

الخطباء مع نهج صريحة مواكبة لموقف الحضرة في القول بالثلاثة

المذكورة جماعة منهم المتصلين وابن سلعون وابن عاتق والحي

والعشاق بالاعاط مختلف: وعلم: كذا العلم بالافعال المذكور وسد

ان الحارعة الاثني عشر (الباقي) ومع ومن فيه على العمل المذكور الشيخ ابو الحسن

الصغير في جوابه انه نقل في الرر الشبي و حاجب المعيار و قولنا مما

انني قد انازل غي واخل منكم من نظام في الحقل ونعم فالعيسى

ابن حبان رآه السطحي في القسنة من كراه الرض بجاني ح حرة بلباس

بالماء من مكان والشيء الثاني من الماء الصالح في الرعيه وتكون في يوم

[illegible]

والله اعلم بالصواب

انزع عن واحد من خالرو عسر الله من حبي وفاسم من حبه وفي المداوخل
 معي والنفل كنب الاحكام ومقابل ما جرى به العقل في قوله الذي يربى وامي
 معيت خلاهما عن الفاسم ونقله من فتوح عن الامام ماله ونه وم
 في ماله رجة الله التي كنه في امر اربعة حق يقوم بها الارض وعمل العامل
 فيكون الكرا مثل قبضة العقل بان كان اكثر من حق يحتر ما وقال
 عيسى بن دينار وبغوله في العقل انه اسلم من كرا الارض كما يخرج
 منها فلا بأس بالتفاضل بينهما والتي كنه جاني في قوله هو وفولنا
 بما في حوائج ما من منع اكن اهما به والتحصين بزيادة في من عبارة
 حيث قال وفي لهما
 به التوضيح عند عما يقوله اكل الكزب ان يسلم من
 ربح بان كلامه يشمل ما يخرج منها وما لا يخرج من الطعام كالسكر
 والعسل وغيره مما لا يخرج منه ان ما لا يخرج منها لا يدخل له في الكرامة
 بل لا يخرجها بهما ربح **وهو المعلوم في كنه العقل في كنه العقل**
في حقه قال سير بن موسى الكاظم في حقه الكفونة وسيل
 الامام جعفر بن محمد عن النبي كنه في العقل انه اياتي مختلفة الاجزاء كل غرض
 ان تقاسم في المسافات في منع الاجزاء المختلفة في مقدار واحد
قرا **في القياس في المسافات في منع الاجزاء المختلفة في**
 عقودا حرج وفي العقل عننا وله منصوص في النوازل وفي قلا
 ان رشح مسألة المسافات القياس على مركز في المرونة وبينها
 ولا يجوز ان يربح الرجل ما يلزم مسافات احدهما في النصف
 والآخر على الشك في صفة واحدة وهو في ان يثمر احد الحايطين

٢٠ في الآخر من راحة ما ذكره متفق عليه وطائفة ما ما متفق او متعلق
 وشوكل في المسافات من العقل في ربح ما في دفعات وحيات في العقل ربح
 العامل الى مسافات مثله فانه من حبيب وغابر القاسم في كنه القاهر
 التي انه يكون اجماعا قال بانه خفي في **قوله** **في كنه العقل** **في كنه العقل**
 نصف المتفق وما يأسر ان يكونا في الحايطين عاين ولا حروان كان
 احدهما افضل من الآخر مع الراجح لسوء مزاج الثالث دعا كرا
 التلخيص في كنه خير الحبر والرد في خير صفى النبي في الله عليه وسلم
 على ما في الشك **في رخصا في كنه القياس في كنه العقل**
التاسعة **في رخصا في كنه القياس في كنه العقل**
في كنه العقل **في كنه القياس في كنه العقل**
 في كنه العقل جواب الفقيه ابو عبد الله بن شهاب النخعي عن
 مسألة القياس في كنه من ياتي في من الزرع يقوم الجواز وان علم
 المسافر ما يجوز لا ينتفع عزرا في اياحه المحذور ما تم فالسير
 فاسم الي زيا وفعت كنه للمسئلة بالقي وان فريما وحامدا في كني
 شيخنا ابو محمد الشيباني رحمه الله يحكي عن الرماح انه استأثر القياس
 شمس زاب عن داخل في الشك كنه مثل التوب والطعام وغو ان في
 المسئلة فويل بالجواز والمنع ولا يفتي بالجواز في رخصا في مسألة
 الشك كنه في شمس طير الاحتزال اربعة ذلك اقول اربعة حكاها
 ان رشح رابعها فوله القياس في القول بتعليق الادارة على ولزومها
 بالعدل جواز التفاضل بخل حال في ايام ذلك شيخنا المرحوم رشح في
 وعمله استثنى العمل به عنهم فيما قلنا العقوى بالقي وان منعت

مسئلة القياس

العامل على الطمع كان احسن في المصاريف لانه عن الزرع يشترط
 على المصاحبة والمخالفة والتاسر ان لا يصر في الارض معه وما يرس وان
 يكون العمل كله عليه فلان هذا العمل الجاري في بلدنا وعليه كان
 مشايخنا الذين مضوا وضوا ان من يجب عيسى من يزار وما من يجب
 عيسى من يزار بل يزار وان كان من يزار ماله لا يجوز لانه من يزار
 ومن اخذ يقول ماله المصاحبة والزرع والعمل كله بينهما او يقيم
 الارض اجرا المصاحبة الا ان من يجب عيسى عليه تختص به تختص بلاننا
 به واشتق اليه من عادي كاشق اليه الكل والحق فيه كاشق اليه في امار
 قبل ما نقرم وميل الدغلي على عما على الخماس من الحرمة فلان
 الخماس انما يشترط عليه حرمة النصف او كانت الحاجة بل لا تستقر
 واشتق كما عاذا لبا على الخماس نصف الحرمة وقال اليه ناسيب في
 شح الحاجة بل على ما نصه الحق الجارية الا ان في الخماس الذي عليه
 العمل ان عليه نصف المصاحبة والزرع والنقطة والتصفية وعلى صاحب
 النصف وكان كالوراس من جنس مثل واجع نوكران وحال منه **فان لرب**
البقي والارض مع ما شق كة يزرع فيها من زرعها والزرع كله
لرب الارض وبالزرعة المشرقة يزرع قال في الوثائق المجموعة
 ما نصه قال يجب من الفاسم فيمنع مع الى رجل يزرع في ارضه
 عما ان الزرع كله لرب الارض ويكون عليه مثيلة الحب لصاحبه ولا يجب
 له ما يحمون وقال الزرع كله لرب البذر ويحطو الزرع على ارضه وكرا
 بقره وارضه وبالاول الغضاه وبعمارة من يزار وفيه محتج الميطبة
 فريضة من ثمن اللبنة الا ان يزرع ان الغضاه بالادون وفول ليد
 الفاسم

الفاسم الجي في مفضل المحصنة ومن مع زريعة لصاحب الارض
 تولى العمل والحاجة لصاحب الارض وعليه مثل الزريعة وفيل الزرع لصا
 حب الزريعة وهو قول مالك في رواية من الفاسم غانم وقال يحمون
 وبالاول الغضاه وبالزرعة تحقيق الزرع قال في الفاسم من يزرع
 ماله في زرع وكسبته الشيء المزرع وقال الفلتاني في شرح
 الرسالة الزريعة بتحقيق الزرع قال في الفاسم من يزرع
 ومن يزرع ما يزرع له وقال الشيخ ابو الحسن عا ذولها وما يكون من
 الامة وبه والزرع ما نصه من الزرع صوابه الزرع لان الواحد زريعة
 خفيفة الزرع والتفتت من بحر الحامة **ولان محقق المسافة ولو**
في العمل العامل **مستلزم** **رو** قال في مختصر الميطبة وهو يجمع
 المسافة من محقق لان مثل العمل وجره كالجارية وبه العمل وفيل انما
 تليق بالشئ ومع في العمل عا لارض والمجمل ونحوه في ابن سلوم
 وزاد في القول المجهول به انه المشهور ونكر في المسائل المخطوطة
 العقود التي تليق بالحق من هذا المسافة وكما ذكره شيخنا عليه
 الزفاق في شح المصنف المختص ان الاصل في العقود الزرع والراح
 استثنى ونكر في المستثنى التي ارضت عليه شارح الامعان
 المجهور حان في المفضولة الثانية التي ارض لكل منهما مسخرة قبل العمل
 ويلزم به حتى يقع ونكر به فويله واخر في نعم قال والي في فيه عا
 المعروف في العقود بين الزرع وبين المسافة ان التي ارض لم يكن
 موجبا ان تسمى بالاجارة على شئ او على سنة والمسافة كالمادة
 موقفة لشئ الحاجة **ومما ادى بالاجارة كل شئ او كل سنة**

في المشاهدة والمحافظة من غير الفاس فيه ورواية عن مالك بن النضر
لازم وفيه ما يفتح اقل ما سميا والاصل ان لزوم المسافات بالحقن محلل
في الحقن بقوله نعم واحسن من الامة مختصا عليه وهو مصحح به في المرونة
فان كل الصلاح في الثمار فلا يجوز على الاستعمال بحفظها
المسافات بها يعني فاسد ما في اقل في الوثائق الى
المجموعة ولا يجوز المسافات في قول من الفاس في الثمرة التي في جوار
صلاحها ولا في الزرع الذي مريعه وقال سحنون في المسافات في الثمرة
التي في جوار صلاحها انما جازية في مكتب عليه من عا في قوله وقال
سحنون في الزرع الحار ليس عليه العمل من رشيد الحب والماء في سحنون
مسافات عا وجه الاجارة بانظر في نحو هذا قول النضر في ولا يجوز في
المسافات في الثمار انما جازية واما سحنون وجعلها امانة صحيحة
والفائدة في المسافات في الثمرة التي في الزرع التي اجازية والمسافة
التي منعت يلحق من قوله في مختصا في الطبيعة ولا يجوز ايضا في
المسافات فيما لها من الثمر فان قلنا كان يجب ان يفتح في ذلك ويجوز
اجارة نصيب الثمرة لجوار صلاحها حينما جاز مريعه جازية الاجارة
فلنا انما اسما في نصيب الثمرة بقول الطبيب لانه اجازية بها في ما
يجع فيه مما جازية لان ذلك سنة المسافات في موصوف في الثمار في اسفاط
الجوار في ذلك لا يجوز والماعلم **ولا تقسيف الزرع انما جازية**
مور الزرع يعني مستحصل قال من مختصا مانصه قال اخر من مختص
ولا يجوز مسافات الزرع حتى يثبت ويستقل عا وجه الارض فان
استحصل في المسافات عا من ذلك من الفاس وبه مضى العمل عن الشيخ في
واعل

هـ ومثل ذلك وثاني المجموع والمقصود بالبال متفاربة الا
 انفسا لم يتبع ضا ليلان (الجلجى) يقول بن القاسم وكذا في المسئلة (البحر)
 ابو الوليد بن رستم (المفرمات) وبسبب القول فيه كما انه وذكر ان الاختلاف
 مبني على ان ما غارسه الغارس قبل موصلته بكونه اكثر من الارض الواجل
 يحصل بصبغ غيره ما يقع منه لنفسه او تدويرا ملحق الارض قبل ان
 استأجرها ان يقع سره في غيها ويغوص عليه بصبغ غيره فيفسد
 على كلامه جانه موضع معين **والذي من ان اصبغ منه**
كل له بطل الاصل وان يجر بغيره وان اصبغ باخرى من ماء
اما اذا ما كان من المصفر جرح في ناحية ففسد معارضه في
بها شجرة نسج ما كان عليه في ذلك حال من مغيته وانما الطعم
 جل الغرس بالزيت يلحم بجماله وعزله ان علق اكثر وان بطل الغرس
 في بطل بلاءه للحامل من الارض وكذا في بلاءه وعزله ان الطعم
 اليسير متفاد وكان عبق في الارض وان كان الزيت اطح الى ناحية
 بعينه ففسد الطعم مع الارض التي تمويها ما تعاملوا بطلت
 المغارسة في ساجي ذلك كمن في ثوب بن القاسم والزيت مضربه الجواند
 انفسه واصبح انما اطباء الغرس الا اليسير منه كان الزيت يصبغ بينهما
 وبقيت الارض التي يعلو الغرس في صاحبها ولا بن القاسم مثله ومن قال
 لا شيء للحامل لان الغرس ولا من الارض به قال محمود بن وهب بن قنبر
 في وثايفه المجموعه مضمون الكلام ما عرجى العمل في ذلك ونصه
 قال احمد بن سجين وانما الطعم جل الغرس كان ما لم يلحم منه تبعا وتقسيم
 الارض والغرس بينهما ما تعاملوا عليه بان ونعت المغارسة صحيحة

وغارس

وغارس المغارس من ماء الغرس الا اليسير منه في ورش شجرة وابن القاسم
 واصبح انما يثبت من الغرس بينهما وبقيت الارض التي يعلو الغرس
 بينهما لصاحبها وروى عن ابن القاسم وهو قول محمود بن وهب بن قنبر
 انما يعلو من الغرس بينهما وبقيت الارض التي يعلو الغرس من قبلها
 الا اليسير ما من الارض وما من الغرس وانما علق الزيت من الغرس فان
 للحامل نصيبه من الزيت علق من الارض ويكون اليسير تبعا للظن وقال
 حمزة بن احمد انما كان الطعم يصبغ امنت في الارض بلاءه للغارس
 وفي جمع الارض الى ربه ان كان الى ناحية بعينه وان يصبغ ففسد الطعم
 والارض التي تمويها ما تعاملوا عليه وبطلت المغارسة
 في ساجي الارض وتبع الى ربه وانما علقه بتمامه تفوية وانما
 للزيت قبله ونحوه في المصير لا يفسد في وجع **فقطع ما كان في الارض**
من الماء والشم والشم وجع فقطع ما كان في الارض من الماء والشم
 الاثر والمخزن حيث كان الحتم الشهي منع الجار من ان يجر الضمير
 على جاره وحيث كان المجرى ان لا يقطع ولا يملأ من الرواح المستنة
 المونة للانس ان يجر الرواح والملاحية والاحول المنع من ذلك
 حوش كاضر وماضار واختلاف في محض اللطيف فيقول كما يحسن
 واحول كبر في المنع وبه قال بن حبيب وقيل الضمير ان تضيضه ما شفع
 والضمان تضيض به لا تتنفع به وقيل الضمير ان يجر الجار من الارض
 والضمان تضيض على واحد من الارض وقيل في ذلك نقل محض قول السليبي
 وصاحب الجهار في غيها في معنى **ج** ليوهم من منصرف عن
 مسئلة صعود المودن على المغارسة مقتضى قول الحرث النضبي عن ابيهم

فـ
 نواز الارض

كل ما حرم من الضم والضمير فليزم ان اضرب الجار مجازي مضاف عند حرام كان
 للمضمر منع في ما هو نكر المحرم من الضم في المحرم وحده
 الضم كشيء يستقيم عند النول المحرم فيها منضما مخافا الجاهل والامر ان
 والاضمار وتثنية ما في الباء غير ان اضماره لا يجر جاره بل يحرمه احتلاله
 والاقاطعة به وقال جرعا في الضم ربحا في نكر نفعلا عن المشاوران
 المصروف ليس من الضم ان يجر فمحرم الجار حانصه ولا يخلط ان
 يجر في عار او حانصة بياضا او يفتح في جاري من حاضا وما يقطع
 او يفتح راجحة لان الراجحة المكتفة في في الجياض وتصل الى الاحكام
 ونوف الاكسكان ونمو معتر فوله عليه السلام من اخل من ثمن الشجرة
 فليدخل محضنا يوزن بين اية الشجر قبل اية ثوبه يمنع منها قال
 وبه الجمل ونقله من جرحون وحاجبه المحبار ونحوه بان سلكون وفولنا
 ان اضماره جازا ابل فونضا في الوصف العاين قول الجمنور لشهدنا
 بالمتون المنصوب **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 الاوه قال جرنا في بيت الحاي مطلقا وقيل بضمها مطلقا وقيل ان
 كانت نافية بالاول والاما الثاني فنقل جميعا بفتح شين خاتما ما
 يلحقه وجهي العادة في اية الضم وقال جرنا في قول من احرك الرجل
 ما جاز كوة الضياء فقام جاز عليه فانه يمنع من ذلك ان استقر في
 اهل البيت ان يمدح في راحله وروى عن عيسى بن الخطابي رضي الله عنه
 انه امر ان يوضع سهم من جهة ناحية الحرك للكون للضياء وان يفي
 عليه وانما فان اطلق على جاز منع من ذلك واغلقا عليه وان لم
 يفتح في يخلق عليه والعل على قول ماله الاول في ونحوه في التبعي
 العرجونية

العرجونية وابن قيس عن الامام ماله وعيسى بن عاصم بن الخطابي نو
 في من الجار من المرونة وقال جرنا في ضما في جرنا عن الجار على
 قول ماله شق قال قال عياض قال قال عيسى بن قيس فان نظي الى ما
 في جاز جازا في الدجوة فان تم تعيين الدجوة في اثر الاطلاق ضمرا وقال
 ابن جازي انضما في انضما في الاطلاق ان يثبت الاضمار والاولاه
ونظير الاضمار في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
بضم **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
عيسى بن عاصم بن الخطابي قال جرنا في ضما في جرنا عن الجار على
 من المرونة فيضاح في ضم الاضمار في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 اربعة اقوال قيل انه لغوي في العمل ونحوه ونمو قول جرنا في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 مطلقا فالمراد به ان يجر في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 وبالجمل الثاني وقيل يجر في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 خلافا في منع ان اضمارا في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 المختص ان قال عطية في ما لا يمنع ونحوه كمن وانظي الموان وقولنا
 ونحوه في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 في كتابه في المنع من المرونة ومنه في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 ليثني في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 كذا في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 في منع من قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 قال جرنا في قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ
 لنقله من قوله **م كذا كوة الضياء** تنبع ان كان كشيء الجار ينفذ

المسكة واسعة والفتح ان كانت ضيقة وقاله بنو عجم ووجه المحار من
 جواب بن زرعى ما خطبه السباى طائفة الرواية انه اكل الزقاق سالكا
 فاجاب ان يفتح ما شاء من الاربعة وان كان الزقاق ضيقا وبهذا القصد
 من ومن العرونة وليس لسان تعجب في سكة ضيقة نافذة بابا يخاللها احد
 جاره او يفارها ولا غول بالانفسا لهذا من هذا شيء قال ولما كان
 في السكة النافذة حيث شئت منها من ناحية ما ذكر في السكة النافذة
 لها من وان كان مغربا لباي ضيقة وبه العمل وهو احد الاقوال الثلاثة
 وفيل جميع الذين يفكر في الباب الضايف له فانه يحتمل ان يكون ان كانت
 السكة واسعة جازوا للابواب من حيث والوصفة تصح في كل
 باب وفيه وقال اعني من ناحية من النافذة قوله وليس ان لا يجوز له
 ان يفتح بابا لا يفار بابا وهو كذلك وهو احد الاقوال الثلاثة وفيل
 يمنع مطلقا الا بان اقل جميع الزقاق وقاله بنو زرعى وعليه عمل اصل
 في حجة وبه العمل عننا ومما ان له تحويلة ينبغي ما يفي به ان من الاول
 وامام في بابا اخر به وهو لها في اشكبه م وقال وقال في مختصر
 المتبكية ما نصه اما السكة ضيقة النافذة فقال بهن الشيوخ تحمل
 فيها الخلاف في باب الجواب او تحويل عن مواضع ثلثة اقوال
 احدها ان ذلك لا يجوز له بحال لان بابا من اهلها واليه ذهب بن زرعى
 وبه جرح العمل في حجة والثاني ان ذلك له مطلقا يعاين بابا جاره ولا فرق
 منه وهو قول بن الفاسم في المرونة وابن دحي في الحثية والثالث
 ان له تحويلة بابا وليس له ان يجرى بابا وهو دليل قول المختص م وجهه
 الشيوخ هو ابن رشيد عاين المتبكية في التحسين عنه بل وكلام

اعني انه يجوز ان يفتح
 بابا فماله بابا غير
 ان كان في السكة نافذة
 في العمل
 وفي السكة الواحدة قد
 اذرع جاكز

اعني انه لا يجوز له ان
 يفتح بابا في السكة غير
 النافذة الا اذا كان اهلها
 في العمل

بن زرعى

ابن رشيد من قبله عنه متصفا ومختص الجماعة مبني على رشيد في الصغير
 وصاحب التوضيح والخطاب والفلسفة وابن سلمون وابن عمار وغيرهم
 وفي السكة من الباب ان كانت السكة ضيقة فليس راجح في بابا
 فيسما الا عن رضواهل العرب وهو كالحصة المستقرة وبهذا القضاء وجهه
 اختلاف م ونقله المتبكي ايضا وابن سلمون وفولنا ان يفي كالمصلحة
 لهم في السكة ضيقة النافذة وهو مثل قول بن الحاجب والحق في المستقرة
 الاصول كالمصلحة للاصحاب ورعا في الاول من عين السلام قال كالمصلحة في نقل
 منه اشارة الراشد اليست مملوكة لهم مطلقا اما ان لو كانت مملوكة
 لكان لهم ان يجرى بها على الناس بخلق وكما في كلام بعضهم انه لجرى
 بها وبه حكم بفتح قضاء بل بنو وفيل عاين قوله م قال من ناحية من النافذة
 حجة باسطي ولما صدق العاين في حجة خلافه في قوله في الباب او اشد
 وبه العتق م والسبب ان لم له الحاجبان في السكة ضيقة النافذة والى واجب
 وعلى الاحقة كما يجوز الاجماع افعلا فله من غير الي في الكاري وعلى
 ابن الحاجب في م وفيه من غير السلام وابن تيارون وبه العمل وكما في
 سماع اصبح من الفاسم في القضية خلافه م وقال ايضا في كتاب
 تضمن الصفح واما في الحماون في م في النواحي ان بابا الدار
 واختر من الحاجب انه اشترى وسبق بالقبول بفتح الحز من ادوم وبه في
 بالاصوات من اهلها سمعون به وتكون في الربح اجزاء الصواب فزاجها
 في م في حجة والتجدي بن الوعد في حجة النقل ما يقتضيه منها على
 كل بيت من النظم ومضى يجرى م بالبناء للمجهول في م قال في الغاموس
 اشترى م بالى الى السكة في حجة م والسكة بالى الى السكة في المستوي

من الحماون
 في الباب او اشد

وكانه عن اسفله وباع له ونقله في موضع اخر من المعيار جواب ما
 سأل عن ذلك قال فيه مستطوع ايما الخلق للزج اجاء به مانعه وراى
 ريشه رجل كان له باب شارع الرخصة غير نافذة فصالحه ثم وحب
 المزار باراجا الموضوعة له فتعبد به ونرضى اهل تلك السنة بفضله
 ابن ريش من ذلك لانه لما طمعه وانتقل الى بلد اخر طمعه سفل
 الخوف في نفسه فاعتوى ريشه ثم ريشه ما جنى من العمل والحسن
 الاستاذ في له ما في السنة ما جنى من العمل المذكور لا بد من تعلق القرض
 له به **والسجل الفخري جى رجار** بان يخلق **جى رجار** ان شاء
ما رى منه من صوابه **جى رجار** **ما رى منه من صوابه** **جى رجار** **ما رى منه من صوابه**
 الخاضع من المعيار كذا الرخ طية كل حوز تعلقي حوائت من حيطان
 جامع بله كذا تكون محبسة عليه ام ما وشمل الخراج ومجرا او جامع
 ان يغير خشبه في جوار فبا ما جى رجار جوار **جى رجار** **جى رجار**
 كان المشيوخ ما يمنع من التعليق من المساجد اذ كان ما يفي بها ما تعلق
 بالزور بها كان له الزور المسجود والماله الزور اذ كان بها ان يغير خشبه
 فيه اذ لم يفي بها وما يمنع من ذلك وكان من جهة المشيوخ حوشه التي
 صا اليه عليه وسلم لا يمنع احد من جاره ان يغير خشبه في حائطه جوار
 يحملوا امي المعيار جارة **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار**
 الخشب في جوار المسجود **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار**
 جوار المسجود والمزجور المسجود ان يغير خشبه في جوار البنية باختصار
 ونحوه لم يفسد من زواله كتب المشيوخ المذكور من يفسد من زواله
 المعيار بعد ما يقع مانعه من جى رجار في كتابة العارية والصواب ما افق

به من الفطاني واين ما العاصي منع التعليق والخرج ما جى رجار وقال
 ابو حنبل المال العبري في جى رجار بقوله يقول رجار الفناء **جى رجار**
جى رجار **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار**
جى رجار **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار**
 قال ابن سفل في احكامه مانعه كان محتون لا يبيع للمطلوب التوكيل
 والعمل بان له المنة من طالب او مطلوب ثم وفتن مال في حق المظنة
 ويجوز للرجل ان يوكلا على التصدقة طاله كان او مطلوبا فترادى
 المشهور وبه العمل وكان محتون ما يبيع من المطلوب وكذا الامنى
 امي انه لا يخرج مطلقا او من يبيع او يبيع عن كذا في شغل
 الاجير او خلة كما يستطيع معارفه على الجارية وفيها وكان يقبل
 التوكيل من كل طالب ووقع في رسالته الرضا في الفناء في طية
 ثم رجار باء شيطون المنع من الوى الذمالة طاله كان او مطلوبا وفيه
 وثاني في الفناء جوار ان ذلك قول محتون المتفرع مانعه والمشهور
 الذي عليه العمل با حجة له مطلقا في طاله في غرضه في قسم
 السياسة من تبصير من حوز وزام ما رجار او الفاضل في توكيل
 المرحوم عليه لولا اوليا من انفاذ الصريح فيمنع له العمل بقول محتون
 وفر كان من الرعية المحتوي بهم ومن فضاء العزل **جى رجار** **جى رجار**
جى رجار **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار**
جى رجار **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار** **جى رجار**
 ابن سفل الذي عليه العمل في ما وحده ثا فتول الوكالة الا ممن طفي
 منه تشحيب ولما بواي منه من التوكيل الجرم وعبارة ابن سفل

مق
 الوكالة
 فرار

فالجور لانه من كسب من عنده الخافي لانه وشخص في خصومة ولا
يبيح له ان يغيبه في وعالة وما يحل له حالة الله في المسلمين ثم قال
والزينة في الناس في الفرس والحرية فيقول للوكلاء الامن شخصي
منه تشخيص ولما في ذلك لاجب في الفاضي حكمة الله انباء وما يقبل له
توكيلا في اخرى بلغة وكذا نقل في الخطا وغيره لاجب في شيء
اللامية منقول بالمحق وما شاع ان معونة ثناء الناس ومن العلماء الى
في الفرس والحرية فيكون بان عملهم به **وما فيهم من سبيضة**
اي جرون حقا بوسيط طاعة في بعض الزوج بها وكذا في السبيضة
اعتداله فالتالي المرونة وانما انما في الزوجان بحر الخلة في
التحاج العاشر في الكيسر ثم في قوله العدة وما يكون لها صراف
وامنه فالزنا في طائفة كانت وشيرة اما وهو حر له في الرشيد بانها
وفي السبيضة في المختصر وفي لا يقبل قوله ما شاع قال واجد شخصها
في شرا الخطا في بعض الى توكيل السبيضة في طاعة حفر فيها
البرية من زوجها وما يعق في الله له خلاص منصوص من عمل القضاء
في التوكيل والمقصود منه اخي وهذا الحتم المذكور في النسخ مذكور
في غيره يوان دون توكيل الخلاق فيه بل في ما انه المتركيب بين وثائق
المحمدة وليس للباي ولا للوصي القيام عمر في نفيهما من ابنة او
بنتهما اذا اضر بهما وجه في نفيهما لا يتوكلان في البنت
لهما الرضا حاله وان كانت مولى عليه وليس للوصي وللاي في له
اعني اضره وغوى في المصلحة في ذكره برسلهم من ضمنه او فـولنا
يرون ايه ليس للباي والمركب منه في الرتبة من وصي ادعي **ومر الام**

والاين

والاين والارباب من القيام ان سباحتهم في عذر خاله وعالة
له في ان يبيع فقال في نواز له اليسوع من المعجبان وسيل الفاضي (وصام)
سيرة ام الفهم من جواربه ناسي عن غاي ولما رخص وضع بر عليه في الناس
فقال عليه في عذر الفاي وطلب مناصته بطل من كذا وتسام
له الخصومة غير في الارض المذكورة ام لا يسام له في الابو حالة من الغاي
ولاجب ان مضموع عليه عمل الموثق ان القيام بالحسنة في عذر
الغاي لا يسام الا للعلل او الدول او الامن من جميع العيضا فان يكر من
الخصومة في ان الالام الى توكيل المطلوب اشخص الفاضي بما شاع عن ويشير
مبلغ نظره ويشخص عليه ما من فيه من ما يحسن ان ينجح العذر من بر المطلوب
ان يفرغ الغاي ويح ما عن انما لعل الغاي في المطلوب والمالك
وعقود له مما يستحق به المطلوب بدوا امر المعمل عليه في المصلحة
وفد ذكره رشده الله في قيام ولي الغاي خمسة اقوال في ذكرها اليها في
ثم قال وماذا كذا او ما عن الموثق من الرتبة يجب عليه العمل ان شاء ١٤١
وانظر بقية اقوال الرتبة في الخطا والتوضيح قبل باي الشهادات
وما في الرتبة من ابن سلمون والتبعة واواخر الرعوى والارتداد للرعي
في ترجمة دعوى الرجل في الرجل لغيره بوحالة او بغيره **ولا يخفى**
توكيل محجور عليه لانه يضيع ماله اليه فقال يترتب في توكيله الرتبة
من شيء في المرونة بحر كلام ذكره في توكيل المحجور عليه مانعه واما
كون التوكيل محجورا عليه فقال الشيخ لا يجوز لانه تصحيح للمال وبه العمل
ولخاصة كتابه للربان جواز له وسبق له في كتابه الصلح الثاني نقل كلام
الشيخ في قوله لعل شمس في عليه لعل شمس في شيء في كتاب

الحالة مثل ما تقدم ايضا وقال بغير مانع واخره شيوخنا خلافا من
 قولنا في المبدأ ولما جمع احسن الى محجور عليه من يتبع او غير ما لا يتبع
 به فيما لم يرد من بين فيه كان ذلك في المال خاصة قال يحيى بن شيبان
 فينا في جواز توكيلهما الا ان يقال انما تكلم بغير الوقوع والاوله الخ
 وهذا لا يخفى من اهل الشيوخ الاحكام عن معنى وصايا المسونة وخاصة كلام
 ابن شيبان في توكيل المحجور عليه وفي نوازل من الحاج من وعملها فيه
 مدين له شيئا قبل مواعده فقبضه في اية التي ما لان ربه الحق رضى به وانما
 من لنته وقد اهل الخطاء الكلام في المسئلة صوابا في الشيء طاعة
 وان جواز توكيل المحجور وقع التمسح به في العينية ومال عليه من شر
 كمن لا خلاف فيه وما اشكال وحكم الخطاء ايضا قول القاضي بالفتح
 فقال ومشر عليه من شاس والفرق بين الحاج وقوله من عمن
 السلام وصاحبه التوضيح فتصل انقطاعه بقول **ووجهه وكالة**
الخصام ان سلك الوكيل نصيبا فقال القاضي في المكاتب في
 مير السد بغير ان ذكر من يوكل وما يوكل مانع جلة انكره في ذلك في
 التوكيل من تقدم ذكره هل ينسخه طول الزمان ام ما يفسد ان العمل
 الزم في مسيئله من توكيل الخصام الزم استتم عليه العمل انه يفتق
 الى منجه ان اجازة منة اتمى فلا ان كانه من في خلال العمل
 واما ان كان خصامه متصلا فلا ينسخه طول الزمان وطاهر النظم ان
 الوكالة تجزى بجزء المرة المذكورة كانت مبهمة او غير خصوصية معينة
 وشوبه المجالس المتفرغ والطلاق اللامية وتلا خلافا قوله في التبعة
 ومن غير خصوصية معينة وشوبه المجالس المتفرغ ان مقتضاها انما
 عا

١٤٨
 في المحينة المتفرقة ولو طال السكون او بعد المناسبة والزم يعطيه كلام
 ابن شيبان في التبعة في المحينة ولعله قيل بان مسائل الشفاعة ان
 متصلا به قال يحيى بن شيبان في رسالة سمعنا عن وعملها خاصة رجل ولم
 يفهم الوكيل بن لدا لا بعد استقراها ان انشا الخصومة ثم ياتي بالبيت
 او في بيت الخصومة وفي بعض من يشع حتى متى في الاستقرا ثم قال بغير
 في لدا تسلط الوكيل في التبعة انما له في الخدمة الوكالة يقال بيعت الحاج
 الى الموكل يمثله او يوكله كالتة او ما كان كان غايها الوكيل على
 وكالته قال القاضي ابو الاصبغ رايه بجه شيوخنا يستثنى امطاله
 في الخصومة ستة اشهر وعوقفا وفي تحرير الوكالة انه ان اراد
 الخصومة ثم وتلا لان ايمانه بالحسين عن بجه شيوخنا وشوال الزم
 في العمل عطف مسئلة سمعنا بوجه بانها متعق مذهب في الوضع
 وبتمثلته المذكورة شرح السمارح بيت والراء المتفرغ فيخص منه ان
 موضوعه الوكالة المعينة وكل لدا بغير عرفة كما حكى القولين وانها
 الوكيل بحلول مرة التوكيل ستة اشهر وبقيائه اطلق وفي غير يظهر
 حانت الوكالة معينة او مبهمة وفي الخطاء عن الذي مانع يحيى
 القاضي وانه امضى لتاريخ الخصام ستة اشهر في توكيل متكلم
 الا ان يكون انقض خصامه مدة ولو طالت سنة فليس اذ في قضية
 معينة فلا ينقض الا خصامها فلا بعد المدققين وهو موافق لما
 في التبعة **وذا من لكل من موكلا عا خطا عني ان يجعل**
الافني ان الاعمال والوكيل وهو من تبعة التوكيل
 قال في عتقي العينية فانه الاجابة التوكيل في الخصومة فلا يمتد

به مع بناء او فقت على ان النقل طهر له مع ما ذكرنا في النسخ وما اشكال
 ونفي التبيين على العمل المذكور في توكيل المجرور اليه من المنع خلاف
 المعنى وهو فقال في التوضيح عن قول من الحاجة بالنعيم لا
 يوكل احسن من النعيم من المجرور اليه فان له ان يوكل على المعنى وهو
 ونقله الخطباء مسلما واما ما عر التوكيل له بال العمل فهو المستفاد
 واليه انما الخليل في الحق بقوله لا انطلاق وانما هو في بيع دار
 سكناء وعبره واما ما يعبر العبر الفاج بامور او الحاج وعبره
 والاقهر وكفى مع وجاز السفيه ان يوكله **فصل في طلبه مقامه**
حق الوصي الوصي عماله وهو الخصام يعني ما له في قولنا
انما يستعمل الاجل انما هو طيبة طيبة العزل ان توكيل السفيه
ما يجوز وان كان الوصي محمورا قوله الناطق بالانفرد له وفيه
منه المنع اجمعه فقال في المشيئة في جعل تفرج الوصي فان
 غير واجد من الموت غير والسفيه طلبة حقوقه حتى وصيه وفي مقصده
 والخصام فيه وليس له ان يوكل على طلبه وقال من يخو وعني له ان يوكل حاله
 ان يطلبه ويحضره مضمون العزل ونقل الخطباء في بناء الفضل وكذا
 نقله صاحب المجاز في توازن الوصايا واحكام الحاجي مضمون الاجرا
 فقال وسيل بجه الموت غير عن السفيه فله طلبة حقوقه والخصام فيها
 والا يوكل على طلبه **اجله** له طلبة حقوقه يعني وصيه وفي
 غيبته وليس له ان يوكل على طلبه وقال من يري وعني ان له ان يوكل
 عماله ان يطلبه ويحضره مضمون العزل وانظر التبيين السلام من
 تبيينه في ذلك الخطباء صرح به في التسمية ثم نقل العمل المذكور مخالف
 بما

لما كان عليه عمل في طيبة قبل فقال من يستعمل احكامه مانعه وفي
 اول سماح يعني من كفاي البضايح لان الفاسم في ذلك من غايه
 لثاني من النفا ولا يفي احكاما خاصه حق فصوله بتصرفه عليه بتاجه
 من حلفها ثم بن النفا مال لها الرجوع في الصفة وتوكيلها اياها عني
 جاز ان المبني لا يفي مثل قول من امر بها الخليل عني وصي او من يوكله
 السلطان بالنظر لها وفي المسئلة طول اقتصرته وقد ذكره غضا ما
 اريد منه اقبالة وتكون توكيل السفيه في لا يجوز ولو وصيه او
 وكيله الناطق له بتفرج الفاجي ان يوكل له من يخاصه عنه في حقه
 وبه سماع في طيبة مضمون نقله من النقل معنى اليعا كالحا ما
 على الضمى الرقيم وعنه ان من الامية من لا يتابع اهل في طيبة على ان
 في جواز توكيل مضمون الفاض من محمور كالوصي بل عمل فيه كما منع
 ومن يفرغ من فاض فاض في امره حاملا من المبال في اجده في شرح
 فدلنا والخليل فله يجوز ان يوكله **والقول في طلبه في بيعه**
القول في الرجوع اليه ما علم من قال من سلعون بغير ذكره تضمني الوكيل
 المصير في الاستفاد مانعه وكذا من اضع معه شيئا ليوصله
 الوكيل له او غير ثم من عم انه في بيعه وانكر له البعوث اليه فيموظا من
 حتى فيم البينة في الرجوع ومن اسيل من بحث معه الى في او جين
 وقال اصبح عن الفاسم القول قول المأمور في ذلك مع بينه وفي
 العمل ومثل في المصير في المزني الراي عن البايع وهو يعني قول
 اصبح البيع وفي العمل وفولنا ما علمن التون في نون التوكيل الشرية
 ولو كان تخفيفه لا يفي في الوفاء الفاج **وانما في رجل في حقه**

فيبيع مثل ما لو تزوجته، ونفسه النفس والافسوس في كل ما يشق
 والاشقار وحلف الروم من هينوا في كل ما يشق والاشقار
 قال في المعيار وسيل بخت الربة عن رجل توفى وعليه ديون لا فصول
 ما ثبت احدهم بالمتوفى عارا في حلفه وجهه ساكنة باستخفاف المرأة
 بغير ايمانها الراد المذكور من زوجها واشتت بواجب القبت فيه
 تاريخه قبل تاريخ بيعه الربون في حلفه هذا الخبر نسخة صفح لا عزار
 فيه واحد ضاويه بانه يتضمن معنى في شتمه لقيه الشرو لم
 تولج في اجابتي تعجب السؤال والجواب عن فيه ان البيع في
 الرار ناجز جائز وما اعتنى فيه اجماع الربون من انه تولج في الشتم عذر
 البيع وما يفرح فيه الاتي بام البيعة التي للمزوج بعد ما عا اثار المرأة
 بالتولج والحفوة الخاضع المحنة لا تتحل بال حلف الزوجة به
 ضامه الروايات عن ماله واحكامه رخص الله في الحرونة والعتبية
 والداخنة وعينها ومنها في اول سماع يحيى عن القاسم عن الوصايا
 يساه لا ينفق عاتق فيهم وبزله في العمل عن السيوط وهو المشهور
 المتشرك من قول من الخاسم واشمل ما عا المرأة الممنوع من دفع
 الحق لغوا لثبات الرار من زوجها المتباعا معها من غير دلالة ودعت
 اليه الفقه يوجب بيعه حتى اخذ ما عا عا في حلفه ماله يتحلف الفرض
 به من السؤال ومن ابوه فان موثر الله وما عا في البيعة مقصود
 اصله في بيع موثوق له الله، فلرفع البيع الصحيح بغيره وبينه برون
 في حلفه في بيع الثمن الذي في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
 في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه

قال

قال في حلفه بغير ان ذكر وشقة شهادته عا رجل انه كان موثوقا للولاء
 بلان الزك كان اشتمله ببيع ارض منه ما ساه ولز ما نصه قال اخر
 ابن حجر انه اثبت مثل هذا الحلف في بيع الممنوع له عا المتباع لئن
 ابتاع ابتاعا محججا وفي دلالة وانه مع الشك المذكور في وثقة
 الاتياع وحلفه الحلف ان اقر له الرب في حلفه بوزله عليه ش توفى
 حلفه ايضا ان له عليه ما اقر له به من حق واجبه قاله قاسم بن محمد وعنه
 وبه مضى العمل عن ابن الخطاب وابن النضر وعنه عما له وحلف البف
 صوره من كونه في المتطية ولا كونه بزل العزل انه مضى به ولعله ومن
 باع من حلفه ولز دارا او ملكا او غيره في حلفه التبايع انه باع له لا يباع
 محججا بغير قبضه منه ثم ما في البايح فباع ساه بغيره في حلفه وان كان له
 البيع تولج وانه يبيع سكتا ولا يجب عليه البيع الا ان يشهد ان الالب
 كان ما يلا اليه دون غيره فيجب عليه البيع انه ابتاع ببيعها وبيع
 الثمن الا ان تشتم من التوايع المتبايع بعبانية في حلفه فلا يعلق
 وان ثبت ان الرب يميل اليه وتتفطع بزل ما عا عواضه وتقل الحلفا منه
 في محض الحلف والاشارة في قولنا لا للماتسان والبيع المحض مسمى
 محافيلع وان اقر والربون بغير ان اشتمر بالبيع ونفسه الفرض من
 انفه انه لا يبيع وفل و لايضي الا في الولاء قال ابن مغيث بحر وثقة
 شهادته الشتم عا في الرار ان يبيع والراء منه اما كان ما مضى
 التولج وانه يبيع ذلك اليه ثمن ما نصه قال اخر من حلفه اثبت مثل
 هذا الحلف رجعت الرار منه ثا بغير حلفه في حلفه في حلفه في حلفه في حلفه
 في البيعة التي شتمه عليه وان اقر المولج بغير ان اشتمر عا نصه

عان للعلماء بقول بن الخاسم بن سلمون وابن ناجي في كتاب المردان نقله عن
 وثاني بن النضر وابن مندرج في وثايق المجموعة والفاقي الكتاب في
 بحاله والحنيني في مفصل المحمود ثم قال اعني الرب في جالين ان
 تفسيره صريح في الراجح للحنيني في صر العفر وتغير جوارحه في موضعين
 ان اصل الشمن مما تقدم ذكره في قوله من ياخذ بضم الفول يعني فول
 اصبح او نوى اليسته التي تعني السيف فيصبح مال الرب ثم وقولنا
 يصر ما وجده اشارته التي قول العفالي في ذلك في وثايق المجموعة
 عن حكاية بن القاسم واصبح مانص وقال بن الما جشون في كتاب
 الوجه الذي صار منه المال للابن يعني وقال مطي في كقول اصبح اء ارشح
 لزل وجها او سيق له سيبا فان في شج وجها كان سيبا سيبيل
 العقيمة في كسل له ان قال ما وفت له من غير كان الشرا واستعمله
 في الحوز اذ كان الشمن من سيرة وهو عليه مؤثر قال في مختصر
 المتطبعة فان اشترى من يبيع الرب ثابته الصفي بماله فبده له فان ابن زالا
 المال وحوز اخي ثم امي الحان يرمع في له للمبايع كان احمي الاحكام
 واحوز للمبايع وان جمع الابن في احمي احمي في له حقوقا واتباع
 الابن فامر به القضاء وعليه العمل وقيل ليس يجوز ان ملك الرب جمع
 في له امي اثم ومثله في وفيه الا يبي احمي معين الحكم ما من عبد الرب
 وقال الحنيني في مفصل المحمود ان يبيع الرب او الوصي من الوصي فاما
 بماله وبعدها لهما جاري ما يقتضي الى حوز ان اخاه من ابن يجمع الى
 البايع حوز تمام في قول المحمودة في العمل وفيه من مغيث مثل هذا
 في المعنى وقال في اخ كلامه وفيه من العمل عن الشيوخ فلا

فاسم

فاسم بن محمدي بن ابي الزهري وابن الخطار وغيره في وجه السحر
 التشبيها بها نقل عن صاحب البيان مانص وان كان المير وضمه له الابن
 فان كان ابنه وفرد من قبضه له منه يمينه ثم احمي بن جده للمبايع فقل
 يكون له حوزا او شيئا عانا من المال من عا فوكبر احرفها وفيه القضاء
 الحق وقيل لا ووجهه بن النضر والفول تمام حوز القيمة وهو الذي افق
 به بن زري حسم نقل من سفل حقه له وضمه وساله بن من حوز عن اتمام
 لابن له صفي دارا مال فبده له ثم بلغ الابن وماله الرب في يمينه الابن
 الدار قل تفر له احمي نقل امي فما فقل لا يسطر وقيل تحت الحيازة للقيمة
 بالمبايع الرار يضا ومنه في الال بالقول لذكر بن سلمون وانظر
 اليه في الثالث من ذي وعنا في ما مولد التمسك والتمسك عن قوله
 وكذا ليحتمل التفسير في ذكره في العقيمة وعلم بن رش عليه موافقا لما
 ج في العمل في من المسئلة والاحكام في الشرا انهما انما هما في
 الاصل وطالب ما حوز ما حوز معهما ان ما عزمي وان كان جيل
 وانما في القليل لا يسطر عن صو السالك في حوزا في الرب في
 في حوز النصيب فهو المفسر به فسال في نواز الوكيل والافق اراء في
 المعيار فمن لنا في حوز في ايام الشيوخ المتفر من مسئلة وتلا
 ان رجلا في اخوين انهما وارثا ابا عمه فمال احدهما قبل المير
 واراد الصافي من الاخوين المير لهما ان ياخذ جميع المال فامتن قضاء
 الوقت ما به ليس له الا نصيب المال اتم في له ياخذ من له في ايام ابن
 محمودة ونقل القضاء بن له وقال بن من سفل في حوزا في ايام ابن
 بوارثين من احدهما في حيا المير بعلم وسيل بن حيا ايضا

مرافق از بوارث

قال الخطاء وجه الله عند قوله المكت وان ايمان بالله فبذلك فيما نقل حتى
علم النواذر في كتابه الرقيقة قال فخر بن عبد المحسن وانما مضمون يصفه ان
جلانا اياه من جميع الرعايا وانصاه اخر حاله وطلبه من جميع الامامات
ثم اراهم ان يفتلجهم بغيره لانه واحد عما انه فرغله او نسيه ثم قال اعني
الخطاء في شرح قوله بلانقل دعواه وان يصح بحرسه يقول ما نصه
مقتضى من هذه النصوص انه ان كان الحق الزعم بغيره قبل تاريخ اليوم
بلانقل ان القول قول الخطاء انه دخل في اليأس كما قاله بن رشد
في اوله رسم من سماع من القاص من كتاب الميراث في موضع واضح
علامه ايضا انه ما نكح منه بغيره لواجبا عليه ان نصبه او غلبه كما تنفر
عن النواذر ونقل بن الحارث ما جامع الرمان ومن مضمون كلام النواذر
في حقه وفيه راي مكتوبها مثل النسخة التي يرب ما صورتها في هذا
خطا في الحقوق الميراثية بلحرفها العمل انظر نوازل بن الحاج والميراث
والعقدية فانظر في مضمون العمل الزعم والخطاء في القاموس في
المحفوظ في اليمين وعلم الميراث احوال عليه عند قوله والله اعلم
وانظر في رسم الرتبة في شئ يغير كما سجدت احدها الطاهر في اية في
اخر حاله قبله شئ جاء به في حق في يقع اسمه في اليأس قال جلال
ومرام ومزور الرواية في شئ يغير نقلها الخطاء ايضا في شرح القول
التي قبل التحصيل الزعم من مضمونه وفيه لعله رضى الله عنه في اول رسم
من كتاب الميراث ونقل الخطاء كلام بن رشد عليه مصورا بقوله في
بينما الشكاليه والاختلاف وليس فيه بغيره لائق في ذلك اليأس
فيهم وما اشياء وفولنا في حقه يكسر النون بمعنيين

قال

فألقى القلم من يمينه شيئا وشبها بالارض والارض هي وضوءه
 من جفلة ثم **والريح من ماء الزهر** **والريح من ماء الزهر**
 قال بن جني في شرح قول الجرادة في كتاب الوصايا الارض ومن قال
 اشهد وان فلاناء هي من بني منى وابن منى وبنو منى وبنو منى جميع الرضا
 بعزاني ذكر ان الوصية العامة تختص بالعادة لا مانع ودفع مسئلة
 بالجهان وما ضيقا بوجه من جفلة الرضا في رجل ام اهلان من
 جميع الرضا كلها وقصصا ليل ليل خول الرضا في الميراث فليق
 في العوض ما بقي به شيئا مما عام بالرضا ان الرضا لا يدخل حق
 به عليه ثم دفعت في ما باقى شيئا حفظه له ان شيئا اخرها
 فيها بقدره وان الرضا ابو القاسم الخن في ابقى منه خوله وبه القاسم
والله يحميكم والحمد لله **والله يحميكم والحمد لله**
 ونحوه القاسم **والله يحميكم** **والله يحميكم**
 في البصر والكنيسة **والله يحميكم** **والله يحميكم**
 ما اودع احدكم كلاما باي رايه في الشريعة من جفلة
 انما **والله يحميكم** **والله يحميكم** **والله يحميكم**
 بغيره يكون اعون له فان عن الله ما تستمع به في الدنيا
والله يحميكم **والله يحميكم** **والله يحميكم**
 قول بن جني في الرضا ما نصه ليعت فقط الشورى بين اهل عالة ادم
 شيئا من رجل ياتي في الدنيا فامت ستة ادمه اعلما لا به دون
 ما فيه ويخضعونما شيئا ان ينجي ويخلصه وان ارضي عليه وتان
 القول قوله وان تمامه على انكاره على صاحب الودعة ما يشبهه انه

فمما عاينوه في
والغارين والغصين
والاستغفار

فما جره المتدوين ولما أثبت من عهد انكسار الصوابي واشتد اشتغال
المكذبات طلبة المنكر اشتهر في المرونة عن القاسم انه ياخذ من الله ويضاهيها
بعض انكسار وقاله من كماله وبه الحزم وروى حبر من عامه انه اذا انكر ان
تكون هارة اليه بسبب المتدوين بلما ثبت الاجل استطاع ان ذلك له
اليه بمرنة او شيئا او غير ذلك لا يضعه لانه كذا بيته قاله من الكثرة
وتدواج وجهه وثاني المجموعه فيز تفتت اخوته عن ارباب ينعم مرعيما
ان له حفا فيضا بالارث عن والده فبالواله لا حول له مضاهية او يع
اليتلصص منها بعبا ابنا وباسيما - شامروثة عن اسم واستشار
الحام الفعها بقالوا فيها اشهر وابه عليه وليس انكسار المتدوين ان تكون -
الاراحات اليهم بسبب المتدوين معاني جهم عن حصص فيها بالامر
لان الطالب لهم ان يبيته شجرة باشي اكم اجمع فيها وانما يمل -
انكسارهم على التحنيق للمطلوب لهم ح ونقل غودق في الطير عن بعلك
الباي شخ قال البايع رحمه الله والزيد وقع من قول البغضة ان لا انكسار
سما بعض المنكر في الاصول عن بن القاسم وهو مؤلف اجاز من عمر الله وجم
من اجل العلم ومؤلفه جفدا في طعة ان الانكسار في الاصول والديون
سواء يضمهم وهو قول بن الطارح وثانيه نامل حلاله وهذا الزيد حكى
من الخلاف والله اعلم لا يدخل الجي ان اغاها في ضي المنافع وان كان القيلس
واحد من وضعه عن ارضه في عارة من صور في العارة
الزب كما يضمن في العارة وهو لا يضاع عليه قال في كتاب العارية من
المرونة كما يضمن ما لا يضاع عليه من حيوان او غير ذلك قال بن ناجي
بهر كلامه وطعام الكتاب انه لو امتش طعم المستضيض الضمان عليه لا يجل

الطالع باليسنة هاجم عدواً بان افاح يسنه على الصلابة بالحافضة او ما فر الطالع
اعذر اليه في شدة خدشهم بان يتر عنده فيض مريح نضو عليه ثم لا يستج
يسنة تقوى له في القضاء بجر الانتقام انة اكرهها فخر احد المهور له من
قول صالح وروى عنه انه يستج بها وقال من حزن في نصته وان احبها
الفرح القضاء وان فر يفر من انذار الحق وثبت القضاء عليه يسنة فلما
شجع عدواً ولواتن باليسنة انة اكرهها فانه من القاصم وبه العمل وقال
اشد به سمع منه وله تخليق الطالع في وقال في مختصر المتطبعة ايضا
بان انكر الطالع ان يكون الحكيم صالحاً بسبب الفاج او بسبب التوبوش
احد ما جرد له انه ابتاعه من الفاج بما اقيع له بركة ولا تسمع يسنه
قاله من العطار وعنه واحذ به العلوي في المرونة عن القاصم وما من كفاية
ان لا يفعل منه انا الشبهه وفي الرثاين المجدد عن بان احبها ابتاعها
من الفاج بجر انكاري ان يكون هار اليه من سببه فلما فهم له بركة ولا يسمع
من شدة خدشهم في كتب عليه بجر عاتيه الطي رتا مل فتارة في الباني
في عطلاته ان عن القول هو الذي فضوه القضاء في قصة قال وروى عن
القاصم انه ما يسنه في العفار وله القيام بسبب ابتاعه بخلاف الرعد
في عيني العفار واشتار هذا القول بن لينة وعنه فيضامل علاج الباني
رحم الله وانظر في احكام من ايج زمين وماعفاه بجر الوفوي في القول
ما يقتل في كل سنة من النظم وما لبقوة الاصل من اني اعمار ان
تكون في نصته من العفار في نوبه في عطلته وارثا مستقوي في مورو
ان بان اصل الحكيم في بحر او يجر الحكيم اشبه في بعض الاحكام اني قوله
في مختصر المتطبعة ما منه ولو انكر من يسنه الزمان تكون هار اليه من
فعل

خداوند را از تو که صارت الیه
میراث من جزو فادایست
عنه انما للمقربین علیهم
سکون

عليه وهو نصد في كتاب الرهن وفيه رجل عليه وعا الاول لو كان شيء نحو
 نزل فباعه رجل عليه فانه اصبح وقال له في رجل عليه واختاره برحيب وكلاهما
 حكا في زيد من رجل برحيب متبعه في ذلك فدل اي في رجل قال بر رضى الاول
 قال ماله واحياه الاطفي واختاره النجيب فيحصل في اعمال شي طه ثلاثة
 اقول في النجيب رجل عليه ان كان نحوه نزل والفتوى بعدم اعماله مطلقا
 والنتيجة انما اختار اليه في كتاب الرهن من المرددة ثم قوله وان استجبت من
 رجل دابة على انفسا مضمونة عليه في تصفها م وما نقل عن بر رضى
 قوله في المضمون ما وما اشترط المضمون فيما لا يباع عليه يقول
 ما لا ربح له وجميع اعيانه ان الذي كمال حلة من غير يحصل حاشا طفي
 بانه قال ان كان شيء عليه الضمان لامي خافه عن طفي في حلة او نفي
 اوله هو او ما اشبه ذلك بالنسبة لانه ان عطيت في الامم التي خافه
 واشترط الضمان من اجله وقال اصبح لا شيء عليه في الوجيز مثل
 قول ما لا واهله في يلخص ان ما به العلية المسئلة فهو المستصوم
ومن خصم الرهن في مة ما عيب شي عا عليه بل مة ان كان
ضامن اءا فانه يمسك الخصم في طلبه قال في نواز الزعارة والامان
 من العجبار وسيل رحى سرب صبر اليه العبر وسيع عن رجل اءا عا
 رجل اءا فانه مة في وير عليه بيعة تشكر في له فوعا كزله الحسم
 بالفصة وخصي وارا الموعى عليه ان ان يعلق ويرجع عا من عا بما
 خصي فيه لاي ليس عليه بيعة تشكر في له فوعا كزله الحسم
 اءا اءا دعوى الموعى للموعى عليه الرضا في القضية وثبت مفرار
 ما في مة بسبب الرهن في النجيب لانه لم يمسك الفضل وعليه العمل وسواه
 طله

اعرب. الشاكي
 الى الكفاية في
 في مارة المشكور
 الفطو وعلم الرجل

طلبه الكفة عوي اليمين باءا ومثل هذا ابن العفمان وابن من زوى
 الا انهما لم يرضوا ان العقل من نزل قال سرب يحيى المازوني في مة روى
 المكتوبة وسيل سربنا ونسبنا ابو الفضل العفمان عن رجل روى خصمه
 لحنج مة وبه بالظلم والحرارة اموال الناس فيقال الخصم من سيبه عي عمل
 في حج نزل روى اليه ام كما ورايد اليه برحيب ان له حقا قبل الخصم في الحكم
فاجب الشاكي الى الظلم مستحق في ما عر مة المشكور واجاب
 عنه سرب في مة زوى ان كان الموعى الى الظلم يستلزم الشرح
 وينفاه اليه ان مة عن الرهن في الزيد عا عي ما اخذ منه الطام
 وان كان لا يستلزم الشرح وما ينفاه اليه ولا عي عا اءا عي مة وقولا
 ان كان هذا الشرح ومقصوده يوضح ان من جواب مة زوى هذا
 فيضرح الشرح مة ولز قال العفمان ابو علي سرب الحسن من رجال في
 شيء مة المحتسب من قوله ومن يرضى شاك في بما عي عا بجران قال
 جليخا الرهن تضد عليه برح ان الشاكي اءا اءا مظلوما لا يمل الرهن
 الا بالشكر الى الظلم فلا شيء عليه مطلقا والاخر مطلقا قال واذا
 يجب في قول من قال من العقل لا عا مة وهو الصحيح او الرهن به الفتوى
 فيمن يرضى الرهن من الرهن فله في نفس الدابة الطام وكذا
 احق اعتبار عليه **ولي يرضى من مة بول شيا من الله في عا**
خلافا ما روى للظلم من مة ليد من ظلم من قال في نازي
 في شرح قوله المرددة في كتاب الحالة ومن اءا عا رجل حقا عليه في ام
 فله ان يرضى عليه عا تضد وظلم الكتاب انه لو روى عنه ما لا يبي بانه
 بما جمع وكذا نزل وفيه خلافا وفي صور من اءا مة ما براء من

اعرب. الشاكي اذا
 كان مظلوما لا يمل الرهن
 حقا او لا يشكر
 الى الظلم فلا شيء عليه
 وهذا يقتضي خلافا

فصل في معرفة
الغنى والفقرة

[illegible]

من رفق الا مانعه ويرخل في قولنا ادخني في الدار فيقول من هذا الباب
 بين الضام في الروايع وغيره كما في قولنا في مسود الاصول المصنف ان
 بين استحقاق الاصول البر من هذا حق المصنف وغيره قال ابن سلعون
 بعزل في استحقاق الرقيق والروايع والحق في هذا ما ثبت في كتابه
 من اليمين وفيه كيف يكتب ثم قال يمان اليمين في كذا واجبة على المشهور
 المجهول به بخلاف الاصول فانه ما بين هذا ما في قول سحنون في قوله
 الخطاء وقال قبله الثالث يعني من شيء وط الاستحقاق بين الاحتمال
 واختلاف في لزوم هذا في ثلاثة اقوال الاول انه ما بين من هذا في جميع
 الاشياء فالله من القاسم وان يكتب ويحتمل الثاني ما بين في الجميع
 ايضا فالله من كماله الثالث انه ما بين في العقار ويحتمل في غيره وهو
 المجهول به عن الاستحقاق وكذا في الاقوال الثلاثة من راجح وان
 العمل والعقود بالقول الثالث بالتفصيل من الاصول وغيره في
 مواضع من شيء في المرونة في الشهادة وفي الحارة واللفظة
 وتصديق الصانع والصلح الثاني **باب** وجب اليقين بين
 الاصول وغيره كما في القول المجهول به مذكور في شيء من حوز وهو
 ان الروايع ما بين في العامة يكتب الوثائق في غير استحقاق الاحكام
 والاعلان بالشهادة في غير ما بين في غير المرجح عليه شيء من العقود
 والمخاض وفامت اليقينة للطالب فويت صيته واكتفى باليقينة
 في احكامه بخلاف ما بين في التيمون التي يتجوز وجه استحقاقها وبطلان
 الناس في المشاهدة في كتب الوثائق في هذا فيجوز حتم اليمين لولا وهو
 في الوثائق المجموعة عن من النصوص **باب** وبوجوب في اليمين **باب**
 في

باب في وجوب اليمين في كل شيء من الحقوق والالتزامات **باب** في وجوب اليمين في كل شيء من الحقوق والالتزامات
 مما في فيه والاشارة على النظم التي قد بين سماعي واما اذان الحق على
 حاي او من قبله فلا بين من هذا الحق اذ وكما في له اية الطال في الحق الاجر
 اليمين ثم قال ومن اليمين من اليمين العزل بوجوبها على اللخايع في وجه
 الاستحقاق والحق عليه في كتابه وما سئل في وفي التيمون التي حوز
 ما نصه بين الضام لانه ما وجوبها لغير الرصود في المال في
 بوجوبها الا ان اهل العلم راوا في سائر الاحتمال ان نفي اليمين
 والغايب وجب عليه وحفظ المال للثمن في نفي اليمين عليه في
باب في وجوب اليمين في كل شيء من الحقوق والالتزامات **باب** في وجوب اليمين في كل شيء من الحقوق والالتزامات
 قال الشيخ ابو الحسن سبكي في الزقاق في اللامية في المستحق في يدي الى
 قوله والامني شيء في هذا والبعث اطلاق بزل في افعاله قال شارحها
 العلامة سبكي عن غير وجه الباعث رحمه الله التفسير في الزقاق
 بالشيء المستحق بعرض وضع قيمته الرجل يستحق بكونه في المستحق
 في يدي بعرض وضع قيمته لي جمع بضمه ما يابى الى ان قال في وان ظاهرا
 دون كتم من له ان من بين الضام باليمين فلا يترتب الاستحقاق ان
 تكون التي في ما مونة وبعث القاسم المطلق في يدي المثل والحق على
 اعتباري ومن الضام في ذكره ابو الحسن الرضا في ما في التحصيل
 لا يترتب المصطفى وكان المصطفى ان لا يفي في يمينه ما في هذا
 بقولنا لا رجوع كما في مجموع له في **باب** في وجوب اليمين في كل شيء من الحقوق والالتزامات **باب** في وجوب اليمين في كل شيء من الحقوق والالتزامات
باب في وجوب اليمين في كل شيء من الحقوق والالتزامات **باب** في وجوب اليمين في كل شيء من الحقوق والالتزامات
 سئل الفقيه سبكي عن الولد المحب رحمه الله عن رجل اعطى فداية عن

ان طلب الزيادة على ما من يركب ان يرضى بها الزيادة التي اقامه لي جمع عليه بالتر
 حكمة من لا يركب معه حشر اذا لم يراع وطولها سواء يرضى بها الزيادة
 باعتماله في نفسه المستحق اعتنا اياها ما ينظر عليه في المعتبر انه لا يركب من
 الزيادة بها الا ان يرضى عن يدي خاصة وما بقسائل وانما له الاول وفيه
 وهو الزيادة في كل المعتبر عن ابي ابي ابيهم فلا خلاف في هذا انما هو المطلوب
 الزيادة عليه العمل ما قاله في نفسه في ما احتسار في لغة السؤال وما في المعتبر
 نقله فلا خلاف عن ابي ابي ابيهم ونصه وانما اوضح الزيادة استصفت الزيادة اذ لا
 يركب ونصت بها ليحذر بغيره منها في الزيادة باعتماله باعتماله عليه بالتر وجمع
 المعتبر عليه انه ابتاعها بموضع اخر وطولها ان يرفع في حقتها وينقص
 بها الى الموضع الذي رجع له استي اياه ليحذر ايضا باعتماله من
 بالتر وليس ذلك له قاله اباي ابيهم استحق من ابيهم قالوا وانما له
 الاول خاصة ويحتمل في هذا الثاني بالترجم والصحة ودرج في كتاب الاستحقاق
 من العينة في مقام ابي الحسن ان الثاني يركب من وضع القيمة والزهاء
 بها فعافيا سر قوله فما يجب لكل من رجع عليه بشتمها وطولها المضمون
 بها ووضع في حقتها ان يرفع بها والقول الاول اعلم
في الشبهة الثانية والفسحة والقياس اخرى
 والاعتراف بالشبهة في السلام ونصت في السلام
 والتغير في السفوح من طلبة وبما عمل في طلبة وعن
 زمانه حتى العفان في الاول العمل لا الثاني وبما هو في حق العفان
 ما صاحب المعيار عن نفسه قال في المرددة وفي الجماع الشبهة فقلت
 عليه من ناي في اختصار زيادة الامام قال بن القاسم ما شعبة فيه وصح
 المال

الصالح ابو محمد بن السلام بن محمد بن القيس واني في رجب واني
 المشهور عن الشبهة وقال صاحب المعتبر في الفضل وقال في التوضيح
 عن قول بن الحجاج في من المنطق في الجماع ونصت في قوله ما نصه في
 الشبهة فيما لا يقبل الضم الا بالقياس في قوله وفيها المال بن محمد بن السلام
 وفي المرددة ما يورث في كل واحد من في ويعبر بالشبهة قال بن القاسم
 ومعه وبالشبهة قال اشعبي واني الماحسون واصبح صاحب الزيادة
 وعبر الشبهة في المشهور صاحب المعتبر في الفضل ثم وافق بقضا
 في طلبة له لما جعلهم القاض من رجب من رجب انما ان الفضل به عن رجب
 الشريعة امم الى ابيهم المومنين عن الرضا بن محمد وقال حتى علي بن
 قول مالك فوضع بخطه بن الى الفقيه ان يعله في قول مالك ويقتضيه
 يجمع القاض من رجب من رجب الفقه وشا ورسم فقالوا ما الذي في
 الجماع الشبهة فنص من رجب له وحي له بها وقال بن حارث واخبرني
 من اتق به انه في العمل عن الشيوخ باعتماله الشبهة وقوله في الجماع
 وعنه ابي من الامة والابرار والعين والشبهة الواحدة وشبهه له
 في التوضيح واكثر من ذكر في حقه المصطبة ومن احكام بن سهل
 له في الجماع الشبهة قال بن القاسم ما شعبة فيه ثم قال قال بن حارث
 اخبرني من اتق به انه في العمل عن الشيوخ بن حجة باعتماله الشبهة
 وفي النواذر قال بن الحواضر في حقه ما لا يوافق ان فيه الشبهة وقال
 ابن الماحسون في غير كتاب بن الحواضر ابي مالك في الشبهة فيه لانه ما ينقسم
 الا بغيره عن ان يكون جملا وقال اشعبي في الشبهة وحكي عن العطار
 ان محمد بن اسحاق بن الخ فاني الجماعة ابتاع وهو يومئذ في نهي من

شعبة يقال لا أثر له شعبة يقال انهم لم يرووه ولم يسموه في اهل الحجاز
ومما في اسجله يقال ما اريد له شعبة اراهم فرسموا له رعا مسميات فقال
اشتبك او شمع ماله رجة اليه فيما ايقنه اريد له الشعبة ان اعطاء خمسين
وماية فقيم انما رجع مسميات لم يخطبه لم يخطبه حتى تكلف مع وجه
باعتها فمما جلت قلوب له شعبة وانما اعطاء عن الخيفة عن ارم يكون
ثم يحكي اعطاء واسجله بغير رعا من عده الاثر مع كلنا قال ان رشة
قال ما لا شعبة في ذلك ارم من مذهب اشعبي وفرق لست بالقبيح
ايه القاسم اصبح في مخرج فريه توحي ما حينا باع من عني، مبرز وحين
عيا الاشاعة بطلبه بالشعبة باقيا فيما بان لا شعبة جازا القاصي
العتوى وطن انما خطا ما حجة عارده قوله ونصح مائة فمما رايه
فلمما التي منه المحجة رجع عن قوله بوجود الشعبة وقال الذي يخطها هو
بسماء البيع وطالبه القبيح ابو القاسم بالتحكم له بالمال فاعانه على
من فيه الزر ما افضى له بزلده واشتمل على فضايله وحكمه باختصار وبقو
من كلامه كفى منع من نقل جميع القول به ومن له الشعبة ان عوار
احسن بغيره ان خطا ما سمعنا ان خطا في الكفا لا يوفيه وهو
كساعة ما في راجع فاليه مختص المنيطة والعتبة ايضا الشيع
عن الحجاز فيمن مع الامة والتدوان سوان يوش لينظي او يستشيع
بالمشهور من المذهب الذي في عليه العمل انه كما يوش ساعة واحدة
وتمو طاهي المرونة وما عن الشيع بمخيب الحجاب عنه وان كان
في جء اورداه وطال عهده به ووصف كما توصف الزهر والارفا
بيته وفي مختص من عمن الحزم انه يوش اليومين والثلاثة وقال

ن

ابن الحجاز وفي امهاله ثلاثة ايام فوماء بكتب عليه في التوضيح ما
ان اطلبه الشيع الا انما لا ينظي ويستشيع كما وفيه المشي في بطل عمل
قال في المرونة لا يعمل ولو ساعة واحدة وقال اشعبي في المجموعة
الميتة وابن رشة وهو المشهور المعروف به والقول بانه يوش ثلاثة
ايام لما لم يخطي الخبيث وهو احسن اذ ان ايضاه يوش الشيعاء
وكسرا على ان اربعة الحجاز ولما ان اربعة غير يوش عا شعبة حتى
يوقفه الا انهم باحتصار وفي المختص واستعمل ان فصار رشا او نظي المشي
الا حصة به وانما سالا من المال المطاوعة **ما في** وهو شاعرا
فقال في الوثائق المجموعة مانعة وان وفيه المستشيع عن السلطان
عيا الاثر بالشعبة فقال انه باخرها وسال ان يضي به له اجل في روي
مالم ان يضي به له ثلاثة ايام وبه مضى العمل وروي في انه ينظي به في
البرقة الشمن وكثرته والتي يضي المستشيع وعسم، فيضي به له اجل على
معدله وقال الحزين في وثايفه والاهل في احصار الشيع المشجوع
به ثلاثة ايام وبه العمل وقال في التوضيح ما ان اخذت الشيع به
بالشعبة وسال النخاعي في عجم الشيع ما في يوش ثلاثة ايام فانه في
المرونة وبه العمل والقضا وقال عن الملقين الثانية يوش، عجم، في
وعدها معا فيفي، وما يكون عيا المشي في ضربه وظل اخطح يوش
بغير المال في الفيلة والكتة وحاله في اليسر والعسر فيستخرج فيه
عجم يوما وانما له الاجل الشيع ان اربعة الحجاز وما اورداه
وراءه له في وفي المقيس مال بن مقيس والذين في يد البتية من شيعه
ان الشيع ان اربعة المجتمع الى السلطان بجز ان يشيت انما ع

المجموعة وايضا سلمون ان كان في الشمن رابطة باحتشنة على ما يتبعها
 به الناس ويتخاضون بمخلق المبتلع والاقبال وما يميز على الباطن في محتها
 وفولنا حلقه من الحاء وستكون التام مصورا قال الحوت في حلقه
 الرجل افسح على حلقه وحلوه وادوا من ارجاء هذا الحاء على
 مفعول ش قال والحلق بالنكس الحبر من الفوم في وراجع كلام القاموس
 الذي فومنا من قول النخعي وفي اختلاف الكتابين اليس واليسان وان شئ به
 ما في الشفة **اعرف على الذي صار به في هذا بالنعوض على ما**
في الشفة **اعرف ان يرفعها على حلقه في هذا ليس على ما في الشفة**
على حلقه **وبما يميز من طرفة العين العلة بطلوه من ارجاء الحلق**
 قال في حتم المنيضية فان الحظف الصرفة فقال الشفيع ثوب يبع وانها
 سمنا كما صرفة لقطع شفيعه واراها استعلاء المتصرف عليه فقال
 ما لا ان كان متضمنا بمنزلة هذا مستعمله بحلقه اليمين والام يخلق
 وجه الفضاء وقال عبر الملك ومطفي يخلق مطلقا ونفسه في التوضيح
 بالمعنى وكذا الخطاء وقال في الوثائق المجموعة وان تصرف رجل
 بصفته من ارجاء الاشاعة في هذا وقال شئ يكره في هذا ان هذه الصفة
 هي يبع في الباطن والحظف الصرفة لتقطع شفيعه وادعو الى
 يميز المتصرف عليه بانه ينطق فيه بان كان متضمنا على مثل من مستعملا
 بحلقه اليمين فليكن من عاها قوله بان كان متضمنا الى ما نصه ابقى
 في هذا ابوابه انهم استاق بر ابي انهم باليمين ونظم الى حاله وقال انه
 جبر العمل عندهم مثل عدلة الشيا على الطوم اذ عوا احدهما الوض
 في هذا وكذا الاثر والزم في مقالان من مخيت الزب اشار اليه من عاها

فهو قوله بغير كذا مقالة من اذ عوا ان شئ يكره في ارجاء الحظف الصرفة
 في حتمه ونحو يبع في الباطن منعه اليعة على المرعى على ما نزع
 بان عي عنهما يخلق له المتصرف عليه الا ان يشق عليه انه في حاله
 ومزجه من يستعمل ذلك في يده بخلق منه اليمين قاله القاسم من شئ
 ونحو وبذلك الحكم لم ونحو اليمين بكمه حكر من فاجده في كتاب
 الشفيع اربعة اقواله وان الزب جى به العمل في حتمه مطلقا وسر
 في هذا والاقوال التي فيها ان شاء الله او اخر للشفاة في ع ومن عاها
في الشفة **اعرف ان يرفعها على حلقه في هذا ليس على ما في الشفة**
على حلقه **وبما يميز من طرفة العين العلة بطلوه من ارجاء الحلق**
 قال في حتم المنيضية وان شئ من المنيضية وان شئ من الشفيع في ارجاء
 وكتب اسمه في الوشقة فلا يقطع له شفيعه بان قام بجر عي
 ايام طماض المرونة انه يميز عليه وبه جى العمل عن الشيوخ وقال
 ابن القاسم في العنسية اشار بها عليه اليمين واكثر من عاها انه خلاف
 المرونة وبعضهم حله على الوفاق في وقال في الحيز ما نصه وفي
 المرونة انه اكتب المشفيع شفاعة في الشفاء لا يقطع له شفيعه
 وقال عي وهو غير القاسم ويخلق بالله ما كان ذلك في كاهنه لش
 لشفيعته وفي الشفيع من العنسية قال بن القاسم وامر ما عليه
 اليمين قال بن مخيت في احكامه ليس عاها من القول العمل ولا في اليمين
 على الشفيع في حلقه الشفيعه الا بغير شفيعه اشفي على من كتب
 المرونة وانه كثر الدوار عن هذا انه يخلق في سبعة اشفي ولا يخلق
 في شفي يروا اذ اكتب الشفيع اسمه في عفو الشفاء ولم يقل شفاء

يطالب الشبهة فقولنا ذلك الما وهل تلك الشبهة حجة في تمام ما قاله **جواب**
 الذي اقول به ان نصيب من بيع من اقل السهم شريطة المشتري لا يسقط
 حق لسائر الاشياء ان اراه وان ياخذوا بها من قبل ماله واعلم
 ان لا مصلحة في المرونة وعين ما ومن حجة من حجة عن اصح في
 محي كمنه المسئلة ما يجر ان به خل الاختلاف منه في هذا المعنى وليس
 في هذا ما يجر من القول اصح ضعيف معترض من اقل العلم اجمع وان
 في الله عليه وسلم اوجب الشبهة للشيء كما من اجل ضرورة الشيء الذي
 ادخله اليها في علمهم بان اياه بعد اقل السهم حجة وشبه من لم
 مع ارتفع الضرر عن سائر الاشياء ان اياه في الحق المشتري عنهم وان رضى
 بشم كنه وقال ان نصيب ما كنت احق به من سائر الاشياء ان اياه فليس له
 لان من حجة من ان يقولوا ان رضى انك بالضرر كالارضى عن به فلنا ان
 نأخذ بالشبهة انما تأخذ بها ومن لا يأخذ بها به وله غرض في
 المخرجات في قول اصح وقال به انه قوله شاة بحجة في النظر وقال
 في ان كلامه اختلاف في الشريعة ان يجب ما وجب له من الاستشهاد
 للمحتاج انما في قول واحد مما ان لا حاجي ويحتج المشتري بما اشترى
 فلا يكون لغير الدان من الشبهة عليه شفعة الا ان يكونوا بمنزلة
 فيكون لهم من هذا بغير حقد منهم والثاني ان لا لا يجوز وينبغي
 حكم الشبهة فتمضي عا حكم التسليم في الغرض وحكم التسليم ان
 يكون لغير الدان شفعة في البيع في ان المصالح المتبادر نسيان الاشياء
 في الشبهة ان هذا القول في الشريعة مع غير البصر في الامس
 في الشبهة يوم العذر في مال في الرقبة قال ابو عمير في الحاي لو
 جمل

جمل من الشفعة باذعان الطول زمان سقطت الشفعة وان كانت المرونة
 في بيعه بالشريعة اقل الشفعة بقيمة فقولنا في الموطأ ومن اتحى
 مذهب ماله وروى عنه ان جمل من الشفعة حصة المشتري به ما يقع به ومن
 نفسه وما عني ثم قبل الشفعة الجمل والغول الاول عليه الجمل ومن
 في المعير ومن في الجمل من المسئلة بمنزلة المير لان غاه او ما
 وقال جمل بقول من كلامه علم المير من نصه علم من كلام من
 يونس والنواة رانه انما جمل المشتري بالمر في الامم القريبة انه يوجد
 الشفعة بقيمة الا انه يقول في النواة يوم البيع وهو من قوله في
 يونس وفي مفتح من طال بقا لا يأخذ بقيمة يوم اصابه المير
 م ولذا قلنا في النظم يوم العذر في الشفعة **اريد من هذا**
انما في النواة يوم العذر في الشفعة **اريد من هذا**
انما في النواة يوم العذر في الشفعة **اريد من هذا**
 بمنزلة في الاخذ بالشبهة وان ما في المجتمع والشريعة طلبة ورثة
 ولا توريث من الميت في وفي الرقبة في بيع الميراث مرة البه وقوله
 ابن العربي في المفسر خيار الشفعة موروثة ميراثا وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة بما يورث في مال في الاستعانة لابن عيسى القدر
 شفعة للمرونة ولا يورث في النواة في المشتري بمشروطة الاول وعليه
 العمل والمجول ومرونة المرونة وقرع في الشفعة مسألة اريد
 الشفعة عن الشفعة ونقل الشارح عليها قول المير فلت في توريث
 الشفعة في قول ماله اقل نعم في وقوله في الموطأ في توريث الشفعة
 فيمن في الدار من الموروثة في الحق الذي كان له من الاخذ والرد

الماتع ونفسه كبطان العنيفة واحالة للمفسوح ما حاله من ثوبين
الثام وجعفر احماء مالهم ما ردها الله تعالى احوافني صاحب المفسر ما قال
والله اعرف به لا نقصان الشئ ما من ثوبين يفتي القاسم وانما اعني
في الماتع الح وخرجه فوله صاحب الوثائق المحمدية ان احتمل الدار
الفسحة ما من الاصل ويصير لذي النصيب القليل ما يستحق به من خلاء
وخرجه ومم بطلان فسمعت وان انضحت فيمقتضا ان انضاحا وحكا
عياض من لينة وان عتاك قال وداكاه اذ من فلتك واختاره بن
الفرنجي في يلقطه **وهي في قسم الدار ان يصير في نصيب كل واحد ما ينبغي**
بمنه الفسحة والمسكن وكل ما به ان يعلق المسكن فقال من رثر
في المفسر ما الذي في به العمل عن قال الرار ما تقسم حتى يصير لكل واحد
من الشراك من المساحة واليسوى ما يستحق به ويصير فيه من صاحب
كم يوقله صاحب التوضيح والفلستاني والمواق وان قال الذي الرار الشئ
وعني ثم وقال الذي وما تقسم الرار في قول من القاسم وبه في العمل حتى
يجعل للفلسم ستم ما يستحق به المسكن والمخل والخرج ومم بطلان الراء
وفي الوثائق المجموعة والنضاح عننا لا يجوز الفسمة حتى يصير لكل
واحد من قسم نصيب الشئ ما من الرار واليسوى ما يستحق به من خلاء
وخرجه ومم بطلان الراء فسمعت وان انضحت فيمقتضا ان انضاحا
واذ يصير لذي النصيب القليل ما يقره ذكره لم تقسم دقا وحوا ان
اجبوا واللاجي واجي البيع من اجب اخذ ما منقسم اخذها بما بلغت
وتكون اخذت وتكون قول من القاسم وعليه العمل **وهو انما يقره**
على ان الاصل هو الذي في الدار فقال في المعيل وسيل من العوا

عز جليز

عز جليز كانت بينهما في مشاهة بنصير ما احرفها عن ورثة فقال
شئ يعظم تقسموا ما صحت شئ اقتسموا نصيبك وقال الاقربون بل تقسم
ما اقل الاصل **فلا جـ** هو واصب من خردا من شئ ما تكون الفسحة
فيها ان انضاح الورثة مع المنية الا ان الاصل الاصل بالقرعة ما منقسم
به العمل في الفسحة في جواب من رزاد الوضئ في ما منقسم ومم
اجوب من الحاج في مثلها انما لا تقسم ما اقل الاصل الحق فيما ان تقسم
ما لا شئ له الاول حتى يحين الشئ بغير نصيبه ويقتضي نصيبه لورثة
يصير من الى ما توجب السنة قال وجردا ما تقسمه من غير ما في غير من
م م يلقطه فلتك ما في الاجوبة المذكورة هو الزيادة في النصيب
التي وفقت عليه من حلال الائمة منقسم فوله في المعيل من الوثائق المجموعة
واذا كانت اراين شئ يكن مقربا احرفها عن حقه عند الرار فلو
النصيب مشا ما من رثته فان الرار تقسم نصيبه على الاصل الاول
وما تقسم على الاصل الورثة ما انما انما الشئ بغير نصيبه في نصيب الميت
من ورثته يصير من فيه الى ما توجب السنة ومقتضا فوله من علمون في
كتاب الاستحقاق ان كانت اراين اخذ من ما احرفها عن ورثة ما انما
نصيب الشئ بغير واحد من قسم الدار صغير وفتح على ما شئ يقسم
الورثة النصيب الصافي لورثته ثم انظر في ما منقسم ومم بطلان العمل
في المعيل المجموع **واذا كانت الورثة مناصفة فسمعت انما الورثة**
الاولى شئ يقسم اقل الورثة الثانية ما حصل لورثته ومن لا يقره
الثالثة وما هو كذا ومم بطلان من كور في التوضيح والا جـ
نقلا عن المشرح بهما **واذا اوفقت على ان تميز لان جـ بان العمل في قسم**

من ورزبه صار له الذي ينفذ التي بالحقين لطاعا صاحبه وما اشق لها ان ما
 بين عليه من صار له الذي ين في نصيبه بالمخار من ان يكون من ورصاحبه عليه
 وتبعا لنفسه على حالهما فان ابن من ذلك نقضت النفسه شخا فقسما
 ها ان يكون المي ورعا من صار له الذي ين ويكثر له في نصيبه كتمان له
 ان بينه الجوابين وما اختصار في السؤال فانه في المخيار رجل ما تقدم ذكره
 المسئلة اختلاف في ما ثلاثة افعال هي هاهنا العطار ونفسه ونفسه وان
 نقاسموا بزر ما تقدم عن الوثائق شخا قال والرب ابن به اليه تلت في عزه المسئلة
 نحو قول من القاصم الذي ذكر في العطار ان عليه العزل والرب ابن به سبعين مصباح
 كسوفه بزر حبيب وهو الذي رجع الخبيث في وفي المفسر المحمود غوما من عن
 الوثائق المجموعة مستوفين ونقل عن المحير الافعال الثلاثة عن التفسير
 لا ينقصون وفي نصيبه ما به العزل وكذا في معنى ما تقدم بزر سلمون باختصار
 ون يمان للعزل **وانقسم جزاها ان يكون شخا** **ان كان شخا**
استمر **فاله في شخا** **المتطية** **واما الجدة** **اربر الرجلين** **يطلبه** **احد** **فيما**
 فقسمة في المرونة ان كان ينقسم من لعله ان كان كاضهر فيه وفيه الشبهة
 وقال ملكي ودا بر الحاجشون واصبح والخ وجه وسحنون بما فيهم الجدار
 الاخر في اخر في ما كان او حاما اما افلنا نفسهم في الغول المجهول به فقال
 ابن العطار واختلاف في صفة قسمه فعند من القاصم من الحمل فيه طورا
 لم يتقاعا حرا وله الى اخره وفي شخا موقف نصه الحمل وفيه ينقسمون يكون
 لخل واحد من في الجانب الذي تقع الفرع عليه وقال عيسى بزر بنار عيضا
 فيما حنة كل واحد من في حيا عليه به وفيه المرونة وينقسم الجدار ان لم
 يكن في ذلك كاضهر روهان ينقسم بزر ناهي ما ذكره هو احد القولين وقال الشب

في

في حرسه ما ينقسم الضيق وبالا لونه العزل في الغرض وما نقل المتطية في صفة
 القسم فذكر كثر له في التوضيح وفي الوثائق المجموعة ومن سلك من
 غايه الكلام في ذلك عن قوله المير ونفسه ان طلق كما يحوله عن خادسان
 نحو ما نقل العطار ومنه القول التي في انه ان اربر قسمه بالمعني في قسم
 عا مائة اضعوا عليه من الطول او العزل وان اربر قسمه بالفرع في القول
 مشي عليه اليه انه يقسم طورا وطولا فهو ابنه وبنفسه وفيه
 فهو من الخبيث فان كان الجدار مثلا طوله جاريا بينهما من المشرق في
 الرالمتي وفي صفة الشمال الى اخرهما وجدة الجودي الى الاخر
 طوله فحين نصيبه للمحير في نصيبه الى الرالمتي وما يقسم عيضا بان
 يا حنة كل واحد من نصيبه عن الجوار كما ان كان عيضا مثلا شخا بزر
 يا حنة كل واحد من نصيبه طوله الجوار وما حنة شخا مع طوله ايضا
 كمانه فليقع لاحد من الجدة التي في الرالمتي في مجموع الحاد من النفسه فقال
 عيسى بزر بنار وما تعلق في الرالمتي في مثل قوله النفسه قال ابو الحسن
 الا ان يفاجها في ان حارة له ذلك يكون للاخر عليه العزل في كلام العطار
فاله في شخا **المتطية** **واما الجدة** **اربر الرجلين** **يطلبه** **احد** **فيما**
 المتطية ويعوز قسم الوصية ما يتبعه بالسفح واختلاف في قسمه
 عليه بالمرضاة بالتقويم فقال بزر بنار من العطار ذلك الجار وفيه
 الفضل وقال بزر بنار ما يحوز وغد له في العتية فانه اليها في الجارة
 في المرونة شخا الوصية من قبل من ربه بزر بنار في القول في الخبز وفيه
 فخر اليه في المفسر المحمود مع وفيه كل من القولين لافا له ومن خدر
 في المير ايضا وثائق اليها في حوايه الخلق له اليه واجها به وبزر

في الغفر المحمود وكما في المصير ان القضاء يجوز ان الغفر وقال الزمخشري ما نصه
والفصحة في هذا ان اضاها الحاج جانيه اذ اذقت المراء وضفي
فيما المصلحة في القضية رواية جزم الجواز قال في خصوصية وثايقه
اجاز في القضية لا موصي على الحاجيم بالامضاء والاتقان بعد التفرغ
والتعديل اذ في شيئا اذا كانت في ذلك المصلحة لم يحوز اليقين
عليه وبه القضاء وما ذكر من المرددة هو قوله في رثوتهما ما باس
ان يثنى في الاو والوصي ليعرف من بيان من يرضى بان يترشحوا لانتقام
وقال في الغفر للامام **ف** قال في غفر المتطوعة فان كان الوصي
شيء كالتم في الانتقام وحده فقال في زمني كما يجوز ان يفسم الغفر
وله ولم يرد له الا ان السلطان يوقع من يقاسم على الانتقام فانه انما يفسم
رجع النظر فيه الى الوصي وقيل يجوز مفاضة الوصي له ولهم انما اضمح
الشخص مع بقية المراء وتوطأ في قول مال في القضية في مسئلة
الام الوصية في نفسها انما اجزأها بحمل الغفر واحل غفرها دون امر السلطان
اذا اخطأ في الزجر وكما قال في الباقي في وثايقه وكما في غفر الغرض احسن
فالغفر الموثق في الوقف او له وبه القضاء وحكم من الخسرة الخلق في ذلك
عن مشيخة من من جرد في الغفر من غير الله سيرة في المشيخة رحمه الله قال
ان الزجر في عمل القضاء وقال في غفر واحل غفر الموثق في الانتقام انه لا يجوز
له ان يقاسم على نفسه وعما في ذلك وكما في وثايقه ومع ذلك ان السلطان
يصفح الموثر عليه من يقاسم الوصي عليه ونقل في الجواز في نفسه
فصل المتطوعة وجوز ان اعمالة الخان مع الوصي والانتقام في جزم
اجيب بانه يجوز ان يقاسم الاجيب ويكون نصيبه من الغفر في الانتقام

ونص

ونص الاجيب من غير ما نصه من اضاها وقيل لا يجوز ويصح دعا الجواز
من في الغفر **م** وليس في غفر الغرض على غيرة وصاحبه الشبهة
م قال المتطوعة ما نصه وانما احل في الارضية من غفره وعاء
احل من دعا اليافون الى القضية وان الغفر في غفره من الحكماء
يفهم على الغايب وما يجوز في صاحبه الشبهة عليهم قال مالدا وامر الغايب
وغفره ما وبه القضاء وعليه العمل وقال اشفياء كان صاحبه الشبهة عركا
غير مغفره عليه في غفره واصاها وجه الحق جاز في غفره على الغايب في وغفره
في شح القضية لا من الغفره في. ان ترجمه القضية من الصغار والكبار
من احكام من غفره ما نصه وروى من الغايب عن مالدا في صاحبه الشبهة العمل
في حاله واحكامه في القضية على الصغار والغايب واما الكيس الغايب فلا
يفهم عليه الا الغايب كما غيره فانه مالدا واجهاه في غفره والغايب ان لم يكن
بالاثنين لغفره في غفره دارورثوهما يفسم. كل غفر اشياء مله الغايب
لها وسحقا فاما في الغايب مع الجواز وان هم فسوا بردهم في غفره
لغفره قال في غفره في اختصار في القضية ما نصه قال اصبح وانما
ان في الدورة للغايب وماله ان يفسم دارورثوهما فانه يفسم اشياء
ملد امور وتفسم لغايب ما وان كان ساكن في كفاية الرجل اذ ان غفره
حتى ما يفسم وجاز في غفره ما يفسم في الحام ان يحل الرما في غفره غفره ان
يرحل في قضية ما ليس لغفره في ان فاسموا له يفسم في غفره وفسو
قوله مالدا واجهاه وبه جزم الحق في قضية قال ابو عيسى من غفره الى وان غفره
الغايب يفسم من ان يشقوا اهل الكلد في غفره في غفره الغفره ان لا انما
كان بافره في غفره من جواز الخ السفي في غفره الله عنه الذي اجمع

عليه مالا وفرا ما اجاب ونقله من ما يخص من المؤثر والاربع المحقق انه ما يجوز
 للفقيه ان يأتى بالدور في القسمة حتى يشقوا اصل العمل المذكور وتتم واستقر
 وجازته والحد والورثة ووجه عمل الفضا في طلبة وطليطلة في معنى
 نقل المسئلة من سفر ابن حنبل وانما في شيء من المروية عليهم عن ابي
 ابراهيم وشارح النخبة عن المغرب في قوله واجب في العمل **ع** على الروي وس
 اجرة القاسم **ب** على الصنيع بل في كل حال وقال في تحفته **ب** عما سمع من جها
 ما قاله بن القاسم واجب من نفسه او يجرى على الروي وسر عليه العمل **ب** قال
 في اجرة التسمية واجرة القاسم عن ماله او بن القاسم عما يجمع التسمية من
 طلبة القسم منهم او ابا قال في كتاب القرضية في الروي وسر انما لم
 يشي طواشنا وقال الشيخ ابن الماحشون واصبح عما في القضا **ب** قال
 البايع في وثايفه وعليه العمل وقال في كراون الحضي وبه القضا فان تعبه
 في النصيب المسمى خالكثير واشهر في التوضيح وقال في المحير ومن
 احتكم البايع رحمه الله واختلف قول بن القاسم في اجرة القاسم **ب** قال على
 الروي وسر عليه العمل ومرة قال على الانصاف وبه قال اصبح ونقل العمل عما في قول
 اصبح قال البايع في وثايفه والنظم بن له على ان الاجرة على الروي وسر اعزل من
 جهة انه ما يتوصل اليه ان النصيب الكشي الذي كتب في الغيل والكشي وما الر
 مع في الغيل الاجل اليه يرضه كلها **و** بيت النخبة المسوق في النظم كتاب عليه
 ابن النخبة في شيء من له ما نصه اجارة القاسم للفرقة والحد في القصة
 وهو المدين او في مضاعف الروي وسر في له العمل في كتاب الاحكام **م**
 وعما انص في النخبة على العمل بان الاجرة على الروي وسر في له انص عليه
 الجنيمة في المحضر المحمود وقال في بيع الروكيا عما في النظم ثم ما نصه

واجبة

واجبة الزوالين وماتت الوثيفة على الصواب بين الاشياء فيل عما عود السهام وهو
 قول اصبح وبالا دل على العمل وكذا اجرة القضا **م** ونحو القول بانها على
 الروي وسر قال فيم بن ناجي في كتاب الاقضية هو المشهور قال ولما انطاب امر
 عرفاتسعا منقذ نفقة الزوال على الاولاد واجرة كرايته الوثيفة التي انما
 شمر في بعض في كتاب الشجعة قال في في هذا خلافا وفي في كتاب
 بن ياد في الخطباء آخر الحضانة **م** وان تراعى الشئ في القصة في القول
 قول موع للمتعه **ب** قال في المحير ما نصه وانما كان مال من شئ يجرى
 فاجدا الحرف ما انقضا فتسما في نسمة متعة واحدة عن الاج انقضا فتسما
 نسمة بثل ولا يئنة بينهما فيقال نوع القول قول موع في نسمة المتعة
 مع يئنة كانه يقول **م** انص وصاحب التل يقول نسمة وبالقول الثاني
 القول وهو الصواب **م** وانما اكران القول لموع في المتعة كان الاثنان على
 موع التل وكل من ادرج في النخبة ونقل الشارح جواب بن المكوي بركا
 ولقد الر في نسمة له ما راجع في جواب بن المكوي في ما نصه مع اخوانه
 وملا ارجس سنة ثم فاع عليه وهو يرضى التل في القسم ونظم الجواب عليه
 اشياء نسمة التل والاحاطة الاحواء على انكاره لا وفرض معه ولشروء اليه
 عليهن **م** وهو ارجح بان القول كشي نسمة التل التي ارجح الحسن الصغير
 رحمه الله التفسير يرضى انقضاء مولا الجارية نقله صاحب الزوال الشئ فانظر
 وانظر من سلصون في نقل اختلاف الية في المسئلة **م** فسم المراضات
 ولا اختلاف ما تسمع لرعدون الغز في مسجلا ما لم يقع بزور التي اخبر بغير
 على المغبون في ما **م** قال بن معيش رحمه الله القصة على ثلاثة اقسام
 ثمان يجب فيهم مال القيل بالغير انما ثبت بركها في ما قال والوجه الثالث

ما يقع فيه بغيره وان ثبت وهو قسمه المراضاة والاتفاق وحمله بحمل اليسوع
الا ان تقع القسمة التي هي احدى يدع ويكون فيها القياس بغيره فانه حين
واحد من القسمة وبه مضر العمل عن الشيوخ فاسم برحق ويجوز ان يكون
والفاحي برزري وابن الضربة وابن الطارم وغيرهم ذكر في شرحه المفسر
مسلما بعد فيه خلافا فقال بحر كلامه وقسم القسمة ايضا بقسم قسمه
المراضاة بحر التفرع والتحويل متا طفي فيها غير في يدع او فبعضه
كان للقسمة الرجوع في ذلك للعلة التي في مراضاة ويقضي بالعلة التي في
قوله في قسمه التي عند ان كل واحد منهم دخل على قيمة مفردة وتخرج
معلوم بان او جرت فيها من ذلك وجب له الرجوع به في ومنه الحكم معلوم
مؤدود في صورة كتب القسمة من غير ان يكون العمل به فقولنا بزرع
مفسر له والمراضاة التحويل **وم** وفي ما يفسر من كل قطاع **ت** ادق
عليه من هذا لان **ي** اع **ف** ان يصل الشئ كان كرا اياه اخذ في ذلك التحويل
وما دله سواء كانا طالبا مع او سواء باننا لا في ابا الفضل عياض من نقل
فما حكموا ان يجرى العمل من عا ونصروا ان يجرى بالشئ بما اخذ ما
من **م** ومن يجرى من ذلك القصر انتج اخذ ما عليه وفدا **ف** قال في
التوضيح ولما لا يحكم فيه بالقسمة من ربح لو جسدوا او عروضا اطلب احدها
اليك وابي غير **ي** هي الية على اليك اذا كانت حصص من طلبك اليك تنقص
باليك من جهة شئ قال بحر في الشئ وط والمزني فيض ان الجميع ان يكون
عائز بحر ان يجرى عا جدي ان كان اياه من الشئ ليس اخذ في ذلك القصر
سواء كان الطالب اليك ام ما وبه القضاء وقال بحر من نصي الذاد ليس القسمة
التي طالب اليك ان يجرى نحوه القضاء وقال بحر قوله وبه القضاء خلافا
لذا اوده

لذا اوده في ان من ير اليك ليس له اخذ وحمل المرونة عليه في ايل ليس
في المرح في غير **ي** ام وقال في المرح في غير **ي** من ربح في غير **ي** ما
حاصل ان قصدي الطالب اليك ير عوا اليك اخذ شئ يحكم والاعمال
بالبيع عنه فيسره اخذ ما افق عليه من الشئ وان يفسد في ذلك
بله اخذ في ذلك **ف** الية في اول كلامه انه طاهر مما يلزم ويجوز
في اخذ في ذلك **ي** الطاسم وبه اقل الشيوخ وعمل القضاء قال في غير **ي**
وفي لفظه اجمال حاصله عنده ما ذكر ونقله من حجاز ايضا في شئ
الخليل ولا يجرى من ربح النقل ايمان النظم والحاصل في ذلك ان في
اخذ طالب اليك ير عوا في افق عليه من الشئ فويل من عمل بكل منهما
الاول ان في ذلك كالا الثاني التفصيل ان يفسر اخذ الشئ **ي**
فذلك هو والاولا **ي** اية ويقين قول ثالث ذكر في حجاز ان به العمل عن
وعوا له اياه اخذ **ي** اية قال بحر قول المرونة وانما عا احد
الشئ يكون القسمة ثوب فيقسم فيقسم وفيل لهما تقاربا
فيما ينقسم او يحاجا في الاستق عا من فلعن ابي اليك اخذ والبيع
ما نعه وطاهر قوله فلعن ابي اليك اخذ بلز اية واما من طلب اليك
فلا يا اخذ **ي** اية وعليه حكمه في واحد وبه العمل عننا وهو احد
الاقوال الثلاثة وقيل ان في غير **ي** من ربح اياه اخذ منهما في ذلك الشئ
اخذ سواء كان طالب اليك او طالب القسمة والية في غير **ي**
البري الثاني وزعم البايع ان قوله احتمل في ذلك وقيل ان قصر طالب
اليك ير عوا اخذ شئ **ي** اية والية اية بالبيع عنه فيسره اخذ بها
وفي عليه من الشئ وان يفسد في ذلك بله اخذ في ذلك وعنا عياض

في اول كلامه الخاضع مسالطع وفيه اخذ قال من القاسم بركم ما هو الى
 قوله القضاء اخذ ومن القدر الاول في كتابه بركم اخذ من قول المرو
 بعرضها السابق بمرور قنين ونصف وان لم ينفسح له فمما
 الراليع اخذ عليه من ابناء شتم الابن اخذ الجميع بما حظي فيه
ان ما البيع في البيع قبله بحسب عيني له ان حاصلا
منه انما السهم من الثمن في حصة من حصة له اعل
 قال بركم في شتم من المرونة السابق بمرور نقل قولها وان
 ما ينفسح ما ينفسح من ربح او حيوان او غير ذلك من كسبه ما كان اوضح
 فمن ما اخذ الراليع اخذ عليه من ابناء ما ذكر من البيع فهو المشهور
 شتم قال من ربح الكفاية من ربح ما لم يدخل احد الشئ يكتسبها الاخر او
 اشئ من كل واحد من اثنين ما لا حاجة له في شتم الشتم في
 حصة من شتم ما قاله عياض ومن البتور اخذ وعكارة القاي في التسمية
 عيني قوله ويجب ان يكون شتم الجميع في ورثاء او اشئ في الاشئ
 جملة وفي صفة ما الواشئ وكل واحد منهم من اثنين اخذ له
 بيع من شتم او لا حاجة له في شتم الشتم في بيع نصيبه من شتم
 له كثر له اشئ ولا يلحقه الربح فيما اشئ من اخذ اخذ شئ يكتسب من
 ماله اخذ وعكارة عكارة ربحه ربحه وعكارة ربحه ربحه
 ناظم عملها فاس **اشئ في الاخذاء المرحلين**
فيها سهم وارث ومشتري في شتم في شتم ولو لم يرض
واشئ في تقييد الخ ميارة اخذ شتم في اللامية ما ينبغي
 الشئ في المرحلين من غير الرخيل الماصل دون العكس وما نقل من فتاوى
 الشيخ

من اذا اشترى
 كل واحد جزءا من شتم
 او بعضه بغير ربح لم يبيع
 اخر من عكارة اشئ
 مع طاحبه اذا اخذ
 اليه لانه كما اشترى
 من غير اكرال من شتم من

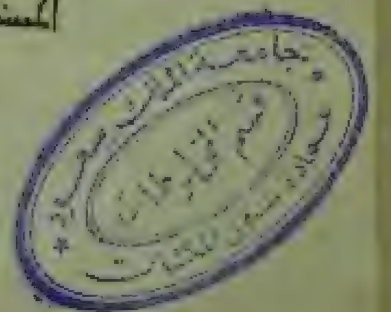
الشيوخ في له **بيع صفقة في الخ في ما ربحه بالوقوف**
في حصة الموصى من حصة الموصى في حصة الموصى
 قال الخ ميارة في التقييد العشار اليه انما الذي سماه صفقة
 الرحابة والربعة بمرور نقل صوما تتخلو ببيع الصفقة اعلم
 ان الجارة في النصوص المتقدمة ان من اراد البيع من الشئ كان ولم
 يوافق من شاركه انه من مع الرمي الراليع ليعني له الممتنع ومن
 ويبين حصة واحدة ويكلمه الراليع باثبات موجباته لا يرضى
 الموجبات الخ شتم قال ويبيع الرجل عن شئ من شتم له وصورة بيع
 الصفقة عن شتم ان من اراد الشئ يبيع من الشئ كان باع جميعه له الشئ
 المشتري لا يبيع صفقة واحدة من غير ربح له الشئ وما اشأ له مما
 ذكر ويكتسب الموثوق في شتم اشئ وطلان يرضى الوشقة الخ شتم قال
 شتم بركم البايح الريفية اشئ اكد فيلزمكم احداهما من امان
 يضمنوا اي ياخذوا حصة البايح بما نالها من الشتم ويضمونها الى
 حصصهم او يكملوا اليهم ضموا الراليع والبيع من حصصها بما باعه
 بهام وله عكارة بعتنا في بيع الفضولي من شتم الصفقة
والدار من الشئ ما من طاب في شتم ما نال من شتم
اخذ اليه لا يبيع القسمة ما في يوحى المامون من اشياء
مع اشئ اية وسقطاء الشئ فان وجرنا اشئ طمان من
اراد تحللها اليها انفسه وليس قسم من غير قبول
 قال من سئل او ايل السبق الشئ من نوازل ما نصه سؤال الحاج
 الاحكام في طيبة باسادة الورثة خلع بركم من اربعضهم فيما

رشا جارة ذلة فهو المرفوع واجم عليه اكل المرونة وتم الحجة عما من سوانم
 اء وانس كفا مسير حسير السو شاوب المسحر بالبرواير الجملد
 في في الماء الساء سرفه حتم التحليم بالاجارة ثلاثة افوال الجوان
 مطلقا المنع كزله والجواز عما وجه الثانية الا جارة في في اذ لفظا
 وفيه الهال وقال الرول مقفعا عو القول الصحيح وعليه خرج صاحب
 المحتوي وان الحاجة وعين فما جاز **طير من اجمع من صور**
الحيوان والوحش من جحر يسوء مطلقا عنه وجه طير ما استقر
في جحر من جحر البوار **من جحر عن الجحر التي التي** **ما**
 قال في العجاء مانصه بر عي في ويكي في اياحة تحليمه ستي
 الحال التي وج وسيل عن عي بان يسمع عنه العجاء ايه له
 ويمنع من جحر عنه يسوء مطلقا وبتراج والعل وهو الحق قيل
 والصواب اليوم المنع مطلقا للجر ما لم يتر شيئا من الخلية الشفوة
 عا القيس / من عصمه العي به ينة وفيه ما تم وفيه محصية فله
 بقا امة من الرعم السابقة وحذر السابعية من تحالي اسبابه
 والخطا لطة لا تملأ الكثر من بالصواب الا يتولى الامت وج
 مشهور بالعجاء او شيئا كيم لا اري له **اعرف الاعمال لثمة عن**
عاما وروثا جوارا كاستم في الجور والوحش في الفقه فية عن
الاقام في الجور بتجديد قال بن مغيث ويجوز عفر الاجارة في
 الحير والرجل خمسة عشر عاما بكون واشتت الى الفقه في في
 جاني قاله ماله اوبه مضى العمل عن الشيوخ وله رواية اخرى وحشي في
 عامما واستحب بن القاسم العشي في احوال ورون استحب عن مسالا

انه

انه في في لافيم ازاها العام انه والاعمال الجور المرونة المذكورة وفي
 مص حابه في المرونة في عيشة اقل ماله ولا بأس باجارة الجور عشي
 سنين وخمس عشر سنة وما راي من فعله ان وعي الجواز عمل
 الك خليل في المحتوي قال في التوضيح مانصه في في المحتوي في امة
 اجارة الجور ثلاثة افوال اجازة المرونة العشي سنين بالنفد
 وفي المرونة خمس عشر سنة ومنعه عي بن القاسم في العشي
 اللحيخ واربان ينظم الجور ففد يكون شابا وفر يكون شيئا اتم
وجوز استبحار ضفي في ضح **عني اجنبا وذا في روج يمنع** **ما**
من وطيه لثما فان ولحي حاره لوالد الرضيع في الفقه الجور **ما**
وانه في الاج طعما جارا لا **بر حله طع** **بضم جارا** **ما**
 قال في المرونة ولا بأس باجارة الضير عارضاع الصبي حولا او حولين
 بكرا وكزله ان اشقى طفا لهما مئنا وكسو تنفا وليس لز وجفا
 وطيفنا او واج في نفسنا باذنه وكزله ان اشقى طفا عليم طفا
 مئنا وكسو تنفا وليس لز وجفا وطيفنا او واج في نفسنا باذنه
 ثم قال وان امكن الضير غريق عا الصبي فليمنه في الاجارة بن
 ناجي لا بأس له في اياحة لقول اللحيخ في جاني في بلا خلافا لقوله
 تعا فان ارضح لخم فباتو من اجور كمن ولان في لهما مئنا عوا اليه
 الضورة ولقول بن يونس في في العل عا جوار في واخلقا فيه المحتوي في
 بالخلق عليمنا الاجارة وان كان المشي في في الحفيفة انما هو وقوله
 كزله الى بن حبيب في لهما مئنا وفر شوا ومشيقتا وفذر الصبي
 في عتاه وفي بن يونس ولا يمدخل في في لهما مئنا بالخلق الواحد كان

كان النقص انما ورد في الكعبة التي جرت عمامة الناس ان يفتاتوها واما
 الارض فلو ادخله ليسوا به كذا في قوله وانما يشترط عزم وطيب
 وهو كذا قاله من القاسم وقال اصبح لفتح الوطى الامع الشئ الى
 ان يبين في رداءه على الصبي ويمنع ان يحرق ما لم يتعلق الخى فيه
 وقال في المفصل العمود بعد وثيقة استيصال الخير ولا يكون الزوج
 بعد هذا ان يضا الزوجية ويمنع منها فان تحدد ووطى جلاء الرضيع
 فيسعى الاجارة لما يتحقق من رداءه قاله ماله واني القاسم وبه
 العمل والعضد من الما جشون ولا يعسقه ام وفي وثائق الفسائي
 ان اشترطت بين الخير على مستباحها موثقا ايه لعمامها
 لا بدخل فيه طعام بلحاح الراجل قال بن يونس ان النقص انما ورد
 في الكعبة التي جرت عمامة الناس ان يفتاتوها واما الرضاع
 فقد جرت عمل الناس يجوز في مثل هذا والطعم بالضم الطعام
 قاله الجوزي **في معنى دفع احيى لعمه** **وانه يحل لعمته ان يرضع**
 قال بن مغيث وان اراد احيى يرضع لعمته ان يرضع احيى وان
 يخرج مكانه تمام المرة لا يرضع لانه انما يرضع بائنته وكفايته هذا
 مذهب المرونة وبه مذهب الجاهل قال سحنون ولورضي المستباح بركا
 لكان في امانه ففوله كذا مذهب المرونة اراد به والله اعلم فوله
 وليس للراجل ان يرضع لورضي بركا لانه انما يرضع بائنته وكفايته هذا
 في قوله ولورضي الخ قال كذا من قول سحنون لا يجوز وان رضى لانه
 فيسعى في معنى ايه فيسعى منه ان قول سحنون يجوز ان رضى
 المستباح ولو معنى قوله في الوثائق المجموعة واما الاستباح
 ليجزر



ليجزر له عتمة راعيا بها فائنا الراعي يعني من عاها مكانه لم يكن
 في الراعي الا ان رضى به الرضاع اما في وكفايته قال سحنون ولو
 رضى به الرضاع بركا لم يكن وكان في امانه ومثله ما في سلعون تأييده
 كذا الخلاف بين سحنون ان رضى به الرضاع لحيث لم يرضع
 الاجارة وانما انما انما يرضع لحيث لم يرضع او يقول
 بالفتح هيها كما قال به في مسئلة الرضاع انه اجلت وضيها عمل
 الولد قال القاضي الفشتالي في هذا ما نصه ولا يرضع ان يرضعها
 في ضمه ايه اهلها كذا الا ان الحقة انما وقع على معنى ولا يرضع
 ايضا كذا الراجل اهلها في ولورضي ايضا على انما يرضع فان نفى
 الا الاجارة فلا يجوز ان يرضع في معنى اهلها من القاسم فان
 يرضعها جازع وقوله انما يرضع لحيث لم يرضع مع ايه احيى وان
واضح ان الاستباح راعي علم **حيث خلف ما بينه المرح**
وان عذر المرونة في دفعه **واجب على الراجل**
 قال في المفصل العمود ما نصه لا يجوز في قول من القاسم عذر اجارة
 راع الرضاع با عيانها الا يشترط الخلق بان وقع يرضع شيئا فبعضه وله
 ايه مثله في حارها وبه الجاهل ومثله في الوثائق المجموعة الا انه
 لم يرضع ان به العمل والرضع واما الاستباح عارعا يرضع با عيانها
 عا ما في الوثيقة ويشتري ما خلف ما نفع منها والاجارة باسرة
 وتبعية من رضى بركا ويكون الراعي ايه مثله في حارها وبه الجاهل
 كذا الاجارة ان ما نفع منها محمول على الخلق حتى يشترط الاطراف
 فيما نفعه ومما يلزم قول من القاسم نسبة الفسائي سحنون وابن حبيب

له في احسن الموضع وما هو ارفع باصيص ولا يقبل في عذر الوحي على
 يتبعه زيادة الان يشبه الخ في الحقة الاول فانه الجارية بحر من
 وازارهم وحي واحل من شيوخنا وبه الحتم ان في الوثائق
 المجموعة من حق من التلامع موضحا فقال بعد وثيقة الجارية انما
 الصبي مانعه وعذر الام الحاضنة وحي كان كانت حاضنة له على الصبي
 للجارية جاني لا يفسد الان في اداء الصبي في اجارته فتقبل الزيادة
 ويحسد عذر الام الان بين امه فيكون عذر من يقع عليه بالزيادة
 وينظر له في احسن المواضع في موضع يكون التحريم ارفع لصلاح
 حال مستاجر فيتيه وان بدون ما يخطبه عني وانما قبل الزيادة
 في عذر الوحي على التيمم الان يشبه انه كان في عذر الاول خبر على
 التيمم فتقبل الزيادة بشيكون الخراج ونقل صاحب المعيار في نوازل
 الاجارة من التلامع وحي وبه عن من الطارسة والوجوب او قد نظي فيه
 انما عاني في الطي رفق العن قوله الان في اداء الصبي باجارته مانعه
 ان في بان طام ما في الواضحة خلافا من وانما جرح بالمحاباة في
 له وهو ما ينبغي وثائق من مغيب وقد تقف في الاجرة فقال ان
 كان جعل في اية صبي فينيق اليفسح وان زيدا الان تكون ارية اولاه
 باقل من القيمة فتامله ان في النظم وان كان متحفا لقول
 ان مغيب فيه ان به الحتم كمامي والعم اعلم وبالسوا اجارة الخار من
 اكل الترومي والمقاترون ، بقا وتوا في القول منيف الر ان كان
 مع اعملا تولي ، يشق طونه صوي الر عليه ، يعوخذ الاجي
 اليه يخطي اليه ، منضم على فر استعاضم به ، فتدوله طرية نسبة

قال

قال من مغيب قال اجرة بحر الاجرة عليه يحيا اهل التروم بالسوا حق وان
 كان بعضهم من المفاتيح والتروم احي من بعث الان يتولى الحان مع ذلك
 التحيبة والبري او عملا عني في الحد الحوز بشي ط يشق طونه عليه فتكون
 الاجرة عاقر استعاضم به فانه قاسم بحر ووايو يتر غير الرحان والمحاباة
 بحر من عني ، وبه القتيبا ان وقال من سلمون بحر وثيقة حاسة
 زرع في ية ولان ان تيسر في الحقة الاجرة كل من نسبة ما كل منضم من
 الزرع او عا عني ، له بان وقع في الحد الحوز ييسر في حقله في ذلك وفيه
 كل ما شية ذلك من الاجارة فيقول انما تكون على الر وسر فيل عا قدر
 ما كل منضم من الزرع وقال بعضهم وان كان الحان لا يتكلف الان في
 خاصة بالاقول الاول افسر وان كان يتكلف مع ذلك عملا في الزرع سور
 النظم والاقول الثاني افسر في عا القول الثالث افتش الحان في كتابه
 الفصل المجود وان يجب مستاجر قبل الفرض ، من له وجاء بحر ما مضى ،
 امر السجار طرية مناه ، عمنه وامنه بالبحر صوام ،
 وسوال في القور به بالمع ، مصلحة وبعث انما الر ،
 من واهل ما طرية له ، ونقل الاول من رعد الفضة ،
 قال في نا في عن قول المروني في كتاب الرواحل وانما في البحر مرة
 الاجارة سفل عمن في اياج من ضه مانعه واما اجاء الحان والرعات
 لا شدي معينة يشروع الاجي من بعض ما في بحر انقضاء المرة يطبق
 مناه ما عمل من المرة من الاجر فيقال ان له ذلك بالتقويم فانه من القاسم
 في ما ع عيس قال من رشة والاختلاف فيه وهو مضمون بل تقاير عاني عن اية
 متعمدة ففيه جاس وحي ، انه لا اج له فيما عمل ونحوه من القول في

مولفة بر لياينة وابقى حتى شيو حيا بال دل به اذا احكم وابقى حتى من التوسمين
 بالشاي وسمعت شيئا اباعه عن عيسى الخريبي يقول الفتوى به في الخريبي
 مصلحة للناس في اموالهم لا يظلمهم للرعايا واجبا العتق ان وما اشار
 اليه من نقل رعايا موقوفه به فحق استيجار احيى لغرضه المادية
 قال رحمه شيوخ الاحتياط ان اخبرهم المواجه قبل تمام العام كان عليه
 اجرة ونفقة الرقاع العام قال يحيى ثم وكذا ان خرج الرحي قبل
 تمام المعاملة لم يترك له شيء مما خرج لانه قد ما كان يجب له ثم
 تمام ما عمل عليه وقال ابو ميمونة وفيه ما سوي حتى شيء قالوا الا
 في غير ان من اراد منكم ما فطح المعاملة فقدر رضى من دفعه انما
 يتم في طه لان الاجرة لازمة الرقاع كغيره وان المسلمين عن شئ وخصم
 وعز وجه القضاء والاستحسان ان كل من عمله عمل يتقبح به في
 ان يرجع الى الرحي اجرة ونحوه من القول في المولفة بال لياينة ان
 الخريبي نوازل المازني جواب عن المسئلة سيرة سحر العفاني
 قال فيه ان كان المسئلة عا وجه الاجارة لاجل وجه المجادلة بال رحي
 بحسب ما عمل رواه عيسى عن بن القاسم في كتابه الاجارة من الخبي
 واست احب في من اخلافا وفي كلام القاضي بن رشد اشارة الوازم
 متعلق عليه لا يترك اشارة ليست صحت في الاتفاق ومن انما
 يقطع ويحسم ما دته عفوثة الرحي الفاري عا في وبه من وجه
 يحا فبه القاضي بما حكم له من سحر اوضي ان وسيل سيرة عيسى
 السجستاني عن راج بال اجارة وعن بعض الحرة وخرج ما جاء بان في الناس
 اليوم ياخذ بحسب ما روى به الفتوى اليوم لحي في القاسم

والقول

١٠ **والقول للماجي في مفسر** ، **في مفسر** ، **في مفسر** ، **في مفسر** ،
 ١١ **مستاجر ماروا والقول له** ، **واللاحي احيى ما عمل** ،
 قال رحمه في وثايفه وان من الرحي في حرة الاجارة لم يتسبح
 به من فان في في يفتق الزمة العرفيها وكان له من الاجرة بقدر ما
 عمل وتفسح بموته وان قال المستاجر من الرحي شئ او قال الرحي
 خمسة عشر يوما لحي فان كان ساء الرحي من المستاجر بال قول
 قول المستاجر وال قول قول الرحي في الاجارة انما قاله بن القاسم
 واصبح وبه مضى العرف والعنفاء عن الشيوخ وقال بن الماحشون القول
 قول الرحي انما كان في او انما كان كيرا في في سيرة الى المستاجر
 بال قول قوله وان كان ماروا عن سيرة بال قول قول السيل مع بينه
 وبه قال بن حبيب ان وشوه لاجل مسلمون ونقل عن عا في في كلام
 ابن مخيثا السابق قوله وان قال المستاجر ان في راجد ما مضى في
 الخبي ان قول الخبي وابن المواز القول قول المستاجر انما لم يترك ما
 راء اليه وان كان ماروا اليه كان القول قول الرحي وسواء كان
 الرحي ح او عمرا وان قول بن الماحشون انما كان غير ماروا اليه
 كان القول قول المستاجر فقد اولى ينفذ ورجع قول الخبي
 ١٢ **والحكم في الصالح حيث خولف** ، **في راء في المقام ان شغل** ،
 ١٣ **حده به والاحكام** ، **صاحبه له والرم الوهم** ،
 قال رحمه في ما مضى وان زعم الصالح انه راء المقام الوصاحبه وصاحبه
 خيره لدا حكم الصالح اليسته عا ما زعم والاحكام راء المقام وضمنه
 الصالح من امتد به بن القاسم وعليه مضى العرف عن الشيوخ وقال

ابن الماحشون الصناع مصر فون في الرد الان يرجع ذلك اليهم بيعة فيض
الغايه منهم فيمنه ام وقال في كتاب الجمل والجره من المردية وانما
ان الصناع بقية متاع وقال عملته وردته ضمن الان يقيم في
بيعة قال من نجا في دن العمل لحامه فبضدا بيعة ام ما وهو خزل لا
المشهور ونه تصمين الصناع في هذا بخلاف المديعة وقال من
الماحشون انهم كالمردع يصرفون مع ايمانهم ثم قال من نجا
قال شيخنا ابو مضر والجل عن فائوس عن المشهور انهم تصمين
الصناع الذي اشار اليه فهو قوله في هذا وانما في جميع الصناع في
بعض متاع وزعم انه ضاع او رده الحاربه فبعض البيعة بذلك والا
ضمنه عملوه باج او يخي اج فيضوه بيعة او يخي بيعة فكتب
عليه من نجا في ملكه في دعوى الرد عن المشهور وبه الفقهاء خلافا
لغير الملأ انهم انهم لصاح على تلفه مضمونه بيعة ولا خلاف
بل على ماله ولو انهم عملته من قبل ان يعلق الاجرة له
فالله العليم ومن الكافي ما من غير الي والصناع ضامنون لما تلف
عنهم وعليهم غرض فيمنه ناله يوم الفقه من عمل وان كانوا قد
عملوه يوم ولم تكن لهم اجرة وان ثبت لهم تلفه لا من غير تعدي ولا
دلسة ولا ضمان عليهم ولا اجرة لهم من قول بن القاسم وبه الجمل وقال
ابن الموزان لهم الاجرة ام وبيع المتطبعة ولا يحرر الصناع في دعوى
الضمان فان قامت بيعة بالتلف ولا ضمان عن ماله وان القاسم وضنه
اشتبك وانما اقلنا يضمن الصناع فيقيمة الشوب يوم احركه عن مصنوع
وان قامت بيعة بخلافه بعد العمل ولا ضمان عليه ولا اجرة له عن بن القاسم

وله

وله اجرة عن بن الموزان باختصار ونذكر من الحارجة هذين الظاهرين فقال
في التوضيح في الخلاف بين بن القاسم واشتبك انه بناء على ان الضمان للقيمة
وكيف في ولا يقيام البيعة او بالاصالة وقال في الخلاف الثاني به بن القاسم
ان الصناع لم يبيع الصنعة لرب السلعة ولا يضمن الاجرة الا بالنسبة
وراء الجمران وضع الصنعة في سلخته كوضعها في برء ام وكره فاعر
المصنوع هل يكون فاضلا للصنعة ام ما والخلاف فيمنه (المصنوع الثاني)
وله **وحين ان يظن ما استصعبه ولو هو احد مكان الامعة** وله
وله **الا اجرة الصناع يكسبان** له **الاجرة في هذا** وله
وله **من الرد في بيعة فدية** به **في القضاء بشوراء العهر** وله
فالله الوثائق المجموعة بان ادعوا ببيع الصناع انه نفى عليهم
وتلف المتاع او احرق في وطفي النقب والنار ضمنوا ايضا وعزلوا الى
الحامون عمل الواحد في دعوى ان الطحان قلم الواج فانهم ضامنون
انه يكر الا يكون المتاع في الموضع الذي احرق او نفى عليه حين
ذلك وان لا يكون الفهم في الرحا حين السيل الا ان ثبت ان الحرام
والمتاع كانا حاضرين حين النار والنقب او السيل وان لم يستطع
التفقه اليه ولا ضمان عليه ونه لتب في طينة مسئلة النار في
حوادث الصناع فاجتهد من غير الملأ بان يعلق الصناع ان
امتعة المطالين لهم كانت في حوائطهم وانما احترقا وبه وافر
الضمان والقضاء في طينة بالزامهم الضمان الان يثبت ما تقدم ذكره
من معانة احتراق الامتعة بالقيام بها ام ونقله عن هذا الكلام من
اوله ان بن سلمون **والحقوا العمل بالصناع فضمنوه غايه المتاع**

قال زكريا في الخبر وفي نسخة وكالة جامعة وسيل من رحمه الله عن
 تضمين السماسي لما اعترفوا من التمسك بالبيع بما عدا تلكه الذي هو
 به العمل في له وقال رحمه الله اما استمر العمل والعتي في ذلك على
 حد واحد فلا تشبهه والتا كت اتي به على في الاستحسان على ما
 الخلق ان لم يصر فوا في دعوى التلق الا ان يكونوا ما موبن مخلو من
 بالتلفه ولا ان الاصل فيهم ان الضمان عليهم لانهم اجاء موثقون
 وقد حكى الفحل عن جعفر رواه سحنون ان كان يضمنهم فيما ساء على
 الصناع واستحسنه وله وجه في القيام لانهم قد نصبوا انفسهم
 لذلك فصار لهم صناعة وحرفه ولهذا المعنى ضمن اهل العلم الراعي
 المشتري او حارس الحمام اذ الغرض وهو في المعيار ايضا ونقل زكريا
 ايضا في موضع اخر قوله ما نصه برعيل الذي في الكافي قال والسمسار
 يبيع في الصناع وفيه انه كالاجير والتا في له في ساحة السوق
 الضمان فيما قبضوه من الصناع الا ان يميز صرفهم فيما يتلف عندهم
 من غير تصحيح ولا حياطة منهم وقد اختلف في ذلك ما لا يحصى وفيه
 اذ وقال الزنايني في شرح النخبة ما نصه اليه برعيل الذي ينبغي ان يعمل
 به في هذه الزممة التي في هذا الصرف عن من يظن به فضلا عن غيره
 اذ وفي شرح المنهاج للامام المعجور ما نصه برعيل الذي يبيع فضاء
 الاسكنزينة ضمن السمسار وكافة ذلك الى ان خذ لا من مصالح الناس
 العامة لفساد الزمان اذ وقال من تاجي عن قول المرونة وقد مضى الخلق
 بتضمن الصناع ودوا صله العامة يفرغ منه ان السمسار يضمن لان
 الصانع هو المستحب لبيع صنعتهم وهو قول سحنون وقال ما لا يضمن شح

قال

قال وحكم بضمنا ابو مدرية يقول معنون بن يحيى امي المومنين
 الجساس اخر وحكي لحكمه بفتح شموخا فلم يفتح عليه اذ وتفرغ له
 نحو ذلك اخر كتابه العيوب وقال في ابي جعفر الثاني في كتابه الاموال
 من شيء يدر كلام ما نصه ما عدا السمسار فروع ما عدا المتفرمون
 انه غير ضامن اذ ادعى التلف واما ما عدا ما جى به العمل انه يضمن بطلان
 عليه بانه لا يقبل منه دعوى الردع **والراعي والخمسة من السماسر**
ضمنه الصانع اهل فاسر له وكان قبل الزمان الا ان لم يصر على
تضمنه من عمل له قال الفقيه المكناني في في السماسر ما نصه
 وما زعم يبيع الراعي ولم يفتح له بالضمان منه والتا عليه العمل الا ان
 في الراعي الضمان اذ ومما اذ بالعمل عمل فاسر وبالراعي الراعي المشتري
 وهو ايضا ما اذ صاحب اللامية بقوله كذا عن الراعي فذا انما
 ليس كلامهما في الضمان من الاختلاف لان الراعي المشتري هو الذي
 فيه التلقا وافق بتضمنه الضمان الجليلان ابو عبد الله محمد الجروي
 وابو عبد الله الغوري نقلي القول برحيب وعما فتواهما اعتماد
 القضاء به اس حياء في الوثني يبيع في وفيه ولما نقل شرح
 النخبة في ميارة قوله وروى عن سعي بن المسيب في الراعي المشتري
 الذي يبيع الناس اليه عندهم انه ضامن ورعا كالصانع وليس العمل
 عا له ان كتب عليه الفقيه مير يبيش الشاوي المتوفى في
 حدود الخمسين بعد الحاية والابق ما نصه فلتب بشرا في العمل
 به اس قوله وليس العمل عا له يبيع في يلقى اذ يبيع من سلمون واقراء
 ولم يبيش ان العمل به اس جى في الضمان في الراعي المشتري وفيه نقل

الشارح يعني من الناحية عن بر حارة في اصول الفقه ان الراعي المشتري
 حكمه حكم الصانع انه وكلام بر سلمون في هذه المسئلة محتج من الوثائق
 المجموعة وذكر ابن تاي ان له في المرونة ان الراعي معمول كما عزم
 النبي به والتحدث وان عمله في وراثته كلها بئلا
صاحب الضمان **عليه مع خلفه ما خافا**
وبل الضمان والغرماء **من عمل القضاء**
 قال في المعين ولا بأس بآية صاحب الحمام ولا ضمان عليه ويعلق في مقطع
 بالعلم الذي كونه الاكس ما خان ولا كسر ولا فرق في الجز ولا ضيق وفيه قيل
 عليه الضمان والاول اشتمل عن مالدا وكلا القولين معمول به كما حسب ما
 يوجد اليه الاجتهاد انه وذكر القولين معا صاحب الثقة من غير ان يبي
 في بان عمل في كتاب بر سلمون وحارس الحمام لا ضمان لانه اجير وقيل
 بضمي انه نص بنفسه ذلك الصانع انه وفيه نص صاحب التوضيح في كل
 من يكتفي به الحمام والحارس خلا في تضمنه ثبابة الداخلين وتفصيلا في
 بعه الاقوال في عليه ان شئت **وانما يجوز للرأى** **في بيعة** **بعضها نقل الرأى**
حيث الزوج يتأخر **اعا** **كان الزوج عيلا** **في ان اذا**
 قال في مختار رحم الله بعد ان ذكر في وثيقة كراهية الدابة حابة بعينها
 قال في مختار محمد ويجوز النقد في ذلك اذا كان الزوج الربوع او يومين
 كما مر في الفاسم وبه مضى العل عن الشيوخ وقال في حبيب ذلك الجاني
 وان كان الزوج الرجعة من وقت ادبج التراء ولا خير فيم الرشد وجاني
 كما في النقد اذ وقال بر رشدي في المقدماء كراهية الرأى المصينة بالنقد
 والراجل اذا شئ في الركوب او كان الى ايام الغلاب الحشمة ونحوها

فاله

قاله مالدا وقال في الفاسم لا يجنب الرخصة ايام في براءه انقروا ما اذا
 احتج اذا عاها الرأى كسما الا فوق الحشمة قال في المرونة الرأى لا يبروما
 ونحوها لا يجوز بالنقد برونه وقال في يمينه ان لا ينفذ انه محتجما ونه
 المرونة في المسئلة ومن احتج برأى حابة بعينها كما ان في كراهية الربوع
 او اليومين وما في جاز ذلك وجاز فيه النقد وان كان الركوب الى
 شئ او شئ من جاز ما لا ينفذ وقال في لا يجوز في الرأى حابة حابة
 ما ذكر في الكتاب انه ان ينفذ يمنع في البعير وان لا ينفذ اجاز في
 الفاسم وعنده من واثق في التوضيح وابر سلمون وشيخ ميارة
 في النجدة **وبر صاحب الوصف** **الرأى** **في اصنام النورية** **العلانية**
 فان في مغيثا مانصه ولا يحتاج الوصف الراكي ان اجسام الناس متعارفة
 في الخالصة عن متعارفة قاله في واحد من الشيوخ فاسم من حروبه مضي
 العمل في الرأى المسئلة اشار الى في الفتح بقوله وعما حمل ابري
 لم يبي ولم يلزم هذا الجاهح وانظر الشيوخ **وان يسم** **بلد مع احد**
يلزم **بما للرأى** **فرق** **في** **مختار** **المتطوعة** **في كتاب** **الرأى** **الواحد**
 ما نصه ونسبة البلد يعني من هي الاجل فان جعلها في في قال بعنه
 الشيوخ ومنه مسئلة في في قولين احدهما ان التراء يحسب وبه العمل
 وان كان يقيم كراهية المثل كما سمع عن النبي والحايم والشايع ان التراء
 جاني وفيه المسمران بلخه الى البلد في الاجل وكراهية المثل ان بلخه
 بعنه ومن اذا كان الاجل واسما مما يوصل فيه الموضع بلا كلفة فان كان
 الاجل في يما مما يوصل فيه في الموضع او لا يبل ولا يجوز التراء فيه باطلاق
 انه وفي امه يبعث الشيوخ ابو الوليد بر رشمة وما نقل عنه وفه له في

المفرد ما وانظر الخطأ وغيره عن قول المتروك ما او خياطة ثوب مثلاً
 وشغل غير ان جعله ما **وان كان من غير هذه الاربعة فقولنا ان الزاد**
بما نطقه بالاحكام **بما نطقه في الخطأ**
 قال من حيث وان شئنا المكتوب في المتروك ان يجعل له في الاربعة قد راى
 معلوما من الزاد مما نطقه منه بالكل كان له ان يجعل عليه فقال الجواب
 تحت من عسى واجز فيهما واين يدر وعسى واحر من شئوخا وبه مضى القول
 انه ومن المرونة وانما انقصت زائلة الحاج او نهضت في الزاد فمما اذا واما
 الجمال فالحاج ما تعارفت الناس وقال عيسى وانما نكره سنة فله حمل الوزن
 المشيطة الزاد غايبة الزاد وانظر القول المذكور في قوله ان الزاد
 بند لا يستون موادها انهم المرونة في الخطأ عطاها ما يجعل فيه
 بالزاد وبما الطحاج المحمول ومطلقاً ولا يكون موادها لما عاكس
وان كان في العيشة انفس **الحمل ما انهم منوط بالقر**
وما مضى او لا للمسي **الاتحاد المتروك والخطأ بعزم**
وانتجعت الزاد فيهم **ولم يخلطه من ان ياتيا**
نعم انما اذا كان الخطأ **بما الصور بل من الخطأ**
انما الحب والزاد **عليه ان عزم ما يحصل**
 قال من حيث وانما عيشة الاربعة وكس ما عليها فلا ضمان في ربحها الان
 يكون غير بند له العتار فيضمن ولم يكن عاربه الختاع ان ياتي بخي وبه
 التراء بينهما وكان عليه من التراء بقدر ما عشي فان تلب الختاع بما هي
 من الزاد كس ما اول صرحتم على المكتوب وان ياتي بثلث له ان اجب والاعظم
 كله فانه من الفاسم وبه مضى القول عن الشيوخ انهم بعد من هذه النسخة والذين

واحد

ولعمري تحقق قول القول منه تضمنت جميعه مع احتمال ان يكون قوله وبه
 مضى القول اذ جعله في ذلك في مسئلة تلب الختاع بما هي من الزاد وقال
 صاحب المعين في المرونة وانما عيشة الزاد من عتار الاربعة او من الجمال التي
 ربح بها عزم وانما لم ينج من ذلك عيشة وبه ما عليها فلا ضمان
 عليه وما كراه له لانه في البلاغ وفي الموضع الذي ينج يحظر من التراء
 بحسابه الوالموضع الذي عشي فيهم فانه بربح ووهو عيسى لما في
 المرونة انهم وقال من سلمون قال من رشده ويتصل في كمن المسئلة ثلاثة
 اقول احدها ان الاجارة بعض يتلفه بحسب المحمول جلة من غير تفصيل
 والثاني انهم لا يتفهم يتلفه جلة من غير تفصيل وله ان ياتي بختاع
 انهم يحصله او يكره ممن يحمل عليه الثالث انهم في ميزان يتلف
 بما هي من الزاد او من قبل ما عليهم استعمل فان كان بما هي من الزاد يتلف
 التراء وان كان من قبل ما عليهم استعمل انفس التراء فيما في قوله يكره
 شيء فيهما مضى وقيل له بحساب ما سار انهم
والكس وان زاد الخطأ **به العيشة وكان الخطأ**
في بعضا عيشة في قيمة **كراه ما زاد او العيشة**
يوم التصديق والتدبير **حكم تجاوز الكل مطلقاً**
وما عليه في خفية القول **بما هو الاثر في المشي**
 قال من الحاج بل هو حلالا حاشا اكثر مما شئنا بطلت فان كان معا تحط
 بثلث خير ربحا في قيمة كراه ما زاد مع زايه وفي مقادير يوم التصديق
 كما لو تجاوز الحكان وانما تحط على المشهور وعليه القول وان كان
 معا لا تحط بثلثه فله كراه ما زاد كما لو لم تحط بثلثه عليه في التوضيح

في المقتضى المحمود الحقة يعني كقول القراء التوبة انتمن في العزة جاني
ولكل واحد منكم حله متى شاء يوحى بحسب ما سئل على من ذهب من القاسم
وبه جرح العمل الخ الخ وفال الخ عبارة في شئ من النجفة بحد كناية
الاقوال الثلاثة السابقة مانصه فال صغير من الشئ ح سمع الله له
عنه كاهن القول الثالث العمل عننا بهاس وان من اكنى ومشاغبي
كل شئ بكنائنا سكن بحد الشئ كاربعة ايام ونحوها لزم كلما
منه ما بقيه الشئ وليس كاربعة ايام وح من كذا الا في ضو ما حبه
ومن فام منكم ما عن اس الشئ بالقول فوكله الخ

م **ولم يقرأ بالمكتبي** **من موضع السكنى والتمس** **في**
فالقاي المتناهي في بيان حكم من ادعى انه اكنى ومن رجاه داره
بوجيبة منجحة على الشئ مؤلف معينة فوافقه ربه الدار عانة له وزعم
انه مكفه عندها منه مشهور فلم يستند اختيارا منه لما ناع مانص
ان وافق المكتبي على التعيين من الدار ومن معا عكها بالقرآن لان له
سكرام لم يستر وبه القضاء ولا حمة اللؤلؤ من الائمة لسين عكسه وان
نفي قوله ببينة ربه الدار او بين المكتبي وله قبلها ان وجبت عليه جاني
نكل كنعاء الدار والاشبه له في انصاع الحركة او بعضا وبمكنه من
الدار في شئ الحركة او في با فيها له والمقصود من كذا اوله وبافيه تكمل
وبه العمل في المسئلة هو المشهور ولنا اقال في الختم ولزم القراء بالتعق
م **ولم يقرأ من قرا كسي** **في انصاع الرجل جرح القراء** **في**
فاليرنا جرح وان عات المكتبي وفند سكنا وكم يسكن لزم من ورثته القراء
في تركه مانصه ليس في قوله لزم ورثته القراء ما يدل على انه يعمل عليه

لن

لن لزوم ائهم والجار بما قول من القاسم بان فيه الاول ليس فضا للاوان
انه لا يعمل وبه العمل عننا وبما اصل الشئ بان فيه الاول فيه للاوان انه
يجل له ومحل الخلاف وجه بان العمل بما هو كذا ما لم يسكن من الحركة واما
كنا ما سكنه المكتبي فانه يعمل بموته ابتعا فوالقول بجمع الخلول
فوالرنا اعتمد صاحبه النجفة حيث قال والمكتبي وان ما لم يكن كناه
وبه اقول من ورثته وقد اكنى فواء الموافق في شئ ح قول المختص
في الفلاس واخذ الحركة مانصه فقال التوبة اكنى به من رثته في نوازله ان من
اكنى رجا اراستين معلومة بنجوم فمات او فليس بالرجح في النظم
انما العمل بموته ولا ينفق عليه اكنى على ما لم يكن به جرحه عوض
وكذا اضطر القاسم لانه لا يري وفيه الدار فضا للسكنى فمان على
من شئ بان كذا العمل بموته ويشي الورثة متى لانه وفي المسائل
المفوضة مانصه مسئلة من اكنى رجا اراستة يسكنها ستة اشهر
ثم فليس او ماء قبل ان ينفق شيئا قبل بها خاصة التي ما يكنى الستة
الاشهر المسكوتة شئ فواحق به اكنى فيما يفي من المرة فقال
الخ ابواب اشهر الرمح في كتاب العدة وطلاق السنة في باب السكنى
والنفقة انه اكنى ورجل اراستة ينفقها من نفقة الرجل ثم
مات قبل ان يستوفى السكنى بان المرأة لا تخل بموته وانما يلى ح
الورثة كما حسب ما لزمنا المكتبي بخلاف ما جرحه الميونانغ والنزي
خرج عليه في المكتبي ان جرح الكناه كجرحه فقال وحله وبالموت ما
اجل لو ما يركى وانظر الخ مصطفى في هذا طلال الكلام في المسئلة
م **والدار مكتبة طوكة** **ان لم يكن به من غيره ولم يكن** **في**

لن

قال في حديث وان اراد يفتح مكتبه وحياتوه ان يكرهه عن غيره فليعلم ان
ما لم تكن صناعة المكتب ومنه ايضا عن صناعة المكتبة والاول فيمنع من
اكتنه اية منه قاله غيره واحد من شيو خنا وبه مضوا الحال ثم ونذكر في
مكتبي المتطهية عن حرم من الكلام وزيلة ولا يذكي به بان عمل ونص
وان كان المكتب وحياتوه والاحسن ان يفتح في السطح الصناعة التي تفل
فيها وان لم يفتح له وكان الحياتوه عن في مثل ان يكون في سماء اليس
فيه الصناعة واحدة فان العفة فيه يصعدون تعين ويجعلها له
وان لم يكن له غيره وكان فيه ما اولى من صنایع مختلفة الضريبة ثم حتى
يتم ما جعل فيه اشار الركن اعين من القاسم في الكتاب والحاف فول
ان القاسم في الكتاب ان العفة جاني ويضع المكتبة مما يرضى قال فيمن
اكتنه وحياتوه ولا تعلم له صناعة فانه اموج ان يفتح رلويه عنده وغود
في وثايق العشتالي وقال ما صنعنا في الخلاف العفة وعدم بيان
ما جعل والحياتوه به وعمل المتأخرين

جزية الداراج المظنور، للمظنور، وإذا ايقام لم يجر،
ولم يجر أحواله كما في نسخ، عا الزيد عبد الله بن ماضي.

وله في احواله كافر آخر، عا الزيد جلد ثامن به مضى

قال بن مغيث رحمه الله ما نضه ويكي يفا ينجي الدار المكنة ومن عني مالم
يضم جيلها انها لو يكون الشيء يكتي يفا من المكنة وتاتي ضوا حاله وبه
مض عن شيوخنا الجلاله ومثل هذا في المعنى قول بن قنوج في وثايفه
الجموعه ومن اكني ودار امله ان يكي يفا من عني مالم يباي يضي رعا
ربها مثل ان يكي يفا من عني ثقة ممن يضم جيلها انها لو يداخل فيها

من کاغذی

من ان شراحواله او يعبس بها ما لا يحل ان يعبس في مثلها ثم وقولنا
علم رضي يكون فيه ضم الضاء وكسرها قال الجوهري ضاره يضره ضررا
او ضا الى غير ذلك **في معرفة المكاني**، اصله **فصل في معرفة المكاني**
قال الشيخ ابو القاسم الخيري في المصنف الصمد ما نصه ولا يلزم
في الدار اصلاح فطر السفوف في قول من القاسم والمكثي والنيار والباقي
غيره فالزمه اصلاح احدهم سحنون وبه جازي الجليل ونقله في المسائل
المفروضة وكذلك المكاني في هيالسه وقال من الحاجة وان كان
بالدار وشيئها ما يفي كالمطر وشيئها في هيالسه وقال من الحاجة وان كان
وفيل يفي القوضه ما نصه شبه الدار الحانوت والحمام ما
يبي معاهوحي الفيل كالمطر يسكن الظل وهو قول من القاسم
ويحيي المستاجر من ان يسكن جميع التراء او يخرج وقوله وفيل
يحيي كذا الخ من القاسم في المرونة من غير السلام والجل عليه في
زمانه الى غير ذلك من القاسم في كذا المصلحة من صاحب الحق حيث
قال رضي في مضي كخط فان يفي في الكفاء والمكاري في النظم معناه
المكثي وقال صولف شبيه الطالب لفيض من الحاجة اي بين الدار والراية
وغيرهما وفيه مكثي ان الران قال صاحب الدار مكر ومكاري ان الران
في **مكتسباته** **في معرفة المكاني** **في معرفة المكاني**
قال في المعية ومن اكتسب دارا كنيهها بارغا محال ان يشق طريقه
الدار على المكثي وتصل الكنية وان كان غير بارغا في محال ان يشق طريقه
الشيء معلوما يكنس في كل مئة او في كل شئ والراية هاء الدار
كنس الكنية لانه في صنائع الدار التي يليه عن تصليحها اليه فان كان

يَتَنَصَّرُ لَهُ جَاهِلٌ بِأَلْفٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَالْأَجْرُ مِائَةُ

فأما المعبد ومن اكتسب دارا كنيسته فإرغها فحاجته أن يشتم طرية
الدار على المكتسب وتسمى الكنيسته وإن كان غير بارغ لم يجز أن يشتم عليه
الشيء معلوما بكنسها في كل سنة أو في كل شهر والرجل إن عار الدار
كنس الكنيسته لأنه في صنائع الدار التي يليه عتصمها العبد وإن كان

وشبهه له ايرجى المكثف بعد السنة انه لم يرضى ولا يحسن بها القول
 فيه بل القول بها انما ثبت الياء وبالاوله القضاء اي وفي المسائل
 الملفوظة قال بفتح الصاد في وليس خلاه الدار تمكنا حتى يقول المكثف
 خزانها **وفي المكثف انما هو في غير ما هو المشهور على مضمون**
عوارض ما جعل المتر **عند ما لم يجر كحسب**
 في المشافهة محطوب ما في الجار والجر وفي البيت قبله اي القول قول
 المكثف وفي الياء المنعطف مشافهة انه مع كى اي ما في المشهور
 الا الشئ الرخي فالعنه في المتطابقة وان كان التراء مشافهة او مسانك
 باختلاف في الرفع صرف المكثف ومع يمينه ان قام بحرثان قال بفتح الموحش
 والشئ بفتح النقصا المرة في ياء وقال من حبيب ان حال ذلك قول الشئ
 في المشهور والسنة في السين صرف المكثف ومع يمينه المتطابقة وكثره
 رواية عيسى عن ابن القاسم والخسبة وبه القل وروى عنه الرماحي ان ربه
 الرار مصرفا اي ان التراء في رعين الدين ام وقال من مغيث وان حلب
 ربه الدار الياء من المكثف وعن القضاء الامد او عا مع بضمه في رسم
 المكثف وان مع جمع في له فان لم يكن له يستعمل له حلقه الدار ومع
 التراء وان طلبة بفتح النقصا الامد بفتح الفول قول المكثف ومع يمينه
 والشئ بفتح النقصا المرة في له ولكل واحد منهما راء اليمين عا طبع
 بفتح له كله مضر القل عن شيوختا والحاجه في رسم رعي وابر بفتح
 وابر راع راسه وابر زهي وعني واحد وبه القضاء وفيهما السالم الخايع
 فالز رشده في تكمله عا الثانية من رسم يوجي وسام عيسى ان الراء
 عن ثان القول قول المكثف في جمع كى اي ما مضمون الاشئ والقول قول

ربه الرار في شئ الآخر ما لم يل الى جرح نقضه قال المكثف والجر
 يفسر من جرحه ركنه في حيا الفقيه الجرح وبه الرعام سبعة وثلاثين
 وثم غاية ان القول قول المكثف في سالبة المرة ما عدا شئ من غيرها
 فان القول فيهما قول المكثف واخ وتقل من ايضا فيما وجرحه في سبب ما فيه
 ان كماله في الامام المشهور في شحده عا المنعطف المنعطف في فاعنه
 ما قرب من الشئ فله حكمه عن زحبيبا وبرزمة نحو ما سبق مع راء
 لهما شح قال قلت والقول بفتح السرحي سحا الراء ان القول قول المكثف
 في سالبة المرة ما عدا شئ من الخ ما في في ياء
ومنه مخرج والوحا في عواما تحطه المانع كسبته
 قال في المقيمن مانعه ومن احتكام من مغيث في وثائق الباي رحمه
 الله والمتقبل القيام عا ربه الواح ايجاجية بطرنتها من نقصان الماء
 المانع من الحن او كثرته انما في بها النقصان او الكثرة وانقضت
 من الحن بسببه له او من بفتح الحن ويح عنه من التراء بقوله له
 من النقصان او الزيادة شح قال وان اختلفا المتر والمكثف وبطلان الرحمن
 فقال بها عشي ايام وقال المكثف وشئها بالقول قول ربه الرحمن
 مؤنثين القاسم في المرونة وبه الحن وقال من الحاجشون القول قول المتر
 مع يمينه ام فالتب ما نصبه من القاسم ارا فيه قوله في كتاب
 الجرح والجرارة وان اختلفا في لقطاع ماء الرحمن فقال بها عشي ايام
 وقال المكثف بل شئها بان تصاد في اول السنة وبه اخي ما صرف ربه الرحمن
 قال من راع في قال بفتح القوي من هذا الاختلاف في ابتداء انقطاع
 الماء واما لو اختلفا في انقطاع واختلعا من عا بالقول قول التاء استأج

من الطعام وان يخرج منها ذال من القاسم وبه مضى العمل عن زليانة وفاسم
 ابن قحط وحيث من ابيوف وفال يحنون عن المضي لا باس ان تكثر وطعام
 لا يخرج منها وحسن من حبيب عن زليانة اجازة لا يجمع الاشياء حاش
 الحنطة واخذتها اذا كان ما دفع به الزرا وخلافه ما يزرع فيها وجاز
 في اودها بالنز من المجشون وبه قال من حبيب ومنع من ذال من القاسم وبه
 مضى العمل عن الشيوخ ام وقال في عتص الحنطية بجران في احتلال
 الرية مما تترك في الارض من طعام او عني ما تصد واختلاف في ايها
 منه من القاسم وبه العمل واجاز من المجشون وابرجيب وفولنا عكل
 ما ثبت عايدي ما وما تضمنه البيت فهو من ذال الحنطة قال يحنون ولا يجوز
 في ا. الارض شيئا تثبت فل او عني وما يلحق تثبت مثله او تثبت او يا
 تثبت من عني الطعام من فطن او كنان او اخطبة او فدي من ربح لا فيه
 فيصير مما ملته ولا يخصب او في الحا او ثيما وحلق ولا يمين محلوب او في ضده
 الران قال وما باس في ايها بالحد من الصندل والخطب والخشب
 والزرع ام والاحطية قال في القاموس بالضم وتشديد الباء مصافة
 الكتان **عامونة الصفيون خا راض النبل** فيه الكي اواب النجيل
قصوه لربما ولفي ر منع من ذال النفذ في ارض الحنط
 له حزان ارض السفى الكامونة عني في الختم كاخرا النبل اذ اوتي عني
 فيها تعجل الزرا قال القاضي المتنايب فيما نقل عن بن رشيد ونقص ا
 الارض في جوب النفذ فيها عا فسمي احرا كما ارض النبل والثانية ارض
 المطي والسفي واما ارض النبل فيجب النفذ عن من القاسم اذ اروي للانبيا
 لا تحتاج الرسفي فيما يستقبل واما ارض الصفي واما الكي فلا يجب على
 المختار

المختار في هذا مع الزرا يخرج الزرع ويستخرج من الماء ووافي من المجشون
 ابن القاسم في ارض النبل وفي ارض السفى عني العامون وخالفه في ارض السفى
 اذ اكانت مامونة في حنط كاخرا النبل وبه استعمل العمل وجعلها من القاسم
 كارض المطي والسفي عني العامون اذ ذال الكلام كله في المعز ما لا
 فوله وبه استعمل العمل فليس فيها ولعله من زيادة الصناعات مكملها به
 البارة وفولنا وللغرض المعناه ان ارض المطي يمنع نقد الكي فيها الزرع
 الامن فيود من النفذ التي حدد من السلفية والشمسية قال في الحصر وما يجوز
 اشياء النفذ التي العامون عندها وفيل يجوز النفذ فيها بشي ط وشم
 من كين عيسوي في ارض الاندلس وفي كين حبيب عن مطي في وامن
 المجشون انه ياجوز النفذ فيها بشي ط وانما يكون على الطوع ومن كين
 بن عمر الحكم واصبح ان النفذ فيها جاز بشي ط والقضاء عن زليانة الاندلس
 انه ياجوز النفذ فيها بشي ط وهو اختيار بن حبيب وعني في ا. يلقطه
 ونقل صاحب الوثائق المجموعة من الخلاف ومن تعين له ا. القضاء ونصه
 قال بن حبيب عن مطي في وامن المجشون في ارض الاندلس وقال ان المكي
 لا يكد يخطيها في كل عام انهما قال لا يفرق تقويم الزرا فيه الا من من
 ارض المطي لا يكد يخطيها وان كانت حرا عمت عامونة فلنا دفع المطي ونسب
 فيها وجه العمل جاز نقد من الكي في غلها اذا كان الرواء مامونا فيها ج
 بن والحكم وابرجيب ما ينفذ المطي كما ينفذ النبل والانهار والحيون كل
 في لا باس في نفذهم الكي فيها وقال ايضا عن بن عمر الحكم واصبح انهما
 قال ان اكانت ارضهم بالاندلس مامونة تطي في كل عام مطي اروي ما يزرع
 عليه لا يخطيها في لا باس في نفذهم الزرا فيها اصل وفوق المطي واختار

لا يفرق

فلقد وله عياناً المرة عا حصاراً كى، الوجبة ثم ثقل من الرونة،
السابق منضمنا قول من القاسم الذي أشار إليه من الحاجب بقوله وقيل
كى، المثل وقول كى، تنجيماً للجارية

ومن بقصا واجه ارضا الطير في الارض والسموات

• حمير وقيما الحمراء • لا يورسوا الحمير •

عن احمد بن محمد بن الخضر . ان بلال بن رباح رضي الله عنه

فقال المقيم مانعه ومن وثاق الباجي فالزليمة ولوان رجلا اختفى

ارضا به تھا وہ بھر عطا شد کھنڈی دیب الی اد او تو لیجہ بان لمان یقین

الزرا. عن بعض من كان في الجليل فذكر في ذلك وفيه ما لا يدرى من أين جاءه

يقضي القضاء على ما في الدنيا من مفسدة ويهيئ العباد لموجبات الجنة

الشيوع لو اتوا في ادم وها الدنيا فبحم الناس انهم انزعو شيئا اكمل
الملك وانه في الدنيا لا شيء عليه فكلوا الدنيا ودرجاتها واول

[illegible]

الزم عليه فليعلم انه اذا اكل الزرع قبل ان يجرى له التحويل الى الارض فاد
الزراع ونحو ذلك الباع قال انما اعتمدت في الارض على اني لم اذرع

فمن هذا يعلم ان الله تعالى قد علم ما في القلوب من الغيوب والارواح من السرور والهمم والاول خاصه والآخر عام

عليه يما إقامه الحرة لانه انما ما فتحه منور عندا بفيحة الحرة انما واهم

ان المشقة ضيق الشان وحملهم اليهم بما يعلمه وطوبه من سئل فريدا

من جرة اصع اسم ام الحسنه فعد الى النفر

فما لم يغش رحمة الله قال الحسن بن محمد ولا يجوز الجعل في جميع الاراضي

يحيى بأشنة الأرض من رطوبتها وفي الحياء من يحرقها ما في عجب الناس

في هذا يجوز النطق بـ لا يشي ٤ فالعربي واحد من شيوخنا الطاهرين

2

محمد بن علي وابن زهري وغيرهما روى العلم ام وغنوه في الوثائق المجددة الى

انه لم يندى حين انزل الغضا واشى له مع به الزم من الحيوان

هو المشهور قال ابن ماجي وعن ابن القاسم ان جسد الارض حار كما ان الماء بارد

وان في هذا الحزب ما ينبغي ان يحل فيه ام وفولدا والارباب وان استغنى

يحيى عليهم السلام ان علماء الازرعي يمنع اشياء من التفرقة في ركنه

الحق من الله وهو ما كان في قلبه من قبل أن يخلق آدم عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

البحر والعلوم والسياسة . الأما والحق والعدل .

أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ • وَنُصَحُّكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ

ان كل عظامه وقلوبهم

العرفاء وقسمه الى صرحا - حنظلا وقدره حان منه احدا

عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَشَقَّ فِي بَيْتِهِ وَمِنْ مَضْمُونِهِ أَنَّ الْمُتَعَامِلِينَ

مَعْدِلُهَا أَنْ يَكُونَ لِرَبِّهِ الرَّاحِمِ مِنَ الرُّحَمَاءِ أَفَامِنْ هَذَا الْعَاطِلِ كَيْدًا وَكَيْفٌ

العالم من أهلها كزاشم قال بعد ذلك في فيه الوشيقه ما نصه قال الحمد

البرقع (تص) كره المحاملة الإيفائي مامون والإبل يجوز أن يصحح

في هذا الاصل انما هو ان كل واحد من هؤلاء الذين هم في الدنيا
يكون له نصيب من النعمان التي هي في الدنيا

معلومه شمس جرج الرها جنتنا فذا لاجلهم اذا كان في الماء يقطع
الاول يومين والثاني يومين وما العادله في الاول والآخر ما عاده ان يكون

والله اعلم بالصواب

له من اهلها شيء، وان صمما كان له ان يسمع او اعمى كان له ان يبصر

...میں نے اپنے دل سے اس کی طرف سے ایک خط لکھا تھا۔

باج معلوم الزايل معلوم فيكون له في الحيز ما كان في الحيز من
والا يقر من غير مذهب الحليل **وادة الحليم منه والقليل**
في غير السيل في وجه الحليم **وكما في مذهب حليم**
 قال ابن تاجي بجزء هي، ثم قال في قول الثلاثة اليه فمن انما حصلها
 ومنها قول المرددة يجوز ان يستجار الطبيب عما معنى الجحول وما
 معنى الإجارة مانعة وانما هي عنها قولنا فمعناها اذا كان السواد
 من غير الحليل ولو كان من غير الطبيب فانه كما يجوز لانه غير ان في واحدة
 حقه والاقول **وادة** بالهلا قاله ابو الحسن نقله عنه ابو القاسم
 اليعقوبي حكمة يعني في جزء به شائري شيخنا حليمه ليد
 يعني وفيل يجوز مطلقا في نقل الفلشاي مثل ما ذكر في قوله في
وادة بالهلا عن بن يونس واد بجزء مانعة ويرخله ايضا ان في
 جحل ويح وتال لا يجوز في قوله في **وادة** بالهلا هو كما لا
 يجوز فيمن دخل على انه لا شيء له حيث لم يبي الحليل واما من دخل
 على انه شيء له حيث لم يبي الحليل واما من دخل على انه شيء جمع بضم
 الهمزة فيكون صورة اخرى ممنوعة وعلى المنع فيكون بان كان
 من يبيح في بيعة **ان في المتطوع والفلشاي**
والعلم في حمل السفين ان عرض **منع له من الوصول للعرض**
وشبه الحمول اسفاه الكس **الانما على المبلغ** **نظم**
 قال ابن تاجي تنازع اهل مال في السفين انما عرض لها ما يبيع
 من البلوغ الى الموضع في واية بن القاسم عن مال انه كان في مالها
 الابلوغ الموضع لانه على البلوغ اكثر روية العمل قال اصبح ينطوي

تدني

في

س

في تال فان كان في الحيز ما كان في الحيز من وجهه الزايل عطيت
 فلا شيء له وان ارسل بموضع بمقتضى فيه الزوج فله من الزايل
 بحسب ما انتبهوا به لئلا الموضع ان وقال بن الحاج في حتم
 واد اعطيت السفين او عرض لها ما يفتحها من المبلغ فقال مال
 وابن القاسم شوي المبلغ فلا شيء لربها الوصي وبها الساحل بن تابع
 حكمها حكم الي ما هي في مذهبها بحسب ما وقال اصبح ان ادر
 ما منا بمكنه السفين حقه ومانع فبالى والادب المبلغ بناء على انما
 بحالة واجارة وتنفهم التوضيح كمال المهر في المسئلة طاشي
 لانه عن الاقوال ويجعلها ان قول مال مبني على انما بحالة فلا
 يستحق العمل الا بالتمام وقول بن تابع على انما اجارة فيما ذكره
 ما ساروره اصبح انما اجارة ان ادر ما منا بحسب السفين منه وجعله
 ان لم يقر ان الغرض محتمل وانطى فيه ما فيه قول مال وقد نقل في
 الرقود الثلاثة غير واحد كان سلمون والفلشاي دون تبيي
 لما به العمل منها وقول السفين جمع سفينة قال في المصباح السفينة
 هي حروقة والجمع سفين بحرف الضاد وسفائر ويجمع السفين على سفين
 بضم السين وجمع السفينة على سفين شاذ لان الجمع الذي بينه وبين
 واحده الضاد بابه المخلوقات مثل غشي وشمي وقلة وغل واما المصنوعات
 فيسموع في الباطل فليكن ومنهم من يقول السفين لغة الواحدة ان
 يلقب **وعرض فسيده ان ما به** **معنى في البحر حرمه**
فليس يجب على العرض ان يبيع الحليم عليه
 قال في حتم في القطبية واد اهل البحر على اهل المركب بالقول فيه بغير

وسقف فلا يحسب شيئا عمار موعها من في السفينة من الاحرار ولا من النواية
 عموما كانوا احرارا ولا ما كان فيه الفخية من عموما وجوارا وسمع وانما
 يحسب عموما في التجارة من رفيق وعم وض عموما له وان لم يكن شيئا
 مما كان في الفخية فلا يحسب عموما كما لا يحسب عموما عليه شرا
 هو المشهور من العزيب وبه الرجل قال ابو عمى في كايه وقال في
 ابن عمي الحزم الفخية والتجارة وسواء يدخل التجارة عليهم وهم على
 التجارة وقال الرضا جماعة من المتأخرين وهو اوضح في النظر واختلوا
 كل يحسب عموما الدنيا والذرا ثم شيئا ام ما يقال احرار من عموما
 غير الحزم لا يحسب عموما الحزم شيئا وقال بر حبيب ويعني بر عموما يفتوا عليه
 الا ان يكون زادا الحزم او عموما ام وانظر في حية كلامه في صفة التي اجم
 ان شيئا وانظر التوضيح بر سلمون بكلامه كل منهما احسن في المسألة
 ينبغي الوفاء عليه وكذا كلام الرضا في المقصد المحمود
 • **ومل في احياء ما من الحيوان في التسامح عارضا القلوا**
 • **ايح في الله من دون** • **توفيقا وهو كالمخزون** •
 • **وعاد الغراب من الجوز** • **يجتاح للماعن من السلطان** •
 قال في مغيث رحمه الله ما كان من المواقف الذي في الجلاء وحيث لم
 يتشاج الناس فيه لا يقتل احياءه ان اثنى الامام وما كان في معنى
 العم ان وحيث يتشاج الناس فيه اقتفى في ذلك الواثق الامام وبه مضى
 القتيبة عن شيخه المذهب فاسم بر محرو عموما ام ومن الغول الذي
 به الرجل هو المشهور من احوال ثلاثة في المسئلة قال الفلاني فيحصل
 في احياء ثلاثة احوال الاول جواز احياء بغير اثنى الامام لا فيما في واما

بحر

بحر وهو قول الشيخ الثاني انه لا يجوز الامانة مطلقا وهو قول
 نافع الثالث المشهور الجواز فيها بر كايه ام ان في احوال
 الثلاثة عموما واحر وبعضهم في بر عموما في عموما فان احياء احد
 في العزيب دون اثنى الامام فبطل عموما فانه الحزم واشتبه وقيل
 يلزم اجماعه فانه من القاسم وقيل للامام امضاؤه له او جعله متحديا
 اي فيمضيه فيسقط بغيره منقوضا فانه مالا وان في القاسم وهو المشهور
 وعليه مدرج في الخ وروا الشيخ انه جاز فيسقط بغيره فاما للشيخ
 ان يحتمل في التوضيح **لا يملك اللطيف المتفقد ان لا يتصور في حيا**
المستطاع • **وسر يفتوا له ويحضر به الزيد شيئا عليه عمل**
 قال في الوثائق المجموعة ويلزم ملتقطا للقطعة تج بعد سنة
 فان لم يجد صاحبها جاز في الحرث شأنه فيها وروا ما لا انه كايه
 فيها لا قبل السنة ولا جازها وان اوجب ان يتصرف بر السنة فهل وان
 جاء صاحبها واعني فيها رجع فيها على ملتقطا ان لم يكن صرفته بها
 وروا ما لا ان يتصرف بها قبل السنة الا ان يكون الشيء الثاني ليقول
 عم رضى الله عنه تج في سنة وقال في ماله انما الملتقطها جاز
 السنة على الحزم فطام الحرث بغيرها ما شاء وليس عليه الحرث
 ونحوه لا بر سلمون وفي المقصد المحمود اجاز عموما ماله له في الملتقط
 اكلنا بعد السنة وليس عليه الحرث وبالله التوفيق
 • **الوقف** • **والصرف والضم والجر** •
 • **والوقف لغيره عموما** • **ولو صاحبها كايه** •
 قال الخطيب عم قول المترجمين سيولة قال بر عموما المشهور المجهول

المكتبة في الارض وحياتها له ايمان اراء حرة الاختلاف فليذكر في الوثيقة
 في قول المكتبة واولها اربع او الخمسة في الارض ومحاكمة الشطرونه له ايم
 وكذا في القولين **وان يترك نفسه لمرور** ، **ورجوعه عن عجزه بحجور** ،
في الزمان فيمنعها من مرورها ، **مجموعه عن استراحتها** ،
في وان تحل اليه فترى ، **فيما عا الشك في الجمع طلاء** ،
 قال في مختصر القبطية مانعه وان كان الحبس بها من غير حجج ، بدور في
 حبس واحد وسكن وحرة منها فان كانت اليه سكر تلك الجميع فاقول بعد
 الحبس في الجميع وان كانت اكثر من الشك بطل الجميع كذا من جهة المرونة
 وبه الحكم وقال مطي في وائر الما جشون بطل ما سكر وبه عالم يستقر قليلا كان او
 كثر اكان ما تصرف به ارا او ذرا قال اصبح ان كانت ذرا بطل ما سكر منها
 وبه عني فما عجزا ذرا واحدة فانه ينظر الى ما سكر منها فان كان به اجاز
 كلها وان سكر اكثر مما بطل ما سكر منها وجاز ما فيها وقال يحضون الما في
 الرقعة اكان ارا له ايم ام وقال في رشفة في خجمة الشفافة في الخلق في الحبس
 استغناوه به في الحبس سكر الدار حاته كذا في من الحبس له من
 جلة الحبس ما تضمنته شفاة شفاة وبه حج والجل ام وعذري رشفة
 وابر سلمون كلامهما في الصرقة نحو ما نقرم في المتيهي وفيه علم كما في
 نوازل الخميني غير الفاء القاييم ان الصرقة والحبس في المحوز من واحد
 واخر في رجوع علم ما في في الركن وفيه المغير وان كانت الصرقة عما من في
 حجج بدور محضمة او معققة في سكر ذرا واحدة وفيه عندها تلك جميع
 الصرقة ما قل جازت الصرقة فيما سكر وان كانت اكثر من الشك لم يجر من الصرقة
 شيء ورجع جميعها مبي انا عن المتصرف كذا من كتب من القاسم وبه الحكم

عقل

عقل الشيوخ من ليا به وايه صالح الوار الطار وان في القصر وغيرهم وفيه كى
 ابر حبيب عن مطي في وائر الما جشون انهما قال لا يطل من الصرقة الرما
 سكر وبه عالم يستقر حاته ما سكر قليلا او كثر اكان المتصرف به ذرا
 او ذرا الخ شيء كى مثل خرا في الحبس وبه كى ان الحكم بالقول الاول
 بل **وحيث ان يجوز ما في حبس** ، **عليه من في في خج حيا** ،
 قال في المقصد المحمود في بيان الحيازة في الحبس ويجوز فيه
 المولى عليه كما يعلق مع شاعره وبه نقض الفضاة اع وقال المولى
 كتاب احتكام الصغار سنة سبعين غير الركن من غير الفاء المحامي احتكام
 في جواز السقيم لنفسه ما حبس عليه من ايم ام كذا في من في
 الركن وبه القصور اع وفي الوثائق المجموعة قال احمد بن سعيد وان في
 المولى عليه لنفسه ما حبس عليه او تصرف به عليه ثم ما في الحبس
 او المتصرف له انا في حرة الوجوه في وجهها عن في المعلي لخاص
 خرج له من في في المولى عليه له واطال الاحتجاج لذلك ثم
 قال في كتب في ايام القاييم مثل بن سعيد وشاور فيهما واجتمع له
 الجمع عا ان في في حيازة وخالف في ذلك واحد وهو اسحاق بن
 ابراهيم النخعي وقال ان في المولى عليه ليس فيه في الفضاة
 يومين بامضاء في حيازة اع التي في وفدة في المتيهي في الاضا
وما عا في كتابه بوجوه ، **من في في حبس طائر شجر** ،
ليس بحالم اولى يعلمها ، **الوقوف في الشفوة اوتها ما** ،
غير ان الخلق للمحبس ، **وعلامة الركن وجوز الحبس** ،
 قال الامام الخميني في كتابه الجملاء بقران في ان في شئون حبس

التي من تحتهم المسلمون وفي غيره حبس خلافا ما نصه والذبح عليه
 من ربه مثل هذا مما يوجبها لخص الكتاب من التخييس في شفاء
 انه ما يعمل عليه حتى ثبت بشهوة او ثبت انه خذ الحبس ويكون الرطل
 له وثبت في وجهه ويدخله حتى يكون كالخوز فيه كما ذكره في الصلاح
 انه ونقله صاحب المعيار في التي اسير الراج من نوازله الرجاس ونقل
 ابن زلال في احباس المذنبين والنوش في استحقاق المعيار
 قول بعض الشيوخ كثير اما يقع من الكتب فيه مكتوب حبس ولا حول
 عليه وقوله راي من رقب عليه مكتوب في كثير من اوراقها حبس ويقت
 ولم يجعل له الكتاب **ان ينفذ حبس ان في رايها السير لا البناء على**
 قال سيبويه ان ابي ابي بن زلال رحمه الله في وجه اجوبته ما نصه اما في حبس
 عا كور ولز او اخرج البنان وتخييسه بقدره في ذلك في المرونة وفيها
 والراضة في التي به صرح به له اليه ابو الحسن الزويل رحمه الله ونه
 كلامه في المرونة وان في امصرا في التحرف في حاشا انما هو علو
 قوله في المرونة وبالنقود والامضاء في من اجل واستصم في الاحكام
 وعقد الموثقون فيه وثاني تصويرها ثم قال بعد كلامه بان انظر
 من لا يشعرون ما اقتضى عليه اليه ابو المودعة خليل رحمه الله
 في مختصره من البطان فانما اعتمد قولاً في ذلك وفيه من رتبة المرونة
 وما في ر عليه عمل من الوثائق ان من نوازله وقال ايضا في جواب
 له اخ واما قول ابي المودعة في بقاء الحبس او في بنيه دون بنيه
 فاعتمد ما منه في قولها في كتاب من الموازنة العينية ومزنيب
 المرونة (الراضة) فان في امصرا وكان بعض من لفيضا ممن له اعتناء
 بذلك

المختصر يبحر في ذلك ويقتبطان الحبس على المذكور وحريم تقليدا
 في الهام عنده وذلك خلافا ما عليه العمل في الغرض ومنه ما في العمل
 يجوز الوفاء في النيران والى سيبويه عن الواحد من عا في غيره
 في التناهي وان عا ولز ولز ولز **ولز ما سئل في العفد**
حسروا ما مستور في السار عن القسم في العفد
 في المازني وصاحب المعيار مسئلة وفي ان الحج ابا الفضل العفداني
 حبس عليه عفا رايه استغفله وانتفع به طول حياته ثم ما وقى لا
 او ما منضم ابو سالم سيبويه ابي ابي وحق منضم ابو محمد بن سيبويه
 محمد بن احمد باراء اولاد الصلة الاختصاص بالحبس وطلب العفدة المتحول
 فيه مختصين بان بعضهم كان له في ربح التخييس ما يقتضي من دخول
 ونواحد من صيغتين نصرت تحمين هذا الطول المرة اما احد من عليه ثم على
 ولده ولده او حبس عليه ثم عا عفيه وعفيا عفيه فقال سيبويه
 ابي ابي بن زلال المذكور ان العفدة المذكور المقصود عليه باحد
 الصيغتين لا شيء له بعد ايشار الا على الاعلى من الفضل ولا فضل في الوفاء
 حسما وفع في المرونة والتسوية انما في عا قول المغيمة وهو
 من جوح فقال في الاخير بل هو راجع عن الشيوخ لقول بن رشدة انه
 الذي عليه العمل واختيار التخييس لم يوفق قول بن عبد السلام انه الذي
 يرجع السؤال الى شيوخ العصر في المسئلة فاجابوا ومنهم الذي
 ابو عبد الله الخوري فمن جوابه قول العم كاشف الحفيضة الرق الفصل
 في الان العمل عا قول المغيمة وفيه من التخييس بالتسوية وعدم
 ايشار الطبقة العليا عا السجل في ان رايه لا جماعة وقد كنا حلقا في

هذه المسئلة اقول ان البرية انما اطلقا ولا شيء لمن تختص وتسمية
 الطبقة العليا ايضا ولا في الاخر انما اطلق من الخطاء وان قول تسمية
 الكل في الجنس من غير اشارة احد على احد مطلقا والتسمية في استواء
 الحال لا في اختلافها وفي اختلافها خلافا قبل تسمية في الاجزاء وان كان
 حقيقا لا يحصر الولد شيئا حالتيه فيه قال الشيخ والمقصود لا في
 الفاسم لا بد من اطلاق الولد الاباء في حاجة ولذا الولد وان كان الاباء
 اغنياء لا ينفصل عنهم في حقهم قال في رتبة في اجوبة ان العجز في نفسه
 مثل من الجنس في التسمية بين الغني والفقير وكل من خرج النقص
 القول في التسمية والمساواة وقيل انه احسن في ما ولد الولد او دخل
 بالمحض وكنه لما رجع كثير من المشيوخ انه الذي يختص في التوضيح
 ان المشهور اشارة العلى **والدفع بالقبول في الزمان** **ومنه يبين**
جمع علماء خير وانه بناء على ذلك **او انه بناء على الزمان من قبله**
فمنه لا بد من العلم بالقبول **ومنه لا بد من العلم بالقبول**
 قال ابو زكريا باه سين في حق الخطاء في تاليفه في مسائل الدفء
 واما المسئلة الثانية وتكون ان يقول حبست عا ولدي ولدي او علي
 او كذا به او لا او كذا به يحصل كلام في رتبة في المقدمات والاجوبة ان
 في كل ثلاثة افعال احدها ان ولد بناء المحبس في خلو في ذلك قالوا له
 في جماعة من المشيوخ راجع في الاجوبة وعليه في العمل عن نوابه
 كان يعني شيخنا ابو جعفر بن زرف وهو طاهر اللبس كان الولد يقع على
 الذي والاشي وشي من ماله وبه الفقه وفي حجة وقصص به في العلم
 بغيره الكثر اهل زمانه والثاني عزم دخولهم قال في رتبة وهو من عن

ماله

ماله رحمه الله في كتابه بن عبد الله بن من رواية بنون في المجموعة وعنه في
 جهة رواية المرونة وهو قوله من حبس عا ولدي ولدي ولدي ان ولد البناء
 لا بد خلون في ذلك وهو محتمل ان يكون في الخلاف سواء كان ولد البناء
 المحبس او ولد البناء الغني ويحتمل ان في يد بولد البناء ولربما او كذا
 ابناء المحبس لا ولد بناء المحبس في الاحتمال الثاني في الغرض ان هذا
 فتكون المسئلة ليس في هذا الا قول واحد لان قابل القول الاول يدخلهم
 انما يقول في قول ولد بناء المحبس في ذلك ولا يدخلون اولاد بناء ابناء
 المحبس كما هو في حق لفظه والثالث انه يدخل في ذلك اولاد بناء المحبس
 خاصة لان يكون التعقيب بان في رتبة او كذا او كذا او كذا في غير خلون
 في الرتبة الثالثة وتكون كلاما رتبة يدخلون الرتبة فينتهي
 المحبس في باختصار يسمى شح ما اشبه باليه في البيت الثاني من هذه
 الابناء من العلى في من او كذا بناء المحبس عليه واولاد بناء ابنه ليس
 مصحبه كما راي في القول الاول الذي في حق العمل ولا كنه ما خذ من
 تعميم صير في محسب المخرج ولد القول بقوله لان قابل القول الاول يدخل
 يدخلهم انما يقول في يد مختص المتكلمة بعن كره الخلاف في دخول
 ولد البناء في المحبس المحض ما نعه من الما قال المحبس ولد من في
 اما ان قال ولد من ولد واحد بولد البناء يدخل في المحبس لانه ولد ولد
 وقصص به في العلم بغيره الكثر في زمانه وقال بعض اهل
 العلم يدخل في الحق له الاول وما يدخل في الثانية فتدخل بناته وولد
 بناته ولا يدخل بنات بناته الا ان في يد رتبة ويقول ولد من ولد ولد
 وكلاما رتبة دخل من تحتها من ولد ولد البناء وقيل في قول

ولرسى ولولد البناء وان سجدوا له وقال الخبيث في كتابه المفسر
 المحمود ما نصه وان قال يعني المحبس على ولده وولد ولده او صباه
 اليك الجمع بينهم باختلاف في ذلك وقيل به خل ولاء البناء الى الدرجة
 التي يقع عندها العقد المحبس به في العمل وروى عن مالك انهم لا
 يدخلون واختلاف في ذلك وقيل به في تفصيل يحد جليبه وان قال على ولرسى
 واورادهم واوراد او رادهم بمعنى من ايج زمنين في معنى ما له ان
 او راد البناء لا يدخلون ولا ينفون عن الشيوخ الى داخلهم وبه
 قضى في حيز اسحاق بن السليم يقتضون الرعية في زمانه وبه قال ابن رشد
 اع ما نظره بالصالح ان ينفه ويرى كلام سير يعني السابق مخالفة
 والما علم **واعمل على الفضا عملوا من ابناء السبا قد دخل**
في لفظه اعقاب من ينفون طمعه لئلا المحبس استن
 قال في اويل جسر المعيل وسبل العفيه سير عيس بن علال عن رجل
 حبس على ولده ارا احواليت وعا عفيه وعقب عفيه ما تاسلوا وتوس
 المحبس يعني المحبس به ولده المذكور ثم توبى عن اولاده المذكور وان
 فبان المحبس بايديهم ثم ما تواسلوا عنهم عن اوراد فجل به دخل واوراد
 الاثبات في المحبس اياها جـ بان ولد بناء الرز المحبس عليه
 لا يدخلون في المحبس المذكور مع ولد ولده المذكور لا تنهم من عقب
 عفيه عما جـ وبه العمل من ان اوراد البناء يدخلون في لفظه العقب
 الى طمعة انتفى اليها المحبس به في العقب ام باختصار عالم يفتي اليه
 من الجاهل السؤال ونقل الجواب عن عيسى بن القاسم الجاهل رحمه الله
 مستند لا عام اجتهاد في مسألة من كان المحبس سبل جنداه وبنهم
 منه

منه ان اوراد البناء بعد الطمعة التي انتفى اليها الرعية خلون لا تنهم ليسوا
 بعقباء العقب عما في المعيل عبارة عملة يفصل عنه وبين مناضيه
 اليه العقب انهم وقيل سبل الغايب ابو الوليد من رضى عنه جسر
 ملحقا بما ينسب فلان وبنهم على اعقابهم واعقاب اعقابهم ما
 الابناء ولهم ما يرون وبنوا بنهم الخ ورجـ سـ اختلاف في ذلك
 في ذلك اولاد البناء بما تلاء افعال احدهم انهم لا يدخلون فيه بحال لان ولد البناء
 عن مالك ليس بعقب البناء انه يدخل فيه اوراد بناء الرز المحبس لان
 بناتهما من عقبهما باولادهم من عقب عقبهما بوجبه ان يدخلوا
 في المحبس لدخولهم فيه وبه اعقاب اعقابهم ولا يدخل فيه ما تاسلوا
 بناء في الرز واوراد بناء بناتهما الا ان يقول ثم عا اعقابهم
 واعقاب اعقابهم واعقاب اعقاب اعقابهم وعزل كل ما زاد عقبا
 يدخل ولد البناء الرتبة التي انتفى اليها ولو اقصى عما قوله ثم
 عا اعقابهم ما تاسلوا وبه من واعقاب اعقابهم ما دخل في
 المحبس احد عن اوراد بناء الرز عا مزب مالدا وبشر الفول حوى
 شيخنا العفيه اباجج احمد بن زرق يعني رحمه الله وبه في العمل ومن
 الخلفى الاقوال والفول الكافة انه يدخل في ذلك عا مزب مالدا او راد
 بنات الرز واولاد بناء بناتهما ما سلفوا الفول عا تاسلوا
 به ان قال ثم عا اعقابهم واعقاب اعقابهم الخ من قبل العلامة
 سير عيسى بن الحطاي في تاليفه المذكور في الافتقار ما حقه المعية عا
 محو الفول الثاني من حسن الافعال لم ينسب عا جـ بان العمل ولقبه
 قال في زمنين واء افعال المحبس عا اوراد فلان وبنهم وبنهم

سمائهم وها اولادهم عاتقاسلوا بان اولادهم يخلون في جسمه
ولايه خل فيه اولاد اولاد ابنته ولايه خل اولادهم ايضا وان قالها اولاد
فلان وبلانة سمعوا واما وها اولادهم واولاد اولادهم فان اولاد
اولاد ابنته يخلون ايضا واما يخل اولادهم الا ان يسمى الجسر طبقة
رابعة او اكثر بان اولاد اولاد البنات يخلون في اولاد الذكر التي
الطبقة الي سمى ثم يخرج اولاد البنات من الجسر ويخرجها اولاد
الذكور التي ان ينقطعوا تخلصها من افهم عن ادركنا ايضا وقد كان
ليخرج من ادركنا في هذا القول غير هذا واولاد الجسر ما تتاسلوا
انما تذكرون الجسر لان يجرى الفقه شيئا ولا يفهم هذا الذي سمعناه
من يجرى من ادركنا **وان بعد التوبة في الاولاد ثم يبين في الاجزاء**
دخل جسم ولز الولد مع اعمام مختلفة من ادم مع
من الامام الخطباء رحمه الله في حاشيته عن قول القائلين وجرهما
في الفقه مسئلة سئل عنهما شووا جاء بجواب ذكر بطوله نه المقصود
منه انه صرح علما ونا فيمالة او فها اولاد ثم عا اولادهم ثم عا
اولاد اولادهم فان الانباء لا يخلون مع ابايهم للطبقة ثم قالوا فانه
ما ولعن اولادهم ولما اولاد فان اولادهم يمتحنون ما كان ما يمتحن
ويخلون في الوفا مع وجود اعمامهم وما يقال ان اولاد الاولاد
لا يخلون في الوفا الا بعد ان يرض جميع الاولاد من ادم والصبي المحول
به وابتدئ شيئا من المتنازول الذي ادركنا من ادم من ادم وعنه
فان قول الوافي الطيف (الحيا نجي) الطبقة السفلى انما ينج من
دخل الولد مع ابيه لان دخولهم مع اعمامهم ومن في طبقة ابيه
الغير

الغير منه وتغل المسئلة بشما مضا ولز سين عيسى في التاليف
المزكور وكذا نقل ما من منا عنه الفاضل المصنف محضاه في جواب
له وافق عاصيته جماعه ممن عاصيه **ان يطلع اسرعة الجسر**
ه هار الوعصية الجسر **كالوا عا حذر السواء الزر**
ه فيه كالتا شمس الزر عا حذر **قال الفاضل المتكاتب في تحذاه**
مسائل حذر ما نضع ومنه ما مسئلة نزل في رجل جسر نضع
جنان له عا اولاد وعا عا بضم للزكي مثل حجة التميز ثم حوزة لانه
ما في الجسر والجسر عليهم وكان شي في جسمه ان انظر في الجسر
عليهم وعفيهم جاء ما في الناس بالجسر يوم المرجع فوجد للجسر
يوم المي جمع اخ واخا بوضع الحكم فمضا بان يقيم بينهم نصيبين
قلت ايه قال المتكاتب وقد نه عا من المرجع من يرضي كتاب الجسر
ان التا حذر والتر فيه سواء وان اشق ط الجسر ان التا حذر
الترميز فاشي ط له ثم قال التا ولز يكر يوم المي جمع الاخت او ابنته
لكن عا لاله حذر حذر لانه كان معهما في يكون بينهما شقين
اي ثم قال المعن الذي فيه التصوية في مي جمع الوفا بين المي
والانث في التوضيح انه قول ماله الا عا قول المتكاتب بوضع الحكم
بينما في ذلك خلا في عا في في المنظومة
ه من له حذر في جسمه عا انه العفي ثم جسمه
ه وما احتل لهما اكله ه ولد الجسر فيه ابطام
قال في محقق النيطبية ما نضع وان عا الجسر ما جسر عا
صغي ولز لنفسه وادخل غلته في مصالحه الران تو في بل الجسر

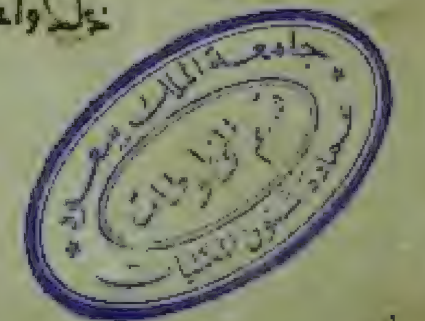
وفي جميع ما اذا شئنا هو المشهور به العقل والحد والحق لا ينفو
 ولو اجتماع الشيوخ كما نزل الحان الفياس الآن يكون تحديا
 كما الخلة نقضا للحبس لا كمن في القيد وعمل القضاء يحسنه وروى
 انه كسكن الدار وليس الشئ الذي حبس في الصرفة مثل الوقف
 في شئ قال في التوضيح ما نصه بزرفون في الموثقون ان ال
 ان تصرف كما اخذ الصبي بماله غلة وقالت فامنا اليه ان ال
 يستغل ويدخل الخلة في مصالح نفسه الرأى ما في الصرفة باله
 يعني انه السكنى في الميزان الدار حتم ما في مثله في المرونة لا في
 كفاية وكما في المزدب خلاصه وان الصرفة جانبية كان الخلاء ان كان
 محمولا على انه لا ينفق ما له ان ينفق ما له ان ينفق ما له ان ينفق
 غير المشهور المحول به البطلان وبه كذا الشيوخ يعنون ويقضون
 ان في التوضيح وفي المعيار مزجوا لمولاه عن تصرفه في داره
 الصبي باملاء ومال واستغل الجميع حتى مات قال في آخر الجواب
 وبما نص في نفسه واستغلا له ما سوا الدار من جميع حيوان
 وجنات وغيره مما زاد خاله له كذا في مصالح نفسه يمنع العوز
 المحصر ويأباه على المشهور واعمله في آخره وبالأول الحل في
 تليمه قال في مختصر القسطية جرم ما فرضا عنه يبيح
 قال في تحرير الباقية فيما انفرد من شفعة في الدار المحبس
 غلة الحبس مصالح نفسه كذا في شفعة غموس لا يكاد يجرى في ذلك
 لانه عيب والشفعة غير جائزة **والثاني الحبس المظاع** وهو ما سوي
 من مباح مع غيره **وفيه ما من حبس** **يعبر عن شئ من حبس**

الحق

الحق بضمير اخذ في الحق في شئ في التواخي قال في المعيار وسيل
 يعني بزرفون عن حبس شفعة من دار ما تنقسم واجزاء اختل
 اهل العلم فيمن له حصة في دار لا تنقسم فيسفا وقال بعضهم
 لا ينفذ فيسفا واجازة بعضهم وباجازته ان يكون في دار كذا
 الصرفاء ان يرحب قال سالك من العاجشون عن الرجل له شئ في دار
 وغل مع قوم فتصرف بحصة في داره ولوا وغيره ثم صرفة في حصة
 فحصة وكل ما لم يشاع غير مفسوم وجب الشراء غايه وبعض
 حضوره منه ما ينقسم ومنه ما لا ينقسم كقول العقل فيه بتكلم في
 الجواب عما نص ما ينقسم شئ قال وما كان من ذلك لا ينقسم مع مما
 اصاب المتصرف عليه في حصة شئ في ما يكون صرفة فصيله
 كما سئل ما حبس قال الموثق في قلت القول يبيع ما لا ينقسم
 شئ المختار وبه عمل القضاء والحق شئ شئ وبالشئ ما يكون
 حبسا وشما فذكران مع وجان للدار كفاية وفي الحل رمانه للمساور
 وكل ما لا ينقسم من الاصول والارض وغيره لا مما يكون فيه نصيب
 للمساكين وغيره ثم وفل ينفقه يبيع جميعه واشتري مما ينتج منه
 الحبس مثل ما يبيع له ونقله في المعيار آخر نوازله الحبس بذكر
 اللقب وقرمه في موضع آخر مع غلبة السؤال والجواب وانظري
 قوله وفل ينفقه فلهما انه شئ وان ابيع له ذلك وله ما كذا غير
 ان البيع له مع الشئ رعن الشئ في الحبس وعليه يبيع ما
 فل ينفقه وما كذا نفعه للحيث فان كانت الدار تحمل النقص جاز
 الحبس لانه كذا في رعا الشئ في ذلك ان في البقاء في الشئ حصة فاسم

ولو كانت كتنفسه له فان له ان يبيد الحيسر الذي يدخل عليه انه لا
يقرر على البيع بمجدها وان قصد فيها شيئا لم يجز من يملك معه ان
ينقل المقيار وجعل مائة الحيسر من الثمن في مثله قبل وجوبه وقبل
استحبابها **وجاز بيع حيسر لغيره** **في حق او في غير** الحيسر
فان في حق الحيسر المقتضية ويجوز ابتعا الحيسر لغيره في حق
المسلمين لغيرهم او للزبادة في مسجد الجماعة او في مقبرة الجماعة
او في ارضه او في ارضه او في ارضه او في ارضه او في ارضه او في ارضه
جشون في الحيسر ودفن زبارة لا يجوز له الا في المسجد خاصة
وقال قوم ما يجوز الا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ارض الصحابة
في ذلك وبالاولى الفرض انظر في حقته وفي الوثائق المجموعة ما
نصه وما يجوز الزبادة في الاحبار الا في الحاج العظام التي تسمى
الجيشوش وشبهها وفي مساجد الجماعة التي تسمى عن اهلها او
الحقاني وقد زيد في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهو بالعدل
الاولى القضاء وعليه العمل ونذكره في ترجمة تسجيل بابتعا حيسر
يوسح محبة المسلمين بمجدها او للزبادة في مسجد الجماعة او
في مقبرة الجماعة وانظر ما اورد في قوله وما يجوز الزبادة في
الاحبار والكل في زبادة الحيسر في المحبة وفوقها وهو الذي نزل
عليه النبي صلى الله عليه وسلم في العمل المذكور بنسليمون وكرهه في
الحق عن زبادة ان مالكا وجميع اصحابه المتفقين والمتأخرين لم يمتنعوا
ان يبيع الحيسر الفذيم جازي لغيره في المسجد الجامع اذ الحيسر هو
نحوه وانما اختلفوا فيما من المساجد **وهما من الحيسر كالمسجد**

به وجه



به وجه الامم الحيسر **فان القاضي المكناي في مجالسه ما نصه**
وسئل الفقيه بن عزال عن سر حسان بناري يحيى حيسرا
تبع غلته بخرمته فاجاب بان يباع ويجوز شتمه ما هو
اغلب الحيسر قلت ويقتوا به في العمل الخ وفي صاحبه المقيار
منه المسئلة وفي التصحيح عا جري العمل بالبيع في نفس
الجواز وسئل سيبويه عيسر بن عزال عن رجل له خمسة اسداس
في حسان بناري وسر الحسان المذكور حيسر في المساجد
وغلة الحسان المذكور لا يبيع لاني لم في خرمته فصار السر الحيسر
منه لا يفتيح به فبطل يجوز بيعه وتحريمه بما هو اغلب الحيسر
ونصه له منه فابرة وغلة ام ما فاجاب بان لا جاز عليه
العمل والمسئلة منصوصة في حق ربحه وحكمه عن الواضحة ام
والزب في الحق رقبه من كتاب الاستحسان وفيه قال الموثق ج
العمل عننا يبيع ما ربح فيه من ارضه من الاحبار ام ونقله اخي
احبار المقيار وابن سلومون محتصا اذ اجاز بيع ارض الحرم المنفعة
يباع خشب المسير ان النكس وحصى اذ ابلت وانقاضه اذ
تتمت واستغنى عنها جازي من باب اولي وسئل عن ذلك اليه
ابو اسحاق سيبويه اخيه بن عزال الزبارة في العمل جواز بيع
ذلك وحى في غلته في مثله اذ شبيهه لانه رضى بين ما يقرم ويسق
فوله في المغير في سياق كلام نقله عن القاضي ما نصه وقد روى
عن ربيعة جواز بيع ما فيه ولم يخرج عمارته من الحغار الحيسر على
ان يجعل غلته في مثله وليس عليه العمل الخ لان العمل غلته باطلاق

الف ويبرح فليس يرى عبر الفاء بحر كلام ومما تقدم من سيرة شجرة
 النصوص في سيرة له ان عمل الخلاق في المسئلة اذا افضله من الحبس فضاء
 فلتصير في غيري وانه اذا كان محتاجا لخلقه ما ينقل مستفاداً
 الرغبي ومن اطلق القول في جواز نقل الاحباس وصفي حضرة
 بجزء لا بد من تفسيره بحرم احتياج الحبس عليه الرذلة ان باختصار
وقيلوا عليه حبس ما في من المساجد الرغبي التي
 فقال في نوازله الاحباس من المعيار وسيل يفي سيرة عبر الله
 العبر ويبي عن منزله متجاوز من خب احرفها وفيه مسجده احباس
 وفي النش والادام مسجده احباس فيقول يجوز ان ينتقل حبس الخ الى
 المسجد الاخر ام **اولا** انه يجوز له ان يتركه في حبس اوله
 وبه مضى العمل الا ان بحر ضل المسجل الذي تنقل عنه او اطلاق ما يحتاج
 الى الاطلاق وان كان لا يحل فيه احرازه في حمة المسجدة انه وقال في
 موضع اخي **وسيل** حبس سيرة عبر الله المذكور عن مسجد فام
 تعطى منه حمة وخي ما حوله من الدور لمن يهي في وفيه الحبس
 عليه والمسجد ما في حوله عمارة في الوقت اطلاق ورجعه اما ارض او
 جوا ان يكون في هذا الجاهح الاعظم اولاً في المساجد اية او يبقا
 موفوفا **جاء** اما المسجد المذكور فان احتياج الرغاء فيقام به
 ربحه ويتفق به عليه حمة المسجد فحافة شجرة فانه يفر من غلة
 احباسه وما فضل عن ذلك فيل يهي في الراف المصاحد اليه وفيه
 الراحو حمة وان بحر وبه افق ام شبيه انداء في العمارة الى المسجد
 التي ردت اليه احباسه فيصل عن مثل ذلك البقية ابو عبد الله
 الجاهي

الجاهي **جاء** ان نقل غلات الحبس لمثل ما حبس عليه حيث تقرر
 الصفي كلامه او بعضه جائز بما عاينته من الشيوع وشكوه وفيه
 في ذلك لا يترتب له وبالقول الاول العمل ويشهد ان يكون المنقول عنه
 من حرفة التجارة والى ينقل ما انداء في العمارة رجح الحبس للصفي
 فيما حبسه الحبس للصفي وفيه صرح به له سيرة في حال في جواب
 له ونه لا ينقل عنه من احباس له المسجل الا ان المخرج له عمارة
 ان ينتقل حينئذ لا على التاثير فانه افروا في عمارة رجح له
 ان فلنفسه في صرح بركة ايضاً الجروبي فقال في حمة اجوبته وذكر
 ما يؤخذ من حبس حمة المساجد ليعرف ما يتردد عليها لما عسر ان
 يترك يوماً ما **وسيل** **الحبس** **الاستدعاء** **والاعتقال** **خفية الغيب**
 قال في الفتاوية ما نصه اخلاق الفقهاء في اقتسام الحبس اقسام
 اعتقال وانتفاع وفيه فروع واجازة اخرى وفرد في العمل اقتسامه
 لما في الشريعة من التخييل والتصحيح قال الجاهي في وثايقه
 في من فضحة الخلقة والمنفعة لا فسيمة الاصول قال وبذلك جاء في
 ابدع من امر من عبد الملك اخذ خالصة في فسيمة دار فسيمة على
 فروع معين فقال تفهم فسيمة انتفاع ولا يفهم الضمان ان نقله
 القاضي ابو علي الحسن بن عطية الوشني يبي في تفسير سماه ربح
 التناع في تحميم الجاه المشاع حسيماً نقله في العجبار وهذا
 نقل في المقيد المتفرق سيرة في الخطا في ثايقه في مسائل
 الحبس ونقل قبله قول صاحب اللباب والارادة الحبس عليه فسيمة
 الوفاء في حمة له وان ارادوا فسيمة الاعتقال في الجواز والراثة

فولان وبالجوارح والجمال ما في الدنيا من الاشياء والنخيل والخيول والاشجار
 ومن نقل منزل الرجل من عاصم الى غيره عن الوثائق وكذا الفاضل المكناشي
 في مجالسه وولدت في حوزة مساييل الملقوفة على ما عرفت عن عبد الوهب
 تنبيهه ما تقدم من قوله الدور والارض التي لا شيء بها واما الاشجار المشهورة
 فلا تقسم فسمي اغلال قال في الدر النسيم قال بزياد من روافد ادم
 رجب اهل الجبل الى قممته فسمي اغلالا وايضا في بعضه فسمي لادن ما الى
 القسمة اذا كان ما جسر ارضا ايضا وان كانت ارض شيئا في قسم الا
 عدوا وانما يقتسمون الخل في اوانيها فسمي واحد من اهل الحل ثم
 قال في مثال وفي القوامع عن القاسم عتقا ونواحي قل او شيئا ياخذ هو
 غلها يا كلون ثم في الاخرى مثل لادن اهل قسم لم يبق لانه قسم ثم لم
 يبق صلاحه اعم وكلام بزياد من نقله سيبويه الخطاء وصاحب المعين
 وعني بها وان تكرر ان النسيم هو سيبويه **عنه** ان السكوني بنو الجاهليين
 قال بنو سلمون وان كانت ارض اربعة اجزاء لا تقسم فسمي سبقي الى
 سكونا كما منضم فسموا حق وما في جرح احد منهم لاحد ولا يكون من الجرح
 فيها مسكونا كما في ما من سيبويه في قول بنو القاسم وخالقه اشقي
 في الكي ا فقال في الكي ا وما قول بنو القاسم الجلال ومثله في الوثائق
 المجمدة ثم كذا الحكم وهو كون السابق احق في الجسر عما في الجسر
 كتحبيسه عما اولاه او اولاه فلان قال بنو ربيعة ولو كان ما معينين مسمى
 لم يستحق السكوني من سبق اليه ومنه فيم بالصبغة حاضيه وما يبين
 قال بنو القاسم محروغينهم وفيهم ثم سوا اعم بنقل المواضع عن قول
 المتروك في جرح ساكني لغيره ونقل قبله من كتابه فيمن كان ساكنا
 ثم

ثم سابي ويستمر الرجوع الى الموضوع ان لم يكن من له الراي يرجع اعم وفي
 المعيار اشتهاء جدها لمصلحة ان عدم استحقاق الخارج لشيء من التراب هو
 فسطحه ما لم تكن الدار خمسة كما ان يستر العجس عليه من طامس
 العجس فليس لهم ان يخالجوا الشئ اعم وكذا القبيذ يوحى من قول
 الفاضل ان لم تكن تحملهم **وما يكون من ماء العجس عليه فهو ماء العجس**
ان ماء ساكنه اول او صوريه وان لم يدر ما ساكنه
 في دار المازني والعجس اعم جواه البقيع اعم عمل الله الخرد عن
 مسئلة الفاضل اعم الفضل العفيا في وابن اخيه المتفرقة في بيما ما نصه واما
 مسئلة بناء العجس عليه وعرفه فل يكون في الدار ثمة او يكون جيبا
 مطلقا فيهما او في غير القليل فيكون جيبا وفي الكتي الفدان
 فذكر اربعة افعال الخاسر التفتيل من ان يوصيه به او قال لورثته
 في لادن وان لم يدر في ما رثته لادن فله كثر وهو من ثمة بنو القاسم
 في المرونة وبما لقيت عليه العزاج وما كثر الفدر الثاني في ربه الجرح
 من في العتق فقال وان جرح العجس عليه فان ما كان في ربه فهو ربه اعم
 ونه القسمة في المسئلة واذا انا جرح اهل العجس فيه او من دخل خمسة او
 اهل ثم ما كان في يده لما اخل في لادن في ابلان في لورثته فيه قال
 ابن القاسم وان كان او صرا او قال هو لورثته في لادن وان لم يدر في جلاته
 لادن فل او كثر اعم وفولنا فيهما اعم مطلقا ومحدثا لخلق فل ما بنى او كثر
ومنه قبول الزبور في العجس بكونه على عمل اهل بوس
 المشهور في ثمة المسئلة خلاف ما عمل به في هذا العمل في قال بنو قازي
 في شعبان الخليل قال بنو عاتق عن المشاور ان اهل ما في العجس ما يد الفاضل

ربح المجلس بعد الشراء عليه والاستشفاء ثم جاءه زيادة لم يكن له نفقة الزيادة
 والقبول الزيادة الآن يشترط بالبيعة التي فيها المجرى فتقبل الزيادة
 ولما من كل واحد ما شاء ثم قال واستتمى العزل على الناحية في جسر تونس
 بما قبل الزيادة فيكون عقرا الزما للمكتن وعنده لا زج للمكتن وانه انما
 احد في الربح شيئا اخرج مكتن به منه ان لم يكن من زاده عليه ومضى
 عليه عمل القضاء عن ابي بن عمر في هذا العزل الا انه في زاده انه يخرج
 ما قبله في العرونة فير استاج رجل اشترى ما يبيع ثوبا عما ان الاجر متى
 شاء ثم ما انه جاءه ان لم ينفذه لانه اجارة فجاراه في خر وفوله استى
 العمل المرفوله الزيادة فهو من كلام من عهده نقله عنه المواقف وغيره
 وفي التوضيح ما نصه وادخل تونس في هذا التاريخ وقبله بسنين كثيرة
 استتمى واجا انه يكون ربح المجلس بما قبل الزيادة فيه ويحطلونه متحدا
 من جهة المكونة من جهة المكتن وهو قول مخصوص عليه في
 المذهب ووضح في المرونة ما يقتضيه وان بعضهم رآه ايا في المرونة خارجا
 عن اصول المذهب اذ واكتفى منقول في المسائل الملقوطة بلبسه
 نقل في موضعين من اجلاس المعيار جوابا للسيد ابي ابي الميزان في
 ذكر المسئلة جازيا في المشهور من منع الذي اذ في ربح الوقف بما قبل
 الزيادة ونصه الرواية ان لا يقسم كما في الوقف الزيادة والوجه في
 القبول الزيادة ان يشترط الخبز مع تساوي احوال المتخارين في الملاء
 والانتفاء او في حال الاجر منهما والكل بما قبل الزيادة الثلث بالكل
 لانه من الثمر وخرجه الربح وسلف في قول من القاسم او السلف في
 متبعة في قول مستحسن في اختلاف قولهما في الرواية للمتن ٨٨
 تمام

تمام البيع فبعضه اذ وقفه من الجواب هو الزيادة عقرا صاحب اللائحة في
 بيت ونصفا قال وعقرا في الوقف في كل كلام فتدبر الشيخين
 عما ان عمل ما كان في زمانهما غير موافق لعمل تونس وقد تم ما
 لا في اجوبة الفقيه الفاني سير في هذا الجواب ما نصه الخطا من
 احوال الزيادة الحاضرة انما جارية على عمل تونس في قبول الزيادة في امان
 الحفلة ولولا يشترط غير الثلث على ما قبل ما عهده وكيفية النص
 والمصلحة وان كان لا يجزى عما يصح في هذه الفقه وليفه وقد شنع في
 الزيادة الزيادة على المقيد بقدره الى الاصول بما امر من الوجوه
 اذ الخضر وانظر ما الذي عليه عملهم اليوم
ومتن في الوقف والاعمال **الحال لما في هذا المسئلة**
 قال نواز اليعسوب من المعيار وسيل غير سير غير الله الجروبي
 عن رجل باع جنازة او فدا او دارا من رجل هفا المشي يستقل الواضع
 مائة مائة اعراف او نحو ذلك فوجد رسم فيه خط محبس في الاملا
 المذكورة ولم يكن السابح ما لا ولا سمحه فيقول في المشي الغلة
 بقدر المدة المذكورة باجاب اما الغلة فلا يجزى عليه بقا فيما مضى
 المشهور من المذهب من استحق من يرى ملكا بالمجلس بعد ان استخلفه
 انه لا يجزى عليه بالغلة اذ لم يكن ما لا به جسر وهو معمول على انه
 غير عالم به حتى عليه علمه به فخر قول من القاسم وبه مضي العزل يخرق
 ما لم يتعلق الخضر وقال الخطا عن قول المتن في الاحتفاظ بالحرية او
 غلتها بعد كل ما نصه وكذا في الارض المستقفة بجسر لا يجزى بخلتها
 ما قبل القول المجتبى به كما هي حجة لغيره في مصابيل المجلس من

نوازله فالج التوضيح وهو الذي به الجلال في التوضيح زاد الخطاء وهذا
 الذي انما يعلم المستحق من بره بالحس واما انما علمه واستخله به
 في جمع عليه بالخلقة الا ان كان الباع للحس هو الحس عليه وكان كذا
 حالها بالحس فانه لا رجوع بالخلقة ولو كان المشتري عالما به ومنه
 عاجي من العمل المذكور من ربح في المضمرة فليسا به يبيط طيب الخلقة
 المشتري به والعمل عننا فيما يستحق من الاصول بالحس اجماع ونقل كلامه
 المتبني والفتاوى في شرح الرسالة وكذا في مقتضى صاحب المعيار في
 الكسائر الحاشي من نوازله الاجناس ونقل في اول الثاني منها عن سير
 عبر المبحر في قوله في جوابه له بحر كلام مانعه وليس في نوازله
 عني لانه من استحق من بره بالحس وكم يعلم بخلافه لا يجمع عليه
 بالخلقة كما قول من الغاصم وبه مضمون العمل اجماع وكذا نقل العمل المذكور
 الوشفي يبي في الجواب في شرح المرونة كلاما عن ابن رشر
 اجماع **والله اعلم الساس فخرج والحس ان له بالبرهان في المختار**
 فالج للمعيار وسيل يبي سير عبر الله المبحر في عن جسر مجده
 لنظري امامه زاد ربحه عما كان عليه وعجز الاجماع عن النظر واربعة تقيم
 ذاتي ليفهم به ويتفقد احواله عما هي من ما يبر الحس فلا حاجة
 يجوز له اخذ المربح عما له وان كان يخرج من تب في حال الجسر من المختار من
 القول وبه مضمون العمل اجماع وقال في محل اجماع نقل وسيل رحمه الله يعني انه
 العبروني عن كان يوم بمصر ويقوم بلجاسه خمس سنين فليكن ان
 يبيض له الاجارة عما جعله في المرة الماضية ويبقى له في المستقبل اجارة
 اما طلب اجارة عما نظري في المستقبل فان الحس سهل للتأخير شيء
 فيحطاه

فيحطاه فبقه وان يبيع له شيئا في العمل ان تعرض له اجارة مثله علو
 فونظري وكفايته وتضي فيه ذلك ولا يحدد له لا يحس ولا يبيط اجماع
 التي خرفه على ما علم ان شئت ومقابل القول الذي في العمل نقله
 ابن عاتق في الظاهر عن المشاور ان اجارة التاخي انما تكون من بيت المال
 لا من الاجناس وافتى من لا يبرور وخالفه عبر الحق بن عطية وقال في ذلك
 جازم لا علم في خلافه فيما به باختصار والمثل اجماع المثل قال في الفتاوى
 المثل في الكسبي وما الترخيد لشبه اجماع **واخذت الاجارة ما حيسر من قريها**
عندما كان ولا يبرور ما يملكه الصبر انما جعلوا له من قبل
في الاجارة والرجوع ان لا يبرور الاجارة من اجار
 من نوازله كمال رحمه الله مانعه سوال مانعه وجوابه الزعيم وبه العمل
 في اخذ الاجارة والمعلم ومن في معناه كما ما حيسر من التخلع اجماع
 وان كان محققا في الفدر الجواز عملها ان ذلك من باب الارزاق والاعانة
 لا من باب الاجارة والمعاوضة فاجازها جواز ذلك له الدخول
 عما تملكه الاشجار المجسة ما وبيضا لا يبرور في اشياء اخلا في الكسبي
 المسئلة شريفة في بنية العواصم عن مسائل دفع السؤال عنده وحقه
 بقوله وكذا في حرس فاسم الخور وقوله تلخيزه اجماع اجماع من كمال
 رحمه الله الجميع قال جامع النوازل المذكورة ونزل ذلك في نوازله
 وفي موضع آخر قبل نقل من النوازل المذكورة سوال عن معلم
 باحساس الحاجة فلي يجوز له ما يبيع من التي رام ما جوابه الا في
 ان شاء الله واسع ان ذلك له اعانة عما را يبرور وسيل في محل الاجاز
 في عن المسئلة الرايز رشر في اجارته فلتب ونفت في المعيار على

عاجلته متوافقة لما في الجملة في كثر المسئلة من الجواز منقاد له
 في نواز الصلاة وسيل حتى يرسى اج على امام قرية ام بها عزة من عامين
 لجمع محلح ومبارة اجناس المسجرون من جملة اجناسه اصول الزيتون
 على يديهما في الحمام الاول غلة وجزء في الحمام الثاني بغلة كاملة على
 العامة وخرج كثر الامام في كتوبي بعد تمام العامين وادخل غني
 لمن تكون الخلة واجبا ان اكانت الخلة في الحمام الذي خرج فيه
 الامام فله مع هذا بحساب ماله قيم من شهور الحمام وبقوله او ايل
 الاجناس وسيل بعضهم عن مائة مائة مائة كما مسجرون في هذا الموضع
 زيتون والامام يتبع بها بنهما فلما كان كثر الحمام والامام ورجع
 في موضع اخر وادخل في اول شتم اكتبه فله يكون جارية الزيتون
 في كثر الحمام فلا جبا الخلة مشتملة من الامام بنسبة ما
 ام واحر منكم ان باختصار ونقل مثله في المحل المذكور عن
 ايضا عن السي فلي جوابي نواز الصلاة بالمنح في غلة كح فايل انما
 اعانة على افامة وضيق المسجون ونقل ايضا عنه السي فلي في نواز
 الصلاة جوابا بالمنح قال فيه ان ما ياخره الامام انه اجارة على عمله
 بتجتمع كونهما في كح تخلف او خلف ولا يبعد احد انما بانظري
 اختلاف قول السي فلي فيما ياخره الحمام انه اعانة وقوله اما اجارة
 والمسئلة مختلفة في هذا وقد ارتكبت في كثر الاجابة من التضمن الفهم
 للضرورة ما اجتمعت في عني ما غالبا ان امي راعا الزين اغتبط
 بحسن هذا واخي كح انتم ان فلكوا رجح له
 وجرى للفقير جليل ما ايت الدنيا وانها وفقر

عاجل

عاجلته ولم يجر ما عسكر فيه مخوبا ولا شدة حرج
 على من التفت ما عسكره لكثرة رغبة ما رجعهم
 العلة والتخفيف فيه ما نفعه قال الخيري في كتابه المفضل
 المحمود مانعه وان حبس على دفعه في المرح اليه كان كالحمي
 فان جعل المرح اليه ثم جعل جرحا على المساكين او على مسجون ما بقيت
 الدنيا فان توفيقه فدرج اليه ولم يهونه وما نسخ فحله شرج المحسن من
 ثلثه لان له اوصيته في الخليفة وسواء كانت معفية او لم تكن انما ان
 المرح اليه الا ان يهونه في ان ترجع اليه فتتبع في الوجه الذي سماه
 ووقع فيمخافه على خلافه محلهما القاضي من بن مسجون وغيره من
 ادريس واجر بن عبد الله اللؤلؤي وغي كح الوصية وكانت الحياصة
 معفية وجعلها اسما في ابي انهم راس ماله واجبه بالتخفيف والاول
 زهر القضاء ولو لم يجعل له مهجدا بحد رجوعه اليه لكان مني انا
 اخ وكح مخوف من اخله بن فتوح في وثايفه وقال في اخ كلامه ثم
 اعاد من بن مسجون الشورى فيمخا ثمانية واحتفل في احضار كل من بين
 في كح الوقت فاجتمع جميع من حضر على انما من الثالث واستص
 احقاق بن ابي انهم على قوله انما من راس المال فنهت القاض في القضاء
 بما اجمعوا عليه كح وكح في محتني القبطية انه ابو القاسم
 السيوري وابو احقاق النوني وابو مسجون القايي بانما من الثالث
 كالجسور ان وانهم في كح الفصل من اخبار من فيه جرحا
 فيامه الخبر ان يجوزوا اذ حوز المشاع ما يجوز
 ولو يجوز له في طرل صرفه الماركة الميعلوا

لموت وشرعته حسدا **نظره في حمار ومار والقصص**
 قال في مختصر القبطية ويوزان عيسى الابن عيسى الصغار والكبار
 حسبوا واحدا وفيه له الكيس ولاخوته الصغار يتفرع الاب له عان له بان
 سفل ذلك من العقدة وفيه الكيس حتى مات الاب فمات بن القاسم
 ان جميع الجسر بطر وكن له الصوفة وقال الكس الرواي في نصيب الصغار
 من الصوفة لان الاب فابن له ويطل جميع الجسر لعدم انقسامه والاول
 القضاء وعليه العمل انه وغد في الوثائق المجموعة في موضوع متفارين
 ومثله لا ايضا في الجاسر وفي رهناء في الصراف ايضا وقال
 في الميعر وان كانت الصوفة في ابن له صفي وكس في كس في كس
 صرفته حتى مات الاب بالصوفة له والصافي كس من كس بن القاسم
 في المرونة وبه العمل قال بن راجح وعلي بن راجح ما لا يجوز نصيب الصغير
 ويطل نصيب الكيس وروى عن الملاح الجسر عن القاسم مثله فتامله
 في السمحة للخبث ان شئ في جسر من باس في غوما من ماعن
 المتطفي وفي الدار النسي وسيل في الابن ابا الجسر رضي الله عنه
 عن رجل تصرف بملكا بنيه وفيهم كس وصفي وبقي الملاحير
 يفتله في عنه حتى مات الاب شئ في حتى مات المتصرف في كس
 الصوفة ام في قال لو كانا كلهم صغار العمل على انه لو كان المتصرف عليهم
 صغار العمل على انه يجوز لهم حتى شئت خلافة ولو كان الكيس جميع
 بلا اشكال ولو كان هو لنفسه وولاه الصغار على المشاع بعدا من نصيب
 ابن القاسم في الكتاب يدل الحوز الكيس لان حوز المشاع لا يجر
 والمالح في كل الجيع لان نصيب الكيس بطر لكونه لا يجر ونصيب الصغار
 لا يجر

لا يجر حوزة لكونه نصيب الكيس نصيب الكيس بن نفسه ونصيب الاصغر
 محله وهو مشاع ولا يجر حوزة قال وفي منصوصة كسرا وقول بن
 القاسم وقول علي ومن محله في الكتاب هو الثاني بصره الصوفة للصغار
 ان وقولنا في القاسم ان يفي له ذلك قال ابو عبد الله الجبار في
 يوازله ان التوكيل من الاب ليس بشئ واجب وان اودعته عبارة صاحب
 الخفة ومن تفرقه ولا كنه الاول في كس عوته الاستفاد والمجلة نحو
 حال ولهم متعلق بتبطل وجوبه **نصفه من السقف** ومن **نصفه الواب**
عامة اخرى بالحوار فاما بن له كس **والتص عودا بحر البنية**
 وقع اخ السعي الاول من احتكام بن سفل جوابا بن عتاب وفيه بان
 فاما بن كس ان العايب اخلا الارض بنفسه وتخله ستة من حين
 البنية وانما عاد الرسكنا لما بجره ان اخلاها ستة والنية فابن له
 جانيه على من نصيب ماله في رواية بن القاسم وعني عنه قال سفل قول
 ابن عتاب في كس رواية بن القاسم كما قال في ماعه وسماع عيسى بن
 دينار وكس له عنه وعرا صبح في كتاب بن حبيب وفيه خلافا لمعه وابن
 الماحضون ان البنية او الصوفة تبطل في جوع الواجب او سكر الزاد
 وان كان في اخلاها الزمان الطويل ان اسكنها في رجوعه حتى يموت
 وبه اخ بن حبيب وبالاول من العمل ان وسكر ما كور ما غطل في
 مختصر القبطية وقال في الميعر وان كانت اب الصوفة من ابها ابن
 في جري من بنيه معا يسكره فدره بان ان يجر عنه بنفسه وتخله
 وتفرقه له ستة على من نصيب بن القاسم وبه جري العمل من الشيوخ بن
 لباينة وايضا في عيسى الله وابن رضاء وعني سم وقال في سفي

اعرف بنوع الواجب
 او المتصرف في صرفه
 قبل ان يمتلأ او ما اذا
 مر على فمات في التخل
 في ما به العمل والحق

يخرج عنه بنفسه وتعلمه مستقيم ومنه بفعل عمله كمن يخرج
 احكامه الخ وقال العجستاني في وثايقه انما هي الحجازة في الصرفة
 وانما الالف في غير الصرفة ثم عاد اليه بعد السنة فلما سار
 قوله ويريد الالف من نفسه وفيه حتى تخفى سنتان وفي كتابه بحر
 انه من ترجع اليه ولو بعد المسير الطويلة فانما يتطروعا القول الاول
 العجاني ومنه في ان العمل على كل صفة الصفة والصرفة او المحبس
 في جوع الالف بعد السنة سيره عيسى الخ في نقله من الفلما في
 في شي ح الرسالة واليخ زروق وفيه في ح برناج في المرونة ولو
 حبسها ارا او وثيقا في ح عنه ثم رجع اليه قبل عام بطلت ابقاها
 وجرى فوكان فال مال واكثر احكامه لا يبطل المحذور به العمل وان
 مله في دابر المحاشون يبطل فمزاله اكان المحبس عليه يجوز لنفسه
 بما لو حبسها على صغار يمينه فجاز كما اجب له في سنة ثم رجع
 اليه الالف بطلت بانقاف فانه في حركاء الباج وهو قصور لفعل المتطلي
 فذل من الغاصم هو المشهور انما رجع اليه الالف بعد المرة للمطوعة
 فانما يضي سوا كان المحبس عليه صخي او كهي وقال بن المواني
 ان كان صخي ابطل في حركاء على طهي في الصرفة الخ باختصار وذل
 القول الثاني هو مختار بن رشيد وذا قال انما هي القول بجملة العا
 في المال كزاهم ثم واما الصغار فيمتسكن او عني ولو بعد عام بطر الخ
 وقال المواقف بن قفله كلام بن رشيد وذا لم ينقل عن عني ولا سلمون
 الا انما خاصة وراي في الالف ان اخلى محسوم على صغار ولو عام
 كامل فلا يلزم رجوعه اليه وفي نوازل بن الحاج ان بفرا في العمل في

انما اخلاها سنة انما حيازة في الصخي وعلى الكس وعلى كل من المتطلي
 انه يعيد لشارة الرضخ ما لا يرش من التيقفة ونحوه في المذر
 الشيء مع نوازل الجاهي في الكبار والصغار كذا زاد في النوازل المذكورة
 ما فيه وما يفرم في ثمان من التيقفة في الصغار والكبار وكذا ما حكاه
 ابن عرفة من الاتفاق في باب الضمة انما العمل مفرد على المشهور لمجي
 الى التيقفة بالتمنا في عليه ولو كان ضعيفا ويحب على الغضائ ان را
 في جوا عنه انما اثبت في بلونهم والاكات فيهم جهة كما في نوازل
 المداد ضا في الجاهي الخ ووجز في ثفا في ليعه الالف فوله رجوع
 وافق الرما وفيما من مخر سنة في خفيها على صير كان انما في رش
 وضعت في يفة بن رشيد **وراجع الزايم عا في حركاء من التيقفة**
الصخي كراي ، **ليوم من يجوز ما لولاه** ، **وتطلى ان ماء ونويين** ،
ولو مع الضم وما لا يفي ، **بعينه في كل في** ، **بصق** ،
هذا المبحر عيسى ، **وان في الله لتتأمر وانا** ،
وحاز ما يمينه الصخي ، **يسمى ما وسمى للقوما** ،
عالم بقم سنة للابن ، **فانه وثب قبل الدفوق** ،
 الصرفة كالضمة في المحن المشار اليه في حركاء الالف قال الفاي
 العجستاني في حركاء الصرفة بدنا في ما وراحم او في لا يفي و
 بعينه وكان المتصرف عليه كهي فلا يفي من الحيازة بالمحايسة
 كما تقدم ولو كان المتصرف عليه صخي انما في حيازة في ان يوفي
 المتصرف في محوزة للصخي في سنة تغاير الدفوق والفقه فان جعل له
 في صفة وطبع عليه وحتي بعينه في سنة ورجع الصفة عن نفسه

ووجرت على تلك الحالة بجر موته فلا يجوز له وليكون ميم اذا اخذ قول
 ابن القاسم وروايته عن مالك وبه اخذ اصحابه المصريون وبه الحكم وعليه
 العمل وقال في محكي الميضية ومن تصرف على ولده الصبي في حقه
 يدنا في او رادهم فليس بعدا من يجوز له بحالته بحالته بيعة فبالزرف
 بان لا تعدا من البيعة المحوز فيها بالهالة وان جعلها الا في صفة وخ
 على صبي بيعة وحاز ماله بوجرت بجر موته على حاله فلا يجوز
 له في رواية ابن القاسم وبه الحكم وعليه العمل وبه اخذ المصريون
 وروى عن المجاشون والمحدثون عن مالك ان لا يجازي وغوى في
 الموطا وقال القاضي عيسى الوفاء وحكم الطحاوي وما لا يجزى به
 فالمطوي وابن المجاشون ولو ما في الآية (وم يجوز التنازل وقد كان
 طبع عليه بطلت الصرفة اخ وغوى في التوضيح وابن حزمون وفي
 الوثائق المجموعة انه المقصود منه وان كان فيه طول قال محمد
 ابن ابراهيم او كتب الرجل ابنته الصبي ثمة في حقه وجواز امه ود
 وتصرف عليه بصرفته او حبس عليه وكان هو الحاج عفر في
 له الصرفة او النخبة او الحبس فقلت ان الآية كان الحاج لانه
 الصبي او كتب لانه حي او تصرف عليه وفيه الزم شيء قام على
 الآية ما و به يكون له ما واقتضوا وتار يخفها انهم من تاريخ
 النجاش والصرفاء والاحباس والذين هيطة بماله مع الطبايا
 الممدودة في اعيانهم التي انقر لينه كان على الغي ما ان يجعلوا غير
 القضاء وما به المحوز الذي لا اكل الطبايا الممدودة في اعيانهم ما
 حله كل منهم فيخت النجاش او الصرفاء او الاحباس ويحتل في ما
 واقتضوا

واقتضوا بكونهم منقلا وغا جوا بطلان لا يكون بكونهم وان كان
 فيهما فضل يسع متدا بقدر الدين ونجد ما فيهما ما عفر من حبس او ثمة
 الا ان يشب ان الطبايا كانت قبل الدين فتفقد وتنفذ الذين في
 من مئة الغريم وان جعل التاريخ ولم يعلب ايتهما كان قبل فاما كان من
 له ما على وفيه في حقه الآية او ما صبي ونوم ابو من يقب له
 وفيه في حقه الآية في الحقة وما معهما اولون تكون الذين في حالي
 ماله وان كان له مال وبه قسمته ان لم يكن له وما كان من صفة او
 عنودا على صغار النسي ونولي الآية حيازة له لاهم بالدين اولي من
 له لا وتند الصرفة والنخبة والحبس وتباع في الدين وقال اصنع
 لا تزد ولا تباع في الدين وان لا يخفى هذا الآية عن يديه وتنفذ للنسي
 الا صاغى ويقول ابن القاسم القضاء وعليه العمل ومثله في محكي
 الميضية والفقول الذي نسب لابن القاسم قوله في الحقيقة قال
 في المصير ما نصه قال ابن القاسم في سماع اي زينة بزي الغريم
 من تصرف على اخيه بدنا بجره حاز الزا تصرف عليه صرفة ثم
 اذا اذ لم يربا كان الدين قبل الصرفة او الصرفة قبل الدين والصرفة
 اولي حتى يعلم ان الدين كان قبل الصرفة قال بالدين اولي الا ان يعلم
 ان الصرفة قبل الدين ثم وكتب في البيت في بناءه للفاعل والمفعول
 بحسب معاد الضميمة انه في عود على الآية وعلى الامر لتفهم على
 كل واحد منهم **وما يجوز لا ينفذ ما منقذ** **الاد مال ما او ما في الآية**
 قال في محكي الميضية ولا يجوز الام ما ينفذ ما و ثمة لا ينفذ
 الا ان تكون وصيا عليه من قبل اب او فاض وعز لا يجزى كما من خال وع

شئ ولا شيء، قال اشعبي انما باعها الوالك قبل الفجر وحازها المشتري
 بالبيع فابعد ولا شيء للمتصرف عليه من شيء ولا شيء وان كان
 المتصرف ميتا والاول قول من القاسم وبه العمل في المبيع ومن
 تصدق بصرفته او وثب عليه شئ باعها قبل ان يقبضها المتصرف
 عليه او الواكبه له فان كان يعلم بيعها بالبيع ماض والتمس
 الموصوف له او المتصرف عليه وان كان غايها لم يعلم ان بيعها
 منه ومن ان كان الباع المتصرف حيا والدار للمتصرف عليه ان طليبا
 وان مات المتصرف قبل ان يعلم المتصرف عليه بان بيع بالبيع ماض ولا
 شيء للمتصرف عليه من شيء ولا شيء، وقال اشعبي من وثبت
 له دارا لم يقبضها حتى باعها الواكبه وليس الموصوف له شيء
 انما اخرجت الضمة من قبل الواكبه وحينئذ ذكر رواية اشعبي وخالفه
 ابر القاسم فقال هيما تفرع قبل وفعله العمل
 ، **وعلمنا ان سائر النكاح الاول** ، **سائر ما وصفت في كتابه** ،
 ، **وشعنا ان النكاح الثاني** ، **نحوه يجوز انما يتصور** ،
 قال في مختصر المتطية وانما تصرف الرجل عام ولز بشباب
 وحل ورفيق وعنى ذلك جاز له ان كان في محنته قال ما لا يبيع
 الميسور الا ان يبي ويخلفه كالتوليح والسري فلا يجوز وقال اشعبي
 ما اعطاها في محنته من عيني اسرا او لاضار بالورثة فيزوج ان
 لها وقال ربيعة ان اعطاها كثيرا من ماله في محنته فان كان موسرا
 موسرا عليه بوسع عليها بالحل الكثير والشيء لمحنته لها
 جاز له ولا يسري في ولا توليح وان كان قليل المال واعطاها مالا
 يعطيه

يعطيه مثله ورواه توليح رد السري الزنا نهي فيه واخر ما يجوز
 لها وسواء كان شيء بغير شيء او في يوم واحد وقال اصبح ان
 كان شيئا بغير شيء رد الاخر الزنا وانه توليح ومض ما سواه
 وان كان عدليا في يوم واحد وكان توليحا في جميع المتطية
 والتدريج وبه العمل اجازة جميع ما تصرف به عليها حاله رواه
 يحيى بن عزي القاسم وبه الفضل ان وفي المفصل المحمود ما نصه
 وام الولد في الحيازة كالكافة وليس لسري ان يفرع من ينفق لها
 بين ما وكتب لها وبالأول مض العمل ان وقال بر مسلمون وفي بعض
 ام التولد فيما ينفق لها او ينفق مولها لانها عالة امه وهو دليل
 المرونة وبالأول مض العمل قال زكريا بن زكريا كان ابو عمي الاشيلي
 من الحلبي وابنة يحيى فان عمل اخذ به ليل المرونة مض عننا
 ولم يردك وما نقل عن ابي عمي نقله عنه كزلا بن زكريا عنده
 قول المرونة ولا يكون وانما علم الاو الراو وصي وتجاوز امه وقال
 انه اشترى يحيى بقوله دليل المرونة شراها ويمن وجه الرأفة
 شرا فقولها او من تجاوز امه لسير ام الولد في تجاوز امه عليها
 من بيع وشيئكم ومن نقل العمل في وابنة يحيى المتقومة من فتوح
 ، **وما تصرف به الزوج عنها** ، **زوجته والعكر اسما** ،
 ، **برارة ما لا تدفع بالعضا** ، **والنساء والبرابر والوطا** ،
 ، **والحل جامي ولو لم ينفق** ، **بهما والخدام غير مضمنا** ،
 ، **ملا حوزة المخرجه من العتقا** ، **به والاشياء من مملوك** ،
 قال ابن فاروق في مختصر المتطية ما نصه واما الخادم يتصرف

احدهما يعني الزوجين على الآخر بالحوز فيكنا نام وان كانت غرة منكما
 وفي سلكها المتصرف منكم ما في حوايجهم في بعض ذلك في الحرفة وتزلا
 ما انصرف به احدهما على الآخر من غطاء ووطاء وشباب وفي شاليت
 ووافية الدار فيكنا كماله جاني وان كان ينتفعان به جميعا في العلات
 الحرفة بالاشهاد وان لم يجازي الشفعة في الفيت ولا في حوزة
 فانه من القاسم وابن عبد الحكم وبه الحكم وضعهم اشتبك وكذا
 قال في الحام بكسبنا للآخر فتكون كما كانت عنهما في حوزتهما
 في موضعين اع وكذا الكلام بعينه مبسوط في اول باب الاضحية
 والشهداء ان من احكام من سئل حتى وما بن القاسم عن مال
وهو الذي كان لا ينفق **نفسه** **ولم يرسلها في حوزته**
مع حرمه انه الز **وبه له** **في حوزة** **لنفسه** **وليس لغيره**
 فقال في مختصر المتبطين بجر ما فرضا عنه في شرح الامياء قبل
 مانصة واما الاب فيجب لوارثه الصبي النكاح وهو في حوزة من
 في وافية بن القاسم ان الكسبة ما ضجة وبه الحكم وروا شعبة انهما
 بالصلية اذا كان العبر والنكاح في حوزة الاب وكذا ان اعلاء
 ما يشع استعملنا في حوايجه الا في الامم البسيطة والمجاهدين
 كذا السبعة اذ من معانيه الظل وقلة الخيلة وقلة العطفة والس
 والسبعة فيه كذا المعنى **ان تضع عن زوجها الثاني**
به من الاشهاد ان قد قبل **قال المسائل المفردة مانصة** **انما**
 وضعت اليه كالبينة او بعضها عن زوجها فان قبل لا منفذ في
 حياضها له وان لم تشهد البينة في قوله حق ما كانت سقطا

الوضيعة

الوضيعة ولم تشهد من اقول من القاسم وبه القضاء وعليه العمل اع
 وقال الوثني يبي في الباقي قبل من وع الفداح وتذكر في يني ايضا
 الموثق في وضع الحماة كالبينة عن زوجها يعني شط نشط طه عليه
 فيوله لا لانه لا ينفق له الا بالقول وهو الذي يقوم مقام العيارة
 شديدة يبر عدل في قوله من الكسبة سقطت جملة ولم ينفذ له
 من خطبة في نول من القاسم ومن فيه وبه في العمل وقال اشعب
 نافذة وان كونه عليه من احوز الحوز وان لم يقل فيكنا ام ومن
 في العمل احوز الفول المتبطين وان من حيث ومنشأ الفول اختلا
 الناس في الامم فكل ما سفاك فلا ينفق الفول ماله فيفق
 اليه فانه الذي **في الحوز الثاني** **فيها انفسه** **اما من الاعظم من في**
مسجد **قال الشيخ ابو الحسن المشيبي** **في نكاحه** **وما يكون ذلك**
 يعني لقطاع الموان الا لامام الاعظم الناطقي لعامة المسلمين اذا
 كان المقطع ممن يستمع به الجماعة اما العلم او اير او جماعة
 ونحو ذلك فاذا قطع الامام من كسبه صفة جاز الانقطاع وبه
 المقطع الرفيع وما حيازة كما يحتاج في السماء لان في هذه النظم
 من امام المسلمين وانفذ حكمه عليهم وقيل لا بد من العيارة في ذلك
 وبالفعل الاول العمل اع وكذا القولين صاحب الرثايق المجموعة ولم
 ينسبها ما به العمل منكم الا انه صرح بالقول الاول وحكى الثاني بقل
 ونصر وما يحتاج المقطع الرجيزة كما يحتاج النكاح انما لقطاع
 من حكم السلطان وبعل عا سيل الاجتهاد ونيل لا يوم من العيارة ام
 وكذا في القول في المقصد المحمود وصحح بضعه الثاني وكذا

الزرافاني والترقي كلاهما اخيه الزكوة ان المشهور في اقطاع
 الامام المحدث وعطية الافتقار الواحوز فانظر في اخر ما بالمدن
 ام كما **ورجع اليه ولعله المجر او وارثه عندهم في الحق** ،
 فقال في مختصر المصنوعة المحدث في نسخة هنا في الرتبة حيان
 الموضوع وصحته ان يقول الرجل لغيري اعطني ثلثي الدار واسكنني
 حيانا او مائة بقايا او محتككا وشبه ذلك والراجح المحض ما
 دام حيا بقى المال او مائة فان ما المحض عادت للمال او الورثة
 ان كان ميتا مبي اثنا هذا من ثلثي ماله وجميع اصحابه قال ماله وبه العمل
 عننا وروى جابر بن عبد الله وابو جهم وابن شريك انهم قالوا لابي
 اعطني ثلثي الدار وثلثي ماله وقال ابن مخنف قال حماد بن محمد بن حمر بن حمر
 المناجح وليست بتعليق الرتبة يتملكها المعطي حيانا او مائة
 عادت للمعطي له ذلك ورثته لا ورثته عنه وليس به عمل ام
 والبصر في صفة او كما نصت ، **اعني فيها انما العلم** ،
 او انما العلم او ما نصت ، **اعني فيها انما العلم** ،
 فقال في اول باب النجاء والصرفان من مختصر المصنوعة مانصه
 واختلاف كل لهما ان يختص صرفه ام كما نصت حاله ان الصرف
 لا يختص وكذا ان قال لهبة لله او غلة لله او بخله ثواب الله
 او صلة رحم وحوايز يرد عن محلي به انه قال في الصرف والحقبة والعمل
 الاعتصار وان سموا له او جدها فجعله لمجد الله او صلة رحم وبالفعل
 الاول في العمل الموعى وعمل مثل بمعنى ، **اعني الباب نفسه ونحو**
 ابن مخنف الغول بن وعمر الاول لماله واصحابه والثاني لمطى به ثم قال
 وما لا

وبالأول مضى العمل به الحكم اعني في التوضيح مانصه في الصرف في
 عدم الاعتصار ما يوجب لهبة لوجه المعنى وقاله بن الحاجشون وسنكون
 مثل ان يكون له ابنة وابنه يحتاج صغيرا في حق او كبيرا انما اعني وقال
 مطى به من وحب لهبة له او لوجه الله فله الاعتصار من ربه وبالاول في
 العمل ويقول مطى به يعلم ان ما حكا به بضم من الاعتصار على عدم الجمع
 في اللفظة التي فصل بها وجد الله ليس يعجزه وفولغا اعتصار اسم ليس
 ، **واعني الاعتصار المنة** ، **اعني في قوله في حق** ،
 فقال ابن خلدون في مختصر المصنوعة اختل في الامتنع الاعتصار لمض
 الامن او الاية ثم بين في حق من ماله ان لا يقطع العصب ولو
 كان بعد من خمس مائة وفي الحكم وقاله بن الحاجشون واصبح وقال
 المعنى وابن خلدون وابن القاسم ان رجعت العصب وبن مختص
 وقال في حق الاية ثم لم يختص فان ابا وكان له الاعتصار وان مضى
 كان له الاعتصار **وهو في حق المنة** ، **اعني في قوله في حق** ،
مستحقا فقال في مختصر المصنوعة مانصه واثواب في حصة الدائمين
 والدارهم ولوم في حق لغيره الا ان يشي له له الواجب من الثمن قبل
 قول بن القاسم وبه العمل وقال اشعث في الموازنة القيمة جاسر فان ثواب
 النجاء من الدائمين والدارهم الا ان يشي ايضا في له وقاله بن القاسم ايضا
 ام وما نقل عن بن القاسم او لا فهو في المرونة ولهبة التميز ثواب في
 حصة الدائمين والدارهم وان وشيها في حق النجاء الا ان يشي له الثواب ثواب
 عن اوصاعا ما وفولغا مجدا في حق النجاء له ولو كانت الحصة من ففي
 لغيره على النفل الذي لا يواحد من ففي لغيره او من غير لغيره

وتلك اشياء دعوا واجله وقال ان احدهما الحق والآخر غير الحق
 اثبت منهما احدا نظرا وبالاول الفضاء ام ونحوه في الوثائق المجمعة الا
 انه بعد القول الثاني بالخوف على المترايعين من التنازع والتناول بينهما
 ونقل عن عاتق الطبري عن ابن الفول الثاني قول من يشهد لغيره كذا باختلاف
 من القول لا كمن ينفي القول بينهما الا ان يخاف التنازع والتناول وفيه
 من ابرئهما وقوله وبالاول الفضاء خطأ في قوله الطبري ويان وجه الخطأ
 والله اعلم انه ما يقال في القول مع قوله في المقابلته قول اخر ولم يوثق
 به وانما اجل القول الثاني بين من يمانع كانه كان معقوما انه ان لم
 يخف من احد في حقه الفولان القول واحد كما قاله بن رشد
 ليس كذا باختلاف من القول وحقيقة لا يقال في القول الواحد في
 الجزية وفرضت هذه المسئلة اعتقادا في غاية المتكبر واسبى
 فتوح فيما قبل الوقوف على ما في الطبري وخرجت للماراني فقه البيت
 صحبا في نفسه قبل ان كتبه بحاله ولم اسفطه
عن ابن الفول في حقه **نظرا لكونه واحدا**
على كل من يمانع من حقه **والواحد في حقه**
البحر قال بن عيسى بن **عن ابن الفول**
 فانه المعيار وسيل فقه في حقه عن يهودية كى ان امي اة
 طلبة وغير منهم عن فضائهم باشيء على ابيه وامه على الفضل
 عليه فيما طلبة به وان يبر سجلا لقاضي الجماعة ووثائق متعقبة
 بالحق الهوى وشهود المسلمين اثبت ان فضاء اليهود وعرضه
 بطل حقه واجبا اصبح بن سجيل ان شاء الله يهود راغب في
 الظن

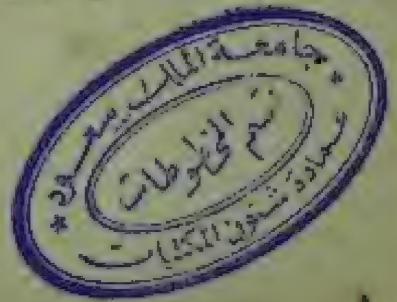
الظن له فقه وجعله الظن انهما استخف به عنونا من تقدم نظري
 القاضي في ذلك وعداوة الجميع لانيه واجبا بن عيسى بن
 جبر الحار ملرنا اذا تعلق اليهود بها ينضم من الاموال والخوف ودعا
 احد الخصمين منضم الرجح الرسل ودعا الثاني الرضا ان
 به يدعو الرضا انهم كيق والطالبة ان شهودها من اهل ملنهم ولا
 تمكنهم الشفاعة الا عن رضائهم وانما يبرحتم المسلمين في الحق
 بينهم او يصي بهم الرضا انهم انما جاءوا راضين بفتح المسلمين لقوله
 تعا فان جاءوا راضين بفتحهم او اعرض عنهم اخذ في جرحه الجوبة
 لغيره من عاتق من القضاة جوا بن حارث وجواب بن مسعود وجواب
 ابن زبدي فقه عليهما ان شئت قبل نوازل الشفاعة ان يثبو
 ثلاث ورفاء وفي مسائل القضية من طهر المازون وسيل شيئا ابو
 الفضل العقباني عن يهود من بينهما دعاء كان يعقود شفاعة
 المسلمين وعقود شفاعة اليهود تعا كما عن اليهود وقام
 احدهما ودعا صاحبهما الرضا عن المسلمين بين المري عن شفاعة
 المسلمين وابي المذ عن عليه من الرضا بفتح المسلمين ودعا ان
 يصي الرضا عنهم وزعم ان جماعة منهما افند دعاء ملتصقا به جميع
 الاحوال من الاشهاد عليهم بعقود المسلمين وعقود اليهود بطل
 يصي الرضا عنهما ولا يلتفت الرضا بينهما انما جاءوا راضين
 من اهل البتة في مثل مسألة المسائل التي ضاهى بفتح المسلمين اما
 ان يرض احد الخصمين فانما يرضى ان الواصفينهم واجبا
 الامام ابو يعين الشريفي لا يجي على احد المسلمين من اهل ملنهم الا

والخصم ان وجهه للامتنان ، بما احدثوا له من النعمان ،
 فقال لا ابيد من اهلها ، موافقا لمقتضى الخصم
 خالفه الموفق في الجواب ، ان طلاقه في حقها ليس
 بل ان ابيد من اهلها ، ثم لم يرد عليه ان يوطئ
 فقال الخصم ما نفعه وانما اسأل الخصم ان اوضحه الغاي في اول مجلس
 نقر ما لي ان يوكلا كل واحد منهما من يتكلم عنه فالج الدعوى والافكار
 والانتكار يقال في حارة في محقق ، في ذلك اختلاف من راسي الفقه
 وعمل الفقهاء بعضهم من ان ذلك لهما او احدهما ومن رآه في الاجر
 ان يحد من الخصم ما يكون من كل واحد منهما من الدعوى والافكار
 والانتكار ثم يوكل من شاء منهما قال ابن القيم والناظر في رعيه
 العمل ان يفي او يتكر في مجلسه انما موافقا عليه في بي المحققين في فقه
 في وقت ثم يوكل ان ابي ان يتكلم حل عليه الادب حتى يتكلم ان قوله
 الخطأ ومثله في الوثائق المجموعة ونسبة جرحه ونقل الشك
 اعني المتكلم وافر فتوح وامر جرحه قال ابن الطاهر ان كان الوكيل
 بالخبرة جاز ان يوكله فيجب عنه وان لم يوكله ادب ثم يقال له فل
 ان ما وكتك تام وكيلك ان يقول عنه فان ابي علوانه فلهذا وباء
 بان يجب في النظم بمعنى ما مثله في قوله نعم ان انما منه بقطار
 والادعاء بمحض الدعوى فان ابي المطلب من جوابه تعالى لغيره وان
 ويجوز ان استدل في الرد ، فحق الخصم بما عند طلبة
 فلا يجوز بعد منسب ، في ذلك لا اثار ما علمت
 عالم بكر وفيه وفيه ، في انما اصول ومعارف

جلا

فلا يكلفه تحميل الجواب ، حتى يجوز تحمله من الشك
 فالج محقق القسطنطينية فان ابي المطلب من الجواب بالز من مضمون الجمل
 ان الغاي يحسب بالسر والادب فان استدل في الإمامية فحق عليه بل ان
 في ذلك اخر ارمته بالحق ان وفي الوثائق المجموعة قال ابن القيم في رعيه في الخطر
 وانما او فها من الخصم ما حجب عن الغاي بصد يكشف فيه من طلبة
 فيه ويوفق عليه بالز من جرحه الجمل ان يفي المطلب بما في التشهد
 المزكور او ينكره فان ابي من الجواب في ذلك ما احب اوتى ويؤيده
 ان تحاذر على الإمامية بان استدل في الإمامية وفاء عليهما عدة لاء
 منه ان ارا الجواب الطالب ونصرا له بل ان يكون جوابه في الطلبة
 اليسمي المحتج المتيقن من اول مظنة فانه اعلم ذلك لزمه بغير سماعه
 له وبخمس وان كان المطلب طورا يفسد او افسد تلوم على المطلب
 حتى يعلم فانه اعلم ذلك لزمه الجواب ان وفالجز من حوزي تبني ثم
 في السبب الجمل والحق في حق الفضا يمين المرجح وتقول المدعى عليه
 عن الجواب قال ابن راضد والزمه في رعيه الجمل ان يحس ويؤيده في رعيه
 المقتض من الجواب فان فاء رعا استماعه حتى عليه يفي يمين وقال
 النجاشي يفي الطالب من حصر المطلب حتى يجاب او يحلف وياخذ ملأ
 او ياخره يفي يمين ويوفى المرجع عليه عاجته وفولنا ما لم يجر
 وفي انما هو اشارة الى قوله في الميسر والناظر في رعيه القضا عنه
 العلم ومضمون الجمل عن الفضا بالز من خصمه عا وثيقة
 او توفيقا ليقض جوابه في ذلك ان ينفي في الوثيقة او التوفيق
 فان تضمنت بصورة كثيرة ومعدلة جلة فلا يكلف الموفق الجواب على

له احتياطاً منه نسخة أو التوفيق وإن لم يكن بيدنا من البصول ما
 يجعل وعلم الله يفسر جميعاً له عن غيره أنه عليه فلا يخلو نسخة منه
 وجب على الجواب مع ومثله في آخر صلواته والروضة المصنعة أشار
 صاحب النسخة بقوله وما يكون ميبناً أن لا يجب عليه في الحيز في الإجاز
 يجب دخله البتة في الحيز نسخة وهي الأجل فكتب عليه أنه ما
 نعه من التوفيق المسموع لربهم بالمغال يفسرهم الرقصة من ما
 أن يكون سخطا للهم بينا للتامل قليل البصول في باب المعنى وما
 أن كان ذلك من كثرة البصول واختلاف الحادي واستغناء التامل
 والافتقار للنظي والتزويج بأن كان القسم الأول فيجب المطلوب
 على الجواب عليه للحيز فيه علة له على واحد منهم الباقي وأن كان
 القسم الثاني فيجب له باخذ نسخة منه ويؤخر عنه ويؤخر في تفضي
 الجواب عليه بالاختلاف ولا مقتضى ما نقله المازني عن ابن زبيل قال
 وبه العمل **الآن في اصطلاح داره مع المختص من العباد**
ببره منابر صار الأمل له في علم الجواب على حاله
 قال ابن تيمية في شرح المرونة في كتاب الشكوك ومن أفاض في
 بركة دار المسئلة واختلاف كل يلزم الحاجي الكشف من بركاري
 له أم ما جازي بربهم من بركاري لأن ما ذلك فإنه يقول ما هذا بوجه
 لا من بركاري وخالفه على وباللون الجمال وتلك القولين في
 المسئلة من بيان لما به العمل على واحد منهم الخطأ والخطي
 وابن تيمية في الرد التثبي نفعاً عن أبي الحسن والقاضي عيسى
والمناجسون قال ابن العلاء عنهم أن يفسر القاضي الر



قسم الخصم سواء خصه أو لا فإنها راجعة
 عليه من بركاري شمس مع المصان للشيخ التستري
 الإله القاضي له ورواه جمع المختصين والمختصين
 من شمس الخصم بوقع الإله أما خصه وأما خصه
 قال ابن زبيل في أحكامه ما نصه وفي كتابه من حيث قال ابن الحاجون
 العمل عننا أن يسمع القاضي من يسمي الخصم خصمه أو لا يحضر
 بناءً على ما عليه الشكوك أن وأسماء الشهود فإن كان له
 من بركاري أنه علة له والآن من القضاء الآن يسمي القاضي
 له كما وبهم واجتماعهم البرايل مع الإخصص كما وفي كتاب
 ابن المودان أن كان في بيانه بعض حتى يشكر وأعلى ويحضر وعلم
 وفد يندحهم أمهات يندحهم فإن لا يفعل جاز ثم لا يحضر حتى
 يشكك فيهم وليس أن يقول بعض من حتى يشكر والمجهر ونقل
 كلام ابن الحاجون كما على واحد منهم المتكلم وابن سلمون
 وابن كتمان في المعين وابن في حوزة في التبعة وابن الحاجي في
 مختصه وابن تيمية في جوابه ونه الجواني قال برحيب قال
 ابن الحاجون العمل عننا أن يسمع القاضي بينة الخصم ويوقع
 شهادتهم حتى الخصم أو لا يحضر فإن أحضر في عليه الشكوك
 أسماء الخصم ودانها بضم ومما كتبه فإن كان محضاً وشهادتهم
 في مروج أولها التهم في جأله بركة والآن من القضاء وإن سألته
 أن يجعل عليه البيعة حتى يشكر والمجهر وليس له ذلك وما
 ينبغي للقاضي أن يجيبه الرقة له ولو سألته الخصم أن لا يبيع

من سنة صاحبه انه اتى بها الى محضه فان خشيتم الفلاني عليه فلا
السمه او استقايه وانه ان اجتماعهم اجمع البطل وابرار الرخل
فليجيبه وان امن فليجبه فان اجابه حتى سماله من عني فشيء خافه
عليه فليجبه ذلك له لا اختلاف الناس فيه فبعد قال بعث الي افير
لا يكون ايفاع الشفاعة الا بمحض الخصم المشهود عليه
فالزحبيب وقال مطي واصلح مقامه وقال الفضل بن مسلمة
يحنون بما في ايفاع الشفاعة الا بمحض الخصم الا ان يكون غايها
عقوبة جيرة اخ وفولنا الجشون بن غويما النسب فحقيقه
للوزن اخ وظهر الفاني ثم حكيمه لمزله الحق بما في علمه
من شهود وموقوف العصور بل الله برعونه ما في
زمانه فان فاضل بن طيمه اخرون في الجراكه
في شوقه ما لم يصره من قول من اخرون انكر
معمله من حزن الفضا به كما حثولنا الشفاعة
ثم جري العزل لانسلسه على ما سمع به المجلس
خص به من اعطاء الخصم الخصم جبر فخره
فال في المعير من الاحكام للفاني اية الولي بن المايه قال
ابن الفاسم ايفي الفاني بطله في شيء من الاشياء مما اف به
احد الخصم عنده الا ان يشهد عا اري شحيد عدل وعادنا
العزل بن الماحشون على عليه بما اف عنده وان يشهد عا لا تشارك
انه اذا كان في مجلس نظر لانه بل لا جلس به قال عيسى واصبح
ويحنون وليس عليه عمل اخ ومثله في ابن سلحون وفي المعيار

جواب

جوابه كما مر عنده به انه جري به العزل بطلنا ويعني به شيوخنا اليعظم
الحاكم بطله وكاشفهم العزل بن جبر العزل بن ميه اه وقال في محضه
المتطه بطلنا لا في عييل الحكم من الزوج وبين والزوج عن الشارح
في فيه نفر الصراف وفيه وتثبت كثره مفاد كل واحد منهما ما نصه
قولنا في هذا التصريح وتثبت كثره مفاد كل واحد منهما اذ هو الصواب
وبه جري والحق فقال بعث الموثق بن نفي الفضل بالان لم يفسده
في سجلاته ثبوت افرا الحق وانكر المنكر الوان تولوا جبر في بطله
فاحرث في سجلاته اثبات ذلك وهو من ذيل القاص واشتبك به عمل
الفضاء بجره قال ابن الماحشون وما اف به الحق وانكر المنكر عن
الفاني الزم ما ياله قال ولولا جلس يلزم كلامه من مطالته وقال
مطي واصلح ويحنون فكيسر به اخ من ذيل سحر الفاني
اه والماد يمحض الماد نفير ابو بكر اخ من ذيل ففان اية في مقعده
من الكلام بحينه من قوله وان في الفضل لا الا ما يظن انه سفيه
باختصار من ثمارون مثل قوله وبه العزل بطله وبه عملت
الفضاء بجره ونقله بن عا في الكي ريل فطنه وفي تحفة بن عاصم
ان العزل جري في زمنه جري بل في بقول يحنون ان الفاني يحكم بما اراد
الخصم في المجلس ونه التحفة وقول يحنون وبه اليوم العزل فيما
عليه مجلس الحكم المشتمل قال ولري في شرح هذا النه وفي الباب
قال ابن الماحشون الذي عليه فضا تبا بالمرنية وقال علما ونا والعل
قال عني ان الفاني يفضي عا الخصم منه وافر به عنده واليه ذهب
مطي واصلح ويحنون ثم قال ابن الفاطم وفي كتاب بن يوسف واما

اذا جلس الخصمان اليه باق احدهما يشي وسمعه القاضي فياخذ ان يقض
 بينهما ونقل في التوضيح قال من الما جشون المحكوم كلع الناطق الروا فيه
 عنده وزاد فيهم رواه ان الخصمين لما جلسا الى الخصومة رضيا ان يحكم
 بينهما بما اقر به وازلا فعراغ واقعه من جونه تبين في نقل في
 تل من قول من القاسم وان الما جشون عن بعض الشيوع ولم يزل عملا
 باحد هما انكار كلامه ان شئت في الباب الموبخ خمسين والحق في
 ابو عبد الله عبد الرحمن القاسم وهو بعض الذين المشتملة وفيه التله
 كما في التميمي والديماج وابن بفرسوا ابو عبد الله المحرز بنو من
 مخلص من اجل في طبة تويي واول الماية الما بدة ذكره من جونه في
 الريساج في ان **علي السلطان الاعلى حقا لرجل عا حلا**
احد من القاضي في المطالبه ، **وكا في ربه تسليم** ،
 قال المتيني وان علي السلطان الاعلى لرجل حقا وارا ان يشترجه
 عن قاضيه في المرونة ان في الحجاز في قيل لا يشتر عنده كانه كانه
 عن نفسه يشتر ان في مفرمه فيقول الامي الران يقض بحلمه
 وبالأول القضاء وعليه القتياد ومن مذكور بعض البعث بعينه في
 الوثائق المجموعة وفيهم من قوله السلطان ان عني كالفاضي لا يودون
 عن من مودونه كناية وهو كذا وفيه جنة اجوبة الشيخ اليه الحسن
 الصفي رحمه الله ما فيه القاضي ان اذا كان تمام نصاب الشكاح في شكالة
 بانه يرفع القضية التي من بوقه ويشتر عنده وراي في في لا يعلمه
 وراي في من يود في كذا لان من فرم كذا ما لا يقبل في وقال
 التوضيح اخذ في كل شتر القاضي بما سمع من الخصمين عن غيره وقيل
 لا يشتر

لا يشتر به وقيل يشتر به من جونه وهو الصواب انما في علمه فلا
 يحكم به ويشتر به عن عني كناية المحقق في القول العني في القول
 بقوله في قيل في جح من مودونه كناية من مودونه واليه ذهب
 لقوله في السلطان الاعلى لرجل ليس بوقه ان في احد من رجلا في
 ابن رواه كذا ما وقيل يجوز الراجح من مودونه وقاض المرونة انه
 لا في مع لم مودونه ان السلطان الاعلى لرجل ليس بوقه سلطان
 للضورة وكذا قال بعضهم ان من عني المرونة التفصيل في المشتملة
 ثلاثة اقسام في في تبين في جونه ما فيه قال من رايه ان في
 لم يحق القاضي ان يحكم بعلمه فيل يشتر به في عن عني او اقال
 اما ما كان عن من العلم فيل مودونه في مودونه اما ما كان عن
 في مجلس حقه قال من قبل شهادته وقيل ايها لا يقبل كما في
 حكمه فيه وان في عني ان في قبل في في عني مودونه لائق
 مودونه وفي المرونة ان في السلطان الاعلى لرجل حقا وارا ان
 يشتر به عن قاضيه في الحجاز ولد القضاء وبه اقر وقيل لا يشتر
 عنده ان كانه شتر عن نفسه اع وحققه الثاني وجلاض
ويشتر في المرونة ان في السلطان الاعلى لرجل حقا
المطالبه في المرونة ، **في ما في المرونة** ،
 قال في مختار المتنبية وينبغي للقاضي ان يسمع من المطالب
 الاض في المرونة التي به عليه وان في عني عن اثناء حقه عني
 بعني وهو مذهب القاسم وبه العمل عن ثب من الما جشون انه لا
 يضي له اجل وما يحق ان عني والاول في لقول عني في الخطاء في

رسالة القضاء وضيء الطالب اجلا يصلح اليه بان احق حقا والواجب القضاء
عليه **وان جعل ما نظم واستندوا ، ثم المجرى عليه ومروا ،**
بسته بالرب فيما الحسن ، عاكف لئلا يورثوا ،
قال في المختصر المحمود ما مضى ان اضيق الاجال واستبان الفاظ
عني الطالب عني ، وفتح عن المطلوب تحيينه وسجل له واشهد
ثم قال ما مضى ان قام للجن بيعة وزعم انه يعلم بها حلقا وفضي
له بها وقبل الا يقضى له بها وبه الجمل انما استفتى من ذلك انه وقال
في الرد بان في المجموعة وانه اسجل الفاظ واشهد ثم وجد المسجل عليه
له بالرب في وجه الجمل لا يقضى الحكم الا ان يكون له وجه مثل ان ياتي
الحكم عليه مشاهدا عن من لا يجرى اليه من مع الشاهد وقال
الخصم ما علم شاعرا ، اخر ثم وعده بجزء له فانه يسمع منه اداء
كان عركا اذ ومثله في معنى التغطية واكثره باللفظ وفيه احكام
الفاظ ايه الاصل من سئل ما مضى واذ انقضت الاجال والشلوع ولم
يكن الموجل لم يرض ، يوجب له نظرا عني ، الفاظ وانقض القضاء عليه
وسجل وفتح به لم يشعبه عن خصمه في ذلك المطلب ثم اسمع
منه بجزء له حجة ان وقع عليه ولا يقبل منه بيعة ان اتى بها كان
الموجب العاج طالبا او مطلوبا اذ في ثلاثة اشياء في العتق والطلاق
والنكاح ثم قال من اقرضه من القامم وبه مضى الجمل عننا وبه عملت
القضاء وكان من الحاجب من كرم والتجيم على احد الخصمين وبه قال بعض
الح **واما في طلبة الطلاق ، والوفى والسند والعتاق ،**
كذلك من السطرين والزم ، بواجب وعلم وحشروا ،

نقدم

نقدم في علاج من سئل استثناء العتق والطلاق والنسب مما فيه
التجيم وكذا وقع استثناء وما في كلام من مخيب معني عن العتق بلغة
العلم ووجه الشك في الاشياء عني ما قال من سئل ما مضى عليه بكلام
المجرب وما ينسب الطلاق والعتاق والنسب المحسوس على في العامة
وشبهه من منا بعضهم ليس عني طالبا والفاظ عندهم فيه يوجب منع
او منع عني من النظم لئلا ياتي بوجه وفرضنا من العلم والعتق وبذلك
في المحسوس ونقله المتبع في صدر النسخة الشافعية قال واللفظ عني ما
قال يعني من سئل ينسب الطلاق والعتاق والنسب المحسوس على في العامة
ومنا بعضهم لان عني الفاظ به لئلا عن اشياء ما ينفك حق غيره ولا
يمنع النظر له ان اتى بوجه وبخراحي العمل له وقال في الاجام من
الحق المذكور مشيئا بما لا يتبع الحجة فيه يتجني الفاظ وكذا
حجة الزم ونقله مثله من جرح عني من عني فلفظ بجزء ان الذي
وفقه على النسخ يحرم ان العمل لاستثناء ما اعناه هو المحسوس مما يسمع
العامة واما البواقي فجزء في ما مضى في النظم على اقل الامة
فيما رايته على استثناءها لا شعارة لئلا يكون متدفعا عليه في المشهور
المجرب به تكمية **فولغا الطلاق طامه فان الما مرعي الطلاق**
من مرعي نفيه كما في جرح من لقيت من شمول قولهم لا تجمل في
الطلاق للصوت من قال سبوا وهو المارون في صدره المكنونة وميسل
سبنا ابو الفخر الحفاني عن رجل شجر عليه انه من زوجته ورجع
ايه الفاظ فاجلها جلا بعد اجله في بان حجة ثم هي الفاظ وبه
التجيم وجرح من يشترطه بان التجيم ما وقع الا في ما قبله

ليست اعم من اقسامها هذه المسئلة وليس من غير مستعمل يترك بها علم
 بعرضي عن الحكم وتجيء اياها كل تمسح بهذا اختلافاً بطائفي
 المذكورة تمسح والزم عليهم العمل انما لا تصحح الرعي الحال الذي ما يكون
 في هذا التجني وليس من امتداد بل ان قلت ليس من هذا المواضع
 الطلاق ومنه فلتستمر ما هم بالطلاق ان يري ثبوتها كان نزي
 امة او غير هذا الطلاق ثم لا تستطيع اثباته لا فلا يقع التجني ولو
 جاء بينة او جاء بها من غير ذلك بعد الرعي سمعت اما من يري
 الاقتضاء من الطلاق وقد ثبت عليه بوجوه الحكم في الاختلال من ذلك فلا
 يستطيع ان الحكم يجيء ان رواه انه ما يجيء في يجمع منه ما ياتي منه
 بعرض التجني وليس من من التجني في الطلاق بغيره اع وما قيل في الطلاق
 من ان التجني فيه امر في الشئ لا امر في الاقتضاء يقال مثله في الحبس
 والعتق وهو طائفي **قال في عمال المصلحة ان يوحى له ان يمتنع عن اتيان المصلحة**
المصلحة من الجمل ماله من له العلم والحرية المستند
اعلم ان هذا من اقسامه ان يري ان يمتنع عن اتيان المصلحة
 فقال في المعيار ان يري من غير من حرة الاجر وتطويل ما يجب تطويله
 من ذلك من ان يري ان الحكم انما يطلب من ان يري بها ما حذر اهل
 العلم من امانتها وهذا الطائفي من افعال العلماء وممن شاعرت من الحكم
 او يري على ان رغبة الطالب في مراجعته وتطويل هذه مهنته وارجاء
 الذي حره العلماء في الرعي المطلب في حله ما ثبت عليه انما هو
 مستعمل ما يوجب له ان يري ما في المعلوم من ذلك ايضا انما يطلب
 في الرعي له ليوضح عليه بئله استعمل العمل كما ان يري به له ما حذر
 العلماء

العلماء من الرعي انما يري ان يوجب له ما حذر من ان يري من
 اع وقع السؤال في المعيار عن هذه المسئلة محمد عن مسئلة اخرى
 حرفة سؤالا وجوابا واشت سؤالا وجوابا اليه تعلق الغرض بها
بما حذر من غير ان يري في الرعي **يوقف الرعي على ما حذر**
ويحذر من الرعي في الرعي **يوقف الرعي على ما حذر**
 فقال في سئل في احتكامه ما نقل عن من يري في مسأله اختلاف
 اهل العلم في ثبوتها ما يري في الطالب فيه من العفارة اثبت بها شاهد
 عدل في بعضها في العفارة فيه واجبة ووجوبه الرعي العفارة الا
 بعد شهادته بعد ان يري في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 الا بشهادة من يري في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 العدل واجبة له غير الله من يري في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 ويدفع من الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 وقاله من يري في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 واحد لا يري من احد ان يري في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 ان يري في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 الاصول لا تغفل الا بشهادة من يري في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 الاحتكام من الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 انه يري في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 بما شاعرت فيه وثبتت من الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي
 لذلك بعد الشهادة الكفاية يكون الاحتكام روي في الرعي في الرعي في الرعي
 من كسبه اعني ماله الاصل المقوم عليه في الرعي في الرعي في الرعي في الرعي

بين الشيوع تنازع وسالك ابا عبد الله بن عمار عن ذلك لما قال كان الفقه
 والحكام يختلفون فيه وراى الطالب وسمع حقه بن عمار بن محمد بن جعفر
 انه على الطالب وادى ابو عمير بن الفطاني انما الزيد بن جندب اليه الفاسم
 بالفطاني انما يكتب النسخة فيمدا يجر اليه فيمدا هو صاحب الاول
 وليس بحسن النظر والله اعلم بالصواب انما نقله الوثني يبي وزاد بجره
 ماضيه واما ما اتي به من الفطاني واستحسنه بن سفل حتى عمل الفطاني
 في كذا الاصل وانما **عن ابي عبد الله بن محمد بن عمار** عن ابي عبد الله
 انما ما الشكر الذي يتصوره النسخة والكتابة بل في الشكر لثمن
 الرق والورق بل ما اداوه من نسيجه له النسخة فان اطلاق النسخة في
 اجرة الشكر هو بنية اطلاق النسخة كذا في كذا في كذا في كذا
 المرونة في كتاب القصة اختلف في اجرة اخذ النسخة للاعتدال في
 ما الذي جرد اليه قال ابو عمير بن الفطاني واختاره بن سفل وقيل على
 النسخة اثنتان الحق قال بن عمار وابن جعفر وبالأول الجراح وقال ايضا في
 كتابه المذيان اختلف في الاجرة لاخذ النسخة للاعتدال في كذا في كذا
 بن جندب اليه وبه الجرح وقيل على النسخة اثنتان الحق اع
وهي الاعتدال في كذا في كذا **بجلس القاضي الزيد بن جندب**
كذا في كذا في كذا **من كذا في كذا**
وهي كذا في كذا **وهي كذا في كذا**
 قال في حق المنيطة اختلف في كذا في كذا في كذا في كذا
 شمره الشكر عن كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 انه يجره من غير اعتدال في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 الاعتدال

الاعتدال في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 عليه بن الجراح وقال هو من ياب كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 انما يكتشف بالاعتدال في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 ابو الاصم وكذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 محتسما وفي النسخة ما لا شك في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 وقيل في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 لا بن الجراح والثاني من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 الطفولة وقد جلس القاضي النسخة في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 في المجلس وانا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 الاول في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 رايه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 مقال حق او من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 جرد له عن كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 عليه بخلاف كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 لو جردوا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 عدوا فانه يجره في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 كل من المتبقي وانما كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 في المجلس نفسه قال المتبقي جرد في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 انه يجره في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
 من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

عنوا عنه وفلسف شهادته في كتابه له قال في كتابه
 من تسمية الشهود والذين يشهدوا عنه بل ادوا اختار من القول السحاق
 اجازي اليهم اع والفضل بقدر من القاصم وبه مضى العمل على شيوخه
 الحاشية في رز عمي وعني في ووافق من في المحذور ما قل من في حوز
 في النص ما نضه عن الخطيئة ونضه وانما كان في كتاب الفاضي
 انه ثبت الحق عنه بشهادة شهود قبل قضاة لهم واجازها
 وبقي ح عنهم كان ناهرا اجازوا ولم الفاضي المكتوب اليه ان يفي بما
 كتب اليه من له اذا ثبت عنه انه كتاب الفاضي بشهادة من في
 ان الفاضي اشهد بما في كتابه وخاتم واسلمه اليهما وبقيان
 له الفاضل عنه ومن التمام ان يفي بالحق الفاضي الكاتب وما يكون
 عن المحذور له بان سأل المفضل عليه من الفاضي المكتوب اليه الاعزاز
 في الشهود الذي ثبت بهم الاصل يجب بل لا يبعد اليه في الشهود
 الذي ثبت بهم الكتاب ففهم يقول انما كتب الي الفاضي الكتاب
 في قبل بهم ويبقى له الدفع فيهم من الخطيئة انه ومثل من
 بوجه من الوثائق المجموعة اخر تحت الوهاب بالحق والحقه خفوا
 عن في الخطار الاكلام بسنوه منكم فدل في اوله ولو كان في كتاب
 الفاضي الى فاضوا انه ثبت عنه قضاء الحجة بشهادة شهود
 قبل شهادتهم واجازها الى ما تقدم تلييه لا تعارض بين
 كتابا وبين المسئلة السابقة في قولنا ويبقى للفاضي ان يسمى الى
 لان كتب الفاضي كتابا بالحق وكتابا يكتب تحت ضرر منه عما حاض
 او غاي وانما يكتب لما ثبت عنه وان قد روفوع حكم بقدر الفاضي

المكتوب

المكتوب اليه فيجبر باعتباره له الحكم التي في في المصالح
 وهو المكتوب له وفي مفضل عليه ومعنى التثني في
 الحجة ان بل تافض اليه ايتوج عليه وفيه من المستحق الثناء
 اخراج تم الموقوفة له في بل الفاضي المكتوب اليه او من مستاجر
 وانما الفاضي امضا كتابا **عشت خذها من عا**
كتبه له ولاستعملهم **ولك رونا انه يتلوه**
حلفا القضاة ما اصر وما را **يمنع حقا او حقا**
 قال المحقق رحمه الله عن قول المتن وان قال امر ايه مواعدا الى الر الخامس
 يعني من تسمية الشهود كما ذكرنا من الزيادة في ذكر المسئلة فيستفي انه
 ليس في الفاضي استخلافه الموقوفة في في حقوقه الخاصة له ما ثبت
 من شهادته او انه يكتب له بشهادة من غير سوا خرج او وكل قال في رتبة
 وهو طحا في مله رسم خلص من سماع عيسى من كتاب الرضية انه لا
 يكتب حتى يستخلفه في الوجوهين جميعا خرج او وكل انه ما في وما حال
 وما في قال في الرواية الاولى والحق انه يقول للفاضي لا تخلفه
 بل حله ما يرعي انه قضاي شيئا وفيل انه يستخلفه اذا اوكله ان يستخلفه
 له اخرج قال في رتبة ونسأ اول الرافض والحق له وقال في
 سلمون بعد نقله جوابا لاي الرولين من رتبة في في المعنى ما نضه
 وقال في كتاب البيان له في نه ازل اصبح ليس للامام ان يستخلفه الموقول
 يخرج او وكل وهو خلاف ما في سماع عيسى من الرضية من انه
 يستخلفه في الوجوهين جميعا خرج او وكل بل لا يجر والحق له وفيه
 في في مختص الخطيئة من الخطا في الزوج في المسئلة وفيه عليه على

ما به التجار منه فان اراد الطالب الخرج الويلة المطلوب او تدركه فاختار
 كل الحائز ان يجعله بين القضاة وحينه يكتب له او يكتب له دون يمين
 في وراصح عن جز القاسم انه لا يكتب حتى يجعله وخطاه ما في سماع
 عيسى انه ليس على الحائز ان يجعله ويكتب له دون يمين لانه يقول لا علي
 فاعل غيري لا يرجع على القضاة ام وقلنا وما ورا الاشارة لبقية
 المصداق التي يزعم الحائز غزو الحال وما احتل وما ادى اه وما وكي
 وجوز القضاء ما في قوله **مضايفار حل في بركة**
بريلة السقور بربطه **كما اثار في طليطلة**
 قال من الناحية في شرح غفره والره قال من سهل صالت بركته على
 فاض حل في بركة وفيه ثبت عنده بركه حوله حل فطلب منه ان
 يجاوب به فاض موضع المطلوب قال لا يجوز له ان يفعل بطر خطابه
 ثم قال من سهل ورايت بركة طليطلة يعني وان اخبار الفاض المتحل له لا
 البطر فاض البلد وينفذ ويمنه كخطابه اياه اذ راء الشرع ولو
 ما ذكرب اليه بركة طليطلة العمل عن قضات الجماعة بالحضرة اخ
 ومي اذ بالحضرة حضرة غي ناهية واليه اعلم وانك ما الذي عليه
 العمل في هذه الاقطار فان المشهور الذي في الحق يعني انه ينبغي في
 الانشاء في المشاهدة كون كل من الفاضين بوايته فلو كان العنصر
 في غير ما اتيه في يسمع قال في التوضيح لانه مع ذلك نكاح الحجة بعار
 كقولنا بحر العي كنت حكمت بكذا اخ وقلنا في خطره اذ ما في نفسه
 الفاسد من الخلد بالخرجة البال والفلب والنفس اخ وطليطلة في
 الفاموس بضم الطاء وقسمه بقرانه بطن والحضرة

ويستعمله المحقق **فروغوا حسنة المكتوب له**
 قال في المعيار ما في من عرفة النبي استوف عليه عمل القضاة
 ما في يمينه عزم تسمية الفاض المكتوب له اذ يريه وكان قبل سماع
 في الخطباء يعني قبل ما نقرم قال وكيفية الكتاب ان يكتب اعلم بركة
 الرسم المميز هو وقرنا على ما يجب الخ الرجل باطلان اذ هو له توفيقه
 وتسريره وليه الله تعالى او موثره بلان بركه ان شمس قال وانما قرصوا
 في الخطاطب معقول اعلم وشواسم المكتوب اليه في العاقل الخايب
 بركة تعظيما واختصاصا بالمكتوب اليه **قال في الترتيب**
خطابا بالثقة الصالحة **الاول من دونه**
ولا يبقا الخلاء او لا يجوز **قال الفاض** **البحراني رحمه الله**
 في وثايقه ان كان الفاض يشترط في التفسير اذ انا خطابه في الرسم وكتب
 بخطه اعلم بالثقة او بشيوة او باستحالة شمس وصل الوجه بانتم
 يجعله على ما في رسم العمل بين يمين المكتوب له او كبحينه واطلق وسوا
 ماء الكاتب او عن الودع المكتوب له من قوله في المرونة اخ وفرد له
 في جامع جملة المكتوب في الآن الذي فيه اخ وسوا ماء المكتوب اليه
 او عن اقرار ان يعمله كذا او بقا حيا اخ فلتب فبذل خطابه الفاض
 واعماله ولو مات الكاتب او المكتوب اليه نقله من في حوز في بركته وان
 والونش في معياره وفي دعه عن من في الواضحة ونقل كل منضمما
 تقييده لدا الكتاب المصير لانه بالشاهد الكاتب في كل من يمينه وما
 ما في المصير لانه بالشاهد الكاتب فانما يغير ما اذ الكاتبها وثايقه ولا
 في نقل حال ونقل الونش في كتابه المكون من عن من عرفة انتم

نزل في وسط الفتن الضاعين وان الى حياها عن الله السطور رجح في هذا التفسير
 ابن المصنف عن لفظه مينا في الكتب المذكورة ان شئت ومع قبول من ذلك
 التفسير بالحق الجارية في خطابه وهو اعمال الخطباء ولو غير مسجل بقول الخطيب
 عما ورايتهم ما وشوا احد القولين المشار اليهما في التقدمة بقوله وان يفت
 من الخطباء او غيرهم خطابه سور ما يجلاء واعتمد للقبول بعد من
 مضى قال الشارح في هذا القول الثاني من كلام اليه هو الخطابي من
 كلام بزرغون في منتهى السالك فانه قال ومن ثبت له حق في بلد فيه
 حقه له فاضي وكره الوفا في البلد الذي فيه الحق بما ثبت له عن
 وينبغي المكتوب اليه في الكتاب له او غير ذلك وشرح الزماني
 الشطرنج الا من نهى التهمة المقتضى بقوله مانعه يعني ان بعض
 من مضر في خطابه عن ما من القضاء او غير ذلك يجعله فلت
 وعليه العمل اليوم اذ منه وفي الدور المكنونة للقاضي اي زكريا يحيى
 الحاروني انه كتب الرشيد ابي الفضل الجفوي يستعلمه بانه اشغل
 عليه قول بعض الرعية ان خطباياي القاضي جددني له لا تفعل واوضح
 مثال ذلك حال اليك مع اوامراء المتولين خطة الفل بغيره وقال اني
 كذا يوم في التوطين الجفوي والاشابة بخطباياي رضى الله عنه ما جابه
 بقوله النبي ادر كنتم عليه عمل اهل العلم في فطرتنا كذا ويطعننا ايام
 قضاءه وايام قضاءه والمسير سعي الجفوي والحق انه كان كذلك
 في وراية سيره احمر من الحسن العمل عليه وعماله ولا عثرهم في هذا
 توفي في يوم نصح بخل وضع في ذلك من الامم الذي يتوقعه
 الفاي بالمنع يجعله علمه وهو تقية الاتعمال من المعول وهو ما

اهل

اهل علم واقترافه في اعمار وانظار مضت لهم عصور وهو تدعى علو
 فضائهم خطباياي من عمل في علو اوجملون فيهم اسوة
 ولا بد لهم من مستند يتقون ان في هذا حجة على سائر من لا يعرف
 يعملون في ما يحفظه ووجوبه وتبين في الغمور اذ وفرت لفرع
 هذا الجواب من ولز في الحق سوي ابي ابيهم من قاسم الجفوي وهو
 الذي كتب يامي والزه الاسباب الجي. الذي عن الكتاب لم يركن
في احوال الخطباء **باب في احوال الخطباء** **ج**
 تضمن في البيت السبعين المقصود من قول صاحب التهمة وليس في
 كتب فاض كاعتقون عن الخطباء والمزيد في كبره وانما الخطباء
 مثل اعلما. قال الشرح مضر قوله وانما الخطباء الى ما مضى يعني ان
 الخطباء العمل عن القضاء هو اعلم بالادلة من تسمية المعلم وتبين
 المعلم واقترافه او عا الاطلاق او مما يماثل هذا الوجه مثلا لو وقع
 عليه الاصطلاح انه ليست لفظة اعلم بخصوصها بواجبة الوجوب
 الذي لا تعذر ليطال الجفر وانما تحينت بوجوه اختيار القضاء عليه
 لاستيفائها بهذا المعنى المقصود في الموضع ولو وقع الاصطلاح مثلا
 يسو اعملا لكان مانع من ذلك ولما تفي الاصطلاح بالاعلام لزم
 بل هو يكتب القاضي خطباياي به في الاعلام بجهة ذلك الحق عن
 واقضى عما ان كتب في الرسم او ثبت او استقل وكتب لان بولان بولان
 لخواصه جاني في قوله بجه في الخطباياي بولان ابن المصنف في
 والاشارة في قوله قال لادن المصنف في قوله بولان يكتب القاضي
 الى فقد نقل في افضية المعيار كلام ابن المصنف وهو طويل الران

كتاب الفقيه الى المكتوب اليه بعد ان كان العمل في ذلك لا اختصه بالكتاب المحتج
 وكان العمل الذي فيه الاختصاص بالخطاب مذكور الضابط من علمه الى ما كان عليه
 فندى بالضم ورة ففقد ان الجدول ما كان الموضح مع بواحيه الضابط على
 الخطوط لا سيما في من الفقه واستحسن الرجوع الى العمل القديم ام يهتد
 اختصاره وقولنا يهتد في ذلك الكتاب يشتمل على منه للتجدي اليه ومن جهة
 البيوت التي يشتمل عليها ومن حيث يجب ان يكون تشفاها من حاجي
 الخط **ومن حيث يجب ان يكون تشفاها من حاجي**
وان يجب ان يكون تشفاها من حاجي
 فسال في المعتمد ومن الاجتناب اليه قال ومن العمل المذكور الى الفقيه
 يهتد ما خطبه به عن من الخطا على الذي خطبه به مما يوافق
 من جهة ام كما وقد لا اذا كان الخطا في ذلك خطبه به واما اذا لم
 يهتد في ذلك واما خطبه كما ثبت عن من يوافق الاجابوا في من جهة
 واما من العمل ثم قال واما اذا خطبه فاضا شتم في عقد على خطبه
 تشتمل او لم تشتمل في من وقال في خطبه ان قد عملت تشتمل
 وحكت بنو خطبه في ذلك فاضا به اح وهو خطبه الفقيه الذي
 هو المطلوب بل من من الخطبه وهو لا يفي بالشهادة على الخطه الا في
 الاجابوا انه لا يهتد الفقيه المكتوب اليه ان يعمل له ولا يهتد على المطلوب
 في غير ذلك فلم يهتد الحكم بعد فيلزم المكتوب اليه الهابة ولو كان
 المطلوب بالمدى في بلد الفقيه الاول فقال في خطبه ان يهتد
 بالمشاهدة على خطه الشكوك لنهتد وان تعذر فيه الحق منه حتى
 خرج عن بلد الفقيه لزمه الحكم ولو لم يكن الحكم في وجه من بلد الفقيه

ونقل

ونقل من حوون مخدوم انقزم وقال في اخ من من الدواخه
وان را الفقيه وهو ضابط **فقد عملت تشتمل**
بان من من من من **فقد عملت تشتمل**
فقد عملت تشتمل **فقد عملت تشتمل**
الا ان من الفقيه وعلمه **فقد عملت تشتمل**
 قال في مختصر الصيغية والفقيه الرجوع عما كان فيه اختلاف
 بين الناس وفيما يهتد فيه للعلم ما كان على فضا به بان عن ما وما كان
 لفي من جهة ما لم يترجوا من او مما اتفق اهل العمل على خلافه واما
 ما اختلفوا فيه فيمنه وان كان فوا ضابطا وما يهتد في ذلك من الفقيه
 وكذلك ان من الفقيه شخ عن والخطبة فليس له ان يهتد ما كان فيه
 الا فيما يهتد في ذلك من القول الجواب قال براء من من من
 اجابا ما لم يهتد في ذلك من الفقيه ان الفقيه اذا اقرضه الخلفاء في القياس
 فيه شخ ر اما هو احسن منه فله ان يهتد مع الرما او من من من قال ليس له
 ان يهتد مع ما اقرضه مما اختلف فيه الا ان يكون خطا مناه وهو طامس
 المرونة وعليه اخص ما حده يهتد على الاول اخص ما كان في ابو محمد وتابعه
 عليه البزاجي ان وقد رجع ما تقدم ما حجب الوثائق المجموعة في جهة تعجيل
 الفقيه رجوع عن فضا فضا في شخ يهتد له الخطا فيه وكذلك من حوون
 في من من الفقيه احكام نفسه وخلافه في يهتد على العمل المذكور وغل
 ابن حبان في التمر قبل مسائل الطلاق ان اجز شخ في القضية من الشخ ح في
 السان والتحصيل لم يذكر ان وما به الفقيه يهتد في كونه عني فيما
 عمله في وما به الاول قال في يهتد في ذلك خطا واما بالمعتمد فضا

في النظم للفرقة رتبة مستحقة فيها نقل الخطاب عن التوضيح عن قول المتن
 عن سبلان وشيخه اجزاء مما يبرز من كتب اللغة
 ثم **الخاصة من المرعي عليه السلام في الاما**
 قال بن سدرته الم قبل باب الاضية والشفاء ان مانعه في كتاب الجوار
 لحيث من ينسب الرجل من اهل كبة تكون له الدار او القرية او الحق ببيان
 ويرجع له الرجل من اهل بيان ويبرخا صفة القرية عن فاضل بيان حيث
 الشيخ (المرعي) فيه فقال لا يجمع القرية مع اهل بيان حيث المرعي عليه
 قال واخبرني من علي بن شبيب حكى به وكفى به الرخصة فظانه وروى بن حبيب
 عن مطهر بن ابي عبد الله عليه السلام قال وكذا لو كانت الدار في غير موضع
 المدعى عليه لم يلتفت اليه لانه كان الخارج حيث المدعى عليه فقال
 ابن حبيب وما قاله عن ذلك لغير المجتهدون فقال انما يكون النسخ حيث المرعي
 والمدعى عليه ويصح فاضل ذلك الموضع من بيته وجمعة وبني له صاحب
 الدار اجلا على حال ما يقع بالغاية وان كانت الدار في موضع المرعي حيث
 تكون باء اجاء صاحب الدار الاجل خرج او دخل على الرجع عما يقسمه والخصومة
 لهما قال ومالك اصبح عن ذلك وقال في مثل قول مطهر بن ابي حنيفة قال
 ابن حبيب وموافقا لابي واثير لم يرد به اقول قال فضل مذهب بن كنانة ومجتهدون
 في ذلك مذهب بن المجتهدون الا ان كان احد الغاضبين جارا بالخصومة
 عن الاجل ومذهب بن القاسم في الخصومة من المشتلطة كقول مطهر
 واصبح وعيسى وابن حبيب ان الخارج حيث المدعى عليه انه وفي التوضيح
 اختلج اهل الدار المدعى عليه والمدعى عليه في غير ما يقال عن الملك
 الخصومة والفضاء حيث يكون المرعي واخاه فضل من المرونة وقال مطهر
 حيث

حيث المرعي عليه مطهر وفي الخرج بالمرنة وفي حكم من يشع بالاعمال
 وقاله اصبح ومجتهدون اخ ومنه ما في التوضيح اشار الى الحق بقوله
 ودل على امر حيث المدعى عليه وفي عمل المدعي وافي منشا وفد
 اعني خراج مصطحي حاشيته قوله او المدعى فاما هذا في تزججه
 وتبعه الشارح والفتاوى وعني به بعد المبدأ وليس كذلك في النوايا او الموهو
 فيه لانه المنقول في كتاب المالكة عن عبد الملك وكانه هو الذي افاد فضل
 من قول بن القاسم في فسخ المرونة فيمراد عن يد دار من غايتها ورثتها مع
 الغاية او لا تنفذ اليه لاحق للغاية في هذا قال وان كانت الغيبة في بيته
 مثل ما سار الناس اليه ويغرمون مما ليس بالمفطع فيكتب اليه الامام
 فيبذل او يفرغ عياله وفوله يكتب الغاية اليه كما ان يوصل او يفرغ منافع
 قال فضل كذا من قوله بن علي ان الخصومة حيث يكون المرعي فيه وهو قول
 عن الملك الخ في كلام عياض والقول بانها حيث المدعى ليس بنصوص
 وانما ذكره بن عرفة فخرجا ولم يقسمه فضل وما عني به ام الفرض من كلام
 المجتهد باختصاره كما ان يجرى الملك فزا عن اليه والقول بانها حيث المرعي
 ليس بنصوص وانما ذكره بن عرفة في القول بانها حيث المدعى في موضع الشيخ المرعي
 فيه فهو بن المجتهدون ومن نقل عن الفول من اهل المرونة مع والمرعيين
 قال في كتاب الدعوى والانتكار له انه المدعى من اهل مكانه امكنه
 وفا في المرونة حيث المدعى عليه وقال بن المجتهدون عن فاضل مكنه
 بموضع الشيخ الذي فيه يتأصم سواء كان في دار المرعي والمدعى
 عليه او لم يكن في دار واحدة منهم الخ ونحوه في الوثائق المجموعة
 والمتنكية تنبيه صا تقزم في كلام صاحب التوضيح من ان القول

لو شئوا انهم لم يولوا شهادة في الاثر مع ابيهم في كذا فيهما انما اشهدوا
 بغير ارجح من ان يجرى ما في ركن الاثر ويحكم فيه بشئ من حكم البع
 بل لا يلزم في شهادتهما واحدة وقال مجلي في ابرار المباحين في شهادتهما
 جائزة ولا يثبت احدهما ان يبرأ من شهادته الاثر ويحمل القول العمل
 له فيتميمه بغيره لا يبرأ من الفلانة وفي التهم لا يبرأ من حق
 ولو شهدت الاثر مع ابيهم عن العالم جازت في القول المجهول وقال
 بعض الموثقين شهادتهما يثبت في شهادتهما واحدة وفي معنى
 الحكم والقول انهما يثبتان شهادتهما في امران وقال الخطابي عن قول
 وشهادتهما من مع ابي واحدة في قول الصبي وقال سحنون يجوز
 الجميع بشرط التمسك به كما قاله في شهادته في اول معاج من القام
 من الشهادتين وقال ابن رشد في الاماير وشهادتهما في الاب مع واحد
 جائزة في القول المجهول ان في كلام اللسان شئ من خبره من دون
 المتفرع منه وقال في التهمة وسامع ان شهادته الاب في محل
 مع ابيهم في العمل خاله صطفي في حاشيته عن اشار الرضا
 المنقول باختصار ما فيه وكان في الله ان يفيء الدول فيقول
 باجازه شهادتهما لغوته كماله واولي في قولهم وفي شرح
 التهمة في ميارة ان الفقهاء يسمون بغير السماع وسير عمل
 الواحد الحميم في خلاف المسئلة اثنى الاول في الحق وحج
 الثاني لما في التهمة ووقع التماع في بحث النزلة للملطان انما لا
 هو ان واحد المصور ووقع القصاص عليه فيزيد به قياس الحق بعد
 خرج العلم بما حكم به القاضي ان باختصاره في محض قولنا لم عملنا

باس

باس في شئ من حكمه ثم حكم عن سيره في القاي انما تقول في شئ من امر
 عمل في العمل وفاضي الجماعة براه النجيم ان عمل ما خرج وما شأ
 شهادتهما واحدة وحكموا ايضا انه قال قولهم عامهم محمول على قولهم
 بالزمن والمكان في شئ قال الناهض المذكور في شهادته الاثر وانه
 وافقه في ادراك الحق الوفاء **وجاز ان يشهدوا به مع**
العلم **انما قال المسوق** قال يزيد بن عاصم شهادتهما في القاي على
 القاي يثبت العلم لانهم اشرف الناس على اسئل فانه سعيان الثور وقال
 ابن عرفة العمل اليوم بما خلا فيهما من شهادتهما في قولهم منكم
 مقبولة فيهم كغيرهم ان ونقله بن غان بن مائة في قولهم في
 فيما ثبت الخامسة فيهم ان وقال القاسم عن قول خليل في الحق
 ولا علم ما عقله نكبه كل الذي يثبت في قولهم في قوله في
 العمل في خلافه وقال الشعبي في شهادته القاي في العلم في كل
 في شهادته بعضهم ما بعث لثامه في كماله امير الحسين
 الظالم لا تقبل شهادته على من يحسن قال بعضهم في كلام سافك
 لثامه بعضهم بخلافه اثبت له وجه الظلم ومن ثبت له في ذلك
 في شهادته في احد وروايت ان الظلم فيمن وشؤون موافق
 الشهادته ومن موافق لقوله او لا تقبل شهادتهما في قولهم
 ورد شهادتهما في الاطلاق ولا يقل به احد في قولهم ان اورد
 به من يثبت له فيهم في محنته وان اريد به القوم جاز في لثام
 الشئ وما اظنه يصدر من عالم ولعله ومنه من النقلة ومائة في حجه
 بعينه منكم لانه ان كان منكم فبدر في لثامه وقوله في منقول

او من غني ثم بلاغي بقوله اخ وفوله قال بعضهم من اء بالبعة سين
 احمر من غير الرحمن المحروم مجلووا بفتح نون من الظلام وان سين اخر بابا
 في ترجمة من كتابه الذي سماه كفايته المحتاج بفتح فاء من لوس في الراج
 وقال بعد ذلك الكلام بزيادة يسيه فيه اختص ما التواء في مانصه
 ولنا معه بحث في هذا الكلام ذكرناه في غني فزنا وما اجر كلامه من
 كلام الغايي الفشتالي في هذا الكلام الفشتالي الذي عن مذكور
 بجراريج ورفاء من مسائل الاضية والشهداء ان من مدرر المازنية اخ
 الكراس الاول من شهادته المعيار فب عليه ان ثبت
 واربع شهادته الاضية **في باب رواة المسائل الاضية**
 قال بن خشرام في المعيار اخلافه قول بن القاسم في شهادته الفقيه فيما
 استفتي فيه فقال في رواية يحيى بن يحيى يشهد بما سمع وقال في
 رواية عيسى بن ابي بكر بما سمع وبه العمل اذا جاء المستفتي في امي
 يسور فيه ومثله ذكرنا في زمين في مناصحه اخ ونقله بن جردون في
 التبيين في القسم الاول عن موافق الشهادته وشوكة بمحضه للبرس لموز
في كتابه **اسم** **منه** **نورا** **بشاهه** **العلم** **منه** **سيرا**
 قال في المرونة والنجوز شهادته في دفعه عيال رجل وكذا الاخ والرجل
 اذا كانا في عياله فان لم يكن في عياله جاز شهادته بنفسه اذا كانا من يزر
 في العرالة في الاموال والتعديلات قال بن ناجي اشترط في الاخ التي هي ولم
 يشترطه بغير في الاختلاف وفي ما هنا في غير ما ياتي وبه القصور اخ
 الخضر ومختر فولنا عز بضا اذا فوه بها وهو شامل للشهادته
 له بالمال وبالنقد بل ان في الجميع تقوية للاخ اي في نفسه بالوصف
 بالعدالة

بالعدالة او في ماله بل بزيادة والكثرة قال بن ناجي ما تقدم وطاهر قول الشاهد
 والتعديلات له ان يعزل اخاه وقال بعضهم ان يحتل تعديلات اخيه او تعديلات
 من شهادته في رجح للمال وهو يعين وما قلناه من طاهر هذا قول القاسم
 خلافا للشاهد وصوبه للنجي واختاره بن عمر المسلم ثم
والاخر **في** **شاهد** **بالشهادة** **في** **قوله** **في** **ما** **من** **هذا** **الحديث**
 قال الغايي ابو زرما يحيى المازنية اخ مسائل الاضية والشهداء
 من مدرر المكنونة جوايا السيرة غير الحق فاقى الجاني وفيه مانصه
 واما التخرج بما عرفت به البلور فقد ثبت في رواية انه في الموضع
 عرول انه يقبل الامثلة في الامثلة وفيه الخ اليه وعمل في الفضل ان الخية
 لا يفيج التخرج بهذا الجمع البلور الا من عصمه الله تعالى
من **حرف** **في** **قوله** **في** **ما** **من** **هذا** **الحديث** **في** **قوله** **في** **ما** **من** **هذا** **الحديث**
وليس **من** **في** **قوله** **في** **ما** **من** **هذا** **الحديث** **في** **قوله** **في** **ما** **من** **هذا** **الحديث**
 قال بن ناجي عن قول المرونة في كتاب الرينة وانما احصت حالة المرونة
 في الفز جاز شهادته في الدع وغيره مانصه طاهر الكتاب وفيها
 جواز شهادته عما ضمن حاله لا بغير زمان وان كان عن قريب وصدق
 كزله وبه العمل وفيما باعتبار سمة اشتمى وما يقبل ضمن حاله في اقل
 وفيما باعتبار سمة وكلاهما حكاية بن الحاجب في المزيك وبه بوجه الا
 لنفل المازنية عن غني المزيك اخ والسنة عن من يحضرها من حصص
 الحضار التوبة كما في التوضيح وقال بن ناجي ايضا عن قولنا في كتاب
 الشهادته ان يجوز شهادته من ثاب لمن حذر في القرف وحسن حاله
 او زاد عما يجرى به من حسن الحال في الحقوق والحلاف مانصه فصدق بوجه

وحسنت حاله اذا اناقت او ما غنى من هبة وبغوله او زاد عما يبيع به ان
كانت حاله حسنة فلا بد من الزيادة عما كان عليه وطاهرا انه لا
يشترط في توبة الفاسق ان يكون نفسه ولو كثر له ذنوبه القصور واحد
الافعال الثلاثة في توبته المراءى بالقبول في التوبة ولا بد معه من
الغراير الدالة على طه في التوبة قال المشرك في حاشيته عما عني بر الحاج
ما نفعه قال المازري لا تقبل شهادة من يبيع الفاسق بيمينه قوله ثبت انما نقل
بر او بر لانه حاله والراي على طه فيه مع انصافه بصفاء الحرالة ولا توفيت
في ذلك وقتة بعرض العلماء بسنة وبخضه بنصبه والحق ما قلناه قلت
للخ في المجموعة عن ثمانية من كان يبيع بالصلاح بيمينه توبته
تحويل عن كان محظيا بالسوء لان من عرف بالحق لا يميز بين يمينه فيه الامار
بالتمسك اذ عليه اذ وفولنا من احد يشترط ان الكلام في الفاسق الذي
ارفع عليه الحرد وهو ما خذوا من لفظ المرونة المتفرع ويرى له ايضا قول
ابن ناجي قال في الفاسق واشتد ويحذرون لا تزد شهادة الفاسق حتى
يصلرو قال ابن عمر الحق بنفس القرى صفحتا شهادته وكلاهما حكاها
ابن عزم فقلت لا شهد ان قول ابن القاسم ومن ذكر معه افور عن
الائمة من افوال المغاير ولا ترائي بيمينه المفسر من اشار الرواية مشتمل فقال
بعز نقله عن يحيى محين قيل لم يقل ان يبرش منه حين يجهد كيارا تاديب
فهد شهادته في احسن حاله وتقبل في شئ حاله الح

في موثق كل لا تفتي **عروالة** **بإسناد** **دوق**
قال في الاضية من المرونة لا يجتز الفاسق كتابا او ما فاسا من اصل
المرونة ولا مكاتب او ما يتخذ في شيء واما من المسلمين الا بعد ول
المسلمين

المسلمين قلت عليه بن ناجي يفرح من قولها ان الموتى من الشهداء
يشترط فيه ان يكون عروا وسرحت شيئا حطه الله بقول الله في
المازري والذبي عليه العمل عن ابي يمينه انه ما يشترط وانما يشترط
فيه سني الحال فقط وبلغني عن حجة شيخنا انه قال وان كان المثل
ثموي كمال الخطه فلا يشترط عروالة والا تشترطت وسمعت شيخنا
ايضا يقول في مع ما حد حكر المازري الثلاثة وقال في مغيرا
لفولها كمن ان وجد والا فلا مثل ولا مثل انفس

وحاشي الميرلسر **فيل** **قوله** **برضا** **بجول**

وحاشي **نور الحاض** **المؤثر** **في** **العلم** **بشروط**

قال في كتاب اللفظة من المرونة وان شئت فقل عما حق جعله نوع
عني مع ويمر بعزل المع ودينه اذ وان كان الشهود غريبا كان
في له وان كان من اهل البلد يمين له اذ ان غراي طاهي قوله في الكتاب
وان كانوا من اهل البلد يمين وان كان حامل الجز وعليه العمل وقال في
قالوا انه مثل الذي لا اعرفه اذ ومعلوم حاشي البلد اذ عني وهو
المسمى عني ما نص المرونة يقبل تعديله ممن يذكر قال بن قنوج وما
يجوز التحديل على التحديل الا في شهادة الغريب وتقيس في له
ان يشهد الغريب ويعد لهم الغريب ثم بعزل بدور في فهم القاضي
اوليد المعزلي اذ وقال بن ناجي ويصير الشاهد غريبا عني ان
كما عني اذ كان يمينه ويمر من زكاه معي في نصح يوع ما كثر بفرا
اذن شيخنا ابو مخرى عما ما بلغني عنه وبه اقول ونفت عن ابا الفروان
فلم يبع بوايها فلما بع فتشع بقوله جعل عليه وسالت شيخنا

قال زناجي عن قول المروني في كتاب الاقضية والافاض القاض بشهادة
الشهود حتى يسئل عن حكم الخلفاء، ولو عزل الخصم من شجر
عليه جانه لا يجتمع عليه الا بغير تامة وهو كذا قاله اصبح وقال
ابن عير المحكم يجتمع عليه وبه القول من باب الاقضية بنية ويحكم
في الكتاب تصافه وقال العمل على الثاني انما هي القول النية به العمل
في منزلة المستندة افتتحت من الحاجب وتابعة اليه خليل وله في
الحاجب ونوافقه الخصم بالعزل حتى عليه خاصة ويجتأ معه
ابن عير منه بانه في منزلة النزع احر من اقل العزب نقل ذلك الموافق
عنه وغيره وفي الرد النقي والقبض ابن عير عات نقل عن الاستغناء
قول من كناية فيمن عزله شاهد من ان الحكماء يشترطون العمل
ان مشفاهة من مقبولة وما يكتلف تحريلا لانه في رضى شفاء
اذا عزله ام وقال زناجي في قول الفهر في موضع اخر ايضا
محتج ابيد على القول الذي به العمل فقال عن قول المروني في كتاب
القطع في المسمى فقه وايضا القاضي يمينه حتى كوا عنه
وان لم يكن من خصم الخصم ويكتشف كنههم ان شاء في المسمى
والعلانية ما نصه طهارة قوله في الكتاب فان لم يكن في خصم
الخصم انه لو عزلهم للشهود عليه انه يجتمع كاف ارضى عليه
وهو كذا **ومن عزله في شفاءه** **براه** **اشهد ان يعزله**
ولو مع الارب من عدم مسمى **عزله فيما الشفاء** **له**
قال الفلشاف في شرح الرسالة قال من شغل المحكم الحال اذا
عزل من تقي امي شمس شمس ثانيا في طلب تحريه ويشتم

مطلقا

مطلقا والاختصاص بالتحصيل الاول من قول ستة قولوا لستمون وابن
القاسم ولو طلب تحريه بالقبض على قول سحنون وبالمعز على قول القاسم
ولو طلب تحريه محي عن اليد ليقف من قوله اول وجب فتوى شفاء
لانه طلب تحريه ثانيا انما هو اختصاص والقبض الاختصاص
تحريه اول ما لم ينضم بامر حرك وهو قول الاخوين في الواضحة
قال ابن عير منه والعمل في ما وما تاجا قول سحنون ولو شغل في
يومين كونه ام ومثله للموافق ونقح احقر اخ اليك في قضية
للطافية واصلها مشقة ولا زال من قول في الوفاء العا
وكما ان شفاء من حبس في الايام العشر **فمنه** **العز**
قال زناجي في المقصود ما نصه وما من كوا الشفاء اذا لم يجد
الحاكم الا ما عينه وبه مضمون العمل وقاله غير واحد من الحكم
الذين ذكر ان العمل مضمون في منزلة المسئلة ذكره غير واحد على
انه المنزلة وما يجد ما يجد ليعتد به من حوز مثل هذا اللفظ
السابق المرفوع لما عينه وقال من فتوح ما نصه والتعديل
لا يكون الا كما المعز الا ان يكون المعز مشهور العز في البلد
لا يشبهه بغيره في صفة واسمه فلا بأس في تحريه غالبا ام ومثله
للمصطفى **ثم المخرج مفرغ** **عزله ولو بكونه**
قال في الوثائق المجموعة اذا عزل الشاهد فوجبه
اخرون بالان مضمون العمل انما هي حين شفاءه نعم علموا من الباطن
ما لم يعلم المعزول وهو قول ابن القاسم وسحنون وقال غيرهما
ينقض التراجع البينتين ام ومثله لمسلمون وقال من مفضل

في سماع اشعوب وابن نافع انه اعزل الشاهد عن مكان شجر حبه عريان
 بالتخييل اعزل قاله بن نافع وسحنون ورواه بن القاسم عن صالح بن
 العروبة وقال صالح بن سماع اشعوب وابن نافع ينفي الراعي عن
 المحي بن الشاهد والمحترق فقال القاض ابو الاصب وكذا عن عبيد
 والارواح في النظم وما يملوكا كشيء عليه الجلال باحتصار وفي نسخة
 المشي في الشاهد في حبه فرع ويجعله اخر من قال الذي مضى
 به الجلال يمينه التخييل في اسم وغيره فخص ما عول اليمين في تحتها
 في اداء القول بان شهادته المحدثين اولى ونسب هذا القول في
 الشفاء ان لم يكن في وابن نافع شمس قال قال بعبه الشيوخ وهذا
 الاختلاف انما هو اذ لم يميز المحزون الجرحه بان قالوا هو مضمون
 وقال المحزون هو عول جاني الشفاء وما اذ امير المحزون الجرحه
 بل الاختلاف ان شفاء تسمى اعزل وان كانوا اقل عدالة من المحدثين
 ولا في الحسن للنجيب تفصيل في المسئلة وان شئت في نصي
 ابن جحون وبالله التوفيق **والرابع في ميم ميا حلا عراوة**
وصفها لا تقيلا فقال جرير في قال جرير في حرا لثي به في والحكم
 عننا انه لا يصلح الربيع الميم والمضمون بالعدالة الربا لعدالة في
 اسباب الدنيا وخطاها فيبلغ له ذلك في وفي التوضيح فاعز
 صاحب التخييل انه غني ميم لا يحز فيه الميم في العراوة قالوا العمل
 بما انه يحز فيه بالعراوة لا غني في ونقله صاحب المسائل المفسر
 لثي كزله وقوله لا غني ليس المراد به ما يشتمل الاسماء وهي
 حتى الفجاءة بان الفجاءة يحز في الميم زيدا مثل العراوة ولذا

زدي

زدي في النظم وشبهه فسال في الجوانح ما نصه ان الجرح يسم
 في الرجل المكتوس في العراوة ويسمى ايضا في الميم والميم وفي
 بالصلاح والفصل من باب العراوة او الفجاءة او الفجاءة وفي ما شيعه ذلك
 واختلاف في الفعل في حبه من وجه الفرح والعراوة فيمنع اصبح
 واجازة سحنون وفال يمين بعض المشهور عليه من التخييل في
 ولم يمي في وجود التخييل في الخ ونقل في التوضيح انه روي عن الامام
 صالح قال ثالث في الميم وهو انه لا يصلح في حبه عراوة او في اية
 ولا غني كما قال واستبحر من ريش وفال الخلاق الذي ايضا فيه
 ولم يمي في في العراوة والقائمة في حبه الجرح في الاول في حبه
 في الثانية **واشبهه في التخييل في الجرح** **باب العراوة** **فيمتاز**
في الميم في فصل العراوة **احاط** **منهم ما سئل**
 انما اعز في شئ في التخييل في الجرح مع تفرقه في قولنا لا يبعد
 في التخييل البيت لا يربط عليه ما بعبه فسال بن سادل في ترجمة
 تراعي جز الرباع وعم في يمين سانية وصل في حها ما نصه ابن جحون
 الذي احاط به العلم وحج به الحكم في التخييل بالعراوة انما تكون
 بشهادة من في كفي من المشهور ولا يسمي في ذلك لافضل
 التخييل في العراوة من غني كمي وانما يطلق التخييل في غني
 العراوة من وجوه الجرح وما اعلم في ذلك خلافا في وقال بن سادل
 في وثابفة المجموعة قال جرير سحنون كما يسان في حبه بالعراوة
 والخصوصية من لا يميل شهادته لا يعز في كذا ايضا في حبه
 بالكتاب واليوافق لانها انما تكون كشيء ما تكون في العراوة وليس

عنه

منه في صفة ثانية بقية جميع ارضه شمس شارحة للمبتاع اخاله فيما
اجماع في الصفة الاولى بقية واختلاف الاخوان الا في موضع كل
هو مشتق في الصفة الاولى والثانية ورثا بشهادة البايح
بحر ان عرفا باختلاف العلماء في لزوم ذلك وعرف لزومه في ضمان
هناك لا فاشهر ما ادعاء المشتري ما ادعاء للمبتاع في
المبتاع على الرض بغير قرضه عليه من طي في الاثم ام بحر حجة
الخلا في ام ما واجبا ان كان الام ما ذكره في ما تضمنه به
الشاهد المذکور في المذکور في المذکور في المذکور في المذکور في
بحر مع جنة ما في ذلك من الاختلاف لانه التزم قول فابل من اهل
العلم وراح الحاكم من الظن في مسألة بالوفاء في حكم الحاكم
وعليه يدل قول ما ادعى ضمان الغائب انه معني في طي عليه
الضمان من المبتاع كان بايها او مبتاعا لا يختلف في ذلك قوله
وارى ان ذلك التزم لاحد القولين في العلم في الجواب واختار
بعض العاقل المسائل وان لم ما نسب بغير مصباح في ذلك
الجواب لا بل العطار فانه خلا في ما نقل عنه الخطي قال في حجة
ما جاء في السلم في الرخصة ان ترك في العفرا في ذلك في
التصديق كان في الطوع بلا تقبل ان تقول بحر ان عرفي يعني
المسلم باختلاف اهل العلم في ذلك الزم نفسه قول من في رسته
اليمين تقدم منه بالمسلم ورضي بدينه وامانة الخطي
في من البصل الحر من سعيه في الضرب في وثايفه وقول
وضعه الحر من محمد بن العطار وقال من ليس شيء لان المسلم اليه
ليس

ليس اختيار قول ما وانما لذلك الحاكم يختار نفسه في الزم
وجاز الحاكم ان يعم عليه بما حقه ما نفسه ان ونذكر غيره في المربط
وكنز من قنوج في ان ذكر من ان في التقديس ما سري مصباح في قوله
رضي الله عنه اعلم بما فرضه لغيره في حق ما نقله الله في ضمان
العلماء **وطالب بن محمد بن طاهر بن عمار بن عيسى بن محمد بن الحسين**
قال الوشني يبي في المنعاج العاقل قال بحر المعتمد لا يخل
شهوده الا في ما ادعى انما انما في شهادتهم عن زمن عطا الله
من صوره في ولا تكتب حق بصره من القاضي وعرف الرجا في
بما به عن الحاكم في ذكر الركن في ان الشهود في عقود الركن
في العمل بغير التمس بغيره فان استوفوا والكل في القاضي
الشاهد ان يغير بغير اسماء الفصول التي يشهد بها من وطرح
عن شهادته ما في ذلك من الغرض في البطلان من ما يفيض القاضي
ان يبيحه له في ادعاء الشهادته عن من تبصره من حوز ما نصه
شهادته الركن ما لا يراى يكون الشهود يستحقونها من غير
ان في الوشني في حجة ما في حجة الشهود لولا ذلك في عقود
الركن ما التي يكتب فيها يشهد المسمون في ذلك التما من
الشهود انهم يرون كل ما في ذلك الحاكم ربه تستوجب التثبت
في شهادته فيقول لهم ما تشهدون به فان ذكروا شهادتهم
بالسنتهم ما في الوشني في حجة جازي والرد ما وليس في كل
موضع ينبغي له ان يبدل من ذلك لا يبدل الشهود واما ما
كانت الوشني منعقدة في الشاهد من الصرفة والاتباع

ونحوه لا ينبغي ان يؤخذ المشهود بحقه ما في الوثيقة وحسبهم
 ان يقولوا ان شهادة تكفي في حد ذاتها وانهم في حق من ارشدهم ولا
 القاضي الكافي ويصلحهم عن شهادة تكفي اذ وثقه في
 ضم المصلحة ايضا **قول المشهود المصلحة في حق من علمه**
ام جبره **طاهر** **في حق من علمه** **نعم** **واراد** **سواء** **مستحق**
 فقال في التوضيح في حجة قيام المصلحة في حق من علمه الخايع
 ان الحاكم لا يبيع المأثر حتى يكلف المصلحة انما ملكية الزوج لهما
 وتشهد البيعة بان الدار في حق من علمه في علمهم من الفاسم
 ولا يجوز ان يقولوا ان شهادة تكفي في حد ذاتها وعلمه (الحل وجوب
 به الحكم واجاز من الماحشون ان يشهدوا على البناء وفي حق من علمه
 المتبعية انما يشهدوا بالحد الخايع للزوج ولا بد ان يقولوا انه ما
 باع ولا ودي في علمهم ولا يشهد على التكرير الفاسم وبه
 القضاء اذ وثق القضاء في باب الاستحقاق عن صاحب البيت ان
 قول من الفاسم هو السعول به وقال من حق في نصته قال من
 الخطار ما يجوز شهادة المشهود الذي توفى ماله حتى
 يقولوا انهم لا يعلمون المشهود له به بوثق منه الرجح
 ايقاعهم بشهادة تكفي في حد ذاتها ولو شهدوا على الفاسم في
 جازي ولا يجوز عن ماله قال من الماحشون الشهادة في العلم
 في مثل ما فطره لا يجوز حتى يقطع المشهود في الشهادة قال
 والبيت في حق العلم وبالأولى القضاء اذ كان ما يعلق بالنقل
 بالبيت الأول وبه تعلم ان المقصود من النظم هو ان الشهادة

ينبغي

بغير الشهادة بالبيع او غيرهما فان تكون على العلم وليس الغاير
 الكلام على اصل الشهادة بل لا بد من وثوق طهارة كمال اما البيت
 الثاني فقال من حيث لا تكون الشهادة في حد ذاتها في حد ذاته
 الاعمال في الشهادة لا على القطع لانه من يكون له وارث غاي وبه مضى
 القضاة عن شيوخنا اذ قال في حق المتبعية في باب الموي
 والورثة واما ان تقولوا ان يبي الله في علمهم قال في اسقط
 في علمهم في حق الشهادة لا مكان ان يكون له وارث في علمه
 المشهود وان يكون في حق الشهادة على التوفيق والادوية
 الحكم اذ وفي باب التزيم من التفتي المذكر قالوا والشهادة في
 حد ذاته على العلم وتوفيق ما لا يبر الفاسم وبه الحكم اذ في
في حق من علمه **شهادة** **طاهر** **في حق من علمه**
ام شهادة **في حق من علمه** **طاهر** **في حق من علمه**
 فقال في كتاب الشهادة في المرونة ان شهدوا ان ذرة الدار
 اربعة وحرى في حق الشهادة حتى يقولوا انما خرجت عن
 ملك الى ان مات وتركها لغيره انا المذاكر في طاهر انه في طهارة
 صحة وفي كتاب العارية متضا ان شهدوا ان الراجحة له وبه يقولوا
 انه ما باع ولا ودي يعلق ويضمر له بخلافه انه في كمال بحكم
 ابن عمر السلام واجاز من الماحشون في العلم طاهر كلام من سئل وعلم
 بعض اشياخنا الاظمي حمله على الوفاق فجعل ما كلفا على الكمال
 وقال من ارجح وهو وثوق طهارة في الميت وكمال في الحي لانه يعلق
 الوارث في الميت على العلم وفي الحي يعلق على الميت ومثله في

الوثائق المجموعة وفيله ابوابهم والمخبرية ان باختصار واعلم
 مثل نسيان السلام بعينه في الحادية وراة بعرفه المخبرية وبه القبول
 انم ونقل المتبادر في القول بالشخصية في وثيقة الميت دون الحين
 عن جضم شمع قال في الحمار وهو الذي به العمل اليوم ان
وما في سورة الأرقاء احسن وصف له
 فقال في الحمار ما نصه انما اتيت الموتى والورثة ليرحل وشعر
 له عن انه وارث نسيان الميت لا يحل من وارثا غني فانه لا يستحق
 العيش انما لا يحل ميتته بالعلم الذي لا اله الا هو ما اعلم له وارثا غني
 ويحل في العمل وانما وجبت عليه الميراث لان الشكوك انما شذروا
 له في العمل شكوكا في سماع اشهد فقال القاضي ابو الوليد بن راشد
 رحمه الله ليس العمل ان يحل له ان ونقله بنو حنيفة في التبعي
 وقال بنو سلمون اختلاف كل حلق الورثة عما في نسيان يكون للميت
 وارثا سواء هم ام ما قبله المرحوم من رواية بنو كنانة من سماع
 اشهد من كتاب الشكوك انما انهم يسمون بنو كنانة وانكره بنو حنيفة
 وقال كيف يستعمل من شعر له اكثر من شاعر فالمرشدين
 وان كان بنو حنيفة الميراث ليس بشيء وله وجه طاهر والذين يرون
 العمل ان ما يميز في ذلك انم ونقل المسئلة باسم من نسيان عات
 في الطي ربي ترجمة وثيقة يموت وارثا ونقل كلام بنو حنيفة وجه
 ايجاب الميراث فبما ان شئت ورسم في البيت منصوب بفعل
 محروبة يحسب انم والمادة افام عقر الورثة
وكل ما عذر ورثة المصون فيه في العمل الشكوك

اما

اما الورثة في الورثة الا انما
 فقال في الوثائق المجموعة في باب جمل مسائل الاحكام من العمل
 بالشكوك في العمل في كل شيء الا في الورثان فانه في العمل
 بالشكوك في العمل في الورثة الا انما في العمل في الورثة
 فيما شئت عليهم وفي الميت الذي ورثوه ويتركه لبيت الشكوك
 في العمل الورثة ليعزوا اليهم بان كانت البيعة التي تشبه الورثة
 بهم مبيحة او غايية كلهم اشياء في العمل في ما انم وغو كذا
 قوله في الحاريطية وانما يوصيه العمل ما نصه والاصل ان العمل
 بالشكوك في الورثة انما تكون في العمل الورثة كذا في العمل
 اجاز ودا ما غني وحملاوا المورثا العمة فان وقع بين الورثة في
 ذلك اختلاف وتساوي واحتاج العمل الى العمل رسم في العمل
 الشكوك في العمل انم فان غايوا الشكوك في العمل شذروا
 بالورثة او ما في اجاز اشياء في العمل في عملهم ومثل كذا كذا
 بمعنى انه لا يجوز في العمل في العمل مع النسيان فانه الذي في رسم
 العمل وغو ما للميت في العمل في ترجمة في عمل الورثة العارية
 في بعض ما يما شئت نفسا عن متفق الاحتاج قال
 اصبح في الصامع من المشكوك انم في ما اذا فواهم ما يجر الناس
 منه بل الى ان قال النظم ما في من خرج من قول اصبح انه لا يحتاج في شوى
 الموت وعرة الورثة الى تحرير الورثة انما كانوا نسيان وبه في
 العمل وعرض في العمل المحمود ان يجوز العمل في الشكوك
 في العمل شمع قال وجه العمل في الورثان بخلاف ذلك انما

١. وفيما يشهد بالقسمة **٢. من قلم واعلم بالقسمة** **٣.**
٤. من قلم اعلم من قلم **٥. العمل بالمرور والاعتدال**
 وقال في المرونة وانما العمل بالخصمان بحيثهما فيهما الفا في عنهما
 الى فالبرناج فالعياض من اية بهنم عنهما تحقيق ما سمعه به
 عنهما من احتمال لا انه بهنم من كل اعنهما ومن خطا بهنم اليس
 منهما ما تقدم به الاحتكام وما ذكره خلافه قول من يجوز جعل نفسه
 عنهما بخوم مقام ما سمعه منهما انه حمله على ان يجتزعه بجزمه
 بهنم بهما حل غير اخر لا يقوم منهما جواز الشهادة بالقسمة وعلو
 حل من يجوز يقوم منهما له وبه خلافه منصوص حكاه برشر والعل
 على الجواز ان باختصار وقال في كتاب اللعان العمل بما فيه لهما وقال
 ايضا عن قول المرونة في كتاب الجمالة وما بهنم عن الاخر سوانه بهنم
 من جملة اوعين ما لا مده مانعه واختلاف في الشهادة بالقسمة
 على ثلاثة احوال فيل يجوز عليها فانه ماله وامن القاسم واصبح وقيل
 لا قاله في سماع يحيى وقيل كالاول ويثبت شهادته والثلاثة
 على ما من رشر في كتاب التحجيم والتعليق من كتابه ووقفته بنوش
 في ايام بن عبد السلام في مال معني وحكم باعمال الشهادة واحد
 مع البصر وبه العمل اليوم انه ونقل الفلستاني في القضية من
 شى حه على الرسالة حكم بن عبد السلام المذكور وكذا صاحب
 الزايشي **٦.** وبه يبيح واحد منهما بان العمل بهنم بالقول
 باعمال الشهادة المذكورة كما صح به لا بنجاحه وقال في
 مخيف في مقعده مانعه ولا يتولى القضية من المسلمين الا ان

كان

كان من اهل الرضو والعدل واليحيى ولا تقبل شهادة تنه بها
 فسموا كما من ربه المرونة الا ان تكون اية تنه من مالت مال المسكين
 ويجوز فانه يحسنون وعين وبه الحكم قال بن حبيب ان اية تنه
 الحاكم بالقسمة فيشهر واعا ذللا عن جازة شهادة تنه
 وان اية تنه الحكم بل لا تقبل شهادة تنه اية تنه المرونة
 في كتاب القضية وما يجوز شهادة القسام على ما في رواية
 عليه بن نجاح بن ابي بن يوسف كالفيا اية تنه لا تنه شهر واعا
 فعل انفسهم وقال بن الماحشون ان ثبت ان الفيا اية تنه
 بالقسمة جازة تنه تنه وان اية تنه القسام على اية الفيا
 بالقسمة ولا يجوز ان الخضر وحكي بن فتوح الخلاف في المسئلة
 دون بيان لما به العمل الا انه صرح بالقول بالجواز وتزلة من فارت
 في محتج المتطعية وزاد يعز له وقال يحيى واحد من المولعين
 شهادة القسم فيما يشكر فسمته مقبولة كما يقبل قول
 الحاكم حكمت بكرا وضوء لمانه في القضية قال بن
 مفيولة كما يقبل قول الحاكم حكمت بكرا **الشيوخ**
 والصواب ان الفيا يقبل قول القاسم الزايشي في القضية فيما يحيى
 انه صار لكل واحد ولو تنازع الورثة بحرية الحرد قبل الفيا
 قول الفيا وحده في ذلك لانه يعني لثم ولو كان الفيا مائة
 او عمل في شهر عن عيني لم يجز شهادة تنه كما يجوز قول الفيا
 بحر العمل على حكمه وكذا معني ما في القضية انتهى **٧.**
٨. العمل بقول خاص ان شهر لمانه ان العمل بالحرف

في رواية
 القاسم في العمل

الشفاعة لمن في القايح في الدار بصفة لا يحق من مبالغة في وعظي
 عن ماله في الواقعة انه يقول للمطلوب اني ما شئت منكم واحل
 عليكم فان ابي قيل للحالب سم ما شئت واحل عليكم وخرى في
 ابي اخر جئت الدار من يد المطلب ووفقت حتى بقي شيء منكم
 قال مطرب وكت اقول واكثر احبابنا انهم يعرضون للشهوة
 البهية ولا يشعرون بالشر ولا ينجح المطلب شي منكم قال لنا ماله
 ناله في جنت الله واستمع من الاحكام به ام ونقل من جحون في
 كتاب القضاء بالشفاعة له المجدولة لنا قصة وهو السال
 الشاك والرجون من القسم الثاني من تبصرته كمن المصلحة
 عن معنى الواقعة بحارة للعبادة فيها تقدم شيء نقل من رشف
 ان في المسئلة ستة احوال وشؤون اخ الايام في بالياء
 بعد الشروع بالواو في الفاعل عوس تصح في يحيى شيئا شري
 لشؤون واختره عن ابراهيم بن موسى الشويخ في
 . وفي شفاعة في سماع في سورة حمد لله والحمد لله والحمد لله .
 قال في شفاعة في المقيمين شفاعة له رجلين عبد الله في السماء
 جازية قاله بن القاسم وبه التحم قال بن العاجضون اقل ما يجوز في شفاعة
 شفاعة له اربعة شتمون وانه لا انه مستحب بالشفاعة على
 الشفاعة وامل ما يجوز في الاثر اربعة ما حثيك في شفاعة
 السماء في محل اقل ما يجوز في شفاعة اربعة شتمون ان ومثل من
 اول الكلام عن بن سلمون وفي الخوف ويكتفي فيما بعد من
 عما تباح الناس عليه العمل فكتب عليه الشارح شفاعة
 السماء

السماء على الفذل العبد ان اسلمت من الرتبة يكنه ووجد
 جليلي وفي جهة النقول ما يوحى خلافة له ولا في الزجر وجه
 العمل من ان وفي الوثائق المجموعة بغير نظر وثيقة في السماء
 مانعه ويستحق بغير الشفاعة في رواية فاسم المال مع
 يمينه ولا يستحق بغيره وكما الموالي ويستحق بغيره في قول
 اشجب الرواء والمال شيء في اعين من فتوح وشفاعة لابر العطار
 في الرواء بالسماع وقال بغيره ويجب بغير الشفاعة في المي
 المولوا المشفوعة له بغير يمينه انه موافق كما شفر له وما
 يستحق بغيره موالي الميت ولا ورائته يمينه الا ان يشفر له
 عن موافقه احد من ممون ما من منفس في ورائته بمثل ما شفر له
 من السماء في الميت الاول في رواية بن القاسم وبها القضاء وفي
 بقوم قول اشجب ان وقال الجرجاني في فقه عن الرواء بالسماع
 مانعه ويستحق بغير الشفاعة المال مع يمينه دون
 الرواء في قول بن القاسم ويستحق فاما في قول اشجب ويقول
 ابن القاسم القضاء ان وممن نهى عن القضاء بقول بن القاسم
 في منزلة المصلحة بن سلمون في فصل التوارك
 . وفي شفاعة في شفاعة في شفاعة . وفي شفاعة في شفاعة .
 . وفي شفاعة في شفاعة في شفاعة . وفي شفاعة في شفاعة .
 لما في في معنى القبطية ان الشفاعة في السماء في
 الجبر يجوز وانه يكتب ويكفي ان الشفاعة بن الواسم
 سماعا فاشيا مستقيضا من اهل العدل وعبيد سم قال وان اسفك

سمعوا من اهل العدل فليست تامة فالبر للشر وزعم بعضهم انهم اذا
 قالوا من اهل العدل فليست شهادتهم في السماع وانما غير نقل شهادتهم
 ولا بد حينئذ من تسمية الحد والمنتقل بحكم وهو غير ان في نسخهم
 ويجفون بغيره فيبقى يفضي به والعمل بما ذكرنا من تسمية العدل
 وغيره اسم اخ وقال التتاء ان يجمع بين اهل العدل وغيره اسم
 المتكلم وعليه العرائح راجل الكلام السابق عن الحكم المذكور من كون
 في الوثائق المجموعة وقوله باللعبة من مخرج في التسمية وفي
 اخ ما نصه والشهادة في السماع كما يكمل الا ان يضمن فيها
 اهل العدل وغيره اسم وان يكون الشهادة بذكر الشهادة في قوم
 مسمين باعيانهم كما ظني للعامة بذكر لانه يفسر السامعون
 العدل الذين سمعوا منهم غلة وهم فراقوا انهم سمعوا
 في الاسماء ما يشاء من اهل العدل وغيره اسم وعما يجوز في ذلك
 وعرف في المطالب مضمون عمل الناس وشيخ السجستاني والاحكام
 وليس بانه اخ فانه الامت بافضل مما جاء في اولها اخ وتاكي
 الشيخ مصطفى نقل كلام من فتوح نزار وفيه
وشهدوا الطول والعدل في طيبة فمن ما رواه عيسى بن عمار
 قال في التوضيح من قول من الحاجة بشي ط طول الزمان مالا
 ولا يجوز الشهادة السماع في تلك الدار خمس سنين من القاسم
 وانما يجوز ما اثنى عليه ارجون او خمس سنين سنة حذاء صاحب
 المعين بن زنون وهو طائفي المرونة ونقل من القاسم عيسى بن ستة
 ابن رشيد وبه العمل في طيبة واختلف في الخمس عيسى في الاقوال

التي

التي ذكرها الله والاقوال بانها طول العطي واجر الماحشون
 واصبح ومقابلهم اجر القاسم في الموازين والشاكت نقله التتوي
 وجعله بعضهم تفسيره الثاني انه وقال بن ناي بحر ما حكى
 الاقوال التي في المسئلة معروية لا رها بشا ما نصه من رشت والعدل
 على قول من القاسم بحسب سنة اخ **وهو سنة نقله**
وهو سنة نقله قال من مخرجون ونقل طبع في كل مرة التي
 سمعوا فيها بذكر من في الوثائق في كل المتبقي اما في كل
 مرة السماع فيقولون في ربه العدل وقال من الحكم وعيسى بن فضاء
 الاخت لم يزل يراي في الوثيقة مرة السماع في كل ما وقع
 من الخلاف في قول المرة التي يجوز فيها شهادة السماع انه وعامة
 ابن خبارون في الاختي كما يجب في الشهادة بيان مرة السماع
 ولذا اسفلناه من انهم وبه جبر العمل عن غير واحد من المؤثرين
 وفولنا مرة في اخ في مضاب اية كى مرة او بيان مرة وعامة في
 المضاب المحزونة في الإشارة من قولنا انما لا
والشيخ عيسى بن الحسن السليمان **في طيبة في السماع**
في طيبة في السماع **في طيبة في السماع**
في طيبة في السماع **في طيبة في السماع**
 قال من سئل رحمه الله ما كيفية الشهادة بالسماع في
 الاحكام بان يشهد الشاهد انه سمع من ابيهم مضاب ثلثين عاما
 او عشرين متفرقة لتاريخ الشهادة في ذكره سماعا با شيام
 مستفيضا من اهل العدل وعيسى بن ان ذكره الدار او من العدل احسن

على مسجراتها والارض بخاصة كذا الخا بلان وعقبه او جسر اعني وان
 يشهدوا بشيئيل وانما كانت حجة حجة الاحبار ويجوزونها بالوقوف
 عليها والتحيز لاختلافها في العمل **في معنى الشك**
 انه وعمل منزه الوصف بنصف الامر فتقوم بكتب على برعائي في
 الخبر ما نضد في وثايق من الطلاع في عن الحقد حسنه ويجوزنا في
 الدار تجاز بها تجاز بها الاحبار من ثم قال ان في الثالث في رسوم السحاب
 ويجوزنا في حجة الاحبار وطاها ما كنا اي في الكتاب انه على
 على السماء وعزل في احتكام من سئل في السبق الثاني وقال انما الذي
 جري به العمل في البرعائي وقد وقع ما من رشح من العلم في معنى البرية
 انما انما يشهدوا انما اتهم في حجة الاحبار الى السماء ليست بشك
 عاملة في احتكام من سئل وهو طاهي الحرة ونه التهمز والشك
 على السماء في الاحبار جاني الطوار ما نضد يشهدون اننا في نسمع
 ان من الدار جسر تجاز بها تجاز بها الاحبار ام لا نحن جملها من ناي على
 خلاف طاهي ما فقال قصده بقوله تمار الفتح من لا في فدون تعلم
 انما تجاز يجوز الاحبار على الفتح انه داخل تحت السماء وعلى ذلك
 جمل من رشة وتقله من فتوح وعني عن المذهب وبه العمل وفي الاشياء
 على بل انما تحت السماء كما قاله في احتكام من سئل في وفي التوضيح
 فلا عن الخا اي الحسن انفي قوله ان معنى الدار جسر على ما انما
 تجاز فيكون كما قال من رشح والطاها اي قوله انما تجاز جسر تجاز
 مسموم كله امع وفي في الاحكام ان كان الدار جسر انما تجاز
 يجوز الاحبار ما انفي على الحقي منه تاويلان من رشح وقلنا في
 النظم

كذا

النظم اي / انفسه تجسسي لما قبله قال من فتوح وان زادوا اي التفتوح
 في سماعهم انهم في جود الرجل من واري اي الجسر يشك ولا في ث
 امي انه في له شيا وتقله لشك ولا في ث زوجا شيا فتواهم
 وان في قولنا لا الخا صا في الشكاه وان فالوا لا فتو تجسسي
 انما كانت تجاز بها الاحبار **في معنى الشك** **في معنى الشك**
في معنى الشك **في معنى الشك** **في معنى الشك**
في معنى الشك **في معنى الشك** **في معنى الشك**
في معنى الشك **في معنى الشك** **في معنى الشك**
 فقال في المعير فال جري طارة الشكاه على الخطوط ام في
 تنازع فيما هما ما لا وفجر من العمل في الفضاء يارنا في النظم
 باجازه الشكاه على خذ الشكاه شذوذا له من الفضاء في ما
 وحريشا ولم اسمع ولا علمنا احدا من اهل العلم في في الشكاه على النظم
 في الاحبار وغيره في حال من الاحوال وفي شاذ من في من سونا في
 الجماعة في طية يحكم باجازه الشكاه على خطوط الشفوف
 الموت في صرافة النساء وقال من ربة الشكاه على الخط
 جاني في ربة ما في جميع الاشياء التي جري به العمل عننا ان
 في جاني في الاحبار المعقبة الموقوفة ام وتقله الحول في تحتها
 وفي تحت من عاصم وفيل يحتمل في كل شيء وبه ان نعرف قال
 الشارح في معناه فزادوا القول الذي حكى من سئل في احتكامه ان
 ابن الطلاع قال الاصل من قول ما لا واكثر اصحابه جواز الشكاه في عن
 الخط في الحقوق والطلافة والاحبار وعني ما ام وكذا في النظم

به العمل ان كان كلام الشارح وفال التلويح في غير المحتج بالشارح
 الشفاعة في هذا خط الشفاعة الغايي او الميت يجوز في الطلاق والعتق
 والنكاح والحد وغيره قال وهو الذي جاز به العمل في شؤناهم ونقل
 في الشؤني كلام من سئل المحكي عن رجل طلق وزاوجته ما نصه
 وفي البيان الذي جاز به العمل عن رجل طلق زوجته الشيوخ انها يعني
 الشفاعة في الخط في الرجاس وما جاز في انها مما هو حق له
 بها وليس يجوز في الحق قبل ما فرما منه ما نصه من ان رجلا من عنده
 ما نصه من ان رجلا من عنده العز في وقتنا من الشفاعة في الخط كما في
 الرجاس خاصة لا شغل في الخط في الخطوط عن رجل طلق ونقل
 في شؤني والميت في كلامه عن الفتن ان اكثر ما يجرى في العمل بآثار
 الخط في الرجاس الفرية التي استشهد في قولنا بالسماع الباشي
 ونحو من سئل في الشفاعة في هذا خط الشفاعة الميت فورا قال
 قال انه المجدول به وشوا انما يجوز الا حيث يجوز الشافعي واليمن
 وقال الجازي في كان الرجل لا يدرى اسقاط الشفاعة في الخط
 الا في الرجاس الشرعية المشفوعة بالسماع المستشهد والحق اليوم
 ما ضرب له في الخط المشفوعة عليه فربما مشفوعة او كان الشافعي
 عليه من كان من اهل البيضة والحق في الشفاعة ام وقلنا والى
 والشيوخ مطلقا في سماء ان شوط فزاد الشفاعة عنه من اجازة
 في جميع الامور او في بعضها بعد راء صاحب الخط بنفسه لم ي
 او غيبة يعني بان في المحتج خط شافعي او غاي بعد وقال
 ابن حنبل في الخطوط في ثلاثة اقسام خط الشافعي الذي يجوز حضوره

عن

عن الفاي لم يوثق او غيبته والمشهور من المذهب انما جازي
 وفي كبرية القول بعقود كلامه وكلام المحتج ان العمل الخاص
 او من كان في حكمه وخوف من الغيبة في حق خاصه وقر الخ
 مسابقة الفضي ما كثر وشو الذي عليه في الغيبة وكذا عليه
 ابقه فال من شغل في حق الغيبة التي يجوز فيها الشفاعة
 كما خط الشافعي عن يحيى ما يفال من العاجشون حذوا لما نقص
 فيم الصلاة ام وفي شرح ابن تاسع لفا في الغيبة قال من منظور
 بمسابقة الفضي في العمل اليوم ام وقلنا عمل فيه انتفوخ في كبر
 من وها في ذلك لا يجوز عمل مختار وان في قولنا ان في سور فحقة
وفي خط الفاي ان الرجاس عن الفاي مشفوعة
العمل في حق من
 قال في حق في التبعة قال من زور لا يجوز الشفاعة في الخط
 الشافعي حتى شغل من الشافعي صاحب خط الخط كان به وهو
 مشفوعة مع في غير قال بحد الشيوخ ولا يصح ان يبيح ان يخط
 فيه لما في شغل الشافعي وضع شفاعة في حق من لا يجوز قال
 ابن العاجشون وكذا في كلام المتفر من انه لا يحتاج الى
 في لا ويجعل العدل انه في شفاعة حتى يعلم انه شغل في خطه
 وان لا يخط الشافعي في الا كان شافعي في حق من لا يخط
 وبشر في العمل عن رجل بقبضة وشو المصواب ان ولما نقل في حق
 المتطوعة ما سبق من قول من زور وفعل به الشيوخ وهو الفاي
 ابو الوليد من راء في ما نصه قال من الخط وانما شغل الشفاعة في

شهادته على نفسه في عفو وسفك من عفو الشهادته فيه معرفة المشقة
 على نفسه بزل لا نام ويحمل على ان الزم شخرا عليه عفو ام ومعنى
 وليفتني من عفو ان المعنى يقتضي على التعريف بالخط ان صاحبه كان
 يعرف من اشغره بالخير والاسم وفي قابل الوثني يبي على المتلقي ان
 تضمن الشفاعة على الخطه فلا يشك على حال لا شك صحة
سما عفو عن عفو في عفو **عفو عن عفو**
 عفو الشهادته في العفو الشهادته بقول صاحبه الخطه وكانت خطه
 ما يشاء في مكان بحد او ابرامضاه في شدة خطه وحضي ما اقتضى
 دون يبرو في العفو الفضي فبالا الشهادته في معنونة لما نصه
 المعنى على نفسه بال او طاق او ما اشبههما من العفو فانه اكتب
 على الاخر ان خطه على انه يقتضي الزام لنفسه شيء ما بحدته لا
 او وقع عليه فابن من امضاه فان الحكم في ذلك ان يثبت خطه لا
 المعنى ويضي مفتضا دون يبر وعاء له العمل اليه وبه القضاء انه شيء
 يشترط له في القضية وكلام بر شرع عليه فاعلم ان شئنا
 وفي المتن وجاز على خطه على ما يبين وقال يبري حوز في تبني تده
 قال من الموانم يختلف ما لا واحكام في جوان الشهادته على خطه المعنى
 والاتفاق حكاه ايضا بر عفا في معير الخطه وفي الجلاء رواية بالفتح
 وعز عليه يبين مع الشهادته ام ما رواه ابن والرحم عدم اللزوم
 ومن الخلاف في اليقين انما هو عن من يبر والخلاف في جوان الشهادته
 واما من يحكي الاتفاق فلا يحتاج عن نفسه الى زيادة اليقين
في الشهادته على الخطه **حضور ما عفو عن الخطه**

قال

قال القاضي ابو مكرم سيرة كيسي السجاني في جرح اجوبته ما
 نصه اما الشهادته الصادقة من العذر قبل ثبوت الخطه عن القاضي فلا
 يجوز عليه كما اختاره الشيوخ من ان الخطوط على ما لا بد من
 الشهادته كما عينه عن القاضي والرحم يقتضي وشبه العذر لا يوجب
 الوال الشهادته عليه مع شهادته نعم للشيخ اي الحق الصخي ما
 يخالفا لما وليس عليه العمل والتخفيف في الاثر من نوازل ومما
 ما لا يوجب اي الحق ما نقل عنه في المجاز ونصه وسيل سيرة اي الحق
 الصخي عن عفو في ثبوت جرح وثوب عدول عليه ما الحكم باحباب
 ان عفو العذر مضمون وثيقة وعرفوا خطوط شعور ما
 ونصه اموات قضى بطلان الشفاعة بان كانوا احياء حضورا في بركه
 لم تجز وان عرف الخطه في نفسه من العذر والرحم زاما الوثني يبي جرحه
 الجواب قوله وانظري ما ينافيه ثبوت العفو في ابر عرفة والمتلقي
 وهذا الصحيح الذي لا يلتفت اليه في انه ولما نقل الشيخ مباركة
 في شرحه على الخطه كلام الوثني يبي ثبوت عفو الشفاعة سيرة
 يعيش الشاوي ما نصه عن النبي قال يمينه انه الصحيح هو الذي
 جرى به العمل في اسراة والرحم انما اشارنا طمحي عمليان فاس بقوله
 وعدم الحكم بما قرع عونا من الوسوم وثلاثت بختا وما احال
 الوثني يبي عليه وامر بنظري في ابر عرفة هو والرحم اعلم قوله
 حضور شهادته من عمل السلام فان خطه الشهادته على الخطه حضور
 والرحم عليه في شهادته صواب وهو طام في تجميعات الموثقين المتلقي
 وعينه واشتق اهل الشيوخ في الشهادته باستحقاق الدركا من

للعالم بسلامة ان ذكر تاريخ النفل فيقال ان نفل شفاعة من الاصل المتبع
 منه الركن في كذا الخ وقد ذكر من سئل غوما حكي عن الوثني يسب عن
 اهل التمسك ما نصه والذين كنا نكتبه يعلمه بلان برلان العلاءي نفل شفاعة
 من الكتب التي ذكرنا تحتها في بابي في وكرونا الذي في شجر كذا من سنة
 كذا الخ ونقله الخطيب وصوبه شمس قال يا في والذين عملوا شيئا
 ان يصل مستحق الاصل يا في النعمة ونفل شفاعة الاصل شفاعة
 من غير الاصل نسخة في بابي في نفل المفاصلة له في تاريخ كذا في كتب
 شفاعة الاصل شفاعة نعم الخ **الروح النفل** **الشفاعة** **الشفاعة**
الشفاعة في اللامية فقال شارحها الشيخ مبارك تاريخ التسجيل
 في به العمل وفردان الخ ناظر لاجل من تاريخ الشفاعة الا في موضع
 احدها ما اشعره الفضائل والحكايا انفسهم من تسجيل وتقييم
 كذا كتب عليه النافذ وزاد عن ما نصه فكتب في العمل
 بفاس بالتاريخ الخ وفيه من النفلية عن من سئل عن الاستيف
 بعضه في تقييد وقت الشفاعة فيما اشعره في القاضي من
 التسجيل انه يوجبه التنازع الخ **والنفل** **الشفاعة** **الشفاعة**
عذر في ضو **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة**
 احدها الا في الكتاب ان نفل اثنان عن واحد واكثر الشا في ان يكون
 شفاعة النفل والاصل عد ولا يشترط في الاحتياج الي تقييد عليه
 الثالث ان ينفذ شفاعة الاصل في شفاعة نعم حتى يحكم بها الرابع
 ان يقول الضفول عنكم انقلوا عن النفل **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة**

النفل

لعذر في ضو اصبغ الا في النساء بانه ينفل كخفف وان كن حضورا
 فانه ملحق في واجز العاجشون للعمل وقال العازر لما امر به النساء عن
 الصنف والجر من الرجال وقال من غير السلام فيه نفي ولو قيل في كذا
 بالفي في بين من في عا نفل بالخر وجه نفل او في كذا في في اليمين
 لكان له وجه الخ بلطفه وفي النسخة التي حوتها اما في كذا بانه ينفل عند
 مع حضورها في البلد لما ينفل لها من الكسب والمشفة قال ملحق في ار
 بالخر في امية في كذا في ولا في عمل عندا وشو صواب وليس من كذا
 كله اشعب وعبر العلة الخ وفي ما به العمل من صاحبه الخ والنفل
 فقال اليهودي في الذي يدشن في الحياة **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة**
الشفاعة **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة**
الشفاعة **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة**
 بانه ينفل الي اعدل اليمينين قال الكتابوا كذا في كذا في
 اليمين في العمل الخ في كذا في يكون الشا كذا في كذا في
 ما في شافه وان كانا عروفا وقال في كذا في كذا في كذا في
 عليه عمل الخ وهو في الوثائق المجموعة والمفصل المجموع وقال
 ابن حون في تبصير في كذا في في كذا في في كذا في وروى
 ملحق في واجز العاجشون انه في كذا في كذا في كذا في كذا في
 في كذا في الا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
 والآخر في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
 دون في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في
الشفاعة **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة** **الشفاعة**

مع التاريخ الزا
 تروى في كذا في كذا في

فقال له النسي ما نعه حكيم الحاج عن شعبة ان جواز قبول
المعنى بالحق ان المشهود عليه وان لم يكن له العلم بالحق
اليوم يقبلون في حق الجاهل او حتى ثم قال وكان عليه السلام يقول
في الصحيح والامانة يقتلها عن حيلة ومن لم يبق في المعنى المقصود
واكثر من شجرة العلم فيمن شجرها متوفى بوضعية وود من شهادة
وقطع بغير حق وشهادة عليه رجلان في امره عندهما بغير الاداء
انه لم يترجى فيها قبل الاستدانة وانما عينة له حينئذ املة وثق بها
جواز شهادته ان كان استبرأ من السؤال وان لم يترجى سؤالها مثل ان
تكون الوضعية انما بقا الحق به بها قبل تجوز شهادته عليه بغيرها
في غير الوجه ولو كانت تفتقر بان شجرها سقطت شهادته
عليها ولم يترجى له في حقه سقطت شهادته فيما سواها الا في
اللامية وثق بغيره في عفو له في الجاهل والراعي في نقل الخطأ فتوى
ابن رشد وسواله عن قوله وجاز الاداء ان حصل العلم ولو باهية
او غيرهما من غير علمه **والجواب** انما هو في حق الجاهل
والجواب انما هو في حق الجاهل **والجواب** انما هو في حق الجاهل
والجواب انما هو في حق الجاهل **والجواب** انما هو في حق الجاهل
فقال النسي يب في الجاهل ما نعه من غير علمه عليه العلم
عننا انه ان عين الشاهد من غير علمه بالمشهود عليه بانها شهادة
ساقطة وصارت كالنقل كقول من فيه وليه ان تجوز بغيره فينتهي
ومعنى في حق الجاهل ونعلمه صاحب الدار النسي ايضا ونقل قوله
ابن حبان السلام كما قول من الحاج ولو في فيها رجلان في جواز ادائه

عليه

عليها فلو كان ما نعه بغير ادائه كان الرجلان عواني والحق انهما
شهادة عندهما وينبغي عن تخراده ايضاً ويسمي هذا التخرر في
الحق وهو في التوضيح وفي اول النكاح منه اعني التوضيح ما نعه
قال بعضهم وانه احب عفو النكاح من بقاء المشهود عليه ومن
لا يترجى بغيره كان له في حق ان يشترط ان يبين ما يملكه لو انكره
قال وفيه في العمل عندهم ام وقال الشيخ ابو الحسن الصفي في بعض
اجوبه المنقولة في الزور النسي رايته بغيره في التوضيح انما شهادة
في الرسم كما عن الشيخ في شهادته من يترجى من غير شجره من تفرغ
ولها في مما نقر له له ولا يشترط له اعطاء الحق بل له ومن ادعى
بما نقره هو قوله في الجاهل وسئل ما الذي يشترط الرجل عما من لا
يترجى فقال احب اليه الا يفعل والناس يشهدون ويكون بعضهم في حقه
في حقه بغيره للسحة قال قال من شجره ما ان اشترط الرجل كما نفسه
جاءه في حقه في حقه بغيره في حق ان يضع شهادته انما
اختار في حقه بعضهم ان تكون تسمى باسمه في حق وتجيده في حق
الباقي ويحضر في المواقف وقلنا بقولنا في ما حقه من قول من عوف
عننا بغيره توفروا من مضارح بان يرضى وفيه
والجواب انما هو في حق الجاهل **والجواب** انما هو في حق الجاهل
فقال من نالهم النخبة عن قول والده وما به منا وفحش شهادته
وطالبه الحود ملا اعاده ما نعه في اليبس يتضمن الكلام على
استدانة صاحب الحق شهادته الشاهد او المشهود انما اعز
بضياح عفو الحق او ما استعبد له والتمية في اليبس الى رجل له

هو المتاح حسمه انما هو من الماحضون وهو الذي عليه العمل من المؤمنين
 لما يتصل من ذلك من تحصيل الحق في المشاهدة عليه بل لا يخلو
 اية وفي ترجمة وثيقة في فخر من طي ريعان ما نصه من حيث عرف الماحضون
 فيمن يشترج كتابه في حق شمس كراهه ضام وسال الشفوع ان يشهدوا
 له بما حفظوا من يشهدوا وان كانوا حاضرين لكل ما فيه خديا ان يكون من
 القضاء وغير القضاء وان جعلوا وشهدوا بل لا يخلو منها الامام مطهر
 بل يشهدون بما حفظوا ان كان الطالب ما مونا وان لم يتزما مونا فيقول
 ان الماحضين احب الي انهم والمصلحة في اللامية والرزق الص
 د **ويروى في السورة حسن** **عن فخره** **عن فخره** **عن فخره**
 قال في الباقي قال الشيخ ابو الحسن الرضي رحمه الله الوجه فيها
 يقع الوثيقة من لفظ او الحاف ان يكون الاعتراف عنه اخلاصا تاريخيا
 حتى يكون التاريخ خاتما لما فتح التي ياء في معه وهذا الضبط للعقد
 وعليه جرى عمل كثير من المحتاج فيها يكتب من ايرضهم بما يشهدون
 به في انفسهم وفي كان منهم من يحتجز بعد التاريخ ليل يقع فيه ما
 يجب الاعتراف عنه فيكون الاعتذار في موصح وفال من يضمن
 وكل حسن فلتب اية قال الوثيقة في القول الثاني من فخره القولين
 جرى عمل القولين بسلام وباسر وهو
 الاول قبل عمله قبل عجز الشكاه وهو الذي صحه عن واحد من المؤمنين
 اذ جره وفي التاريخ في له فوكان اية واقفي التاريخ في وثائقه
 عا في الاعتذار بعد التاريخ وعمل الناس فيه اسما غير ما على
 اخذ الشفوع اية فيمن جعل يثبت واقفي لها وفيه تارة أعضاء السبب

قال

قال في الباقي اختلج العلماء في جواز اخذ الاجارة ما كتبت الوثائق
 باجازه لا فروع ومذهبه ما خرون شخ قال بعضهم بقوله الله للجوار والم
 ماضيه ولم يجد من عرجه رحمه الله خلافا في جواز الاجرة لم يكتب ويشهد
 ولقبه واستتم عمل الناس اليوم وقبله في امر يفيقه وفي ما على الخو
 الاجرة في غلظا بالكتب فيمن استحب الشكاه وفي السبب للمعتمد اخلاصا
 وشهد من المصالح العامة والامية فيمن استحب من يشهد له فيستحب
 واخذها من يحسن كتب الوثيقة ففقدوا وعبارة ما كتبه وشكاه
 لا يخلو في هذا وفي قال الشيخ الرضي فيقول في من يحتاج
 التحصيل ان كان يكتب الوثيقة وما يشهد فيها ولا استئصال في جواز
 اخذ الاجرة عا في له حتى يجر به في النسخ وان كان يكتب الوثيقة
 وما يشهد فيها ولا استئصال في جواز اخذ الاجرة عا في له في نفسه
 رستم عملهم في مشارف الارض ومغار بها عا اخذ الاجارة وبالي
 شخ في من اخذوا له اذ الخ من كلام المنهاج قال من يبره وقوله
 استمر العمل اية حجة عليه انه لو كان حراما جازوا لطفوا اهل الارض
 عليه مع وجوه العلماء وموالي المؤمنين الغضا والعقفا وما يكر
 محقق اية باختصار ونقل الخطاب اول **عن الشيخ يوسف بن**
عمر قوله وما يجوز الاجرة في الشكاه في اتفاق وما جرى والعمل
 بل لا قال في الشيوخ وما اذ في من اخذوا له
 . **والقول فيمن عرجه** **عن الشيخ** **عن الشيخ** **عن الشيخ**
 . **عن الشيخ** **عن الشيخ** **عن الشيخ** **عن الشيخ**
 . **رواها فيمن عرجه** **عن الشيخ** **عن الشيخ** **عن الشيخ**

موافقتها شهادة الشاهد فيما ثبته في المدعى والحلف مع الشاهد
 كما وفق الدعوى وأهم من خصوص ما شهد به الشاهد والأهم يستلزم
 الإختصاص بالثبات ولا يستلزم المحلف في الدعوى بقدر ما ثبته شهادته
 الشاهدة في الخبر فثبت في كل الكلام وفيه في مقتضى خبره
 وفي المحلف وجوب إعماله عن مسئلة من الخبر وقال إن كان ما شهد
 به العدل من القول عطف الإيجاب بآثاره وجب الحكم بشهادة
 مع لا يميز المشكوك له أن يضم إليه فإن الإيجاب من الخبر والحكم
 بالشهادة واليمين وشوشت وفي المذهب والعقل أن في إبطال الأرض
 ما ذكره في الدعوى وفي أولها من المتماثل أن اليمين مع الشهادة في كل
 العدل من الحكم من ثبوتها صلوات الله عليه وسلم في كل دعوى
 فيه له الحق لأعماله عليه في هذه الحال القاضي أبو الأصم بن سعد رحمه
 الله الكلام في مسئلة جواز نقل ما ورد في هذا من الحديث وفيه
الحكم باليمين في الدعوى وهو في الدعوى في كل دعوى في كل دعوى
 في هذه المسئلة في إيجابها في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 وأما اعتماد في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 مطر بها وأصبح أن حكم الحاكم يستحق باليمين عن الشاهد وعن
 ابن القاسم خلافه في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 من اقتضاه من دليل عليه في مقتضى ومن نوازل الشيخين في الحسن
 الصفي وسين عبر القاض القاضي رحمه الله في الجنود في المال
 عارضا في الدعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 عن القسود في القول في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى

الحسن

الحسن رضي الله عنه فاقى من جهة ثانياً في هذه المدعى المختار فيما قبل في حكم
 القاضي يقوم به شاهد واحد في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 يثبت بشهادة في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 كتاب الرقبة والنكاح الثاني من المرونة أما إقامته من كتاب
 الرقبة من قوله وأما في القاضي أو على في إقامته من كتاب
 اليمين وعن النكاح ثم قال للطالب إن جلاء المطلوب بالعمان هذه
 الشهادة في دعوى أن القاضي شهد به في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 وتثبت الشهادة التي في دعوى القاضي وما يثبت بالنكاح واليمين
 بثبوتها بالشاهد واليمين أو في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 شهادة من شهوده وأما إقامته من كتاب النكاح الثاني من كتاب
 الزوجين في مقتضى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 فيما يثبت وأن في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 وفيه أيضاً ثبوت حكم القاضي بالشاهد واليمين في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 بين الزوجة ونكاح الزوجة في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 قال بن رشد وهو الصحيح في النظر لا المصتبه بالشاهد واليمين
 في حكم القاضي في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 الشهادة في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 المذكور في جوابه ما نصه أن المقتضى عليه باليمين في كل دعوى في كل دعوى
 شاهد واحد بقضاء القاضي في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 حكمه في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى
 واليمين في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى في كل دعوى

وهو الذي في رسم من سماع عيسى وقد قال له ابو عبد الله المكتابي
 في مجالسه واجتهاد له ومثله في وثائق الغشتاليه قال الرماح بن مزيون
 وعيا قول علي بن مرصاحب المحقق في قوله اوبانه حكم له به اغ وقال
 اليه في حاشيته عن قول المدعي اوبانه حكم له به مانعه كلام بن
 غاربه يتعين ولا يكتفي بكلام من الحاجب وان ما روى ابن عبد السلام
 والشارح والبساطي والتشابه في كلام بن غاربه وشوقه وكذا ثبت
 حكم القاضي بالمال شامد وامر انزل وبشامد ويمر اوبانه اي
 ويمر فليس قوله كشيء اذ وجهه ثقل ولا كنه تشبيه ابله الخ
 الخ **ومعه ان يقال صوتين** **مسند** **فتاوى الوكيل**
 قال الغشتالي في شرح الرسالة اختلاف في ثبوت الوكالة بالشامد
 واليمن فيقال ان الشامد في غايه بوكالة في ورائه بجله
 الوكيل وثبت الوكالة والكنه والذهب عليه العمل انه بجله معه قال
 ابن مزيون بل هو من اجاز شامد في التسمية الوكالة في المال ان يجبي
 شامد او يمينها في الوكالة في المال لانها تنزل الى المال فالوجه الشيوخ
 وليس له لا يجرى ان ليس كل موضع يجوز فيه شامد وانه ان يجوز
 فيه شامد ويمر الخ وفي وجه اجوبة الخ اية الحسن الصفي رحمه
 الله مانعه لا يفيض بالشامد واليمن في الوكالة وثبت في
 بشامد رجل او رجل وامر في الاموال الخ وفي نوازله اليوسف من
 العجبار في سيات اسبلة سالها سن مصباح مانعه وسيل رحمه
 الله عن رجل افاد شامدا واحدا فيقول يكتب في شامد واحد
 مع اليمن كسائر الاموال لانها تنزل فيه او اية فيمنع من شامد
 باجاء

فصل
 في ثبوت الوكالة
 بالشافه او باليمن

فاجاء ان حكمه تضمنون بالزينة افاد شامدا واحدا بالوكالة وتضمن
 عليه الخ من عام الوكيل فله ان يجله مع شامد ويفضله ان الشيوخ
 وكيل الوكالة وان حكمه تضمنون به الوكيل نفسه وليس له ان
 ليس في السنة ان يجله رجل ويصدق عليه وهو الموقوف في مستلزم
 الخ وفولنا بجله الوكيل منصوب بان مضمونه بجله والحق على
 بشامد والمخطوب هو المصدر المختار لشافه وحق الوكيل
وليس في شامد مع اليمن **مسند** **فتاوى الوكيل**
مسند **فتاوى الوكيل** **مسند** **فتاوى الوكيل**
 قال ابن مزيون عن قول المدعي ان حلق المظلوب شيء وجد الظالم
 يمينه فان لم يكن علم به فليس له بشامد مانعه لظاهر قوله شيء وجد يمينه
 وان كان واحدا ويجله معه في قولنا وشوقه ليعرف قول القاسم
 وعيسى وقال ابن مزيون في الواضحة ليس له ان لا يصدق يمينه
 راما حقا يمينه مع شامد وان كان ان شامدا في كلاهما
 في الخ الخ وفيه كذا ابو محمد وابن مزيون في معنى القول الثاني
 مع والنقل بن حبيب عن علي بن ابي رافع عن ابي عبد الله
 واصبح وبه حكم الخ بن عبد الرزاق فافى الجماعة بنواهم وحق
 نقل الرعي في قول الفول انهم عليه فقال في ما يوجب اليمن في
 المدعي والافكار واد اطلق المدعي عليه جدا فان الخلقة شيء
 وجد المربي شامدا واحدا في اصل حقه لم يتر علمه في وقت ما حلق
 المدعي عليه باراد ان يجله معه وبما حقه فليس له ان لا
 تحمل ميراثا حقا الا شامدا في الا شامد ويمر الخ من ان لم

بترك الطلب وقت خلق المعلوم حتى انه عدوان كان له شاهد على
 معه شيء بعد خلق المعلوم وجه شاهد اخر ومنه مسئلة اخرى هي
 فيما هي افعال متخذا قولن في حلقه مع شاشه الشايد وعزم
 حلقه حكاهما الى في المختار من عيني في حلقه **والقول قولهم مع**
اليمين **عزم حلقه المعلوم من النظم** كفي كتابه النصيحة
 الغصب من المرونة مسئلة فاما للمقصود منه في كل نسخة بعد
 حلقه الخاصة باليمين فيكون فيه يمينه انه ان كان للمقصود منه
 عالميا باليمين واليمين له وان لم يكن عالميا بارجع عنه قال وكذا
 في كل الحقوق يكتب عليه بمراتب هو محمول على عزم العلم حتى
 ثبت العلم فانه يصحون في الزم في كتابه الشهادات وبه القنور
 ولا علم خلافه اع من كلامه ومن قول المرونة وكذا في كل الحقوق
 ان القول حكاه قول الطالب انه يعلم باليمين وان ثبت له القنور انه
 لغيره وهو واضح **تأليفه** لما نقل من جون في التسمية ان
 القول قول صاحب الحق انه يعلم بيمينه قال وهذا انما هو
 المرعي انه كان عالميا بيمينته وجعل اخرى **ج**
ومن له حقة المعلوم في حلقه النصيحة
بما هو عليه في الزم **في منه الزم اخر من النظم**
 قال جرتي من قول المرونة في الغصب فان كان به عالميا باليمين
 الزم في كتابه الشهادات بعد قوله عالميا بغير تاركها وكذا
 الما باليمين في كتابه او اعراضه كتابه وعليه الاكثي وبه القنور في
 ذلك قولن انه وقال في كتابه الشهادات ما نصه ما ذكر في الكتاب

من

من قوله تاركها قال بواني اقيم سفله في جهة الموضع وبغير
 اختلاق وفي القول يا عني اطمه فبذل في كتابه او اعراضه كتابه وعليه
 الاكثي تاويله في عليهما حكاهما عياض وبقول الاكثي انما انفي اع واعيا
 قول الاكثي عن بزي جون في بيمينته حيث قال واما ان استعمل معه علم
 بيمينته تاركها اما تصي بها ومعارضه عنها واخوله اع وبالفرد
 الاكثي ايق من عني انفي فتواء ان شئت قبل في حلقه عزم وانكار ثم
 انكار واعتقال ارم من احكام من سبيل **مؤيد من النظم**
في النصيحة من المعلوم في حلقه **بما هو عليه في الزم** **في منه الزم**
في منه الزم **في منه الزم** **في منه الزم** **في منه الزم** **في منه الزم**
 قال جرتي في كتابه الشهادات من شرح المرونة ما
 نصه يحصل في توجه بيمين الشهادت اربعة افعال فالشهاد ان كان متفهما
 حلقه ورابعها ان قوتها لتضمنه توجب والاما قاله من رتبة والذي هو
 به العمل عنونا باني بقيمة توجبها مطلقا اع وعزم اعني بمراتب في كتابه
 الشريعة الاول من شدة القول لفولها في تضمين الصانع والسي فية
 والثاني ان شئت قال وعزم اعني الحق في الوكالة من النكت للمعروف
 من المزدب والثالث لفولها في الشريعة بيمين المتفهم دون غيره والابع
 لا يترشح في الاجوبة ثم قال والذي هو به العمل توجبها مطلقا
 وعزم انقلبها فيه خلاق اع وكذا في عمل العمل المذكور في كتابه
 الغير تبيين **معنى المطلق في النظم** كان المذموم عليه متفهما
 ام او هو القول الاول من القول الربعة وينبغي ان يفهم بان لا يكون
 المذموم بها فيه محبة لتأليف مجال المذموم عليه لفوله في القنور
 وسيل سبيل عن القاسم القاسم عن رجل اعني عن رجل في عزم الحق

الريان في مال بال فيخلق في ربح دينار ما كثر في المسجد الجامع فايضا
 مستقبل القبلة وبنو له العمل وروى عن الفاسم يخلق كيف ينبغي وليس
 عليه عمل اخ وبنو له من شتم في المسجد في اوله ويخلق الخلق فايها
 متوجه القبلة وبه الحق عاماروا من العاشق وفي رواية من الفاسم
 يخلق كيف ينبغي عليه وليس عليه عمل اخ شتم كتابه المذكور
 بفرضه المستقلة وعرفا في جلة السبل التي حاله اهل الاندلس من ذب
 ما لارجم الله فيها فقال واجتوا على الخلق اذا وحب عليهما اليمين
 ان يخلق فايها متوجه القبلة قال من العاشقون وبه الحق ان وفي
 في حجة وشيعة شامة من جها ام طاعة بالمعري عن علي ربحا عند
 قوله بالدم الذي كماله كما هو ما نصح راحة من شدة في مسأله في
 مسئلة انتا من جها في شدة علم الخيب والشكدة وقال ان به عضو
 العمل ان تكون اخر صلاة العصر يوم الجمعة ام باختصار ونقل الخطاب
 كلام من شدة يلفظه فقال قال من شدة في نوازله بكيفية فسامة
 قام بها ابو الفتول واخره بان يفهم ما خسر بينا انه عوالة قتله
 يقول ان في يمينه بمقطع النوق فايها مستقبل القبلة اخر صلاة العصر
 يوم الجمعة عما مضى عليه عمل الفضا بالدم الذي كماله كما هو علم
 الخيب والشكدة لفة قتل من وبشبه الوالقاتل في بلان بالرحم الذي
 اعابه وما نصح عا سيل الحمد بغير حق وكذا لم يقسم الام الزم يقول
 لفة قتل اخيه ام ونقل من شتم في التهمة السابقة من وثايقه المجموعة
 الاستحراق في الدم بعد صلاة العصر عن من عا سوا والوا اخيه
 رضى الله عنه استعمل بعدا بغير الحماة المدعو علي الفتل بعد العصر
 ليست

ليست لكما توبة وروى ان الامان تكون بعد الخشب والحق في الفسامة
 واللحان وما كان من دم والحق استرهما ام
وخرج الفاسم في خلقه **بغير ربح في خلقه**
وانه تخرج في الخلق **بغير ربح في خلقه**
وخرج ربحا في خلقه **بغير ربح في خلقه**
 نقل في التوضيح نقل من عا في الطي والمشار وخلق من في من النساء
 بالندار الى جماع او في شدة او راحة او شدة بالخلق بالندار حق وان
 من جهم مستحق ان واما التي لخلق بالندار من عا في وما تخرج بالندار
 وفي شدة شتم قال اعي صاحب التوضيح وفي من مائة كره من عا في
 السلاع وقال الذي مشى عليه ربح الحق لمن في جهم نكاحا في حواجها
 خلق في الجماع نكاحا واما من ما تخرج نكاحا خلق في يتنفا او في الجماع
 ليل وذكرا فانه جهم الزم لسمين ام شتم ليجب ان ما اشى نال اليه
 في خلق الريان مهتبا ما نولنا في خلقه فيماله بال واصل ما
 في شدة قوله في المرونة وتخرج الحماة فيماله بال من الحقوق فيخلق
 في المسجد بان كانت ممن لا تخرج نكاحا ولا تخرج ليل وخلق في اليسر
 في يتنفا ان تخرج من في جهم وبحث اليها الغرض من يخلقها صاحب
 الحق اذ وماله بال فيل ربح دينار وفي خلقه قال الفاضل عياض في الشيطان
 ما نصح من ذب بعض مشايخنا ان من ينجي النساء بخلق الرجال
 وان الذي له بال في خلقه انما هو المال الكثر واما ربح دينار ونحوه فلا
 يخلق فيه في المسجد الجامع وكذا قال في كتابه من حيث انفق
 كالرجال يخلق في الجامع في ربح دينار بصله ان به فيم ابو جهم في

عما اليمين ان يجلب في مفاصل الحفوف غير فالنريو نريو يد مع
 المري في ذلك الموضع يعني مفتح الحق بان نخل المري بل حفر
 . **ومن علمه في هذا الصلح .** **يد في المري هذا الصلح .**
 . **وليس يتيقن ان الحق له .** **عليه صواب حكمه فسلم .**
 فقال من علمه وجلب في المفاصل عما ما يرحبه الطالب في مذهب
 ماله واحابه وقال من الما حشون واشتبى بجلب ماله ماله عن
 شيء مما قد عيه ولا يخلف اكثر من ذلك ويقول ماله مضى العمل
 وفي المقيده ما انه من حبيب عن الما حشون بين حليفه اليمين انه ما
 بعته كذا جكن انه احلف ماله علي من كل ما ترعيه قليل وكما حش
 بز مني وما يلتفت اليه قول المري واختار من حبيب وروى مطر في عن
 ماله انه لا يجلب الطالب الا عما ما ادعاه الطالب وهو مذهب ماله
 واحابه حاشون الما حشون واشتبى به مضى العمل انه وحش في
 الدر النشوي قول من علم الصلح التخييف من قول من الما حشون لان
 يعني الا هم يلزم نفع الحق قال وحشون غير من علمه في التايح ان الغرض
 وما قول ماله الذي به العمل درج في الحق حيث قال وغير المطلوب ماله
 عن كذا ولا شيء منه ونفي سيما ان حشون يعني بان نصل
 يبي رده ان **يما سموي اليمين فيمن طالبه .** **يجمع الحق مطالبه**
 . **ان الدعاء في يمين واحد .** **يجمع ما عند اليمين القاري .**
 ما على الجبا ضمي المدعي عليه قال من يحشون قال من اي رخص ومن وجب
 له حاشون ليجب المعاملات قال له الرجل اجمع ماله ان كان له
 مطلبه عنى نخل الحلف في الجميع يمينها واحده فيكون حق المدعي
 عليه

عليه بخلاف مطالب اليمين في ليس له ذلك لان الما حشون مطالب الحق
 فيه ان يحتج به ونقله الخطاء ثم قال حشون وعرضه عن الحق في
 الزمان انه وقبولنا ان الدعاء في مسئلة اخرى حاشون سخط قبل
 مسایل المحشون فقال ما نصح الزجوي به العمل جميع الدعاء في اليمين
 الواحدة وقال شيخنا ابو عبد الله بن علي رحمه الله يقول ومن وجبت
 عليه يمين في دعوى وردت عليه عنى انه لا يجمع نخله في يمين واحدة
 ولا بد من يمينين متينتين فيقال ووقع مثل هذا عن اي يمين كان
 ايام نطى في احتكام القضاء بحضر اليمين من لا يستحب خطاه وحلفها
 يمينها واحدة فلما تأملت فلتستدرك في غيبي حشون وانما يجب ان يرا
 المال باليمين الواحدة فيقول ماله الذي ماله الا وهو ما انخفض
 قال وبالم الزم ماله الا وحشون تنفي اليمين الا وحشون حشون
 كذا في القاضي اي المطر في شيخنا رحمه الله وعقود عنى مثل ذلك
 في القاضي جميع من حشون واخي وان ذلك من القول ومحشون وكان زعيمهم
 في ذلك اجماع من الفطان وابو يعقوب في الدعاء وكنت عنى حضور
 في المجلس هو حشون السبيل الى الانقطاع منه وفلت كذا في القاضي
 كذا من في يشا كذا الحكم فيه والتكلم عليه انما لم يبال من يتعلم
 منه والذي قلته من ذلك هو مسطور في الكتب معلوم عنى منى
 وفيه عليه قال بن حشون وهو ماله في الموطأ وكنت حشون في الشيوخ
 عننا ووفقت في احتكام بن حشون قال القاضي في يمين سخط في قول
 ما علمت به من جري العمل بجمع الدعاء في اليمين الواحدة
 الا ان الزم في الجمع مع غيبي كذا في المسئلة من حشون في الامية الزمان

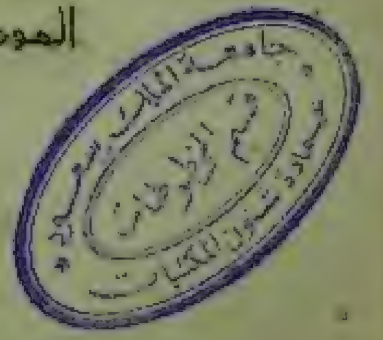
١٠ وان ترمي وحده فمحمول له علمه والارواح
 ١١ انما قد استعملت في قوله ما يستلزم له قصد
 ١٢ او ارادة اليقين انما محمول ما لم يحتمل استلزامه
 ١٣ وحرره اصغر عليه به ما لم يكتمل فيه شيء
 قال المصنف في فصل البيع على الغريم ما فيه من وجبت له يمين
 له على غيره بخلق له اذ لم يشترط ادريه منه ثم طلب باليمين ثأنية وانكر
 ان يكون حلقه بان الحال بخلق له ما حلقه فانه احلف او جئت له باليمين
 على مطلبه به اذ والى محض ما ذكرنا في اشارة الى المحقق بقوله وله يمينه
 انه يحلف وما قال في اشارة الى التثنية على كل حال ما فيه المازر به
 القضاء واليمين عن قوله رد اليمين عليه انه استعمله على قوله الزعم
 ثم يحلف له من غيره اذ وفيه التثنية ما فيه قال المازر به
 اختلافوا في العلماء في المدعى انما اطلب يمين المدعى عليه قال له
 استعمل في ما حلف على ما قال ومضى القضاء في المسئلة والفتيا
 عن زنا ان يحلف له انه ما استعمله او يمين عليه اليمين انه قد استعمله
 لم يحلف من غيره اذ وفيه التوضيح والموافق وعني كما ومقابل
 القول الزوجي في العمل استعمل الخيم فيه نوازل العسر من جامع
 فذكرت استعملت في ما ذكره المدعون فيما مضى بالخلق له على انه
 ما حلفت في جرحه بان انه يمين على الطالب به لا ولو من الناس
 من كثر الرجل عليه ظهر عظيم ما فيه بعبادون الايمان ولا يفكر الطالب
 ان يصل الى طلبه حقه الا بعد يمينه ويقابل يمينه بيمينه بنقل الغيبة

اعني من حلفا غريب
 من غير انشاء ثم حلف
 منه اليمين كما ذكره وانكر
 ان يكون حلقه بان الطالب
 حلفا ان ما حلف

سير

سير احمد بن علي الشراذم فيما في علم من المحرمات لامية الزفاف
 قال وارتضاء شيخنا العلامة سير الحسن بن رجال رحمه الله اذ
 وقولنا يمين في آخر الشك الثاني فعل مضارع من المير وهو الكفر
 والجملة الفعلية حال من الضمير المستتر في قابل وقيله طرقي متعلق
 بالخلق اي احلف له على رده عواة قبل حلقه فلو اذ ارادته عليه
 اليمين المزمعة فلان لم يحلف له عليه بعد يمين وما عني لما تفرع به
 ١٤ في قوله انما حلف على غيره ما لم يكتمل فيه شيء
 ١٥ في قوله انما حلف على غيره ما لم يكتمل فيه شيء
 ١٦ في قوله انما حلف على غيره ما لم يكتمل فيه شيء
 قال الامام الخطابي في التمام ما فيه فقال من راجع في شرح
 قول المروية في كتاب الشفاعة ومن اقام شاهدة من حاقوله فليس
 عليه ان يحلف مع شاكريه الا ان يبرح اليك بان انه قضاء فيما بينه
 فانه يحلف فان نكل حلفه المطلوب وفيه طاعة قوله الا ان يبرع ان
 قضاء ان الحق كزله ولو شط عليه التصديق في دعوى الغضام دون
 يمين وهو كزله سواء كان ما مونا او ما وشوا احد القول الشرائع
 وفيه يجرى على الشيء مطلقا فلا يحلف وعليه العمل وفيل مثل ان كان ما مونا
 اذ يمين كلام برناج ثم ذكر الخطابي ان القول بعدم اعمال الشهاد
 وان القول الثلاثة في حقه في المصنف في الكلام على شرط المصنف
 في النكاح والكلام على شرط التصديق في السلم فكذلك راجع ايضا في
 كتاب المومن مثل ما له في الشفاعة وذلك انه قال عن قوله وفيما
 ومما ارتضى ما يحلف عليه وشك اي لا ضمان عليه فيه وانه مصدق

ينفعه شيء ما تسمه اقام شيئا من قولها ان من التصديق في القضاء
 لا يلزمه وفيه خلاف والعلم على التمام وما اشبه اليه في البيت الاخير من
 التفصيل بنص العلق ما خذنا من كتاب كمال القليل في مسألة شيء
 المصنف والقطر من عارون في اختصاره في الراجح الموثق ومن هذا
 المعنى ما في بين الناس في عدم ايتسهم يفتق في الجاه على المشي
 في اصل المعاملة انه مصرف في دعوى القضاء ما من يمين تلي منه شيء
 يخيب المدعيان بحد له او يوتى ويذهب على الطالب انه وشبه اياه
 او انظمه او غير ذلك من الوجوه فانه يعلق يمين الاستبراء انه ما مضى
 ولا تصرف ولا يشترط الاستئصال على احل وما احل غيره الا ان تقول
 في الشيء انه مصرف في القضاء في جميع السبب من المعاملة دون
 يمين يمينه في الجاه دون الميت والغايه وهذا اختلاف في
 شيء في التصديق في مشي شيء في مشي شيء في مشي شيء في مشي
 ينفعه قال في القاسم ان كان مشي شيء في مشي شيء في مشي شيء
 الشيء في والى ينفعه الخ ومنه يعلم ان الخبيث كالموت وفولنا فان يت
 ايه او يخبى **ومن يدعي الميراث اعني جاء اليه قول القائل**
ولو جاءني الميراث مني في مشي شيء في مشي شيء في مشي شيء
 قال في سفر محمد بن محمد في مسألة تزل في شيء في شيء في شيء
 لرجل ما يشي شغل وعمران يصرف منها وتزعم الدعيون دون يمين
 تلي منه يشاور القاضي في القضاء في الجاه من اعني من
 الميراث بدين في يقضه بغير الا ان يجله بما يجب عليه وان صرفه
 الموصى فلا يشفع به لا ولا يصرف واجبه من لباية بقوله
 هذا



هذا الجواب صحيح وبه اقول واجاه من الفطاني بقوله اما هي التصديق
 التي يدعيه العوفي في حال عقوده من يمين موقوف في سماع من
 القاسم عن مالك في رجل يوصي بدين عليه فيقول كذا اشب
 ولانا وولانا فيما ادعوا فيه في مشي شيء في مشي شيء في مشي شيء
 في الجاه ادعوا والمسئلة التي الكلام فيها بعد من اجاء اليهم
 لان العتق قد حرى الرزق فيشاور في مسألة التي وقعت فيه
 السماع قال في سفر شمس عن القاضي في رجل يوصي بدين عليه
 السؤال في الجاه ابرعاه بكتب اليه مبيها ما قلته في التصديق
 يعي في جوابه الرزق هو الذي في به العمل عننا اوجاه به الرواية
 منصوطة في كتبنا عن مالك قاله من لباية في مشي شيء في مشي شيء
 علم من في فقال كتب ما ثبت بولانا وولانا في ادعوا على في مشي شيء
 فيه ان ذلك في بل غير مشي شيء في مشي شيء في مشي شيء في مشي شيء
 الميت واليمين عليه وبشر الرواية الاخرى في في العمل وهو الصحيح ان
 الميت اراد اسقاط اليمين التي توجبها السنة وان يلزم الزرعة
 ما لا في حكم فيها فذا انفل ملكه اليهم زال عن الموقوف ملكه
 والتصديق فيه وهذا اختلاف قول مالك في شيء في التصديق في الذي
 يلزم نفسه التصديق في شيء في شيء في شيء في شيء في شيء في شيء
 فيواذا اسقطه والذي يوجب في نفسه وبشره اياه فافسوه
 اولوا بالصفوة فيمن يدين ان يلزمه ورثته او نفعه من سلمون
 فتجاء **وبشر شيخ ام الرسالة** في مشي شيء في مشي شيء في مشي شيء
فان الطالب ان يوصي بمسألة التي في مشي شيء في مشي شيء في مشي شيء
 المال الذي في الجاه

من وجبت عليه يمين
 وامتنع منه حتى يبرأ
 المال الذي في الجاه

اعرف ان مستحق
مال بعينه لا يحجب
حق غيره المال
الحل بقوس

المراء ببعده شي اح الرسالة الفاني سين فاسم بن عيسى بن فاني بفر
نقل في شئته لئلا ان العمل الصالح يفرغ من مستحق ما اليه
لا يحجب حق غيره المال وبغضه بالمعنى وكذا في شئ ح
قول المرونة ومن اقام شأنا في رجل امة تكفل له بماله بما يلائم
حلقا مع شأنا في واستحق الكفالة فبها يقال فدية لفلان فقتض
انه يحلف او ما شئ يستحق الكفالة وما خصه صفة لفن الصورة وبه
قال ابو جعفر الطاطري ونقل عن عمر الواحد بن عيسى الكوفي انه يحلف
حتى يحلف له ماله وبه العمل بقوس وقيل بغيره ان شئ المملوك انه
ويحلف الطالب باسم برفع له وما قبل منه بيعة بالعرف فانه بن
ايه زهير وفضل وعيسى عما وبه احمد اخي شيوخ المذهب عيسى واقتر
شيوخنا ابو منصور عيسى بن عيسى بن عيسى ان كان المملوك يتلقه
كفالة في احضار المال ان يحتاج الى بيع داره ونحو ذلك فانه يحلف
الطالب اولا والا
كان خاله في معاملة له لضيقه وفرا يحلف له وما في غيره من غير
المستغفر المعنى وبه اخي واحد من الموثقين ولعله بن قنوص ومن وجب
عليه غير ما تمتع منقضا حتى يبرز المال الذي يحلف عليه وكذا لا
يحلف بان لا لا يجب عليه الا بغير اليمين ان لا يستحق المال الا
باليمين فلهذا قال اخي ان احلف شئ يذبحه الرب احلفني العزم
كان له ان يشهد له صاحبه انه موسى وليس بجديم فانه اشهد
له بذل احلف واستحق بان اذعن الحدم بغير يمين الطالب حبس حتى
يؤديه فان شئتم له بيعة بالعزم ولم يسمع منك لانه فدية

اكن هذا

اكن هذا في الشك في ان نفسه بانه ليس يحرم طول سجنه
حتى يودع اياه وفي المعيار عن الجودي ان من المملوك من المملوك
الرجل يقبل منه الاحضار المال له وما قبل البقية سين عمر الفاني
في شئ ح لفن اللائمة وما بن عيسى الكون المال غلب بفساد كلام
ابننا جعفر في ح الرسالة المصنف فلهذا قلنا فليس وبه يمينه الله
بحسن الزفاف فنقل القول المأثور عن الثوريين لغيره ان لا يحلف
اكن في الشيوخ المذهب واغناء كذا ابو جعفر الطاطري في نقله عن
عيسى الواحد اقر به لنفسه في نازلة وقتله وتوجبت عليه مائة
الدينار ثم وقد في مسألة عن الواحد بن عيسى ابو العباس الواسطي
في ح وقال قضية من كتابة عمه في اليربوع وقال ومنه يحيى من عك
ما كان الكلام فيه ما في كذا ابو جعفر الطاطري حقه الله في مسألة عن
الواحد مع امي اة توجبت لها اليمين عليه ما في كذا ما يحلف حتى
عيسى ما يحلف عليه باخذ بقوله وحق به واستحق عليه العمل بملاء
امر يمينه الى ان قال في العنق الواسطي وبه واذا يقال في فتوى
عن الواحد بن عيسى في المسئلة وقتله لانه يقول فتواه ليست
بقاضية عليه بل هي معقبة النسخ الى قيام الساعة وفرد كروا
ان العمل اذ هو حثيث يوجب عتق نفسه انه يقبل ان

حل هو المحذور في النقصاء **بعدم** بغير سره **بعدم** في حيا يمين الغضا ح المحذور
فالي نوازله الدعا وبه واليمان من المعيار ما نصه **واحد** ان شئ وتغنى له المال
يغنى سبب كبر الله العجل وبه في مسألة عن النقصاء مثل فتوى
على المحذور ما يما نصه السواء ان يمين النقصاء المتوجبة على المحذورين

في بيان ما هو الفاعل في قولنا ان الله خلق ما خلقه
 فقال في حق الشبهة قبل ان ياتي بالبراهين ما نصه وانما الله عن الورثة
 على احدهم انه اقتطع من مال موروثهم شيئا خلق جميعهم بينا واحد
 وان قام بذلك احدهم فان خلق المورث عليه فان كان يامى الحاكم فيمنه
 لاحد من في جميعه وفيست كمن نفس تحليله ثانياً وان كان
 احدهم بغير اى الحاكم فكل من قام عليه منهم احده ثانياً ونحو
 لا يبيح بغير الرضا وقاله في واحد من الموثقين به الحكم
 ولا يبيح بغير اى زبده في اسئلة خلافه وان كان غاي منقسم ان يحلوه
 وان كانت البمين يامى الحاكم او ونقله بغير حوز في التبعة بلغة
 اذ او جئت البمين لورثة يملكون اى انقسمهم على رجل يملك المدة عن
 عليه يامى الحاكم وقد اضر البمين احدهم فيمنه في حق عن
 الجميع ان كان يامى الحاكم وذلك لما ذكرنا ان كانت يامى
 الحاكم فكل من قام اليه الله المتفرع اذ وما لا يبيح من كونه
 المتعار في الراس الخامس من نواز السوء والمعاوضاء وسيل
 يعني الى المذكور عن احد الورثة ان الله عز وجل المورثة ولم يات
 بالثبوت بطلان يمين المورث عليه بما جاء بان ذلك وليس
 المورث عليه ان يفهم الا خلقا حتى ياتي به كاد في المي ان فاعله
 لهم يميناً واحدة وعليه ان يخلق لمن جاء منهم لكل ايمان انما
 طبعه لا وان جاء وكلمه يميناً واحدة لانه حق وحيد لكل واحد
 اذ الغرض ومن نقل المسئلة مع البينة على ان يان العمل بالقول
 المذكور في هذا الوجه على الجمهور والزواني كلاهما عاين
 الوكالة

الوكالة وعامه العمل اقتضى الزفاف في اللامية حيث قال وان غاي
 بجه من ذويه الحق يكتفي بالطلاق بجه ان عمل قصداً فيمنه
 قال الزواني وانما افاد على من اخلعه بنية عمل بذا في حقه فقط
 ولو كان عالماً بشاخص خلق الفاضل المورث عليه لغير مفيداً وتلك
 وعلمه لان من حقه ان يقول لم اقم بغيري وقت الخلق ولم يكر طلب
 الخلق في ذواته يدل عليه ما يات في الفضا اذ ومثله في شرح الاجتز
وذكر حوز الفقيه مدعي **في بيان ما هو الفاعل في قولنا ان الله خلق ما خلقه**
 قال الفاضل القضاي رحمه الله في كيفية عفر الحفص
 عليه عاين الفرس في فاشمودة بلان بمرطون معرفة صحيحة
 ويشهدون بانهم لم يبقوا الطار اليه بموضع كرامة من عشي
 اعوام اولها الزايعا عمن بلان معرفة صحيحة ويشهدون بانهم لم يبقوا
 بجنتم الزايعا بموضع كرامة من عشي اعوام اولها
 كرامة عمن بلان بمرطون وهو حاضي عالم اليه شمس قال في هذه الوثيقة
 وفولنا في الاعتبار مدة من عشي اعوام عاين اذ ارج الحكم
 وبه مضى العمل وقال يحتمل لما اتم الله نبيه في الله عليه وسلم
 بالقتال بعد عشي سبيل كانت ابلغ شيء في الاعتذار ثم قال اعني
 الفاضل المذكور قال بغير نسي التمسع والشمع ما فارب العشي مثل
 العشي اذ وقال بمرطون في مقدار الحوز المحتوي من الاجانب اذ قال
 فيل نصح سبيل وفيل العشي وفيل **والموت من نفس** الحوز بمرطون
سور الفقيه في **في بيان ما هو الفاعل في قولنا ان الله خلق ما خلقه**
 نقله في المعيار وسئل الراس السادس من نواز السوء والمعاوضاء

الحوز بمرطون

الحوز بمرطون

ما نصح والحق المنة لم تبلغ الغدر المعنى من الاصدار والفرابة من التفسير
 وغدرها الى الاربعين كما ما جري به عمل اهل الوثاق اذ المقصود منه
 وقوله المنة من يد منة الجبارة في الحفر فليست في غير واحد
 من اخرجت منه التماسا او اشكل الى هم واما من عرف التماسا
 بينهم وضع في مفرار المنة كالاجابة وفي الدر النقيش عشر وثمان
 النة لا شريعة اليوم في حيازة الافاري والشيكا في الموارثا لكتبة
 تسام اهل فن الزمان اخ **وعاين ان ارضه بالجل حيث لم يفر**
ولم يوقل خمس سنين من عنز حرم هو بها الحق وقد يفسر
 قال ابن سلوم رحمه الله وفي كتاب الاستغناء روى عيسى بن جعفر
 احمد زعليه انه اذا كان غايبا عاين غاؤه الثلاثة الايام وحينئذ عليه ارضه
 بالضرع واليمين والغرض ثم قال كانا اوليها وان لم يخطى عزه وان اعز
 لا تقي ولم يستحق عليه بطول العارة لمضيه قال عيسى وسواء بلغه
 في ذلك في مخييه او لم يبلغه له الفاسم ولا يقطع له الحنفه فالوقفة قال
 ابن القاسم انما علم في ذلك في مخييه ولم يفرغ ولم يوكول ولم يكر له عز رحى
 حيث في ذلك عليه الزمان الطويل ولا حق له فيها قال الاول قوله وهو
 احسن قال المشاور وبه العرائق وجميعه منقول في طي رزعا اشار
 الى ذلك في الدر النقيش وقال بن خضام في المعية ما نصح اخيه قول
 ابن القاسم في كتاب الجدار في الغايب الذي يجاز عليه ماله ويبلغه
 في ذلك لا يفرغ ولا يوكول مرة قال هو كالحاضر ومرة قال ليس هو كالحاضر
 وهو حنفه والناس اعداء ارفال احمد وبشر رايه القيا من منازعت
 من شيوخ بلدتا يحيي حيازة ارضه او داره شح رجوع ولم يذبح شيئا

الحوزة الغايبة

حتى

حتى حال زمانه لا يعرفه علم وهو كالحاضر الذي يستحق عليه الجبارة
 اخ وشوه في الطير وابن سلوم وفي قضا **والتماسا الجاهل والجاهل**
امامنا في حيازة قال الخطابي رحمه الله قال بن خضام في شرح قول الرسالة
 وما جازها علم حاضرها علم كالمالك ان التماسا يحصل على عموم العلم
 بالملك حتى تثبت وعيها بعض من لفناء لا يرسل وهو طاهر
 التماسا وقيل انه يحصل على العلم حتى تثبت خلافه وهو قول برزنجي
 وقيل لا وان كان وارثا وبالشأن ان لم يكن فانه في الوثاق المجموع
 وبه القضاء بمنزلة **روى في التماسا والوصد والجران**
 في التماسا الجاهل والمفسر عليه السلام **واحد من** انظر في الوثاق في الدعوى
 من ليس بمفسر **فعلنا** بنفسه الذي يستحق عليه **الحال المرجع والرجع عليه**
 من بالفسد والجران **والمرجع في حيازة**
 بل يستحق في ذلك الرجعي **مما** وانما الرجعي **والمرجع**
 وان لم يكن مستحقا ان يستحق **في ذلك** في حيازة **والمرجع**
 وبما اعدا رجعي المرجع **في حيازة** **والمرجع**
 طعن ما خضعه القبول **والمرجع** **والمرجع**
الحق **والمرجع** **والمرجع**
 قال في حيازة المصلحة ما نصح مسئلة والذبح في ربه الجاهل
 المستدوخ في الدعوى في الدعوى ان ينطى لحال المرجع والمصغر عليه
 فان كان المرجع لا يقطع ان يفعل لا بنفسه والمزعم عليه مروي
 بالفسوق وليس بالمرجع في اح محتوية ولا يقطع الامام في ذلك
 بالتعني في والسعي وما اشبهه وان كان المرجع مع من فعل

التماسا الجاهل
 علمه لا يملك اذا كان

تلك التي احب نفسه ولم يكلفه اليقظة عما اذاعه من حرام وفساد
 موهب فان اثبت له لا اعز الى المرء عليه فان لم يكن عنده مروج اجتهاد
 الامام في نفسه او يحسنه ان رآه لا وان كان بالمرء في حرام في نفسه
 التعلق بما بنفسه في الامام ان يحسن المرء عليه حتى في الامم وحم
 او يميز منه وجهه يجب به اخلافة وتساكك في كل زمان ومكان
 وحمز وليه وسجين من معاني واحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن
 سلمون وعفي عن من المشايخ ورزق الله عليهم اجبراه وفي الخبر
 ما نصه قال ما له ومن يلحق بالدم ووقع عليه التهمة ولم يتحقق عليه
 من ذلك ما ينبغي به القسامة وليس عليه شيء ما به وسحق سنة وما
 عليه الخمس الطويل جدا ولا يجعل باخراجه حتى تتبين بانه ويات عليه
 السنون الكثيرة ولقد كان الرجل يحبس في الدم بالخلف والشفقة
 وبطال يحسنه حتى اذا اخطأ يضمنون له الصوت من كل سجدة ومن اعز
 علو رجل انه شجه اوض به في باني عمه ان يحاق منه عما بنفسه وقد
 عرفت العداوة بينهما فلا يحق في المرء عليه الا ان ياتي بالخلف بين
 او شبهة قوية او يكون المرء بحال ضايق عليه فيه الصوت وكذا
 ان الرجل قد يكون عدا للرجل قد عداوة عداوة والامر صحا معته بالسحر
 واذا السلطان ان يقع في راسه فيقول ولا يفعل في ذلك ليوحي عليه
 به لا للمعزة والسجن ولا يوحى في ذلك بفعل المرء ان اكان العداوة
 بينهما مع رقة حتى ياتي بشبهة بينة او يلحق نوبس وامر كان في
 التهمة والخطئة وبه قال من المجتهدون واصبح ومطهر استحسنوا
 وبه العمل ثم ومن عن المعز ما ذكره القاضي ابو الاصمغ بن سليمان رحمه الله

من

من قول الفقهاء في الميزان ما احسن استنباطهم في التنازع في بعض
 به من امور الرعية ولا ان الرجل ياتيه بنفسه ومن علم ان لا يتأخر
 ضيقه ويهدى نظره حتى صار له في موقف المذنب عليه او ياتيه
 عنه بغير ذلك ولا يخطئ القاص بغير احسن المدعى عليه وقد ياتيه
 ايضا يدعي عا رجل به في احاد غليظة متروكة وانه عليه حرج من كل
 قد سال عنه و
 بل قد ياتي النظم في ضرابه الذي يقول به
 ان الزمان قد بقى وان هذه الحالة انما يسيح اليها من لا خشية
 عنه من ركوب الجاهل استحياء ما ياتي الناس على ضرب من الاحتمار
 بل انه ان تشوب حاله تكون خلافا لاداء تحقيق ما به المحفوظ
 القايض عنده من حرام وعلية حرام مخوفة فاحسن المدعى بالدم
 حتى في الروح وتبين حالة يجب بها اخلافة ومن جاءه معاصر من
 الجراح يري عا رجل ضايقا ما له ما قد بلغ منه مبلغ الخوف بما بنفسه
 في سبب طامه فادع القاص بغير انما باليعة عما دعواه وان اثبت
 تعدد المدعى عليه ولم يكن عن المدعى عليه في المرتبة بينة مروج
 بحزبه وان رآه حيسه في ذلك اليه عما ما يخطئ له من ساعة ما تاتي
 عليه ومن جاءه في حرج خفيف وهو من يلحق به انه في تلك من
 نفسه ما يسلط به سبل المعادين من الجراح فانه انما بغير ان كان يري
 الله به الشيء ويذكر به البصر ويتبع به الطامة ويذكر به ما يفي
 واموالهم قال في ذلك لم يات وان غلبه وان وليه وان معاذة له
 باختصاص يسي في اوله ونقله يري دون في تبينته

وقوله ارج حياكم بغيره ، ان حرام المعز والاصمغ ، المتروكة ايضا

واعيد اعدا احوال المرمى **فصل في احوال المرمى**
 قال في حقه في الباب السادس والعشرون من القسم الثاني من الترمذي
 واذا لم يكن بالمرمى من احواله او ضربه في يومه في ضرب المرمى عليه قبل يومه
 الحقيقه رواه عيسى بن القاسم انه لا يقبل قوله الا بالسنه عا ولا
 او بامير من وقال اصبح يقسم مع قوله كان يداني اوله يكن قال المتطوع
 وما تقدم من قول القاسم العقل قال عيسى واحد من الموقفين وما يجب
 على المرمى عليه بخلاف الترمذي يحسن وما في اخذ المرمى بالمرمى من احواله
 جرح ولا ضرب الا في المرمى قبل ان يلحق به فيجب حينئذ المرمى
 عليه قال البايع في وثايقه وقد روي ان الحرل سيجر ثلاثة ايام وليس
 به عمل ولا قضاء ان شمس في رابعه من حقه في قسم السياسة نقل
 من الكلام من اوله الرافعه وما تقدم من قول القاسم العقل وبه
 الحكم ان وقال في التوضيح طائفة قول من ناجي فتبين انه كما في بين
 ان يكون جرح اوله وضو طائفة قول المرونة ورواه بنو كعب عن
 مالك وقاله اصبح وعين القاسم لا يقبل مع عدم الجرح المتطوع ويقول
 ابن القاسم العقل والحكم وراى صاحب البيان ما شاء بالقول في انه
 الشاهد من الترمذي بقوله وما قبل قوله ولا سيجر المرمى
 عليه ما دام المرمى حيا لانه يقسم ان اراد سيجر به دعواه بخلاف
 ما اذا دعوى له جرحه ان وقال من ناجي عن قول المرونة وان اقال
 الموقوف في عن قول ان هو من قول القاسم بل هذا وطائفة
 سواء كان به جرح اوله والناية به العقل ان الترمذي البيضاء الحواف
 والفلساني وابر غاربه في التحميل وابن هارون في الدر الثمين نقل
 عن

عن الشيخ ابي عبد الله اليماني ونه الموقوف من كلام القائل يا عمال
 الترمذي واني لم يلحق له اني وضو طائفة الحلاق الروايان والقائل
 بالخلاف حتى يلحق الا في من كفاية واختاره اللخمي وابن رشد وبه
 العمل قال اللخمي الا ان يعلم انه قد طان ينفذ ما قال ويلزم الجرح ان
 عقيب ذلك او كان يتصرف في مقتضى عليه ليل المرمى وضو
 به ذلك حتى ما قال في اليماني وباحتيال اللخمي هو البتة انفس
والما السجين عا من حقيقه عليه باسمه الترمذي
 قال في حقه ما تقدم وان ثبت الترمذي في يومه ما به في علم
 الشفوعه وان ثبت القاسم بالترمذي وكالة المرمى واشترط الشفوعه
 عا عين المرمى عليه ان منقسم به او يتبع في المرمى له به يوم
 الترمذي عليه عا عينه وجب سجن المرمى عليه عا القول الشفوعه
 الموقوف حتى المرمى فيطلق او يكون المرمى عا فلا الحال
 في ان به حقه ينفذ الورثة بعد ثبوت الترمذي
 وموته وعرة ورثته ان ولحل اصل من الكلام المتطوع بان في
 منتهى بن حارون وغو الانشبه عا العقل ولم يتبع ضربه وكذا في
 الوثائق المجموعه وقولنا في النظم الترمذي ايه المعنى في شها
 وغير الجرا وبه لا يلتزم كذا مع ما تقدم في البيهقي السابقين
 وفي ابن حارون وجب سجن المرمى عليه بخلاف الا ان يكون قبل ان
 يلحق به فيجب السجين حينئذ والفضاهه اقتضى
وان هم ينفذ حقيقه **موقوف المرمى من حقيقه**
 ما ذكر من حقيقه في وثايقه وثيقة حقيقه حقه المرمى وقال حرما الترمذي

سجن المرمى عليه

اذا اصاب المرمى سقطت الترمذي

ما نصه قال من اجوز في حراء اثبت مثل كذا العبد للمد من عليه سقطت
 عنه التسمية قال غني واحد من شيوختنا وبه الفتوى انه وكذا انه في
 ابرهتوم في وثائق المجموعة مثل كذا وكذا في ان العمل والفتيا به
 ونصه بحر وثيقة هذه المد من واثبت كذا وكذا في تسمية كذا
 المشهور بحته عام من رماه بدمه قبل التاريخ سقطت التسمية
 وكان ما ثبت من التسمية بعد ما سقطت التسمية وان رماه في شفا
 بعرضه ان ان كان قبله رماه في نفسه ماله لا قبله ورواه
 ان كان رماه في نفسه في التسمية وانما اضطر في قول الحق في من
 رجلا ثم اجزاء ورواه في فقال من القاسم واشتبه واصبح لا يقبل منه
 في الاول ورواه في الآخر وبكسر في الحق وعليه الفتيا وقال في العاجزون
 يقبل ويؤكد بكتاب قوله وان كلب الاول بالقول قوله انه ومثله
 في العقب فلا يحسن احتكام برهنته شمس قال في التسمية انه ما تقوم
 ما نصه قال اصبح بان قال من بان في ليس في غني فلا سبل الرمي
 رواه وانه يقبل ليس في غني في الاول والآخر سواء فيهم وان
 الدم على اخرهما ان شاء فيقتل ويحلبه الآخر ما يفي ويحسب سنة
 قال في حبيب والقول الاول اجب البراءة ومثل كلام من يحون الاول والآخر
 في الخطيئة فليبينه ما ذكره في تامة من اجزاء الحق في المرمى
 او لا ما خونه من تامة التسمية كما رايته وشوكله في المير وفي
 الخطيئة ولعل في مفسدة البيان محل في ان العمل والاقول
 ابن القاسم واشتبه عام في كثره الصورة وغني ما قال في رشة في
 البيان في من يجر القاسم واشتبه انه ان من عا رجل شمس اجزاء

ان الضعيف قول الحق

واحد من

واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني
 بعضهم او من عا رجل شمس من عليه وعائيه وقال لا ادر من في
 ان كتب سكران شمس من عا رجل ان التسمية تطول في له وقاله
 اصبح الا انه المد من عا رجل شمس من عليه وعائيه قال ان كان يقبل
 ولا ليس في غني فيقبل قوله الآخر ما قبل قوله الاول وشوكله
 وان عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني
 من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني
 ومن عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني
 فالله في الخطيئة ولو من رجل في احد عمل عا جماعة
 في الاول ان ما ان يقسموا الاجزاء واحد ويستفيدوا منه يلقون انهم خرب
 او جرحه وان من في مثل ما في وفعلوه وفي في الآخر من حايه ويحسنون
 عام ما يقبل من رماه المشهور به العمل في قال في كثره في المجموعة يقبلون
 كلهم في التسمية انما انما عليهم وقال اشبه فيقسمون عليهم
 او عا بعضهم شمس يتارون من احب قتله انه وفول المتبقي يحسنون
 عام ما يقبل في في الوثائق المجموعة يكتب عليه رعا في الظن
 من الخطا لا يكيل بالمد من الا في اتهم بدم ويتطفي به القتل واما شوا
 بان الدم قد ارتفع عنهم فلا ينبغي ان يحسبوا في التسمية انه وقال غني
 ابن عا قبل كذا انما من عا جماعة من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني واحد من عا غني
 يقسم منهم ولا يكون للوزن ان يقسموا الاجزاء واحدة ويقتلوه
 مضت في له السنة والانساع وليس لهم ان يلقوا شمس تقي واما
 يقال لهم اطلقوا عا من شمس واقبلوه وفي في الآخر من حايه

انما ان شمس على جماعة انفس
 للوزن عا واحد ومن عا
 يقره ملية ويسعى عا ما

قال زعماء في الطبرستان كان يحيى المدا عن عليه القتل ممن تاخته
المظنة بجسر وما يظن شيئا استعمله خمسين عينا وخلا سميلا
وقال يحيى ما لا عينا واحدة والعجل عما تقدم من الاستخناء ان وع
ترجمة من رمي حجرها ما هي اية محذورة عن احتكام من سئل ان
الرمي الاستدراج الا خمسين عينا كما اتشبهت الا خمسين عينا والى
والله اشتهر الى الفتوة المذكورة في النظم بشدة الموت وحله
كاولياء ايمان الفصامة وتعين الفائل بان حلف واحدة من الشراكة
سقط الفتوة وحلف المرحوم عليه خمسين عينا فقال من سلمون في
اخجواب نفعه عن نيل الحاج وان دفع في يد النية مقام عليه
روحه فيما شئت عليه ولم يتوجه للاولياء الفصا حرقه بل لم
يميت الله عندها ويخار سميلا بعد ان يحلف خمسين عينا لنيل الفتوة
ان وفي المعيار الجواب عن الحاج ايضا ان طالع من المتكلمين ولم
يلحق في ايه لهما اكثر من الشبهة ان المذكور ان حلف كل
منهما في مفتح الحق خمسين عينا انه ما قتل وما اصابه وما شارب
وكشاد فيه ولا اعان عليه وان لم يصب منه اية وفيه عن جرح
من قوت عليه التهمة بالدم ولم يجد عليه بيعة وطال بيعة
وما يظن به انه استعمله خمسين عينا والدم سابله وحسبه
ان وقال في الوثائق المجموعة وان ابن الاخر من العصبة ان يعاقب
مع الابن بطل الدم وحلف المرحوم عليه خمسين عينا ومن ابا ان
ان يحلف اكل بيعة ان وفي المعيار نكل اولياء الدم على الايمان
او عفا من يجوز عفو او يترك للولي من يقسم معه رتبة الايمان

ع

عالم المرحوم عليه يحلف كل واحد منهم عن نفسه في الحد خمسين
عينا الا انهم اقل منها ان وعوه في النوض وفي المعيار عن
العصبة من قتل رجل وسب الناس وفيه فطلب حرقا فتح سبنا
فيه رجل فلم يبق في من الشراكة قال يحلف كل واحد منهم خمسين
عينا وفي موى الدية ولا فسامه من الاولياء ان باحتصار فيه
وفي جرح النصوص المتفرقة ومن هو الاثر بالقتل في حد
عنه ان يرب والحق اية ان من القتل وعنه وفيه
النظم في القتل فقال في المعيار ما نصه الباقي عن من القام
واشتد من اعني بالقتل بعدا عنه جلد وحبس قال اشتد
كسار من الحر ومن عني في قول اشتد كسار الحد ومقتضا
سقوط الحبس والضمان رجح المقتضى ان اراه وفيه وقع الحكم
بتونس في اواخر القرن السابع عا ما اخبر به به بحث شيو حنا
فلتحدث في ان في بيان بالقتل في مرة السلطان اية الحسن
في حال السلطان الاولياء عنه قال القاضي بخيل تهر به مائة ونجته
عما ما قيل للمفتي ان في كنه القاضي حين ان من نواز الدماء
وعنه في نواز الصلح وكذا في آخر المار الشهي وفيه من نازحه
في المرونة وتكميل النفقة لابن عمار وفيه اشتد كسار
الحدود من يحد لا ينفذ في الدية التوبة عن المفتي وانما كان مقتضا
السقوط بالرجوع عن الاقرار كره الحد وبالشيطان وفي المعيار
من من عني يحيى الضياء والحق بانكار المفتي حقيقة القياس بان
حق الله تعالى ليس كما في فيه شيء ان وقال من عاني في الطهر وضاعف

يقتل نفسا آخرها عني في بلاحة شح سجن ثم اخرج القتل قال انما
 اعني في خوجا من الضياع واعود باله ان اقله في قوله الا انما
 بما في معوقه لان الافراد قد لزمه كلزوم الافراد بالدين لان الدم حق
 لا يبيع كالدين ولا يقبل رجوعه فيه محرولو عفا عنه في يتر عليه
 سجن سنة وجلد مائة من الاحتكام اذ ومحق قولنا الجزاء تبع
 السجن التابع للضمان الفاسد من التبع في كذا التابع يكون واحدا
 وجمعا اذ هو اية العن القتل في دمه وانما القتل على نفسه
 في قوله ما العن القتل في دمه وانما القتل على نفسه
 في قوله ما العن القتل في دمه وانما القتل على نفسه
 قال سيبويه خليل في عني في الميم على ما به الفتور على طحا على
 امثلة اللون الموجب الفسامة او في اء يتخلف في دمه وانما
 فربه عليه اء في ذنوب اللوح عني من قول من الحاجب وكذا العذر في
 المقتول يتخلف في دمه وانما المتخلف في دمه من امثلة اللون ويجوز
 في التضمين الربح على الانداء والنصب بالعطف على المقتول وقوله
 وانما القتل اء من التلخيص بالدم وشبهه وحكي من سفل ان
 العالج وعنه من بان قتل الجسد لكونه واشتراط الحية فكذا الحدة
 طاهر ولم ارمض ح بة لء اء فيمؤخذ من اقتصار الشيعين على
 القول الاول ان العمل عليه والفتور به وان العمل حكوم بقتل القول
 الشائع في ذنات لو استصم به ما اقبلوا واعتمد سواه وفي يد ما
 في الضم من ان اء لكون ما نقل من سفل عن كتاب القبر في لا يبي
 القاسم بن الحاجب وهو قوله وانما اوجه رجل مقتول في رجل محه

سبي

سبي او في يدي من القتل القتل اء من دم المقتول وعليه
 وانما القتل من اللون يوجب الفسامة لا اوليا به اء وفي البصية
 ايضا وما نقل التوضيح عن سفل والعمال في مائة كذا في مسئلة اء
 من وان ان الضمان اء في دمه مقتول من ان سفل القضا بقتل
 امرئ بعد قتل من طعن عليه ان قتله بطل القضا بقتل
 في مسئلة تشبيهها وقد نقل المسئلة بتمامها في المعيار
 في قوله ما العن القتل في دمه وانما القتل على نفسه
 فقال من مخيف جرد في دمه وشبهه عفو على ما لم انصه قال احمد
 ابن حنبل رمض العمل على ان التصالح وان كان المصالح من بقاءه الحاقه
 محمد بن عيسى وغيره واحد من الشيوخ اء في دمه المسئلة بقتل
 عني في القتل في دمه من تشبيه عالج بوال عمل في دمه ولا يبيد ويجوز الصلح
 على النفس وان كان الحيوان من بقاءه عني في دمه وانما في ذنات الصلح
 من المرونة في دمه ويكون الحيوان ما صالح عليه وناسيل الوالطوب
 في حيات الحيوان ولا جرمه اء في ذنات المرونة المشار اليه في كتاب
 الصلح وهو قوله وانما اء في دمه عالج بقتل في دمه في ذنات
 الدية او من اسمي ذنات الحيوان اء في دمه من بقاءه في ذنات
 انما للمقتول العفو عن دم العمد في دمه وانما في دمه ما لا قتال
 سبي في عني العلي في شح غافل عن الفاض عياض ما نصه قاول
 ابن الخطار في الجرح والنفس مدحا ويشهر لكانه قولنا من ارش
 الجراحة او قل من الدية لاني القاسم كما يجوز ان يصلح شيئا عن
 الجراح والموت ان كان لا يبيد شيئا معلوم وما يبيد اليه شيئا

فان عاش اخرا ما صالح عليه وان ما كانت فيه الفسامة والدية في الخطا
 او الخلق العمد وفي سماع عيسى ان ما الحمد على اكثر من اهل
 يفي، وكانه ما الحمد على الخطا ما انما الله وهو خلق شمس رجع فقال
 لا يجوز الصلح الا بعد العزل ان اخاف ان ياتيها النجس
سورة صافات فاعلم ان العمد على ما في الاصل الاول والاولى
 فقال في محتمل العتبية ويجوز صلح الفاتل عمل على ان في حل من
 بلا الاكليات وما يساكنهم فيه ويحتمل على الفاتل ان يرحل عنهم
 ولا يساكنهم ابر او اخا او قوم من قوم ان ينكح والرفاؤل وليهم
 بائني كذا عليه عفوهم ان يفتي وجهم عنهم بفضاء له وفي
 قال النبي صلى الله عليه وسلم لو حشر فاعل حشره رضى الله عنه غيب
 وجهه عن آراءه ونزاهته المشهور والمجول وقاله المخيم
 وقال يحنون يحبه فوال مخيم، وروى عن الفاسم ان الصلح يستف
 ويرجع الى الدية وما يجوز في طر من روح عن البلع قال من رافع يتف
 ويرجع الى الدية وما يجوز في طر صاحب الدم يكون ح
 ويقت منه ان وقد في من سلمون الخلفا المختار ولم ينسب على ما به
 العمل شمس قال في ما في كلامه ما نصه وفي كتاب بن حبيب سالك
 اصبح عن الفاتل صالح على ان لا يدخل لولا ولان المقتول ولا يساكنهم
 قال كوجان وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو حشر فاعل حشر
 غيب عن وجهه لا اراهم فلو صالحهم على ان يرحل عنهم فان لم يفعل
 او فعل شمس على ان يرحل عنهم فليس الفود او لهم الدية من ضر
 بدلا قال ان كان الدم يشبه حبيبة حتى ما الحو، فله لا جاني

في

في الفود وان كان يشبه ولا يحون الا ان يقولوا ان لم يفعل او فعل
 شمس على ان يرحل عنهم فليس الفود او لهم الدية من ضر
 مضمي، وجوز ما معطوف على ان لا يعمل له لفظ من ماله وان ما اسم
 مخالفا للبيت **وحيثما كان العمل على ما في الاصل الاول والاولى**
 المراه بالحد الفخر الذي يلحقه عدد - عصبه الفاتل الذي يستحق
 معه في النسبة الرجل يطلب الدية عليه ممن يما معتم في حد
 اعلم منه وفيه قولان فيل سماعه ما عمل وقيل ما زاد على الرقب والرقب
 فمأذونه قليل والقول الاول ارجح فالنحاجي عن قوله المرونة شمس
 ان جن وقومه بالشمس وليس من قومه وجعل له لفلنهم ضم
 اليما في الفاتل اليما الى قومه وان لم يكن يما من قومه احد فليس
 اليما ايضا في الفاتل اليما حتى يفسر على العقل ما نعه على من يما
 في السبب الا في الجواز وما نعه في قوله حتى يفسر على العقل قال فيه
 ابراهيم حميد او ابراهيم في وثايفهما عن محنتون حد الطافه سماعه
 فيتمعون الراب واحد في سماع اشكب خمما والرقب قليل والعلم
 على الاول ان ومثله عن القشيب على ما به العمل من ذكر في التوضيح
 وزاد بعد قوله قليل ويضم اليهم اق في الفاتل ان في الفود كان عن
 متكافئان وهو مقتضى ماله في المختص وعلى الاول اقول البر
 واجز فتوح ومحمي العتبية **والاصحاب عمل على ما في الاصل الاول والاولى**
ما يصح العمل على ما في الاصل الاول والاولى
 والعاقلة ضم العصبه الا في بالارق، ويحل فيهم الا في والرقب قال
 ماله وما حلت العاقلة من الدية وهو على الرجال من النساء والذرية

ويجعل الغنى من الحفل بفره وذلك كما فرطه الناصر في يسي ثم قال
احمد بن اقول مال المعروف به الحكم وحسن ثورانه قال كما كل رجل رج
دينار قال وبه اقول قال الشافعي كما من كثر ماله نصيبه دينار وعامن
منه ومنه دينار وقال اصحاب الراي كما كل رجل ثلثة دراهم اثم وكلها نصف
حال حامرة في تناول متها ومن مصرية والحفل معول رجل
ولو سجد عليه من ماله وصلى عليه من ماله
قال في هاروي في معنى النفاية واذا لما في رجل من العاقلة بعد موضوع
الدية فما جعل عليه من ذلك في ماله وكذا اقول مال وبه الحكم قال
اصح ما وقع عليه من ذلك في ماله في ماله من العاقلة وان
كان صغيرا فيبلغ عن توضيف الدية او غايضا عن قطع الخيمة
بفرع او غير العتقة لابلح من حينئذ لو كان ذلك بعد الحكم
لا يكر عليه شيء ولا يفسد ما عن ماله بعد توضيفها فزم احد امرئ
وقد تقدم قول اصح اثم قوله وقد تقدم قول اصح في يدي الموتى
واما الصدق فلا سقوط به ابتداء فابن الحاجب وان ابلغ الصبي او قدم
الغاية في ذلك ولو اعد من جعل عليه لم يترك لو ضمن ماء فدلاني قال
في التوضيف الا في يعي من القولين من السفوط لا يتفاضل على
المحمود وهو قول من القاسم والقول الاخير ما صبح قال وبه جمع ذلك الى
بقية العاقلة اع والرجل في ذلك **ولو سجد عليه من ماله**
قال في المرونة وان ضربه عمرا ما وضحه ما ذكبت منها سمعته
وعقله وان بعد اليه قال من حاجب طاهيه انه اذا يبي يفسد ولم
يتطهر في اغ السنة وهو عندنا في كتاب محرو قال ابو موسى بن مناس

۱۱

أنه يتنطق بتمام السقة وبه العمل ونسبه من رضى الى العرونة ونقل
في التوضيح القولين ونصب الأول منهم الأكثر والشافعي لا يفتي
ايضا الا انه يذكركم في العلوه وادى الفشتالي من الضمان بحقه
في عقر جراح الخطا وسمعت له في العمل الجارية قول من مناسر عام عنه
من عملوا به في القود وفي العمل فلهذا انما يفتي بالحق المأخذ لخل
منهم اخذ من قول من ياتي به تعدد مسائل السنة والجماع اعتمد
فيه الاحد ستة اشقي ومثله في التوضيح والمقيد وعني فاما
من هذا الزاوية فمد شمس من هذا الموضع والشمس
ثم تعزوا في الزاوية والشمس هي من الزاوية والشمس
قال في كتاب السيرة من العرونة ومن شجرة عليه بيعة انه افي
بالسيرة او الزنبي فانما في لاهته ربه او حجة الزنبي اقل
ابن ماضي قوله ومن شجرة الخ يعني في الحدود واما في المال فيلزم
وهو كذلك وما ذكر في الحد هو احد قول مالاه في العارور واستحب
انه لا يقال وكذلك الخلاف في العتيق انه زني ثم رجع لشبهة اصل
انعاقا والافقوا ان لا يلقطه وقال ايضا عن قوله في كتاب الفرق
ويقبل جوعه يعني المعنى بالزني قال في ربه لوجود غنى ولا يقال له ما
في كنهه انه انما في كنهه لانه يعني يحد ربه زعم من الخوف ان احباب
ماله لا يمتثلوا فيه وما ذكر في انه يقبل يعني عند ربه المشهور وقيل
لا يقبل جوعه حكاه بن يوسف وهو احد قول مالاه في قال الشافعي
وعين الملاشم قال رحمه كلام ان قوله يعني الواجب عن افراء احد بعد
في ذلك وقال بن القاسم رحمه في فاذا به وقال الشافعي رحمه قال الشافعي

مكتوبة حتى له بها وان كانت له ام ولد رجعت اليه بنوته وبه العمل وقال
 غيره تعنف عليه كالزوجة تطلق عليه اذ ونسب من القول
 المعمول ان ابن الفاسم والعلامة عن نقل الموافق في رجوع امهاته اليه
 باسلامه ولزوجه عتقتن عليه قول ابن الفاسم واصبح واشبه وقال
 ابن مخنف ان كانت للممثلة امهات او ولد رجعت اليه بعد رجوعه الى
 الاسلام وقال بعض الشيوخ يعتقه عليه كالزوجة انفق بطلاق
 عليه وليس به عمل اذ به مضموم ان العمل بالقول الاول وهو عزيب
 المرونة وفي كتابه امهات الاولاد مفهوما وفيه ما المي تذا ولده
 حتى يسلم فان اسلم رجعت اليه اذ يعتق او قولنا ولده يعني باسكان
 اللام مع التشديد في الواو قال في الفاموس الولد من كنة وبالفح
 والكس والضم مع د وجمع اذ **واما في رد قول الاسلام** **عاشي ارجع**
عاشي ارجع **عاشي ارجع** **عاشي ارجع** **عاشي ارجع** **عاشي ارجع** **عاشي ارجع**
 قال في مختار القيطية واذا لم يوفق هذا الاسلام عاشي ارجع الاسلام
 حين اسلم ولم يعتق ولا حلت رجوع عن الاسلام بالمشهور من
 المذهب انه يشترط عليه وبوديه وان تصاحبه ربه في اعتقه
 الله ولم يقل لان الاسلام قول وعمل قاله مالك وابن الفاسم واصبح وابن
 عمر العجم وعليه العمل وقال اصح في الواضحة انما شهد ان ما الله
 الا الله وان محمدا رسول الله ثم رجع عن ذلك او بعد فقل بعد الاستسابة
 وان لم يزل ولا حلت ارجع ويحتمل ما نصه وان لم يوفق عاشي ارجع
 الاسلام وهو قد اسلم ولم يعتق ولا حلت ارجع عن الاسلام شهد
 عليه الا الله ولم يزل القل بان تصاحبه ربه في اعتقه الله لان
 الاسلام

الاسلام قول وعمل ومن ادل ما لا و به مصر العمل عن الفقهاء وجه
 الحكم اذ بشر الكلام بعينه الاصل في الذي قبله وقد نقل الفقيه في شرح
 الرسالة والشيخ في التوضيح كلام المشيخ ونقله المرواني عن ابي
 ابن قتيوب بعد ان ذكر ان لم يزل يعتق الاسلام ولم يزل يعتق به صلاح
 الفضل ارجع ما مضى ومما يؤيد من المسئلة ما قاله من غير الحكم
 في الغنم الكس وان اسلم وحسن اسلامه ثم رجع اليه فادناه وال
 قتل قال قوله وحسن اسلامه بما ان له اذ اكمل اسلامه بالعدل والعمل
 ان العمل بالقول والعمل معا وتكلمت في ذلك مع محمد بن يحيى فاضل الجامعة
 في طبة فاقه بقتل له وقال انه الحق وعليه العمل وقول مالك انه والعمل
 تكلمت في ذلك مع ابي شواهد بن سعيد المعري في بابي الشريعة ان الزنا
 نقلناه من حديثه مما نقل عنه من فتوح الاسلام وادخل الشطي الاول
 هو مياء النسب قال من فتوح هو الصواب والاسلام وادخله ام وما يحيى
 سلامة الغافية من الاطباء **ام** **واما في رد قول الاسلام** **عاشي ارجع**
عاشي ارجع **عاشي ارجع** **عاشي ارجع** **عاشي ارجع** **عاشي ارجع** **عاشي ارجع**
 قال في مختار القيطية اخبرنا انا قال العاقد فيما يحذف السير
 ارجع ولده صرفة او في ارجع في تصدق او افر ولم يقل لام ولده لم
 يوجب له لهما الحرية ام ما قيل في ذلك اعني ابي من السجدة في هذا
 لان لقب المولى لا يقع الا على العتق قال من الذين وقيل لا يجب له ان يذل
 حرية وما تقوم اشئ وعليه العمل وفي مسائل الفاضل من زري في امي ا
 جاهلة انعتق عليه في وثيقة في فيش في مملوك في مملوكا
 فقامت المملوكه عليه فبذل اللعنة من عمن انما في به وقال في

السيرة ثم اعرف العرف في الموراة والمملوكة ولختتان الموراة
 من المملوكة فقال في كتابه المصلحة ما بين ابواب ابيهم واللولوة
 بانفسا ح ح ح فقال له اقول ولا يجوز الجاهل في مثل بحمله احم وحي
 ثم حجة صفة السيد ع احم ولاءه هنياء وحلي رقيق من وثائق المجموعه
 كلام قلعه عن بن النضر وفيه ما ضه فان لم يستحق في صرفته باع ولده
 وجعل له امواله لمصايل بن زرر نقلها بن سبيل في اول مسائل العتق
 ونذكر ما بعد العتق و احم احم ونقل له كلام في العتق احم
في كتابه المصلحة في العتق **في كتابه المصلحة في العتق**
 قال في عتق النكاحية ولا يجوز للسيد ان كان يبيع النسيئة الحادثة
 ان يشي له في عتق الكتابية ولو كان باع في الشئ له باطل عند
 ابن الفاسم وفي كتابه وفي العتق وقال اشيب عن مال ان لم يسقط
 الشئ له والاشيب في الكتابية الا ان يفتى بالاجاء احم والفتوى المعمول به
 فهو من المرونة فالفتوى من كتابه احم في الفادرهم بجمها عليها
 عا ان يطاعا ما احم في الكتابية بطل الشئ له وجاز في الكتابية وكذا
 ان اعتق امته الواجل عا ان يطاعا او شئ له في المكتاتبة ان ما ولد له في
 كتابتها هو غير ما شئ له باطل والعتق نافذة الواجله ولا يفسخ
 الكتابية كما لا يفسخها من عتق الغير بما اوسع به البيع احم وقال
 الشيخ ابو زكريا يحيى الحلبي في شئ له بطل الشئ له لقوله عليه السلام
 كل شئ له ليس في كتابه الله فهو باطل ولا نه وله لا جل في كتابه الحق احم
وما عا مكتاتبة يشي له **وما عا مكتاتبة يشي له** **وما عا مكتاتبة يشي له**
 فقال في المحقق المذكور دجا ان يشي له السيد عا عتق شئ اعلمه

من الما حول وغيى وان اسر كتابه وفتى عليه
 ذكر السمين ان لم يعتق لثما من الكتابية بخلاف الخرمه وان عجل
 في عتقها عجل عتقه وان كثر السيد قال له ليس في عتقها الشئ
 حلولا ولا كثر في عتقها عا انما حلت بان امر السيد من قبضه بعض
 المكاتب الوالسلطان وخرج حرا وفي عتقها السيرة في يومها من السلطان
 عا ما بعته عثمان واما الخرمه التي كانت عليها بائنا سقطت عليه
 ان البس الكتابية عا في يومها وعجل عتقها من قول مال المشهور به
 العمل وقال ايضا مال الخرمه لازمة للعبه ولا يفتى الرجعة اذ ايضا
 وتحيل في عتقها احم ومن العرونة لما له اكل في خرمه اشئ طحا السيد
 بجم احم الكتابية وفيها طحا وان اشئ طحا في الكتابية فهو راجع
 قبل عتقها سقطت قال الشيخ ابو الحسن الرضوي قال بن الموارز حل
 ما اشئ له السيد في الكتابية من خدمة او عمل به باع الكتابية
 عا لا العمل وبعضه باع سافطه ولا يؤدى به لا عوذا لان
 خرمه رفته سقطت كل رفق بغيره وعده لا من
 بل عتق عتق احم ان عجل عليه خرمه يشئ طحا لان خرمه بغيه
 ومن رقه بكتبا ان من اعتق بغيه عتق يستكمل عليه بغيه عزله
 كل خرمه تيفعا عا مكاتب او عا عتق بطل سيرة عتقه بغيه سافطه
 لانها بغيه من رقه احم تيفعا للكتاب في القيمي وفولنا بطل الاداء
 متعلق بسقط لا يقرر بغيه الخرمه احم **وما عا مكتاتبة يشي له**
وما عا مكتاتبة يشي له **وما عا مكتاتبة يشي له**
 فقال في محقق الغيطية مسئلة ويجوز بيع كتابه المكاتب

او ما في من كتاب عن مال والعلو عليه العلو قال ربيعة وعبد العزى بن مسلمة
لا يجوز له ان يبيع ما يبيع له كتابه ام ربيعة وقد يبيع
عن قولهم فيكون له رقية او عنده اخر فجمع فتكون له الرقية والكتابة
قال النخعي واما اصل يحنون في مثل انما يمنع البيع مع الاختيار وعني
المضرة ولا يجوز مثل البيع الا بغير الكتاب واعتناجه وسواء ان
يبيعه له ام لا ولا يجوز السيد بيعها من غير الكتاب الا بما يجوز له
بيع العبد من شئ من اعيانه ثم ان يحنون والبراءة لكتابته مسئلة
وما بالمراسن يضع السيد عن كتابته بغير ما عليه ان يجعله الباني
او يورثه له عنه وبين يدها ويفسخ الذنا في في الذناهم او عيوض
الواجل ولا بأس به له له حل اهل الكتاب تمام ما اهل العتق في جميع
ذلك واختلاف اهل اهل يحمله باجازه له مال الذوا من القاسم وبه القضاء
ومنعهم من منع ذلك يحنون الا ما تحيل العتق ومنعه من عني
وان عجل العتق وجعل الكتابة كدين ثابتة اتم له خطه ونقلتها
بنما مضافا كميل القابلية والمقصود منه مواضع الخلاف التي
فيما بين العمل وبين المذكورة في النظم والاجل تحيز المقصود
وفع التفسير في النظم في جملة الحال وهو قولنا وعجل العتق في
ان اتم العتق في بيته وبين مفهومه والافق ان كنا متخلفا فيه وعمل
فيه باحد الاقوال ومعنى عند كور ما في القمي في مع كور وما
نقل عنه الصواب ما يورثه من كلام المرونة وخلاف النخعي وعني
بأنظري ان شئت ان
المطابق النخعي **يقول** **مفد**
طام المطابق قال في التوضيح ان اتفق العبد المالك مع العبد

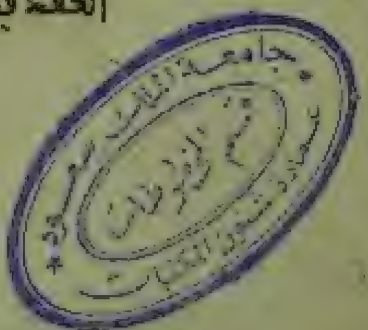
عاجي في ايه المطابق بالمستفوز وهو قول مال في المرونة ان كان
له مال طام لم يكر له بذلك وان لم يكر له مال طام لم يكر له مال
عنه ان يكر له وان كان له مال طام وقال يحنون ليس له ذلك
وان لم يكر له مال طام الا عن السلطان وقال حمران كان طامها ولا
مال له كان له ان يحنون نفسه بنور الابرار صوت الخيط وبه الحكم
وعليه العلو وان لم يكر له بالعتق مفقود ان اتفق انه ابرار من
الحاكم الاختلاف قال في التوضيح قبل ما تقدم ان اختلفا فقال في
ذلك انه ادعى العبد الرائي عني وابن السيد بانه يحنون نفسه وان يحنون
فيه لحاكم وان ادعى له السيد وابن العبد وان يحنون في السلطان
بعد التلويح والاختلاف اتم وقولنا وهو طام المالك في يحنون
القبول من العبد له مفقود معني وهو قول المرونة السابق
وان لم يكر له مال طام بانه له ومن اختلفا بغير عتق ليس للمالك
ان يحنون نفسه مع الفدية في الرضاء قال من القاسم وبه الحكم وقال
ابن رجب عن مال في موطاء له ان يحنون نفسه مع الفدية اتفق
وجاء في كتابه الهوي **بما** **ان السيد من عتق** **وما**
فقال في عتق المخطبة والوصي من قبل الرضاء او الفاضل ان يحنون
عاجي التميم كتابة عتق وامامه يجوز له ولا يجوز له وما لوصيه
ان يحنون غير محبوره بما لم يكون بين العبد وبين عتق منه فان
جعل كان المال للمحور وبطل العتق ولو كان المال من غير احب
وهو قد رآه في اكثر جازاه والوصية الشارعية خليل قوله
عليه السلام ان يحنون ولي ما يحنون وبالمصلحة

بهران ذكر رواية عيسى بن القاسم وجوابه عن ابي عبد الله في الرواية التي
في العمل عليه ان نقله لا الوثني يبي في نوازله العتق من المحل وكذا ذكر
صاحب الوثائق المجموعة العمل على قول من القاسم الذي مسئلة من اعتق
مملوكه قبل السبب الذي يفتنه منه يشتر او سنة ولا فرق بين المسئلة الا
من جهة ان الاجل في ذكره انما يجد والسير صحيح وما عدا ذلك في النظم
ضمي الوقت والمجلة حتى يخرج **واما من عتق من عتقا** اجروا فيه
عتقا **يبى الاحقاق لا خوف** **واما من عتق من عتقا** **يبى السبب**
فالزميت قال احمد بن محمد بن عيسى في المصنف او المعتقد او
ابو احمد منهم في المدة التي يعتقها الخالم في جمع رفيق الان حتى ط
من له عتقا قبله شي طه قال عني واحد من العتقا وبه الحكم
انما اشار بقوله الان يشتر طه الروا فرمه في مسطحة الشبهة قال في هذا الشر
بل ان انه عتق لمملوكه ولا انه عتقا موجرا الراجل كذا يستخرجها فيها
باعتنا انقضى المدة دون ولا عتق لمعتق من ابي المسلمين بل المسلمين ان
الوان قال بان تعلق في المرة المذكورة بما ذكرنا فلاحية لها اذ
ونذكر في الوثائق المجموعة معنى ما ذكر من حيث من لوازم لزوم
العتق ولو تصرف المملوك او ابوا وعلق في المرة عن عمر الش طه
ورده مع الش طه وكذا صاحب المفصل المجموع ولم يذكر في له اطلاقا
ولا يجز بان عمل **من عتق من عتقا** **ولا في ابي** **واما من عتق من عتقا**
ذكر في العمل ان سبيل العتق سبيل عتق الله العتق عتقا
ذكر في مملوك عتقا ان لا يزوجها في له افعال اجازها جاز
ليس للزوج مفال في له افعال كذا المشهور من المذهب وهو قول من
القاسم

القاسم ومطى واصبح وبه القضا وعلمه لاجل ان لا يجر اطلاقا
واما منعت من عتقا ونكران لكان لا يبي عتقا ان المسئلة بمول
انصت في عتق الحاجة من عتقا **واما من عتق من عتقا** **واما من عتق من عتقا**
واما من عتق من عتقا **واما من عتق من عتقا**
فان في عتق الميضية واخلاق قول ما لا في المذهب في الصحة
انما اذاه عنه ثلث قال به خلع ثلث مالم يعلم به وبه الحكم ومن
قال لا يبيد خلع الا فيما علم به وبه قال يحتون واخلاق ايضا في
المرم في المرض والمثل فيه فقال من القاسم في خلع فيما علم به ومالم
يعلم عنه ولا يجر ان الا فيما علم به وبه قال يحتون واخلاق ايضا في
اصبح عن بن القاسم في العتق يدخل المرم في المخرج من المثل
فيه قال بعض الشيوخ وهو جدير كان المثل افور منه الا في
ان من الحاجشون بفرمه عليه انما اضاف الثلث ولو قبل يدخل المثل
دون المذهب عكس رواية اصنع لكان الطهي وبه يعلم ان قولنا في
النظم في صحة الاحتيا ان عتق المرم في المرض لان مرم الصحة كذا في
فيه العمل والقضا **واما من عتق من عتقا** **واما من عتق من عتقا**
واما من عتق من عتقا **واما من عتق من عتقا**
ان عتق قال في كتاب الاستحقاق من عتق الميضية وامام من باع
جارية شاع عن انشاه ولد له وصرفه المبتاع فانه من عتقا ومن
عيا البايح بالنفقة والكسوة الزوجين فاعلم عليه ان البايح مقرانه
بائع ام ولده فانه يحتون وبه احتد عني واحد من الموثقون عليه
العمل وفال النجيب طاهي المذهب انه لا شيء عيا البايح من نفقة

مرة لافتمتها على المشتري اء ولم يترك في النظم رد الجارية العلم به من
 تصرف المشتري عن البائع ورجعه عليه بالنفقة وحله صرنا
 في عمل المال على حرة **فند ولائحة في الاموال الورثة وعندنا من**
راس مال الصير قال بن قسوة في العرائف في وثايفه المجموعة
 واقرته في حياته اء ولد سيرها شيئا ولا من غير ما لا تنافي في حياة
 السير حتى لئلا الرقة في احكامها التي ان قال باء اء ما سيرها عتقت
 بموته وورثت ولا تنافي اء الولد في حرة وما خرج من ثلث وكنز الزا
 عليه العمل ونوم من ثلث ما لا اء وفوله وورثته من مائة
 جرموه السير من ثلث ما لا اء منه وما يبي بين انصافا من
 السير ونوطا في وقال في محتج القبطية ما نصد وتحتق اء
 الولد بعد موى سيرها من راس المال وما يبي في حياته وما يبي
 وفاته وان اولادها وعليه من حيث بماله بالسبيل للغماء عليها
 بخلاف العتق والعرف بينهما ان العتق بعلا الكيدان وليس ان يتزم
 في اموال الغماء واما الإكلاء فليس بعلة ولا كسبه ولا يقع بارادته
 ونفذ دخل الغماء على انه يتسم ويصرف في حل امته انه منه وان
 استغنى في الدين ماله اء **ومن قول بن قسوة في نوع عمدا وصوره الرجوع**
فيه ولو يتيقن بها فمروا عليه انه انصافا في القول
بانه من خلف العطاء ما **ما انصافا في القول**
 فقال في كتاب الرهن من المرونة وان اشترى من رجل اءة على انشا
 مضمونة عليه لم تصنعها من ثا في انما بطل شرط لئلا منافق في مقتضى
 العفة فيسوا ولس بالاحمال من العفة فيفوق منه ان من شرط في

مع على التزاع عن الرجوع
 في الوصية



وصية لئلا اء جع فيقال ان له الرجوع وبه القصور وقيل ان جع
 وجا الاول لو فسد في الاشهاد عليه وعرف باختلاف العلماء بما خذ
 بقوله من رء اء الرجوع فيقول له ان جع لما قلنا من التعليل
 فانه شيخنا ابو مشرقة وقيل لا جع فانه شيخنا حوطه لم يفتيها
 بقول بن رشد من التي قول عالم لا يجوز ان يخالعه والعلم على الاول
 اء وماذا في بن ناي في شى ك عدم الرجوع في الوصية من غير التزم
 وصحح على بان العمل في موضعين اخر في اءاء الاستوروي
 التحريم والتعليق والمسئلة اخلا في هذا الصنف من الكشاف
 من بقاء تونس وغيرهم والبا بعضهم على جع وهذا ولهم
 فيما فتاوى نقلها المازوني وصاحب المعيار والفتاوى العمل
 صرح الخطاء في التي اء رجوع وما اء بن ناي شيخه اء على الا
 لم يسم والاماع البرزاني **في قول بن قسوة في نوع عمدا وصوره الرجوع**
فيه ولو يتيقن بها فمروا عليه انه انصافا في القول
بانه من خلف العطاء ما **ما انصافا في القول**
 فقال في كتاب الرهن من المرونة وان اشترى من رجل اءة على انشا
 مضمونة عليه لم تصنعها من ثا في انما بطل شرط لئلا منافق في مقتضى
 العفة فيسوا ولس بالاحمال من العفة فيفوق منه ان من شرط في

في

وصية

ابن ابي ابيان في حق الشك ترجع مي انا وخالها في جميع احواله بفضله
 بقوله ان البقية تنفذ عن الموصي وكان يختار له ابن السليم اذ يتج
 يسي ونحوه في المكتوبة وفولنا ونفقه المسمى مضاة نفقه ما سمي
 الموصي عن المصارف عن جملة الشك **واذا قلنا ان الموصي قد اصاب**
وارثا في كتابه اكلنا في حق من قول المرونة ونحو الوصية للصديق
 الملاطفة بالشك باقل منه طامس ان الوصية بالشك جارية وان قصد
 الضم في الوصية وهو الصحيح وبه التمس ان ذكرناه في كتاب الوصايا الاول
 وقال فيله في كتاب الكتاب من قولنا ونحو الوصية بغير الصديق
 طامس ان قصد بوصيته الضم وهو كذلك في الصحيح وبه الفتوى
 والخصوصية للصديق الملاطفة في كتابه وفيه الخيار جوابا سري
 فاسم الحفيان قال فيه مانعه قول الزوج كانت الزوجة تقي في جلا
 وصية لانها فصر بوصيتها التي ركنها سافلا لا تتحل الوصية
 به ان وفيه قبل ذلك باسكي فليعلم مشهور من كتب مالنا وان الفاسم
 ان الوصية بحله مضارة مانع ان في الشك بان ضار الوصية في الشك منق
 في الامام **في العموم في الوصية بغيره** **بما جاء في الوصية ان لم يرد**
بما جاء في قوله الوصية **بما جاء في قوله الوصية**
 عقر في اليمين معق ما فسمنا من كلام بن ناجي عن قول المرونة
 وان قال الشك وان ملانا وصية في حق من اصاب في جميع الاشياء
 وانكاح صغار شبيه ومن بلغ من ايكار فنانة بان نفقه ونفقه المقصود منه
 بما نصيبه او سفل طامس منه مانع ان وصية في جميع الاشياء فلا ي
 فيه ويفرق منه اذا قال وكلمنا انه وكيل في العموم وماذا في انه

لا يخرج

الزوج بمانته ايكار المرونة نفقه ان الموصي العامة تخصه
 بالعمامة وان دخل الجسر الا بالنسبة العامة عليه عمل قضاء ابو يفي
 اذ والمأذ يخرج من دخول الجسر ان الوصية لغيره النفي في وفاة الجسر الا
 بالنسبة له عا كذا **في حق الموصي** **والنفي في حق الموصي**
في الاموال كذا في حق الموصي **والنفي في حق الموصي**
في حق الموصي في الاموال **والنفي في حق الموصي**
 فسال في النفي التميم مانعه وسيل يفي ان في الاموال الجسر رضي الله عنه
 عز امهارة لخال ابنان وابنتان وحسين فدان ابنهما وابنتان له مثل
 نصيب احد بنيهما له وقال في حق النفي من ستة ان لم يرد سوى
 مانع لكل ابن واحدة فيعطى الموصي اشترى له نفسه اليافعة الورثة
 في يد وشوارحة وانما اعطى الموصي له اشترى لهما نصيب احد الشري
 فكانه جزيه او ضام بالشك وشرا على المعروف من عرق مال
 واما ما من نصيب اهل العايش بانه يجعل كانه ابن اخي معهما فيعطى
 الربع **انما ثالث** **الاشي** **فيمنوبه** **ما يوجب كل واحد منهما** **سثمان**
 من ثمنه اذ ومن المرونة ومن اوصوله رجل على مائة احد شيه
 بان كانتا ثلثة فله الشك فالسبيل في حق العلي في شحمه
 من العمل المصا والمصيب واحد من رتبة المعق عند شحمه
 الشمين يوم وجوب الوصية فلوكثرت ابقاها اليوم الوصية ان كلام
 الشارح المذكور والنفي من وعاء ذكرها الخطاء عن قوله ونصيب ابنه
في الوصية **بما جاء في الوصية** **بما جاء في الوصية**
في الوصية **بما جاء في الوصية** **بما جاء في الوصية**

١٠ **والصحة في اربعة الاحكام** **مدوار** **تقدم الحسنة**
 ١١ **فصل في بيان ما في قوله** **الوصية** **الوصية**
 لما ذكر في المرونة انما هي وصية في ان الموصول يحضر وصية
 ان كان مصيا وحله الثلث كتب عليه بنجاح طاهي و كان وارثا ام را
 باذاع المخرج منه من الارث له بكل ماله قال بنجاح فلي
 وهو كزله ولو وقع بانه في وهو المشهور واحد الاقوال الثلاثة
 بناء على انه بيت وارث وفيل انه يوصي بناء على انه جاني الاموال
 وفيل بالاول ان كان الامام كعه من غير العي والاول الثاني فانه من الفاسم
 والعمل بالاول والثاني والمباين في ان وقع رده ما زاد في الثلث ولما افاض
 الامام المنصور في شرح المنهج المتخلف بعد ان ذكر في القولين في
 بيت المال وعليه الخلاف في نفوذ الوصية بجميع ماله او في ما
 زادها الثلث اذ وفي الموافق في بناء العاين بناء جضم على كذا
 يعني الخلاف الذي في بيت المال من اوصو ماله كله ولا وارث له فقال
 مالا لا يجوز له ذلك وانما نوازله به في ان يرضى اوصو ماله
 كله ولما توفي امير المؤمنين ابو جعفر الى القاضي الجماعة
 باجته حواورد القاضي ما زاد في الثلث محتجا بان عمل القضاة
 عليه وهو مشهور ومن كتب ماله ووافق عاين له من حق وانما
 مدحه اذ الغرض وفولنا بنجاح في الثلث مره معنا ان كل من اوصو
 بن ايد فوق ثلثه امتنع بجميع ماله ام ما بان الزايد عاين ما جرو
 به العمل ومحرر مسجل كان للموصو وارثا ام لا وفولنا ان اجاز الي
 واخره في قوة الاستثناء مما قبله الان اجاز الوارث الزايد

للموصي

للموصول فلا يرد في حال حياته الوصايا الا في المرونة وان راد
 حتى الموصي في الثلث اذ من من الاثلاث الا ان يعني المرونة فقال
 ابن نجاح في قوله الا ان يعني وهو المشهور وتقدم قول جبر الحلة اذ
 والى تقدم له وهو نقله بنجاح عن غير الحلة ليس الوارث ان يعني
 ما زاد الموصي في الثلث لانه عفو ما سدد للشخص عنه اذ وفولنا والشرط
 في اشارة الرما نقل في المعيار عن الطبع الرشد في الشريعة
 اجازة الوصية للوارث في حال الرأف قال وان يكون للثقة في حقه من سجا
 قبل موته لا يكون للوارث المسما او من صه المحوقة التي ينقل بالموت
 لو جلس به باحد القولين في المذهب كذا وهو الذي جرو به العمل عند
 اهل الوفاق فلا يسمع خلافهم اذ وحله الذي وطى في سعة
 الا ان الخلاف وجه العمل بقول من الاقوال انما في في هذا الشيء
 خاصة بلنا الجرد بناء بالذي وعني من جاني الذي وطا ما يترفع عليه
 او الخلاف الذي فيه ضعف وما ذكرنا في الوصية
 للوارث وطاهي ان مثله يقال في الوصية بن ايد في الثلث ان كل منها
 منصرف عنه ومشار الخلاف في اثنى عشر الحوز هو الخلاف في
 الاجازة ما كفي قال بن نجاح اخلف كل اجازة الورثة تنهين لقول الميت
 ولا يحتاج لجواز وشواهد ان ثمة ولا بد من الحوز وهو المشهور اذ والسر
 كتبا الفصل الذي اخلفه قال في القاموس وصية الجين لانه لا يعني
 الا من كان كزله وبقيت من ابياء الائمة وشواهد في الثلث
 الى استغنيت عنه بما يوجد معناه

١٢ **فصل في القول في مشورة طبع** **عليه من مشورة طبعه**

١ **عالمنا كنهنا حورو** عنهم وقالوا وصيهم اشهروا
٢ **حلولنا قيننا علي وضوا** منطوطهم **معلوا وضوا**
٣ **جار لهم في مودة ان يشروا** **لنلهم في مودة ان يشروا**
٤ **ولو يمشرون له مودة** **ولو يمشرون له مودة**
 قال في غنبي المتوسطة ما نصه بان طبع الميت كما وصيته ثم اشتر
 عليها فوجد فيها نحو ما كان لا يفي ما قبله ولا ما جازي وان غني
 اسفطنت له النية وقال الشيخ ان ان يشر كلنا اذا كانت الوصية بحقه
 الميت والاصلاح بخطه او كلاهما بحقه غني وكان هذا قال من المجاشون
 ان اطلع الشهود عليهم مع طابعه جاز ان يشهدوا عليه ان اخرجوا
 خواتمهم والني مضي عليه العمل انه ان اراهم الوصية مكتوبة او
 كتبها بحقهم وطبع عليه واشهدهم بما فيها في ادا عليهم
 ولا علمهم بما فيها وكتبوا شهادتهم فيها جاز لهم ان يشهدوا
 عليه بعد موته وان لم ير بعد ما البعض ان اذا كان في الشفاعة وعرفوا
 الكتاب فانه عالم في الوصايا الاولى من المرونة وامان في تذكر الشفاعة
 ولا عرف الكتاب ولا عرف خطه وشهادته يبيح له اعياء الاختلاف
 في الشفاعة يجر خطه وشهادته ولا يترك الموطون ان لا يجزوا المصنف
 من ثمن التبر وتقلته كله تميم ما للباينة وما اشار اليه من قول
 الامام عن المرونة ثم قوله فيها قال من القاسم قال مالدا وان كتب وص
 وصيته بنفي محض اليقينة ولا فاما عليه من بعد ما البعض جاز ان
 يشهدوا بما فيها بعد موته **وقيل جاز ان يوصي الوصي للميت من**
رجوعه ان قبل قال في المرونة ان قبل الموصي الوصية فلا رجوع

بعد

بعد موته قال في تاجي طاهي ان له الرجوع قبل موته وبه الجهور لانه
 اذا كان في حياته بالموجب فاجر كان يوجب له في حياته اذ اصابه بقتل
 عن او فتن قال الشيخ وهو
 الا قول الاربعة وقيل له الرجوع
 مطلقا المخرج وهو مشكل الان يقال ان في حال الغاية له وقيل حكاه
 ان في قول في كذا الصوم والحق قاله مير الوهاب في معونته وقال غني
 من الغني ومنه طاهي قول الشيخ في كتابه في حر وقيل مشله الان تكون
 من السبعة بعد البلوغ وله الاتم اع ان في بلوغ الزملاء قاله
 الشيخ انه ومفوض قبل موته انه ما رجوع له بعد موت الوصي مطلقا
 وكذا كذا قبل حياته الوصي عما اوصى به من المرونة او بعد
 موته كما نقلت له من اشهد الان يلحق له عند
ويشهد الوصي بعد الشفاعة **لو لم يشره الا الشفاعة**
ولو لم يشره الا الشفاعة **والشافعي في حقه**
فوالشافعي في حقه **فوالشافعي في حقه**
 قال في المعيار وسيل يحيى يحيى الشيوخ عن جماعة من طلبة البيان فاما
 عن القاضي يطلبون ويذكرون ان سيجر مشقالا وفتت لهم لغني
 عليهم برسم وصية او وصية ميتا ان يوثق بها اهل العلم وطبقت
 ودعوا الذي كانت بينه وبينهم يفتت يتضمن اشهد فاضي
 بالامانة له وان ثبت عنه ان جملة من المال بعد الوصية فيه من
 الطلقات في يمل اليهم منه الا القليل وذلك ان اخذ نسخة من الحقة وتبين
 لهم حجة او ما يوجبها فيام الطلبة في نسخة الحكم ان كان الموصي
 لهم فوما معينين من الطلبة باهم القيام بها من روع اليهم اليقينة

واما المحدثون بالقول في الرابع البصر وفي بصره كتب المرونة انه يحلف
 وبني الخ باختصار فقال الوثن يبي باث الجواب ما نصه قال ما ذكره من
 التفصيل بين الحديثين وفيه هو طلبة المذهب ولا خلاف
 في ربه العمل من قضاء الزكاة تكليف الاوصياء اليه في تعيين الجهد
 بطلان الخ وفيه المفيد ما نصه وفيه سماع اشكيب قال سمعت مالداوسيل
 عن اوصى الرجل بوصايا من عتق وصرفته وفيه مالداوسيل ان
 يكسرها عندها ويطلعهم عليها فقال لفل الصرافة وليس لهم ان
 يكسروها عندها اذا
 يعني وارثا ولا تسعيه فان لم يكن ان يكسروها
 عن الحق خاصة لان مالداوسيل يحلف لهم الوفاء قال مزيج زمين الذي في
 عليه عمل القضاء في بلدنا ان يكسروا الاوصياء عن تعيين ما جعل اليهم
 تفويض من الوصايا وان كان الوصية ثغرة ما مونا وهو احوط في رمتها
 من ان نقله من سلمون ايضا مختصا والفرس وهو العظم وهو خنا بفر
 النون وضع الدال الجوهري اصله منس اي فهم الخ وفيه الفا موس
 انفس الرجل السمين مع الاستماع للصوت الخفي والفرس كمن
 وكثف الخ **وطيد موروثا بكونه يفر** **لوارثه انهم يحلف**
لوارثه انهم يحلف **موروثا بكونه يفر** **لوارثه انهم يحلف**
 قال الشيخ ابو بكر بن عاصم في اول شرحه للحجة والراء ان الامام ابا جعفر
 الشاطبي رحمه الله سئل عن من تد اخرج ان يحلف له ارثه في ايمه المتوفي
 بعز ارثه احد ما انه في اجمع الاسلام وان كان في قول شاذ او في غيرهما
 فلجواب فاعر من مذهب مالداوسيل استقال الامور والوارث
 الموت اضمنته التركة باع امان الموروث استقال ملة الموروث الى
 الوارث

الوارث من كان وارثا فسمعت التركة اياها وان جاء بقوله المذهب بخلاف
 كذا في مشكل على فوا عن المذهب وفوا عن المشيعة ايضا فيما ذكره او نحو
 المشهور والمعول به ولا ينص في اخيه مع وجود النفاذ المقتضى مانا
 اخ الغير منه الجواب باختصار وتبيين السؤال وفي نوازله الصق
 من المعيار ومن النصوص التي اشترط اليها الشيخ رحمه الله قوله في المرونة
 ومن ارثه بدل الخ وفيه ما له حتى علم انه ما ان رجوع الى الاسلام
 كان اولو الجاهل وان ما كان حارثته ورثه اولي الناس بالمرثية من ورثته الخ
 المستلحق من من ثا الدماء كنهه شخ ان اسلم الميراث في جرح عليه وكذا
 من ما كان من ولد او غني الخ وفيه المرونة ايضا جرح من لو ان ما كان
 شخ اسلم وارثه لم قبل ان يقسم ماله فلا يرثه وانما في ثمة من كان مسلما
 يوم مات الخ **وسئل عن رجل مات له امرأتان** **مورثته من الامه الخ**
 قال مولد كتاب المفارسة انما في وع الاقرار ما نصه قال المتطيع
 شهادته من شهادته بان الحديث يعني ان في برحمته لا يملك
 اجتماعهما في جرح واحد من ثمانية اليه في العقل اليوم على انه كثر
 من في الجرح الذي يحتج ان فيه والامانة الخ ونحوه في المعيار
 الا انه في يرحم بنسبته لدا الرفايله اليه في وع امر سلمون ومثل
 ما المتطيع ونصه فان لم يترك اجتماعهما في الجرح اكتفى
 بقوله البرحمته وتمت الشهادته ان كان الشهود ويعفون له الخ
ومن يوارثه في وصية **وارثه في وصية**
 قال مولد المفارسة ايضا قبل ما تقدم في شخ البيت الذي قبله
 قال ابن زب وسئل الفقهاء ابو بكر عني في بوارثين ثمة بالتخصيص

فلو جاء ان يتركه وارث معلوم النسب فالأصح يقبل ان يتركه وقاله محققون
 من ثم رجع لاربيت المال الوارث وقد وجب حق الناس كلهم في ربحه
 احد من احد واخر معلوم النسب ثم قال البهري ومثل قول اصبح قال
 ابن القاسم وابتنى به بزوجته قال وبه القول واستحسنه بعضه الغزويني في رده
 لانه ليس هنا بيت المال وهو في المعيار ايضا وقال في مختصره الميضية
 وان اقر رجل ان يتركه من عمة لانيه راويها به وانه ارثه جان وورثه
 المقر به له ان يتركه عاصبه مع ووه النسب ولا مولو قاله ابن القاسم
 مواصب ومحققون فان اتقوا هذه الحق ووه ورجح غني واشتد انه وارثه كان
 احق بالارث منه وقال ايضا محققون وما يجوز افاره لان المسلمين في ثوبه
 كالوارث المعزوه ورجح بعضه الغزويني القول الاول انه ليس المودع ثم بيت
 مال المسلمين فاما ان كان له عاصبه مع ووه النسب ان افاره يطل
 ويكون مع ووه النسب او لا الآن يموت فينفذ الافاره واختلف انه اذا كان
 المعزوه النسب من اقره والمشتور عما بن القاسم ان الباقي بعده
 العزيت المال والشاء عنه انه للمقر له ان **ان امي بالقلد امرام وقت**
مع الخ مسلم واعني به في يفيك ثامر من مملوكه فبلاخ المحضو اعرس
ما في قال ابن الحاجب في مختصره واخر الاستحقاق ولو تدا ما واخا باقرت
 باخ في الموطا ياخذ منها النصيب وهو السدس لنفسه وعليه القول
 فيقسمه مع اخيه التوضيح انما كان للمقر به السدس من ثمنها اقرت
 بها **يجب ان هذا السدس وما شئ فيه للمعزول لان بيده الثلث**
 وهو معني به انه لا يستحق غنيهما وقوله وروى فيقسمه مع اخيه
 اي لانها انما اقرت بالسدس وفيل يوفى نصيبه المخر من السدس وان
 صرفا

صرف الاخ اخوه ومع اخيه نصيب الثلث وفيل يوفى الثلث في اقره وان
 صرفها اخذ السدس من كان الباقي بينهما وان اخذها كان السدس
 للمقر به وان قال لآخيه كان السدس بينهما مع القول الاول الذي به
 العمل اقرت في المختصر وقال ابن عاتق في الطبر ما نصه هنر المسئلة يحضر
 مسئلة اقرت بغير الورثة بوارث اختلف هذا محققان ان المقر يحضره
 اي يحضر المقر له ما فضل في من مما الوفاة التي كفي على الجميع لاستحقاقه
 عن المقر له من يد المقر وقال بعض اصحابنا بل يساويه فيما بينه وقدر
 ما اخذ سائر الورثة كما في يترك وكذا في الحاجب على المقر والمقر له
 متساوية لتساوي نصيبه في النسب لا محقق لتفضيل احدهما على الآخر وثالثه
 في القول المشهور الذي في صناعه الحاجب لا يجزئ بها فانه ان الوارث
 وكان المقر اغنا عتيق به بالباصل خاصة ولا في احد عليه ونذهب عنه
 الناصر الوطي يفتي ثالثة وشي ان هنر الفضلة التي قبلها الاولون
 لا يجزئ هذا المقر له بل اخذ نصفها ونصيب الورثة النصيب الآخر وجه
 هذا ان المقر تصحق اقراره شريطة اقراره ان الفضلة لا يستحقها
 في نفسه والثاني ان مستحقها المقر له فيقول له نصيب الورثة
 ان اخذ العتيق في يده لا يستحقها عاصبه عاصبه ميتا واعاها في
 عاصبه ميت وجب ان يترك ورثته ونحو ورثته ويقول المقر له بل
 انا المستحق لها باعني ان عتيق سلمت موكلا له انهاء وتكم ولو يفي في
 يترك الوصي طم يفي اليها فيصير له كما في عاصبه رجلان فيقسم بينهما
 نصيبا واحدا كذا في جنة في شرحه لغيره الحوي ان في المسئلة
 ستة اقوال وقولنا اخر هو بالنون طم والمضى ورة ج

ومن جارية شيخ الإسلام **ابن تيمية** ان عسوما
 المسلمون كلهم متساوية **بما فيهم** **ابن تيمية**

فان الوثائق المجموعة بثمان مكي وشيعة اليهودية ويهودا وكان
 اسلامه مما يري لان مانعه وفعله وكان اسلامه مما يري لان اخبار عن
 الامم كيب كان ولا يري فيها فيه ولا حوله انه لا يري الزنا اسم على
 يريه والوه ما عفر الناصر من الفصل واسلامه للاختلاف الذي
 فيه وتلقى منه وعن لا تقضي به انه احل يبيح امر يقضي الوفاق في ركن
 ويغضبه يوما بما كان في اختلافه من جهة اوله دون في بلد يقضي
 اقله فيقتضون الزنا اسم مما يريه بيمانه وهي انه في قول مال لورثته من
 المسلمين فان يكر ورثه المسلمين في جماعة المسلمين وقد تقوم
 غيرهم وليس عليه العمل في مجموعهم ان العمل على قول الامام عاذا وجميع
 ما نقره من كونه عينا في فتنه المتكيفة عند بيان ما به العمل

الكتاب

ابن تيمية **ابن تيمية** **ابن تيمية** **ابن تيمية**

فان تراخي رحمه الله في كتابه المصنف من المرونة والسيق المحل والمصنف
 الى مانعه وطا في الحزب منع كتب الاجازة بالذهب بحد شيوخنا وقر
 خلاف ما عليه عمل الشيوخ وقد راي اجازة مكتوبة به كلها او اخذها
 ويبدأ شكاية بخواريج زجل من اهل الفضل والصلاح وقال لهم
 بعد ان تكلم على كتابه المصنف وتعليقه بالذهب والفضة وكتب
 العلم والسنة مانعه ومن كثر المصنف ما يقع في العلم من عملية
 الاجازة بالذهب الشيخ صلى الله عليه وسلم يكتب بالذهب او اية كذا

محرر

محرر شيخنا الفقير الامام ابو محمد عبد الله الشيباني رحمه الله عن
 شيخنا الفقير القاضي ابي الحسن العواني الضبي له استفسار
 شيخنا الفقير فاضل الجماعة بزفاد عن الكتب بالذهب في اية تخرج
 او تعلقه تقع في اجازة حين كتب اجازته عن عبد العظيم فاجابه بان
 قال له التعظيم هو اتباع السنة قال فكتبها بالسواد خالصا وراي
 اجازة كتبه معرفة بالذهب وفيها القواصل كذا في كتابه شكاية
 شيوخ شيوخنا يعلون اتبعنا في من اقرب ويضم وبالقياس على
 تحلية المصنف انه يري من اتباع كتاب المصنف وتخصيصه اذ وقد ما
 بمحتو فديهم والمصنف على الزب وما قبله بغليل

ابن تيمية **ابن تيمية** **ابن تيمية** **ابن تيمية**

ابن تيمية **ابن تيمية** **ابن تيمية** **ابن تيمية**

فان تراخي في اخ كتاب الصلاة الاول في مال الاجازة الرعاء لا يسه
 المصاحف والجماعة عفا الصلوات المكتوبة حتى المصاحف بزخرف الرعاء والهل
 عن تراخي يفية مما جازة له لا تضارعة مستحسنة لورود الدعاء
 من حيث الجملة ومع جري العادة ينتهي الرعاء اذ وفي المصاحف في فصل
 المستحسن من البرع وعني ما مانعه بزخرفه مضمون عمل في بفتنة و
 في العلم والدين في الائمة على الدعاء باثبات النكاح الوارد في الآية وما
 سمعت من فتنه الاجازة على معتد به اذ وفي توازل الصلاة منه من
 الامور التي هي خال معلوم بالضرورة استحقاق الائمة في جميع الانظار
 في الدعاء اذ بار الصلوات في مصاحف الجماعة واستحباب الحال حجة واحد
 واجتماع الناس عليه في المصاحف في المتشارف والمخاريق من

الاربعة العفادمة من غير تكبير الركعة المرة من الالة كما جواز
 واستحسن الاختار به وناكره عن علماء الملة اع باختصار وفيه ايضا قال
 ابن زفون ورد الخي بمعه الوجه باليد من غير انقضاء الرعاء واتصل به
 عمل الناس والعلماء وقال نريشه انكر ماله مع الوجه باليد من غير
 ختم الدعاء قال الامتياز ابو سعيد بن ابي وابو عبد الله بن علف واقف
 القام بن ساج من متاخرين الامة عن ناطة وابن عبيدة والبيز والفرج
 من ائمة تونس والسير الشيف وابو الفضل الحفيل من ائمة طلمسان
 وعلية مضر عمل الامة فاس اع والامراء بالحرث الناجا عن عبي
 خرجه القتي من عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رجع يديه
 في الرعاء لم يخطهما حتى يجمع بينهما وجهه نقله لا المازني وعبي
وكان ان يجمع الرعاء على من ربه من نكلا

قال بن ناجي في كتاب الصلاة الثاني وري في الامم اجتماع القراء في دون
 في سورة واحدة فلتب واستتم العمل على الجواز لحرثي ثم القوم يستفرو
 جلسهم اع وفي القصار ان جواز الاجتماع على القراءة كما مزعب الخ
 الجمهور وتخصر الآثار الصحيحة وحده ماله خشية التفتيح
 وبالأول العمل ونقله في جواز الاجازة عن القابسي ونقله نواز
 الصلاة عن بن ابي ان العمل بقراءة الجماعة نظاير عليه اهل
 من الامصار والاعصار الجمهور على جواز واستحباه اع وفي نواز
 ابن خمال سوال جماعة يفتنون في السورة الواحدة وفيه ونكلا
 بالمرأولة مثل طه ليلة الجمعة والكهف يومها قل يجوز انما جوازه
 الوارد فيه عن ماله انه برعة ولا خير بعد المتأخرين انه جري به العمل

بلا

ولا كراهة اع **ولا منامة صلاة الجمعة** **فيما يقرأ في الثلاثين**
 قال في المرونة ويحلي الجمعة اكل القرية المتصلة النيمان كالارواح
 وشبهها وكن له اكل المخصوص كان عليهم والامم وقال صفة القرية
 المتصلة النيمان التي فيها الاسواق يجمعها اهلها ومائة مائة في
 الاسواق وكتب عبيد بن عبيد الله بن ابي اقية اجتمع فيها خمسون
 رجلا يجمعها الجمعة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 ان اجتمعوا ثلاثين متا قال بن ناجي الزيادة العمل راء مطي واني
 الماحشون يقيمها الثلاثون وما فاربها واختلاف في معن وما
 فاربها مكان شيخنا ابو قيس الشيباني يقول كالسبعة والعشرون
 ما فاربها وكان شيخنا حقه الله تعالى يقول كالخمسة والعشرون
 ام وبالأول اقول الخ الغرض ونقله سيبويه ابن اخيه بن خمال في نوازه عن
 ابن يونس انه حكى التمديد بالثلاثين وما فاربها بن حبيب ثم قال
 واعتقد رواية بن حبيب التي ابو محمد صالح رحمه الله فيما حكى عن الزريلي
 فقال يجب على الامم كل يوم جمعة ان ينظم الناس فان كانوا ثلاثين صلى الجمعة
 والا صلى الظهر ارجا اع والمشهور الذي في المختار في التمديد بالعدد

والغ فسمنا ان تخدمنا بالمصلي وليصور ان تخدمنا
 قال بن ناجي قبل انه الذي تقرر له في الكتاب منع خدمة الجمعة في المي
 الواحدة وان كان عظيم وهو كذا خلافا للمهر بن عبد الحكم في افانها
 في الامصار العظماء في مسجد بركمى وبخدا واستتم العمل بتونس
 على جواز تعدد ما وعدم الاقتصار على مسجد وفيها سبع خطب
 لكثرة الناس جدا اع ووقع مثل هذا في اجوبة عدة من الشيوخ الى

المنقول في المعيار ومن جوابه لا يجرى عليه محرم الزكاة الرسو طوا اذا ائتم
المسلمين بالبلاذ الاندلس اقتضى نظري حكم الاختيار بالقول بجواز تعدد التبعة بمصار
بلزهم عملا متبعاً ومن جوابه لا يجرى عليه محرم الزكاة غالباً قال بعض المتأخرين من
حناف المالكية العمل اليوم بجواز تعدد التبعة بالمص وانه لا مما يشهد
فيه ومن جوابه لا يجرى عليه محرم السنوي رحمه الله فانه في عمل الفقهاء
في امكان المصارح بالباحة التبعة بمصاره لا منضم كالاجماع بعد
تقرر الخلاف وفيه قال بعض اهل الاصول انه راجع للخلاف السابق وانما اجاز
التبعة وبافا او خلافاً فيفيد جواز مسجدين بل يجوز في اكثر
اذا لم تطلع فيما رايت مما قول بعض في بين التبعة في مسجدين في يجوز وبين
التبعة في اكثر من مفرهما ولا يجوز ان **وعزم الزكاة في حصر ما**
كمسحور هو اختيار العلماء قال العلامة سمين ابن ابيهم بن خلدال
في نوازل ما نصه جرح العمل في احباس المسجد بعد الزكاة وكزله
ما منع اعمالها ان الملك ينتقل عن الحبس وان الحبس ينتقل عن
ملك الحبس عليه ان وهو الزجر في العمل هو واحد افعال في المسئلة
منقول عن خارج المذهب الا انه الراجح عن اللخب في الحجاب ما نصه
الخبير قول ما لا زكاة فيها يعني احباس المسجد على ربها العمل والقياس قول
مكتول الزكاة فيمنع ان الحيت لا يملك والمجهر ما زكاة عليه ان **وال**
والمشهور الذي هو عليه لا يجرى في المحتج وجوب الزكاة قال في التوضيح
ان كانت في الحواشي محبسة على مسجد او مساجد كتب على ملك
الحبس ان كان في جملتها نصاب وان لم يصب كل مسجد الاسوق واستحسن
الخبير عزم الزكاة قال لان المساجد هي من اخصية بالزكاة

والوفاء

والتوفيق فاض عواراً عطفاً **الاء ان مال الزكاة فسطح**
نحوه في كتاب الجهاد من المرونة ان الامام جلي
افرياً رسول الله صلى الله عليه وسلم باجتهاداً بكتب عليه بنماحي ان
ما في متفق عليه قالوا اما الخلاف في اعطائهم من الصرقة وحق
اربعة افعال ثلثها يحطون من التطوع دون الواجب راجعاً
عكسه والذي جرح عليه العمل لا اعطاء منقلاً لانه يومه اليهم
بحقهم من بيت المال في المدرك المكنونة لسبب من المازون
رحمهم الله وسبل الامم ابو عبد الله بن زروق عن رجل من بني ابي
العقبى عن رجل يوابي يبيع من الزكاة او صرقة التطوع وفيه عطفت ما
في نوازل من الخلاف وحالة كثر الرجل يعني من الشراء عن ناحت
بافته بالمراعاة ما تحتمه عليه من جفت في وقتها جوازه
لا يبررة قال فيه المشهور من المذهب انهم لا يحطون من الزكاة
واجاب المسئلة اخيراً في العلماء والراعي في هذا الزمان
ان يحطى وربما كان اعطاه افضل من اعطاه يعني ان باختصار
ونقله في المعيار **واختاروا من راوا من ان يرا من مائة عن السمر عدا**
قال بنماحي انما عطفاً **حل وهو يسمي عطفاً لا مكتم**
فالبنماحي في شرح قول المرونة وتناع النج يسى والاوداج
والخلفون الخ ما نصه والعطفاً صرح التلمسان بان المشهور
فيهم اكلها وبه كان شيخنا اي في حشر الشيباني يعني والفتون ومونس
منه ازيد من مائة وخمسة عشر عاماً في البيع اع وقال بنماحي اما
مسئلة العطفاً في هذا ثلاثة افعال جواز الاكل مطلقاً والحرارة

وكان شيخنا العفيف الامام رحمه الله يقول ان العيبا توشى منه مائة
عاما يجوز اكلها لقوة الخلقة فيها وكان هو يفتي استحسانا ان كان
زمن مسخنة او صاحبها ففي لجواز اكلها وان كان غنيا تصرفه
اي وجوز وان يفتي بالقضاء . **فكان في اسواقهم ماع**
الضمي لاكل تونس وعني ثم قال بن ناي في كتاب الاشربة منع ماله
في المبسوط شي ابا القفاح واجاز بن زويج وسكنون وبه العمل
برايته بمنينة تونس ايام في ابتها وكذا عن ناي الفتي وان اع وبه
العمل هو المشهور الزم عليه في المحتسب والقفاق شي ابا يتخذ من
القمح والتمري ونحوه فانه الحطاب وقال التت نفع الزبيب والتمري
حتى يخل ويقل عني نه لا **والعمل المصطفى مال عبي** **شبهه بمن عفر**
سبر قال بن ناي في حريم الابار بعد ان ذكر الخلاف فيمن اشترى
بهم واحتاج سفير زرعه بفضل ماء جرتي دخل يغني ثمن وهو المشهور
او بالثمن لوجه ان كان مليا والتم يتبع مانعه وكذا اختل ان
اخطى الراكل مال عبي دخل عليه في نه لا عن عني لم ما والتد
به العتور انه يلزمه بخلاف الماء يسر لانه مما يدر لخالبا بخلاف
الطعام **والنهي رجل عن زوجته** **النهي بطله ومنه**
قال في المرونة وليس عا الرجل ان يغني عن زوجته بكتبا عليه بن ناي
مانه كره والمشهور وعليه العمل واوجب عليه بن ناي ان يغني عنها
حكا بن رشد وقال في التوضيح بعد ان نقل عن المرونة لا يلزم منه ان يغني
عنها حكا بن رشد اع وقال في التوضيح بعد ان نقل عن المرونة لا يلزم
ان يغني عا الزوجة مانه بخلاف العطي والعرف ان زكاة العطي من
تواج

تواج النفقة بخلاف الرحمة فانها فريضة والاشنان لا يلزم منه ان يغني
عن الخيم **فرا تمشو بحون رب وكل** **الضمي المصطفى من سائر العمل**
نفعه سبحانه ان يطله **منه من عمله العالي له**
وان **من طلب به** **فعا وان يميلنا بحسنه**
مونا عا كلمة الشفاء **والعوز والتمري مع الرواء**
والتمري عا ما انفسا **حرا ما يوفيه ويكافي الاتهام**
وصلواته عا الله الي **عنا الرسول المصطفى والآن**
اولا تفتي المرونة الاصل **والحب والارواح والاصفار**
المعنى فرا تمشي ما التفت اليه وضمي بحون الله
عليه من نفعي لبعث حساب العفة المضممة التي رجع احرا فوالها
بعل الاية نفعه تعا ان يجعل له في خالص الوجهه سالما من امان
الي يا وشبهه كما نفعه سبحانه ان لم يطلب بغيره
النظم النفع والاحتفاء **النم زهر وواحد** **وان يشبنا**
جميعا عا التفتي به لم يفتي بالحكمة في الدنيا ينيل بشاخي الخيم و
السعادة التي من هذا الختم باليمان والموت عا كلمة الشفاء
وفي الآخرة بالحلول في دار النعيم والنظم الروح جسد الترحم مع من لهم
الحسن ومن ماله فله تعا الخ التنا والشمع العام عا ما اسبح من جميل
الانعام حرا يكا في نجا الجليكة التي لا يسل بمفرد كما واياديه
الجميلة التي تصيب هذا الكتاب اثر من اثارها وصلواته الابدية
ورحمته الدائمة السعي من عا من اناح لغربه كل عطية ومينة وازاح
عنا يمين كته كل طيبة وزينة سبلنا ومونا **الحسن** رسوله المختار



٧٧ ر جوزه مزم

له لوما مسج

ورخي الي بيته وبعاء الي الذي من هم اشرفه الواكع خريته وعلو
 صابته الاختيار وازواجه العبيات من الاناس والاختيار واشياعه
 واصفاره الاصهار وسامي العبي بنوا الاصهار **قال** مولاه اصم
 الي حاله وبلغه من خي الدار من اماله فواتيت بحون اليه في منز
 الشرح بمناوينا ونشيتا به ما في الارجة المعانيه لطويت مشي ح
 يعلم الوافق عليه ان المرجع عن الاشيتا اليه اجتمعت في تفري
 فصوله وثريت الارض في ثني بل نفوله ووكلت ما اعور يا نصيب
 نصيبه لم اجعته اصوله وحقا جلت لا فتحت الباء وانما تلمزوا
 خلا عن اولي الالباب ان يبيته **بسم الله الرحمن الرحيم** عا الصواب
 راجيا من المولى الكريم جيل الشواب موقفا انه فلما يطلع من الخطا
 مضيفا او ينجوا من الخطل والزلل مولاه اليه سبحانه المستول والمرجو
 والمامل ان يتفضل عليي بقبوله ويجعل لي وسيلة لرضا ورخي رسوله
 اليه وله بقبولته الجوده التي يحط من سماله ولا يخي ومن قصره وامله
 وكان الصراع منه يوم الاثنين ادايل شعبان الانور **١٢٠٠** قد
 ثمانية وثلاثين ومائتين والبا عا بر الجبل العفي لربه العفو محمد بن محمد الزاوي
 عفي الله له ولوالديه ولجميع المسلمين وطلو الله عا سيرا
 محمد عا اليه وصحبه وسلم تسليمه ايتها اباي الي
 يوم الابرز والحمد لله رب العالمين

وراجع ابعراع من
 تميمه من راني عشر
 حماري النافيس
 سنة ست وتسعين
 ومائة واربعة واصل الله
 عا سيدنا وسوكا نا محمد
 خاتم النبيين وكا اليه
 وحبه اجمعين صلا
 وسلا ما خا من ان يوم
 الكبر والحمد لله رب العالمين

